



جامعة باتنة -01-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق



حق الإنسان في جودة الحياة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق.
تخصص: حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

إشراف الدكتورة:
نادية خلفة

من إعداد الطالبة:
مريم حسام

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة	الإسم واللقب
رئيساً	جامعة باتنة 1	أستاذ محاضر (أ)	د/ عمار رزيق
مشرفاً ومقرراً	جامعة باتنة 1	أستاذ محاضر (أ)	د/ نادية خلفة
عضواً مناقشاً	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ عبد الحليم بن مشري
عضواً مناقشاً	جامعة باتنة 1	أستاذ محاضر (أ)	د/ عبد القادر بوهنتالة
عضواً مناقشاً	جامعة قسنطينة	أستاذ محاضر (أ)	د/ نذير عميرش
عضواً مناقشاً	جامعة أم البواقي	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ ملاوي إبراهيم

السنة الجامعية: 2016 / 2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ
الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5) ﴾

صدق الله العظيم

الإهداء

بكل حبه أهدي هذا العمل....

إلى صاحب الفضل علينا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى أمي ثم أمي ثم أمي.....نور حياتي وضيائها.

إلى أبيسندي وقدوتي في حياتي.

إلى كل من آمن بالآية الكريمة ﴿ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَخْرَجُ ﴾

مريم

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على كل النعم التي
أنعم بها علينا وعلى زعمة العلم والتوفيق لإنهاء هذا العمل.

امتناني لأستاذتي الفاضلة والمشرفة على بحثي الدكتورة
"خلقة نادية" على كل الدعم والتوجيه والمساندة التي قدمتها
لي، وكذلك للأستاذ "خضبان مبروك" الذي أعترف له بفضل
على كل ما قدمه لي من مساعدة.

وكل الشكر للدكاترة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذا
العمل، وأتقدم بشكر خاص إلى كل من ساهم في إعداد هذا
العمل ولو بالكلمة الطيبة.

مريم

قائمة المختصرات

- 1- **E. P. A.** The Environmental Protection Agency
- 2- **F . A. O.** Food and Agriculture Organization
- 3- **K. A. P.** Kluwer academic Publishers
- 4- **M. N. P. L.** Martinus nijhoff Publishers
- 5- **N. Q. H. R** Netherlands Quarterly of human rights
- 6- **N. P. R. D. C.** Navy personnel researc and development center
- 7- **U. N. F. P. A.** United Nations Population Fund
- 8- **U. N. D. P.** United Nations Developement Programme
- 9- **U. N. U. P.** United Nations University Press

مقدمة

يعتبر الحق في الحياة من أكثر الحقوق أهمية، فهو يرتبط بالوجود الإنساني الذي يعتبر شرطاً أساسياً للتمتع بسائر الحقوق الأخرى، وهو أهم الحقوق الملازمة للإنسان والتي لا يجوز حرمان أي أحد منها بصورة تعسفية، فهو يشكل مصلحة قانونية محل حماية من مختلف القوانين الداخلية والدولية.

غير أنّ التطورات الحاصلة في الوقت الراهن على مستوى الجوانب المختلفة للحياة الإنسانية والتي تهتم بتحسين هذه الحياة والنهوض بها، جعلت من الدراسات المرتبطة بالحياة تعالج تحت مصطلح أعم وأوسع دلالة وهو مصطلح "جودة الحياة"، والذي يعتبر من أهم المتغيرات التي ظهر التركيز عليها في العديد من الدراسات الاقتصادية، السياسية، الإجتماعية والنفسية والتي تركز في أغلبها على جميع عناصر الحياة الكريمة من الناحية المادية والمعنوية.

أمّا من الناحية القانونية فلم يتم تناول "جودة الحياة" كحق منفصل أو مستحدث بل جاء الحديث عنه كمفهوم واسع وحديث للحق في الحياة الذي لم يعد يدرس بشكل تقليدي معبر عن مجرد الحق في الوجود، فحق الإنسان في جودة الحياة لا يقتصر على مجرد الوجود المادي للإنسان بل يشمل حقه في الوجود واستمرارية هذا الوجود بالإضافة إلى امتداد هذا الحق إلى تحقيق الرفاه المادي والكرامة الإنسانية لكل فرد، فهو يعبر عن جملة من الرغبات والحاجات التي في مجملها تجعل الفرد سعيداً وراضٍ عن حياته.¹

وفي هذا السياق، عبرت عنه كل من الدكتورة **إسراء محمد علي سالم وزينب عبد علي جريد** "بالحق في الحياة الآمنة والكرامة"، أمّا الدكتورة **أماني جرار** فقد انتقدت الفهم السلبي للحق في الحياة الذي يركز على مجرد الوجود الإنساني وركزت على "الحق في

¹ أنظر: محمد عدنان وديع، "قياس التنمية ومؤشراتها"،

(www.arab-api.org/imades/publication/pdfs/115/115-develop-bridge2.pdf)، إطلع عليه يوم:

2014/05/12.

نوعية الحياة الكريمة"¹، كما دعى الدكتور والدبلوماسي *Frank Przetacznik* إلى "حق كل إنسان في مستوى لائق من الحياة" الذي يحتاج في تكريسه إلى كل من الحقوق المدنية والسياسية وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية²، وهذا ما أكده كل من الأستاذ الدكتور **محمد يوسف علوان** والدكتور **محمد خليل الموسى** إذ اعتبرا أن التمتع بحقوق الإنسان يرفع من مستوى الحق في الحياة إلى حياة نوعية³.

وبهذا جاء التطرق إلى هذا الحق تحت مسميات عدة كالحق في نوعية الحياة الكريمة والحق في مستوى لائق من الحياة، والتي تُعبّر في مجملها عن مستوى أفضل من الحياة، وإذا كان بالإمكان المفاضلة بين مختلف التعابير فإنّه يبدو أن مصطلح "جودة الحياة" أكثر دلالة على الدرجة العالية والنوعية أو قيمة الحياة، وذلك لأن مصطلح "نوعية الحياة" يتميز بالعمومية ولا يعرب بالضرورة عن نوعية جيدة من الحياة، لأن ذكر نوعية الحياة بصورة مطلقة يمكن أن يعبر عن نوعية جيدة أو نوعية رديئة من الحياة، وهذا عكس مصطلح "جودة الحياة" الذي ينقلنا من العمومية إلى الدقة المعبرة عن التكامل الحادث في حياة الإنسان من الناحية المادية والمعنوية والذي يؤدي به إلى السعادة والرضا عن الحياة.

وبهذا تظهر عبارة "حق الإنسان في جودة الحياة" أكثر دلالة من "حق الإنسان في نوعية الحياة الكريمة" أو "الحق في مستوى لائق من الحياة"، ولكن ما يؤخذ على الدراسات التي تناولت هذا الحق أنّها غير محددة تماما خاصة في ظل غياب تعريف له لدى فقهاء القانون، فقد تم التركيز على هذا الحق كمفهوم حديث للحق في الحياة مع التركيز على أهم العناصر والحقوق التي يقوم عليها كالحق في الوجود واستمراره وكذلك ضمان مستوى

¹ أنظر: أماني جرار، "الاتجاهات الفكرية لحقوق الإنسان وحياته العامة"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمّان، 2009، ص. 91.

² أنظر:

"The Fundamental right to life at the basis of the ratio legis of international human right law and environmental law" (http://archive.unu.edu/unupress/unupbooks/u_u24ee_op.htm).
إطلع عليه يوم: 2016/09/08.

³ أنظر: محمد يوسف علوان ومحمد خليل الموسى، "القانون الدولي لحقوق الإنسان: الحقوق المحمية"، الجزء الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، 2007، ص. 148.

معيشي لائق أو ما يعرف بالرفاه بالإضافة للكرامة الإنسانية والتي تعتبر مصالح قانونية يحميها القانون بوصفها حقوقا منفصلة عن بعضها.

وبهذا، لا نجد اعترافا صريحا بـ "حق الإنسان في جودة الحياة" كحق مستقل من حقوق الإنسان في مختلف القوانين داخلية كانت أو دولية، بل تتم كفالتة بصورة ضمنية على اعتبار أنه يتحقق من خلال تمتع الفرد بحقوقه الأساسية، وعلى هذا فإن ذات النصوص القانونية التي تكفل هذه الحقوق هي في حد ذاتها التي تقدم الكفالة الضمنية "لحق الإنسان في جودة الحياة".

ووعيا بأهمية هذا الحق وبجدية الطرح المعتمد من طرف الباحثين في مجال "جودة الحياة"، وما يظهر من أهمية في التكريس القانوني لهذا الحق والذي يزيد من قدرة الأفراد على المطالبة به بطرق مشروعة كان اختيار الباحثة لهذا الموضوع.

أولا: أهمية الدراسة

تتجلى أهمية موضوع حق الإنسان في جودة الحياة من خلال ما يلي:

- يكتسب هذا الموضوع أهميته من خلال المفاهيم التي تتناولها، سواء من حيث أهميتها أو جدّة البحث فيها، إذ يعد مفهوم جودة الحياة من المفاهيم ذات الأولوية التي تلاقي اهتماما متزايدا سواء على المستوى النظري أو العملي، وتشغل بال المجتمعات والباحثين على حد سواء، فضلا عن كونه من المفاهيم التي يصعب تحديدها نظرا لتعدد أبعاده ولارتباطه بالعديد من جوانب الحياة، وهذا يجعل من هذا المفهوم كتوجه قومي لدى المجتمعات وهدف تسعى نحو تحقيقه كافة الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- تظهر أهمية الموضوع من خلال الطابع الإنساني الذي يكتسبه، خاصة وأنه ينصب على أهم حق من حقوق الإنسان وهو الحق في الحياة، وهذا من خلال السعي نحو الحفاظ عليه وتحسين نوعيته وكذلك صيانة كرامة الأفراد. كما تتجلى هذه الأهمية من خلال تناول هذا الموضوع للتمكين الحقوقي وكذلك تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية، الاقتصادية، الصحية، البيئية... الهادفة إلى الإرتقاء بحياة الناس نحو

الأفضل، ونأمل أن يقدم هذا الموضوع لبنة علمية تضاف إلى اللبنة التي تقام لخدمة وتحسين حياة الناس، فالموضوع باختصار يكتسب أهميته من خلال خدمته للإنسانية.

- يساعد هذا الموضوع الباحثين في مجال جودة الحياة على التعمق أكثر في معرفة جوانبها وكذلك معرفة أوجه القصور من حيث الدعم المقدم من قبل المجتمعات لتحسين نوعية حياة الأفراد، وسبل التغلب على العوائق المعرقة لتحقيقها وهذا من أجل الوصول إلى جودة أفضل لحياة الأفراد. كما تساهم هذه الدراسة في توفير معلومات لوضع سياسات خاصة من أجل تنمية وتطوير مقومات الحياة الفضلى بقدر المستطاع.

ثانياً: أسباب اختيار الموضوع

ترجع أهم الأسباب التي دفعت بالباحثة إلى اختيار هذا الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

الأسباب الذاتية:

ترجع الأسباب الذاتية في اختيار هذا الموضوع إلى إهتمام الباحثة به حيث شغل حيزاً من تفكيرها وهذا منذ سنوات الدراسة في الماجستير، إذ كان موضوع جودة الحياة عبارة عن جزئية من رسالة الماجستير، حيث ظهر هذا المفهوم كقيمة أساسية يسعى الأمن الإنساني إلى تحقيقها، ومن هنا بدأت الباحثة في دراسة الموضوع بصورة مستقلة عن موضوع مذكرة الماجستير الأمر الذي دفعها إلى اختياره والتركيز عليه كحق من حقوق الإنسان كموضوع لأطروحة الدكتوراه.

الأسباب الموضوعية:

تكمن أهم الأسباب الموضوعية لاختيار هذا الموضوع في:

- إن جودة الحياة لها ارتباط وثيق بكل فرد من أفراد المجتمع مهما بلغت مكانته الإجتماعية، وبالتالي نجد أن الكل يسعى إلى تحقيق أعلى مستويات من الرضا عن

- حياته وأن يكون أكثر تحقيقاً لجودتها، وبهذا أصبحت الجودة الحياتية هدفاً أساسياً للدراسة والبحث باعتبارها حاجة أساسية وطموح لكل فرد.
- أهمية هذا الموضوع خاصة الإنسانية منها، حيث يدرك المُطَّلِعُ عليه مدى شموليته لجوانب الحياة المختلفة ومدى أهميته في نشر الوعي بين الأفراد من أجل تحسين نوعية حياتهم، وهذا خاصة في إطار تعقد الحياة وازدياد الضغوط والتوترات بين الأفراد والمجتمعات بحثاً عن وسائل لتحسين نوعية حياتهم.
- قلة الدراسات القانونية الجادة لهذا الموضوع، وسعيها من الباحثة للعمل على تزويد القارئ بالمعرفة الصحيحة حول مدى توسع حقه في الحياة ومدى ارتقائه لحياة أفضل، وهذا خاصة أمام ضعف ضعف التأصيل القانوني فيه وكذلك نظراً لمختلف الإشكالات التي يطرحها والغموض الذي يحيط به، حاولت الباحثة تكريس جهدها من أجل العمل على إزالة هذا الغموض المحيط به ولو بالجزء البسيط، كما حاولت الإجابة على بعض الإشكالات التي يطرحها خاصة فيما يتعلق بالبحث نحو إيجاد تأسيس قانوني لحق الإنسان في جودة الحياة، وكذلك السعي نحو تجسيد إضافة لمجال البحث خاصة في ظل قلة البحوث والدراسات العربية التي تتناول هذا الموضوع.

ثالثاً: إشكالية الدراسة

إنّ هدف كل مجتمع ومركز اهتمامه هو تحقيق جودة في الحياة لأفراده من خلال تحسين الأوضاع المعيشية وهذا بتلبية مختلف الحاجات المادية المحققة للبقاء الإنساني، بالإضافة إلى إحترام القيمة البارزة في حياة كل إنسان المتمثلة في الكرامة الإنسانية، وهذا يتحقق بتحقيق مختلف الضمانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تضمن مستوى أفضل للحياة، والذي لا يمكن تحقيقه على مستوى فئة معينة من الأفراد أو مجتمع معين بل لابد من العدالة في تحقيق فرص الإنتفاع بهذا المستوى من الحياة على مستوى مختلف الدول، كما لا تقل أهمية ضمان فرص الأجيال المستقبلية في التمتع بحياة أفضل عن فرص الأجيال الحالية، وعليه ستدرس الباحثة هذا الحق من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف يمكن الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة بصورة مستدامة؟

وهذه الإشكالية تقتضي الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أسس حق الإنسان في جودة الحياة؟
 - ما هي أبعاد ومؤشرات قياس حق الإنسان في جودة الحياة؟
 - ما هي ضمانات تحقيق فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة؟
 - كيف نضمن استدامة فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة للأجيال المقبلة؟
- رابعاً: المنهج المتبع في الدراسة.

اعتمدنا في هذا الموضوع على المنهج التحليلي باعتباره المناهج الأساسي الذي يخدم الموضوع:

المنهج التحليلي:

باعتبار أن حق الإنسان في جودة الحياة من المواضيع المتعددة الأبعاد والتي تقوم على تحليل الأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية و السياسية القائمة في أي مجتمع، فإنّ هذا دفع بالباحثة بتبني المنهج التحليلي الذي قامت من خلاله بجمع المعلومات عن جودة الحياة ووصفها وتحديد مفهوما وطبيعتها اضافة إلى القيام بتفكيك وتحليل كافة العناصر المكونة لهذا المفهوم وهذا من أجل الوصول إلى صورة واضحة عن الموضوع ومعرفتها معرفة دقيقة، خاصة وأن مفهوم جودة الحياة لا يزال محل دراسة من طرف الكثير من الباحثين ولم يتخذ بعد شكلا متكاملًا، فضلا على أن المفاهيم الأخرى المرتبطة به كالديمقراطية، الأمن الإنساني، التنمية الإنسانية لا تزال تصورات خاضعة للتطور فهذا ما جعل من دراسة الباحثة في هذه الأطروحة بمثابة دراسة تحليلية للموضوع.

خامساً: صعوبات الدراسة

ترجع أهم الصعوبات التي واجهت الباحثة في إعداد هذه الأطروحة فيما يلي:

- قلة المراجع والدراسات المتخصصة في الموضوع خاصة من الجانب القانوني، فبالرغم من الدراسات التي أحاطت بالحق في الحياة، إلا أن أغلبها ركزت عليه من جانب تقليدي يركز على مجرد الحق في الوجود أو البقاء على قيد الحياة، وذهب القلة من الباحثين إلى تطوير مفهوم الحق في الحياة واستحداث منظور حديث لهذا

الحق يتعدى الوجود الإنساني إلى مستوى أفضل من المعيشة وتحقيق الرفاه وحماية الكرامة الإنسانية.

- كذلك من بين الصعوبات التي اعترضت الباحثة خلال إعداد هذه الأطروحة هي أنّ أغلب الدراسات التي تناولت موضوع "جودة الحياة" بنوع من التفصيل هي دراسات اقتصادية، اجتماعية ونفسية، وبهذا لاقت الباحثة نوعاً من الصعوبة في إخراج هذه الأطروحة بتركيبة جديدة ذات صبغة قانونية تختلف عن البحوث السابقة وكيفية طرحهم للموضوع.

- من بين الصعوبات التي واجهت الباحثة كذلك هي الإحساس بنوع من الإرتباك عند تناول الموضوع خاصة وأنّ مفهوم "جودة الحياة" من المفاهيم المعقدة والمتعددة الأبعاد كما أنّه يتداخل في غالب الأحيان مع مصطلحات قريبة منه في الدلالة كاللتمتع، الرضا عن الحياة، الرفاهية، السعادة....

وبهذا فإنّ مهمة دراسة "جودة الحياة" كحق من حقوق الإنسان ليس بالمهمة السهلة، إذ يتطلب الأمر دراسة مسحية لمختلف البحوث التي تطرقت له والتي في أغلبها من تخصصات خارجة عن مجال الدراسات القانونية، وهذا لفهم مختلف عناصر وأبعاد جودة الحياة والعمل على تكييفها في إطار حقوق الإنسان.

سادساً: تقسيم البحث.

في ضوء الإشكالية السابقة ومن أجل وضع إطار عام يحدد لنا كافة عناصر ومقومات حق الإنسان في جودة الحياة قامنا بتقسيم هذه الأطروحة إلى أربعة فصول أساسية، والتي جاءت على النحو التالي:

تطرّقنا من خلال الفصل الأول إلى المقاربة التأسيسية لحق الإنسان في جودة الحياة، حيث عمدنا في المبحث الأول منه إلى دراسة أسس هذا الحق في الفكر الفلسفي أمّا في المبحث الثاني منه فقد درسنا الأسس المفاهيمية لحق الإنسان في جودة الحياة، ومن خلال المبحث الثالث فقد ركزنا على الأسس القانونية لهذا الحق.

أمّا من خلال الفصل الثاني فقد تناولنا أبعاد هذا الحق في المبحث الأول منه، والتي ركزنا من خلالها على بعد البقاء على قيد الحياة، الرفاه الإنساني والكرامة الإنسانية، أمّا من خلال المبحث الثاني فقد ركزنا على تحديد مؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة.

أمّا فيما يخص الفصل الثالث فقد إنتقلنا من خلاله إلى جانب الضمانات التي تهدف إلى تحقيق فرص الإنتفاع من حق الإنسان في جودة الحياة والتي حصرناها في كل من الديمقراطية كمدخل أساسي للتمكين من هذا الحق والتي جاءت دراستها من خلال المبحث الأول، أمّا من خلال المبحث الثاني فقد تناولنا كلا من الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية كعمليتين متكاملتين تسعيان لتحقيق الإنتفاع بهذا الحق.

وأخيرا ومن خلال الفصل الرابع توجهنا نحو دراسة استدامة فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة، فمن خلال المبحث الأول عرضنا الإطار العام للإستدامة الحياتية وكذلك أهم الشروط المحققة لها، أمّا من خلال المبحث الثاني فقد كان اتجاهنا نحو تقييم حق الإنسان في جودة الحياة في الواقع الحالي مع محاولة تبني استراتيجية لضمان فرص الإنتفاع بها مستقبلا.

الفصل الأول:

مقاربة تأسيسية لحق الإنسان في جودة الحياة

يعد مفهوم "جودة الحياة" من أكثر المفاهيم التي شغلت البشرية منذ القدم، إذ نجد أنّ جذور هذا المفهوم تعود إلى الفلسفة القديمة التي تناولته في إطار مفهوم الحياة الفاضلة أو الكريمة وكذلك السعادة، الرفاه واللذة... وغيرها من المفاهيم الإيجابية التي نادى بها العديد من الفلاسفة منذ العصور القديمة إلى غاية العصر الحديث.

وفي الآونة الأخيرة نجد أنّ هذا المفهوم حظي باهتمام كبير لدى العديد من الباحثين في مختلف المجالات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية وحتى النفسية والصحية...، وهذا ما أدى إلى تعدد دلالاته واختلاف تعاريفه.

وتركز أغلب التعاريف على جانبين: جانب موضوعي معتمد على تحقيق مختلف الحاجات والخدمات الاجتماعية، وجانب ذاتي قائم على التقييم الذاتي لكل فرد لحياته، كما ظهر في غالب الأحيان ارتباط مفهوم "جودة الحياة" بصورة وثيقة بكل من مفهوم الرفاه، الكرامة، إشباع الحاجات والتحسين في مستوى المعيشة... والتي تظهر كحالات معبرة عن الجودة الحياتية أكثر منها عمليات اجتماعية.¹

غير أنّ المقاربة التي اعتمدنا من خلال هذا البحث هي مقاربة قانونية، تقوم على التأسيس لمفهوم "جودة الحياة" كحق من حقوق الإنسان الواجبة الحماية، وباعتبار أنّ مختلف الباحثين في المجال القانوني ركزوا على حق الإنسان في جودة الحياة كإمتداد للحق في الحياة ولم يتوصلوا إلى تعريف لهذا الحق، لهذا عملنا على البحث عن أسس لهذا الحق في الفكر الفلسفي عبر مختلف العصور وكذلك أهم المفاهيم التي تناولت "جودة الحياة"

¹ أنظر: نادر الفرجاني، "عن نوعية الحياة في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص. 13.

والعمل على إدراجها في الجانب الحقوقي، وهذا من أجل الوصول إلى نموذج جديد "لحق الإنسان في جودة الحياة" والذي يتطلب تحديد أهم الأسس القانونية الضامنة له.

وعلى هذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تناولت من خلال المبحث الأول أسس حق الإنسان في جودة الحياة في الفكر الفلسفي وفي المبحث الثاني ركزنا على الأسس المفاهيمية لحق الإنسان في جودة الحياة بينما تناولنا في المبحث الثالث أهم الأسس القانونية المكرسة لحماية هذا الحق.

المبحث الأول:

أسس حق الإنسان في جودة الحياة في الفكر الفلسفي

إنّ دراسة مسارات تشكل حقوق الإنسان بصفة عامة، أو دراسة مسارات تشكل أي حق منها يتطلب بالضرورة العروج على الخلفية الفلسفية التي ساهمت بشكل كبير وجوهري في بلورة مفهوم هذا الحق، وكأي حق من حقوق الإنسان التي تحتاج إلى تأسيس فلسفي، فإنّ حق الإنسان في جودة الحياة يحتاج بدوره إلى رفع الستار على أهم الأسس الفلسفية التي ساهمت في تشكيل ملامحه وتحديد مفهومه.¹

وسنركز من خلال هذا المبحث على أهم الفلاسفة في أهم الحقب الزمنية الذين وضعوا أسسا لجودة الحياة. غير أنّ دراسة هذه المناظير الفلسفية لجودة الحياة لا يعني التقييد بها أو ضرورة الأخذ بها وتبنيها فالمطلوب منّا هو عدم التّكرار لها وذلك لأنّها تشكل التراث الفلسفي الذي أثر ولو بصورة غير مباشرة على المفاهيم الحالية لجودة الحياة.

كما سنعمل على دراسة أسس حق الإنسان في جودة الحياة في الفكر الفلسفي من الفلسفة القديمة إلى غاية الفلسفة الحديثة وهذا مرورا بفلسفة العصور الوسطى، وهذا من خلال المطالب التالية:

¹ تجدر الإشارة إلى ضرورة التمييز بين الجنور التاريخية والأسس الفلسفية، فالبحث في الجنور التاريخية يتطلب منا سرد التطور التاريخي لهذا الحق أي متى نشأ وكيف تطور، بينما يوجهنا البحث في الأسس الفلسفية إلى إدراك جوهر هذا الحق من خلال محاولة بحث منظمة في أفكار الفلاسفة القدامى، وهذا لإيجاد معان وقيم فلسفية لجودة الحياة، كما أنّه اختصار متعمق لطبيعة الواقع والظروف التي تتأثر بها الفلسفة وتتغير حسبها وجهات النظر... فلكل مرحلة ولكل بيئة اجتماعية وثقافية فلسفة ووجهة نظر خاصة في موضوع جودة الحياة.

المطلب الأول:

أساس حق الإنسان في جودة الحياة في الفلسفة اليونانية القديمة

إن الدّارس في تاريخ الفلسفة الشرقية القديمة¹ يجد أنها لم تتطرق إلى مذهب الحياة الفاضلة أو ما يعرف بالحياة الطيبة السعيدة،² فقد كان الفكر السائد آنذاك فكرا محافظا يتأسس على النظرة العقلية المجردة مركزا على شهادة الحواس في حسم قضايا الفكر،³ كما أنها كانت فلسفة طبيعية تبحث في أصل هذا العالم المادي وما يصدر عنه مع محاولتها لكشف أسرار الوجود.⁴ ومن خلال دراستنا للفلسفة اليونانية الأولى وجدنا أنّها تأثرت بهذا الفكر وانتهى البحث فيها بنظريات متناقضة،⁵ وعلى هذا ظهرت روح النقد التي اتّسعت لتشمل العقائد الدينية وسلوك الإنسان وحياته، ونتيجة لهذا ظهر الفكر النقدي بظهور السفسطائيون الذين يشكلون نقطة التحول في الفكر اليوناني،⁶ فإليهم يعود الفضل في التحول من الفلسفة الطبيعيّة وما وراءها إلى التركيز على قضايا الإنسان، وقد اعتمدوا في فلسفتهم على الإتجاه الحسي ووجدوا بين المعرفة والخبرة العملية، واتخذوا من الخطابة وسيلة أساسية لنشر أفكارهم مع توجيه اهتمامهم إلى طبيعة الإنسان بدلا من توجيهها إلى العالم

¹ الفلسفة الشرقية القديمة هي الفلسفة التي نشأت في الشرق عموما سواء الأوسط منه أو الأدنى والتي كانت سابقة في ظهورها للفلسفة اليونانية وتشمل هذه الفلسفة التي ظهرت في الشرق: الفلسفة المصرية، الصينية، اليابانية والفارسية.

² لدى الفلاسفة القدامى لم يعرف مفهوم جودة الحياة بهذا المصطلح فقد عرف عندهم مصطلح الحياة الطيبة، الحياة الفاضلة، الحياة الرغيدة والسعادة وغيرها من المصطلحات التي تعبر عن ذات معنى جودة الحياة.

³ أنظر: مصطفى النشار، "تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي"، الجزء الثاني، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص. 10.

⁴ أنظر: محمد علي مصطفى وخير الدين عبده أحمد، "تاريخ الفلسفة"، الطبعة الأولى، المطبعة الرحمانية، مصر، (د. ت. ن)، ص. 104.

⁵ لم تركز الباحثة في هذا الفرع على الفلسفة الرومانية وذلك لأنّ الرومان عمدوا إلى نقل الفلسفة اليونانية القديمة إلى واقع حياتهم العملية وكل ما عرف عنهم هو مجرد صدى للفلسفة اليونانية.

⁶ السفسطائيون: هم جماعة من الناس نزحوا من المستعمرات إلى بلاد اليونان خصوصا إبان الحروب الفارسية، وتصدروا التعليم في مختلف العلوم كالتاريخ، اللغة وآدابها وأصول البلاغة والمنطق... فهم لم يتركوا موضوعا لم يتكلموا فيه وتناولوه من جميع جهاته فذكروا جميع ما انطوى عليه من المحاسن إن أرادوا ذلك، أو أنهم أطنبوا في بيان سيئاته إذ قصدوا ذمه والخط من شأنه. (أنظر: محمد علي مصطفى وأحمد عبده خير الدين، مرجع سابق، ص. 107).

المثالي،¹ كما أنهم عمدوا إلى تهديم القيم الأخلاقية والاجتماعية التقليدية السائدة آنذاك، وأنكروا الآلهة وقالوا أن لا وجود لها إلا في الخيال، وبهذا أحدث الفكر السفسطائي آنذاك ضجة فكرية، الأمر الذي ترتب عنه تعدد الآراء الدينية وانحلال الروابط الاجتماعية.²

ونتيجة لهذا ظهر الفيلسوف **سقراط**³ الذي قام بدور إصلاحي على صعيد الواقع، إذ حاول إصلاح ما أفسده السفسطائيون، وقد كان أول من تحدث عن الحياة الطيبة أو السعيدة واعتبرها تعتمد على الخير في حياة الإنسان الذي يتجسد من خلال الهروب من طغيان الشهوات،⁴ كما رد الفلسفة إلى مجرد تأمل أو بالأحرى نظرة في الحياة الباطنة أو النفس الإنسانية، إلا أنه لم يترك أثرا مكتوبا يستمد منه دقائق فلسفته فقد شغله الحوار عن كل شيء.⁵

وظهر بعد ذلك العديد من الفلاسفة من شعبة المذهب السقراطي إلا أن فلسفتهم كانت مختلفة، إذ اعتمدت هذه الفلسفة على مبدئين اثنين هما: مبدأ اللذة في تحديد الحياة الجيدة وتحقيق السعادة ومبدأ الفضيلة أو الواجب وهذا ما سنقوم بتفصيله من خلال الفرعين التاليين:

¹ أنظر: حمد سلطان ضرغام، "فلسفة الجمال في العصر اليوناني"، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 17، السنة السابعة، 2015، ص. 566.

² أنظر: محمد علي مصطفى وأحمد عبده خير الدين، مرجع سابق، ص. 106.

³ الفيلسوف سقراط: هو زعيم الفلسفة اليونانية، وشيخ المفكرين، والمثل الأعلى للنبوغ، ولد في عصر كانت فيه أثينا تموج برجال الأدب والعلم وأبطال السياسة، وقد كان يطوف الشوارع ويتلمس المجامع حبا في الحوار، ولكن ونتيجة لفلسفة الهجومية، وتفانيه من أجل إحقاق الحق انتهت حياته بإعدامه. (أنظر: محمد علي مصطفى وأحمد عبده خير الدين، مرجع سابق، ص. 112-113).

⁴ أنظر:

Gerd Vanriell, "**Pleasure and the good life: Plato, Aristotle, and the Neoplatonists**", BRILL, Boston, 2000, p. 10.

⁵ أنظر: اسماعيل مظهر، "فلسفة اللذة والألم"، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، (د. ت. ن)، ص. 34.

وكذلك أنظر: حمد سلطان ضرغام، مرجع سابق، ص. 569.

الفرع الأول:

أساس جودة الحياة عند فلاسفة مبدأ اللذة

ركز هذا التيار على تحصيل اللذة الراهنة التي تعتبر أساسا للسعادة، فتحصيل اللذة أو التحرر من الألم العارض هو قاعدة الحياة الطيبة، ومن أهم رواد هذا المبدأ الفيلسوف **أرسطوبوس القوريني** وكذلك **أبيقور** إلا أنّ هذا الأخير لم يغالي في مبدأ اللذة كمغلاة الفيلسوف **أرسطوبوس**¹، وسنقوم بتفصيل فلسفة كل منهما في الحياة الجيدة من خلال ما يلي:

أولاً: أساس جودة الحياة في فلسفة أرسطوبوس القورينائي:

تأثر الفيلسوف **أرسطوبوس القورينائي**² بالفلسفة السفسطائية من جهة وبآراء معلمه **سقراط** من جهة أخرى، فمن خلال جوهر رأي السفسطائيين ركز على أنّ الناس وضعوا القوانين المدنية نتيجة لضعفهم، فالإنسان بطبيعته يميل إلى القوة والسيطرة وإتباع حاجاته الغريزية، وبالتالي فإن العفة عبارة عن تظليل ناتج عن عجزهم على إشباع غرائزهم، ولهذا فالخير عندهم يقتضي الجرأة في إشباع الرغبات³، أما عن **سقراط** فقد كانت فلسفته تقوم على أساس السعادة الناتجة عن مزولة الفضيلة وهذا ما تأثر به **أرسطوبوس القورينائي** ولكن من منظور يعتمد على اللذة، فقد نادى بضرورة تحقيق السعادة ولكن ليس من خلال الفضيلة

¹ ترجع أصول مبدأ اللذة إلى المدرسة القورينية في الفلسفة اليونانية القديمة وتنسب تسميتها إلى أرسطوبوس القورينائي أول من قرن مفهوم اللذة بالسعادة وجعل من اللذة الغاية القصوى والخير الأسمى الذي ينبغي أن يحصله الإنسان وقد تبعه في ذلك أبيقور غير أنّ هذا الأخير فضل لذات العقل التي اعتبرها من أهم غايات الأخلاق.

² أرسطوبوس القورينائي: فيلسوف يوناني من تلاميذ سقراط، ومن أقران أفلاطون ومن معاصري أرسطو طاليس، درس تعاليم (بروتاغوراس) السفسطائي وهو في قورينا (هي مدينة في برقا في ليبيا حالياً) ثم ارتحل إلى أثينا حيث التقى سقراط، فكان واحداً من تلاميذه، ثم لم يلبث أن عاد إلى قورينا حيث أسس المدرسة القورينية، والتي تعرف بإسم مدرسة أصحاب اللذة.

(أنظر: مهدي طه مكي، "فلسفة الأخلاق عند تلامذة سقراط : أنتيستين الكلي وأستوبوس القورينائي"، مجلة العلوم

الإنسانية، المجلد الأول، العدد الأول، 2009، ص. 241).

³ المرجع نفسه، ص. 242.

وحدها بل من خلال اللذة المكرسة في الشهوة إلى الخير وبهذا رفع اللذة بفضائلها كأسمى غايات الوجود الإنساني.¹

فقد أسس *أرسطوبوس* العيش بسعادة أو أساس تحقيق الحياة الطيبة على اللذة، معتبرا أن تحصيل اللذة الراهنة هو القاعدة في الحياة وناموس السلوك، إذ قام بترجيح الشهوة على الضمير وبرّر ذلك بأن الشهوة للخير تكون أقل من الشهوة للشر وبهذا يكون الإتجاه لتحقيق الخير الأسمى.²

كما عزز *أرسطوبوس* رأيه بأن الجميع يطلب اللذة ويتجنب الألم في حياته، كما أنّ مجرد الخلو من الألم دون تحقيق اللذة لن يوصلنا إلى التمتع بالحياة، وبهذا تكون اللذة هي أفضل سبيل لذلك، فالخير إذن يكمن في اللذة، وبالتالي توصل إلى مبدئه المشهور هو "أن اللذة هي الخير الأعظم، وإنها مقياس جميع القيم على السواء، أي أنّ اللذة غاية قصوى لحياة الإنسان".³ وعلى هذا أكد *أرسطوبوس* أنه لا بد من التمتع في الحياة وتحقيق السعادة ولكن خارج إطار الزهد والحرمان بل من خلال الإستمتاع واللذة، فعلى الإنسان أن يفعل كل ما يشتهي ويستمتع بالحياة قدر ما يستطيع والإبتعاد عن كل ما يسبب له الألم، وبهذا جاهر بأن اللذة هي الخير الأقصى وغاية الحياة ومعيار القيم والأحكام الخلقية.⁴

وقد انتقدت هذه الفلسفة بشدة خاصة من طرف *أفلاطون* و*أرسطو طاليس* وأكدوا أنّ أصحاب هذا المبدأ للحياة السعيدة لم يعطوا للعقل دوره المستحق في الحياة البشرية وجعلوه تابعا للذات فقط، كما أكد منتقدي هذا المبدأ أن تصور نظرية السعادة يكمن في الحياة الداخلية للإنسان التي تتجسد من خلال الأخلاق،⁵ كما أضافوا أن اللذة مرتبطة بمنطقة ما

¹ أنظر: مهدي طه مكي، مرجع سابق، ص. 242.

² أنظر: اسماعيل مظهر، "فلسفة اللذة والألم"، كلمات عربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013، ص. 28-29.

³ أنظر: مهدي طه مكي، مرجع سابق، ص. 242.

⁴ المرجع نفسه، ص. 243.

⁵ أنظر: كيل نيشيف وفو لتشنكو، "أخلاقيات السعادة"، ترجمة يوسف إبراهيم الجهاني، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1998، ص. 25.

من الجسد في حين السعادة حالة نفسية تستوعب كيان الإنسان كله، وهي لا تتناسب نشاطاً جزئياً بعينه بل هي تقتزن بكل مظاهر النشاط البشري ولا تتسب إلا للحياة بأكملها.¹

ونوافق هذا الرأي كما نرى أنه لا يمكن إشباع كل الرغبات والحاجات الإنسانية بصورة مطلقة وبهذا لا يمكننا تحقيق اللذة بصورة مطلقة أو دائمة وهذا ما يمنع بدوره تحقيق السعادة وبالتالي لا يمكننا تحقيق الحياة الطيبة والسعيدة من خلال منظور اللذة بمفرده.

ثانياً: أساس جودة الحياة في فلسفة أبيقور:

تبنى أبيقور² المذهب الحسي المادي وطوره، واعتبر أن اللذة عبارة عن مبدأ وهدف للحياة السعيدة واعتبرها أول خير طبيعي³، كما اعتبرها الغاية القصوى لمعظم الأفعال البشرية، وأكد أن عواقبها لا تكون في جميع الأحيان خيراً، فقد تؤدي في بعض الحالات إلى عواقب وخيمة ينجر عنها الألم وهذا ما ينبغي تجنبه،⁴ وبهذا تيقن أبيقور أن اللذة ليست مطلقة وأنها نسبية تقاس بالألم المقابل لها، كما اعتبر أن الفضيلة مظهر من مظاهر ضبط النفس وبالتالي ترجيح القيم العليا على القيم الدنيا.⁵

وبالرغم من تبنيه لمبدأ الفضيلة لموازنة عدم جموح اللذة المفرطة، إلا أنه وجه فلسفته الأخلاقية ضد الخرافات الدينية الحاطة من الكرامة الإنسانية، واعتبر أن هدف الفضيلة في تحقيق العيش السعيد يكمن في الشعور باللذة، وهذا يتطلب إزالة كافة العوائق التي تعترض أسلوب الحياة السعيدة،⁶ كما أكد أن عيش الحياة الكريمة لا يكون بالمغالاة والإنغماس في

¹ أنظر: مصطفى عبده، "فلسفة الأخلاق"، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص ص. 54-55.

² الفيلسوف أبيقور: Epikuros (342-271 قبل الميلاد) فيلسوف إغريقي مادي قديم عاش في أثينا وهناك أسس ما يسمى بمدرسة الأبيقورية أو ما عرفت بـ «حديثه أبيقور» وقد بلغ المذهب المادي اليوناني قمته في فلسفة أبيقور. (أنظر: كيل نيشيف وفو لتشنكو: مرجع سابق، ص. 23).

³ أنظر: كيل نيشيف وفو لتشنكو: مرجع سابق، ص. 22.

⁴ أنظر: مصطفى عبده: مرجع سابق، ص. 50.

⁵ المرجع نفسه: ص 50.

⁶ أنظر: خليل حسين، "الفلسفة والفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011، ص. 97.

الذات، فالإنسان الحكيم يركز على الذات الضرورية لحياة طيبة ويبتعد عن الذات غير الضرورية التي تجلب الألم مع الوقت.¹

وكانت فلسفة *أبيقور* آخر الفلسفات المادية في العصر اليوناني كما كانت حياته المترنة والقريبة من التنسك محل تكريم عند باقي المفكرين اليونانيين ولم تتل فلسفته الإعتراض أو النقد من مختلف المفكرين لأنها تميزت بنوع من الإلتزان.²

الفرع الثاني:

أساس جودة الحياة لدى فلاسفة مبدأ الفضيلة أو الواجب

تركزت فلسفة الفضيلة في اليونان القديمة بصورة أساسية بين فيلسوفين من أكبر فلاسفة العصر اليوناني وهما *أفلاطون* و*أرسطو طاليس*، خاصة وأن نظرياتهم في الفلسفة انتشرت إلى أكبر حد وتشبع منها معظم الفلاسفة اللاحقين، وسنقتصر من خلال هذا العنصر على بعض المبادئ العامة في فلسفتها والتي تخدم الموضوع وهذا من خلال ما يلي:

أولاً: أساس جودة الحياة في فلسفة أفلاطون:

اعتبر *أفلاطون*³ أن الحياة الجيدة أو ما كان يعرف في ذلك الوقت بالحياة الفاضلة والسعيدة بأنها هي الخير الأقصى، إذ قال: "أن الخير الأقصى في الحياة الإنسانية إنما هو بلا شك أن نصل إلى قمة السعادة".⁴ والوصول إلى هذا النوع من الحياة وفقاً لرأي هذا الفيلسوف لن يتحقق بالإنغماس في الملذات وتلبية الحاجات المادية في حياة الإنسان، بل

¹ أنظر: خليل حسين، المرجع السابق، ص. 98.

² المرجع نفسه، ص. 98.

³ الفيلسوف أفلاطون: (427-347 ق م) ولد هذا الفيلسوف في أثينا ويرجع نسبه إلى آخر ملكوها، كان من أشهر المعلمين والفلاسفة، واتصل بأستاذه سقراط اتصالاً وثيقاً، ويمكن القول أن أفلاطون يمثل الفلسفة اليونانية بكاملها، إذ تنبني فيه عناصرها الأساسية والثانوية التي ورث بعضها أو كلها عن سابقه، والتي ورثها عنه لا حقيه حتى فلاسفة العصر الحديث تأثروا بفلسفته. (أنظر: محمد علي مصطفى وأحمد عبده خير الدين: مرجع سابق، ص. 125-126).

⁴ أنظر: مصطفى النشار، "تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي"، الجزء الثاني، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص. 253.

في قيمة الشخص نفسها واتجاه الحياة الذي يحدده،¹ ولا يكون هذا إلاّ بإتباع منهج الفضيلة المؤسس على العقل والمحقق لمثالية الفرد التي لا تكون إلاّ في ظل دولة مثالية عادلة، وبهذا ركز **أفلاطون** على نقطتين أساسيتين لتحقيق الحياة الفاضلة والسعيدة، والتي يمكن إجمالها من خلال العناصر التالية:

1- المثل الأخلاقية كأساس للحياة الكريمة والفاضلة: اعتمد **أفلاطون** في فلسفته الأخلاقية على مبدأ ثنائية النفس والجسد إذ ربط الجسد باللذة والحياة المادية أما النفس (أو الروح) فربطها بالمثل العليا (أو عالم الآلهة)، واعتبر أنّ عالم الجسد زائل لأنّه من الأشياء المادية، أما النفس أو الروح التي تكون أقرب إلى عالم المثل فهي خالدة بخلود هذا العالم، وبهذا فالذي يعاني من خسائر اللاعدالة حسب رأي أفلاطون هو فقط الجسد.²

واعتبر **أفلاطون** أنّه ليحيا الإنسان حياة كريمة وفاضلة يجب عليه أن يتسامى فوق مطالب الجسد ونوازع الشهوة، أي أنّه رفض مبدأ الماديين القائم على اللذة، واعتبر الإنسان أسعد في النظام منه في الإسراف خاصة في مجال الملذات،³ كما رضي من اللذة ما يحقق استمرار الحياة فقط وذلك شريطة أن يسود العقل والحكمة.⁴

كما دعى **أفلاطون** إلى تزكية الروح وهذا عن طريق الفضيلة أو الحكمة من أجل تحقيق اللذة الروحية التي تُحدِثُ سعادة أبدية باعتبار أنّ الروح مرتبطة بعالم المثل، وبهذا فالحكيم هو من يعيش الحياة الفاضلة والسعيدة حيث تقوده الحكمة للحقيقة الناتجة عن هيمنة الروح وتحقيق الإنسجام في الحياة.⁵

¹ أنظر:

Daniel Ressel, "**Plato on pleasure and the good life**", OXFORD University Press, New York, 2005, p. 20.

² أنظر:

Günther Patzig, "**Quality of life in Plato and Aristotle: Perspectives on Greek philosophy**", Ashgate Publishing limited, England, 2003, p. 39-40.

³ أنظر: يوسف كرم، "تاريخ الفلسفة اليونانية"، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر، 1936، ص. 117.

⁴ أنظر: مصطفى النشار: مرجع سابق، ص. 255.

⁵ أنظر:

Gerd Vanriel, Op.Cit., p. 16.

2- العدالة كأساس للحياة الكريمة والفاضلة: لقد قدم أفلاطون تحليله للفضائل المحققة للسعادة من خلال حديثه عن نظرية العدالة،¹ التي سعى إلى تطبيقها على مستويين: المستوى الجزئي أي على مستوى الفرد وعلى المستوى الكلي الذي يقتضي تطبيقها على مستوى الدولة أو ما يسمى بالمدينة الفاضلة، فقد سعى أفلاطون إلى بناء مدينة مثالية فاضلة لشعب مثالي.

وبدأ تحليله في العدالة على المستوى الجزئي إذ طالب بتحقيقها داخل نفس كل فرد كأساس لتحقيقها على مستوى الدولة، وعلى هذا قسم النفس البشرية إلى ثلاث فضائل، وهي فضيلة العفة، فضيلة الشجاعة، وفضيلة الحكمة واعتبر أن العدالة داخل النفس تكمن في تغليب فضيلة الحكمة على باقي الفضائل،² وذلك لأن الحكمة هي الشيء الوحيد الجيد دون قيد أو شرط، وهي التي تكون لها سلطة لتوجيه حياة الناس نحو الأفضل، حيث يكون لها وحدها القدرة على تحقيق السعادة وجلب الخير لحياة الناس.³

وتحقيق العدالة في النفس ينشر الفضائل على مستوى المجتمع أو الدولة، وبهذا تتحقق عدالة العلاقات والنظام بين أعضاء المجتمع نتيجة لإلتزام كل فرد بوظيفته وبهذا تتحقق دولة صالحة أو فاضلة التي تضمن تحقيق الحياة الكريمة لأعضائها.⁴

وبتحقق هذه الشروط حسب أفلاطون تتحرر النفس من سجن الجسد وتتصل بعالم المثل وتحيا حياة الفضيلة في ظل المدينة الفاضلة التي تؤمن السعادة لأفرادها.

¹ عندما استعمل أفلاطون كلمة العدالة لم يقصد به المعنى القانوني بل قصد بها أنها أحد الأجزاء التي تتكون منها الأخلاق الفردية والسلوك الاجتماعي معا، فهي لا ترتبط بالقانون بل بالأخلاق.

² أنظر: مصطفى النشار، مرجع سابق، ص. 259.

³ أنظر:

Daniel Russell, Op.Cit., p. 31.

⁴ أنظر: إمام عبد الفتاح إمام، "الأخلاق والسياسة: دراسة في فلسفة الحكم"، المجلس الأعلى للثقافة، (د. م.ن)، 2001، ص ص. 161-162.

وترى الباحثة أن أفلاطون غالى في فكرة الفضيلة والمجتمع الفاضل في تحقيق الحياة الكريمة، حيث كانت فلسفته متجردة من كافة اللذات مركزة على القيم الأخلاقية سالكة لطريق عقلي ينسب الحياة الفاضلة للحكيم فحسب وهذا لن يتحقق إلا في عالم المثل.

ثانيا: أساس جودة الحياة في فلسفة أرسطو طاليس:

جمع أرسطو طاليس بين مركزية العقل البشري وفكرة تحقيق الذات ليضع صيغة للعيش، واعتبر الأخلاق عبارة عن عادات يمكن من خلالها عيش الحياة الكريمة.¹

كما عرف أرسطو² الحياة الكريمة بالاستناد إلى مفهوم الكمال، فقال إنها "العمل وفقا لما يقضي به الكمال ويحقق لصاحبه لذة حقيقية"، وهكذا قصر أرسطو السعادة في الحياة على خير النفس، كما أنه اعتبر أن العيش السعيد يعتمد علينا أكثر من أي شخص آخر وكرسه باعتباره الغاية الرئيسية من الحياة الذي يعتمد في تحقيقه على الفضيلة،³ وبالتالي اعتمد أرسطو في فلسفته حول الحياة الكريمة والسعيدة على فكرتين أساسيتين تظهران من خلال ما يلي:

1- السعادة كغاية قصوى من الحياة: يذهب أرسطو إلى فكرة أن سلوك الإنسان غائي أي أنه يهدف إلى تحقيق غاية والتي غالبا ما نعتبرها خيرا من نوع ما، وبهذا بحث في "غاية الحياة القصوى" التي لها قيمتها بحد ذاتها وتتوجه إليها الأفعال جميعا وهي بلا شك الخير

¹ أنظر:

Samuel S. Franklin, "the psychology of Happiness: A good human life", CAMBRIDGE University Press, Cambridge, 2010, p. 19.

² الفيلسوف أرسطو طاليس (385-323 ق م) فيلسوف يوناني ولد في مستعمرة يونانية بالقرب من مقدونيا يقال لها استاجيرا، كان والده طبيبا لملكها فعاش عيشة الأشراف، ولما كبر رحل إلى أثينا حيث تلقى البيان والفلسفة ثم تعرف بأفلاطون الذي كان له أستاذا ولزمه مدة مقامه بالمدينة وتأثر بفلسفته، وبقي أرسطو يعلم الناس الحكمة (أنظر: محمد علي مصطفى وأحمد عبده خير الدين: المرجع السابق، ص. 138).

³ أنظر:

"Aristotle's Definition on Happiness", (<http://www.puisuit-of-happiness.org/history-of-happiness/aristotle/>). إطلع عليه يوم 2013/08/04.

الأعظم، ووجد أن الخير لا يطلب لذاته بل من أجل السعادة التي يحققها والتي تكون حسب رأيه هي الغاية القصوى من الحياة.¹

2- الفضيلة كوسيلة لتحقيق السعادة: تصور **أرسطو** الفضيلة أو الأخلاق على أنها علم عملي يبحث في أفعال الإنسان من حيث هو إنسان، واعتبر أن العمل وفقا لضابط الأخلاق أو الفضيلة هو الذي يؤدي بنا إلى تحقيق الغاية من الحياة والمتمثلة في السعادة، وفي هذا المجال فرق بين الفضائل الدنيا وهي فضيلة السيطرة على الشهوات وفضائل عليا والمتمثلة في التأمل، ودعى إلى ضرورة الإعتدال بين العفة والتأمل وهذا ما يضبطه العقل أو الحكمة، وبهذا ربط **أرسطو** السعادة بالحكمة واعتبرها هي الفضيلة الباقية والتي تؤدي بنا إلى عيش حياة كريمة وذات مغزى،² وبهذا يظهر أن **أرسطو** كان أكثر واقعية من سابقه **أفلاطون**.

المطلب الثاني:

أساس حق الإنسان في جودة الحياة في فلسفة العصور الوسطى

تعتبر دراسة فلسفة العصور الوسطى³ ذات أهمية كبرى، خاصة وأنها سادت في فترة توسطت ما بين مرحلة الفلسفة القديمة والفلسفة الحديثة، كما أن هذا العصر شهد حشدا من الأفكار والفلسفات، حيث انتشرت خلاله الفلسفة المسيحية واليهودية،⁴ بالإضافة إلى الفلسفة

¹ أنظر: يوسف كرم، مرجع سابق، ص. 242-243.

² أنظر: مصطفى عبده، مرجع سابق، ص. 55.

³ سادت فترة العصور الوسطى بين القرن الخامس والقرن الخامس عشر ميلاديين.

⁴ من خلال هذا الفرع لن نتطرق لدراسة جودة الحياة في الفلسفة اليهودية، على اعتبار أن هذه الأخيرة نشأت في كنف الفلسفة الإسلامية ولم تولد نتيجة لمبادرة ذاتية نابعة من الفكر اليهودي، وبهذا فهي تشكل صدى لفلسفات أخرى كالفلسفة الإسلامية واليونانية، كما أن الفلسفة اليهودية لم تهتم بجانب الحياة الكريمة ونجد أن أكثر ما ركز عليه أشهر الفلاسفة اليهود أمثال فيلون وموسى بن ميمونة هو الجوانب الدينية حيث وظفوا الفلسفة لخدمة الدين لأن اليهود كما هو معلوم لا يتحولون عن عقائد آبائهم وإن خالفت كل ما تعلموه ودرسوه. (للتوسع أكثر يرجى الرجوع إلى المرجع التالي: فكري جواد عبد: "دور الفلسفة اليهودية في تطوير مفهوم الألوهية: فلسفة بن ميمون نموذجا"، مجلة آداب الكوفة، العدد الثالث، المجلد الأول، 2008، (ص ص 145-173)).

الإسلامية وقد تأثرت كل فلسفة بالأخرى فضلا على تأثرها بالفلسفة اليونانية القديمة وبالتحديد فلسفة أفلاطون وأرسطو.

وسنركز من خلال هذا الفرع على منظور فلاسفة الإسلام والمسيحية للحياة الجيدة أو الكريمة، وما نود التنبيه إليه أنه من خلال الفلسفتين سواء المسيحية أو الإسلامية فإننا لا نسعى للتعبير عن المنظور الديني لجودة الحياة، أي لا نركز على تعاليم المسيحية والإسلام وما جاء فيهما عن الحياة الكريمة أو الجيدة، بل سنركز على عرض أفكار الفلاسفة المسلمين والمسيحيين والتي نجدها تُعبّر عن وجهات نظرهم الخاصة ممزوجة بطابع ديني، كما قد نجدها من جانب آخر متأثرة بأفكار فلاسفة آخرين، وسنقوم بتفصيل هذا من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول:

أساس جودة الحياة في الفلسفة النصرانية

بدأت الفلسفة النصرانية في العصور الوسطى على وجه التحديد من القرن التاسع إلى غاية القرن الرابع عشر، أما الفترة التي جاءت قبل هذه الفترة أي منذ بدء النصرانية كديانة إلى غاية القرن التاسع فتسمى بفترة الآباء (أي آباء الكنيسة)، وهذه الفترة تميزت بمحاولة آباء الكنيسة الدفاع عن الدين النصراني وكان لهذه الأفكار الأثر الكبير على الفلسفة النصرانية.¹

ولذلك تميزت الفلسفة النصرانية خلال فترة العصور الوسطى بطغيان الفكر اللاهوتي ومزج الفلسفة بالدين والإهتمام أكثر بالأخلاق، ولدراسة جودة الحياة في الفلسفة النصرانية سنركز على نموذجين أساسيين، الأول يعبر عنه **القديس أوغسطين** لكونه من أكبر الفلاسفة المسيحيين المنتمين لفترة آباء الكنيسة، أما الثاني فيعبر عنه **توما الأكويني** لأن فلسفته النصرانية كان لها الأثر البالغ في نهاية العصور الوسطى وهذا ما ستعرضه من خلال ما يلي:

¹ أنظر: عبد الرحمن بدوي، "فلسفة العصور الوسطى"، الطبعة الثالثة، دار القلم، بيروت، 1979، ص. 33.

أولاً: أساس جودة الحياة في فلسفة سانت أوغستين:

جاءت فلسفة أوغستين¹ جامعة بين "الفلسفة" و"اللاهوت"، وهذا نظراً لتأثره بتعاليم النصرانية من جهة وبالفلسفة الأفلاطونية من جهة أخرى، ولهذا نجد من خلال فلسفته أنّ لا غنى عن العقل، وعلى هذا الأساس نظر أوغستين للحياة الكريمة أنّها هي النعيم في الله ومن أجل الله، ولا شيء غير هذه الحياة يمكن أن يسمى حياة سعيدة.²

كما ركز على المعرفة الدينية وحب الله كغاية أخلاقية، أي أنّ الإنسان يسعى للمعرفة والفهم الديني وفقاً لنظام العقل، وهذا ما يؤدي لتحقيق الرضا النفسي والسكينة الروحية التي بتمامها يتم الرضا العقلي، وبهذا تتحقق البركة وكنيجة تتحقق السعادة، وعلى هذا فالسعادة بمفهوم أوغستين تعد نوعاً من التفكير العميق، وجوهرها هو لقاء الحقيقة وجهاً لوجه في رؤية الله.³

وبهذا نجد أنّ السعادة عند القديس أوغستين تتحقق في حب الله وهذا حسب رأيه يتحقق بمطلبين أساسيين:

يتمثل المطلب الأول في تحقيق الفضيلة التي تعتبر إتفاقاً مع القانون الإلهي والتي توجه الوعي العقلي وسلوكيات ورغبات الإنسان نحو التوازن، حيث ركز أوغستين على الأخلاقيات، وذلك لأن بلوغ السعادة يعتمد على سلوكيات الإنسان، لذلك تحتل الأخلاقيات مكانة كبيرة وهامة في فكره الفلسفي.⁴

¹ القديس أوغستين: (350-430) اسمه أورينيوس أوغستين ولد في مقاطعة تاجيست Thagaste المعروفة الآن باسم الجزائر، أتم تعليمه في شمال إفريقيا، وأكمل دراسته في قرطاج عاصمة إفريقيا الرومانية. وبعدها عمل بالتدريس، ومن المعروف أنّ المسيحية وصلت لأوغستين عن طريق والدته، أي أنه كان مسيحياً نسبة لديانة أمه. وقد انتهى به المطاف بعد التدريس والخطابة إلى دخوله الكنيسة قديساً راهباً ووصوله لمنصب الكهانة، وقد كتب العديد من المؤلفات والمحاورات اختصت بموضوعات فلسفية. (أنظر: ترانثي وماركوس، "مقالات فلسفة العصور الوسطى"، ترجمة ماهر عبد القادر محمد، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص. ص. 331-332).

² أنظر: عبد الرحمان بدوي، مرجع سابق، ص. 35.

³ أنظر: تارنثي وماركوس، مرجع سابق، ص. 341.

⁴ المرجع نفسه، ص. 371.

أما **المطلب الثاني** فيتمثل في دول مدعومة من الكنيسة، ففي كتابه العميق "مدينة الله" تناول **أوغستين** جميع مظاهر الحياة الروحية والسياسية والعامية.. وتحدث عن الدولة كضرورة لهذه الحياة وتصورها أنها تستمد سلطتها من الله مباشرة واعتبر أن الكنيسة هي من تشرف على الدولة وتوجهها وبالمقابل تساعد الدولة الكنيسة في تحقيق أغراضها، وبالتالي فالدولة من خلال هذا المنظور تعمل على تحقيق السعادة على الأرض وتحقيق السعادة في الآخرة.¹

وبهذا نجد أنّ فلسفة **أوغستين** في الحياة الكريمة تتلخص في أنّ معرفة وحب الله هما الغاية الأخلاقية وموضوعهما هو القانون الإلهي الذي يدعو إلى الفضيلة وينكر الرذيلة، كما اعتبر أنّ الدولة تساعد الكنيسة في أداء مهامها وتحقيق أغراضها في هذا الشأن وهذا ما يجعلها تعمل من أجل تحقيق السعادة بين المواطنين على الأرض.²

ثانياً: أساس جودة الحياة في فلسفة توما الأكويني:

يرى **توما الأكويني**³ أن سعادة الإنسان لا تكتمل بالتجامع الجنسي، أو الشرف الرفيع، أو الصيت، أو المال أو امتلاك سلطة عالية أو أية خيرات جسدية فهي لا تعتمد على الإحساس أو اللذة الجسدية، إنّما ترتبط بضرورة الإيمان بالله وحب الله ورؤيته، وبما أن هذه الأخيرة لا تتحقق في الحياة (أي أننا لا نستطيع رؤية الله في هيئته الحقيقية في هذه الحياة) فإنّه لا يمكن الحصول حسب رأيه على السعادة الحقيقية فيها.⁴

¹ أنظر: عبد الرحمن بدوي، مرجع سابق، ص ص. 38-39.

² المرجع نفسه، ص ص. 35-39.

³ توما الأكويني: (1225م-1274م) هو من فلاسفة العصر الوسيط ويعتبر ثاني أعظم رجل في المسيحية بعد القديس أوغستين ولد في مدينة أكوينو الواقعة بين روما و نابولي من أسرة أرستقراطية ذات نفوذ سياسي في إيطاليا، ومن = صباه أوفدته أسرته لدير الراهب بنديكتي لمدة 09 سنوات، وفي عام 1229م إلتحق بجامعة نابولي، وبعد ذلك رحل إلى باريس وتلمذ الفلسفة واللاهوت، وهناك أظهر براعته العلمية ونال لقب الاستاذية في اللاهوت كما أصدر العديد من المؤلفات الهامة في الفلسفة واللاهوت، فقد كان فيلسوفاً للكنيسة الكاثوليكية وعرف بلقب "الطبيب الملائكي"، (أنظر: ترانثي وماركوس، مرجع سابق، ص. 391).

⁴ أنظر: خليل حسين، "الفلسفة والفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011، ص ص. 140-141.

ولكن يمكننا تحقيقها في العالم الآخر بتحقيق رؤية الله، وبهذا يجب على كل واحد أن يسعى نحوه ويؤمن به،¹ وبالتالي فالسعادة أو العيش الطيب والكرام عند **توما الأكويني** هو الغاية النهائية التي يسعى الإنسان إلى تحقيقها من خلال أفعاله في الحياة الدنيا.

فمصدر السعادة هو "الوصول للحقيقة"، ونجد أن الوسيلة لتحقيق هذا الهدف المثالي والغاية القصوى هي الحرية الأخلاقية، إذن الإنسان يسعى من خلال أفعاله الخيرة الهادفة إلى التقرب ومعرفة الله والتي تؤدي بدورها إلى زيادة حبه².

وباعتبار أن الله هو الغاية القصوى للإنسان فإن التقرب منه ومعرفته تزيد من درجة الإتجاه نحو الكمال، وهذا ما يحقق أسمى الغايات للإنسان وهي رؤية الله في الحياة الآخرة التي تجلب الغبطة والسعادة.

وبهذا فالسعادة أو العيش الطيب والكرام الذي تحدث عنه **توما الأكويني** هو السعادة الأخروية التي نعمل لتحقيقها في هذه الحياة الدنيا، إذن فالأهداف التي قد يحققها الإنسان على الأرض تعتبر أهدافا ثانوية (أوعرضية) ومجرد وسائل للهدف الأسمى في الحياة الآخرة.

وهكذا تبقى الفلسفة النصرانية فلسفة لاهوتية بالدرجة الأولى، فحتى تحقيق الحياة الكريمة والسعيدة حسب فلاسفة هذا العصر لم تخرج من إطار تطبيق القانون الإلهي ومعرفة الله التي تعتبر غاية في حد ذاتها لا تتحقق السعادة إلا بتحقيقها.

¹ أنظر: عبد الرحمن بدوي، مرجع سابق، ص. 137.

² أنظر: ترانثي وماركوس، مرجع سابق، ص ص. 450-452.

الفرع الثاني:

أساس جودة الحياة عند فلاسفة الحضارة الإسلامية

نشأت فلسفة الحضارة الإسلامية نتيجة لنقل الفلسفة اليونانية إلى اللغة العربية في الربع الأخير من القرن الثاني للهجرة (الثامن ميلادي)¹، ومن أهم المسائل التي اهتمت بها هذه الفلسفة هي إثبات وجود الله وصفاته وكذلك مشكلة النفس البشرية كما ظل فكر فلاسفة الإسلام أسير التصورات اليونانية، ومن خلال هذا العنصر سنركز على أهم الفلاسفة المسلمين الذين ركزوا من خلال فلسفتهم على مفهوم السعادة أو الحياة الكريمة ويظهر من أهمهم **الفرايبي وابن مسكويه**، وعرضنا لفلسفتهم ليعني عرض ما جاءت به تعاليم الديانة الإسلامية من قوانين لتحقيق الحياة الطيبة بل التركيز على آرائهم الفلسفية التي سنجدها في أغلب الأحيان ممزوجة أو متأثرة بمبادئ الفلسفة اليونانية مع إصباغ الطابع الديني أو الإسلامي عليها الناتج عن معتقداتهم، وهذا ما سيتم دراسته من خلال ما يلي:

أولاً: أساس جودة الحياة في فلسفة الفرايبي:

كانت أهم قضية **للفرايبي**² هي قضية السعادة التي يطلبها جميع الناس، والسعادة في نظره هي الغاية القصوى التي يتمناها الإنسان والتي لا تتال إلا بممارسة الأعمال المحمودة المتجسدة في فعل الخيرات وبالتالي إذا أراد أن يحصل على السعادة فيمكنه ذلك³، واعتبر

¹ أنظر: عبد الرحمن بدوي، "الفلسفة والفلاسفة في الحضارة العربية"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1987، ص ص. 01.

² أبو نصر الفرايبي: (870-950م) هو فيلسوف ذي شأن في الفلسفة الإسلامية وقد لقب بالمعلم في مقابل أرسطو طاليس؛ وهو تركي البيئية، كان رياضي وطبيب وفيلسوف، وكان على معرفة عميقة بأعمال أرسطو، وقام بشرح على مؤلفاته الفلسفية والطبيعية، وقد كان مثاليا في فلسفته إذ اعتبر أن الله العلة الأولى للوجود، كما اشتهر بالعديد من المؤلفات في مجال الفلسفة من أشهرها آراء المدينة الفاضلة، كتاب تحصيل السعادة، الموسيقى، الكبير... (أنظر: خليل حسين، مرجع سابق، ص ص. 179).

³ أنظر: ابراهيم مذكور، "في الفلسفة الإسلامية: منهج وتطبيقه"، الجزء الثاني، دار المعارف، الإسكندرية، 2003، ص . 144.

أن تحقيق هذه الغاية يتم على مستويين، مستوى الفرد ومستوى المدينة الفاضلة وإلاّ اعتبرت ناقصة.

فتحقيق السعادة على مستوى الفرد لن يكون إلاّ بمكارم الأخلاق، وذلك لأنّ الغاية عنده هي تحقيق السعادة في الدارين: الدنيا والآخرة؛ ولهذا فإنّ أساس تحقيقها لن يكتمل إلاّ بكمال أخلاق الفرد التي لن تكون وفقا لرأيه إلاّ بالأفعال الحميدة والقدرة على أسبابها، وبذلك فقد اعتبر أنّ السعادة غاية وكمال وخير، بل هي أجدى الخيرات وأقربها إلى النفس الإنسانية وهي الغاية التي تؤثر لأجل ذاتها.¹

كما أشار إلى: "أنّ الخصال الإنسانية التي إذا حصلت في الأمم وفي أهل المدن حصلت لهم السعادة الدنيا في الحياة الأولى والسعادة القصوى في الحياة الآخرة أربعة أجناس الفضائل النظرية، والفضائل الفكرية، والفضائل الخلقية، والصناعات العلمية"²؛ ويتحقق هذه العناصر تتحقق السعادة للفرد، غير أن بلوغ السعادة القصوى لن يكون بتحقيق سعادة الفرد فحسب بل للجماعة أيضا.

أما عن تحقيق السعادة على مستوى الدولة أو الجماعة فإنه يرى أن للدولة دورا أساسيا في إرساء الأخلاق وهذا من خلال وظيفة السياسة، فالسياسة وفقا لرأي الفرابي تهتم بمبادئ الأخلاق وتحاول تطبيقها في مختلف المجتمعات.³

¹ أنظر: إبراهيم عاتي، "الإنسان في الفلسفة الإسلامية: نموذج الفرابي"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1993، ص ص. 212، 214.

² جاء في كتاب تحصيل السعادة لأبي نصر الفرابي أن:

الفضائل الخلقية: هي فضائل الجزء الناطق مثل الحكمة والعقل والذكاء وجودة الفهم.

الفضائل النظرية: وهي العلوم التي يحصل عليها الإنسان بتأمل وفحص واستنباط وتعليم وتعلم.

الفضائل الفكرية: ترتبط بالفضائل النظرية بشكل وثيق، فهي التي تستنبط ما هو انفع في غاية ما.

الفضائل العملية: تهتم بتعيين ما هو خير ونافع وتتولى نقله إلى حيز الفعل. (أنظر: أبي نصر الفرابي، "كتاب تحصيل

السعادة"، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، القاهرة، 1990، ص ص. 25).

³ أنظر: إبراهيم عاتي، مرجع سابق، ص. 247.

وباعتبار الإنسان مفطور على احتياج الغير فإن **الفرايبي** يرى ضرورة المجتمع للإنسان إذ لا ينال السعادة ويبلغ أفضل حياة إلاّ عن طريق الإجتماع، ولا يكون هذا إلاّ في إطار مجتمع المدينة الذي يكون الغرض منه هو تحقيق السعادة، وهذا هو أساس تحقيق المدينة الفاضلة عند **الفرايبي**، وقد كان هذا الأخير أقرب إلى مجتمع الأخوة والتراحم الذي جاء به الإسلام.¹

كما اعتبر **الفرايبي** أن أكمل أجزاء المدينة الفاضلة هو الحاكم الفاضل، والذي يكون حسب رأيه أكمل الأفراد وهذا بتمتعه بكافة الصفات الحميدة، واعتبره أنّه السبب الأساسي في تجسيد المدينة الفاضلة وبالتالي فهو أهم فاعل في تحقيق الحياة الكريمة والسعيدة سواء للأفراد أو الجماعة ككل.²

ومن خلال هذا نتلخص أهم أفكار **الفرايبي** في تحقيق الحياة الكريمة والسعادة القصوى في حياة الناس والتي لن تتحقق إلاّ على مستوى الفرد والجماعة في نفس الوقت، ولكن ما يؤخذ على **الفرايبي** أنّه انتهج نهج الفيلسوف اليوناني **أفلاطون** عندما تحدث عن المدينة الفاضلة، أمّا من خلال حديثه عن الحاكم الفاضل فإنّ هذا يتسم بنوع من المثالية وذلك لأنّه من الصعب إيجاد الإنسان الكامل الذي يحمل كافة الصفات الفاضلة التي تحدث عنها **الفرايبي**.

ثانيا: أساس جودة الحياة في فلسفة ابن مسكويه:

تأثر **ابن مسكويه**³ في منهجه بأرسطو وقد حاول من خلال أفكاره وأسلوبه التوفيق بين الدين والفلسفة، وكان منظوره لفكرة السعادة المثلى يتطلب المعرفة المسبقة لكل من

¹ أنظر: هنري كوربان، "تاريخ الفلسفة الإسلامية"، ترجمة نصير مروّة وحسن فييسي، عوידات للنشر والطباعة، بيروت، 1998، ص ص. 249-252.

² المرجع نفسه، ص. 253.

³ أحمد بن محمد بن يعقوب بن مسكويه: (320هـ-421هـ) ولد في "الريّ" بإيران ومات في اصفهان وهو معاصر للبيروني وابن سينا ويعرف أنه من الشيعة، وهو يمثل ذلك الجانب الخاص من الفلاسفة الذين يعملون على دراسة العادات والحضارات والأمثال والحكم وقد ترك نحو عشرين مؤلفا نذكر من أهمها تهذيب الأخلاق (أنظر: هنري كوربان، مرجع سابق، ص. 265-266).

الخير المطلق واللذة المطلقة، كما اعتبر أنّ الحياة الكريمة تتجسد بتحقيق كل من اللذات الحسية والمعنوية وتحقيق السلامة النفسية والجسدية ولكنه رجح السعادة الأخلاقية التي تتحقق من خلال عيش الإنسان في خير مطلق.¹

وبهذا يكون **ابن مسكويه** قد قسم السعادة إلى مرتبتين أساسيتين واقترح المصالحة والمجاورة بينهما دون العمل على صهرهما ببعضهما ببعض، كما سعى إلى وضع شروط وأسس لتحقيق هذه السعادة وهذا ما سيتم تبيانها من خلال ما يلي:

1- مراتب السعادة عند ابن مسكويه: اعتبر **ابن مسكويه** أن الإنسان ذو طبيعة مزدوجة فهو مركب من روح وجسد، فالإنسان يكون ذو فضيلة روحية يتشبه بها بالملائكة، وذو طبيعة جسمانية يناسب بها الأنعام؛ وما دام الإنسان مركبا من هذين الجانبين فإنّ الوصول إلى الحياة الكريمة وتحصيل السعادة لن يكون إلاّ بتحصيل الجانبين،² وعلى هذا لن تتحقق السعادة إلى من خلال مرتبتين:

أ- سعادة مادية: وهي السعادة الناتجة عن تلبية الحاجات الجسدية والدينيوية، ولكنها معادلة ناقصة إذ يبقى الإنسان حسب رأي **مسكويه** يطالع الأمور الشريفة ويبحث عنها وهذا بهدف تحقيق الكمال.³

ب- سعادة روحية: من خلال سعي الإنسان نحو الكمال وتطلعه للأمور الشريفة، فإنّه يسعى بذلك لتحقيق السعادة الروحية العليا وهذه لن يتم الوصول إليها حسب رأي **مسكويه** إلاّ من طرف أسمى النفوس، وبهذا يرتقي الإنسان إلى مصاف العالم العلوي والغاية القصوى.⁴

¹ أنظر: رهيف موسى قدورة إبراهيم، "سعادة الإنسان في القرآن الكريم: دراسة موضوعية"، (رسالة ماجستير)، كلية أصول الدين - الجامعة الإسلامية: غزة، 2009، ص. 5.

² أنظر: مصطفى عشوي، "الإنسان والكمال في فكر مسكويه"، مؤسسة العلوم النفسية العربية: (دم.ن)، 2015، ص. 12.

³ أنظر: محمد أركون، "تزعّة الانسنة في الفكر العربي: جيل مسكويه التوحدي"، الطبعة الأولى، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، 1997، ص. 490.

⁴ المرجع نفسه، ص. 490.

ومن خلال تحديد مسكويه لمرتبتى السعادة، ركز على ضرورة المصالحة بينهما واعتبر أن المرور بالمرتبة الأولى المتعلقة بالسعادة المادية ضروري للمرتبة الثانية وهي السعادة الروحية، كما أنّ الوصول إلى الحياة الكريمة أو السعيدة يتطلب تحقيق بعض الشروط.

2- شروط تحقيق السعادة عند مسكويه: وضع ابن مسكويه العديد من الشروط التي تهدف لتحقيق كلتا المرتبتين والتي نحاول ذكر أهمها من خلال ما يلي:

- التحلي بالفضيلة والتي ترتبط عنده بفعل الخيرات التي تحصل للإنسان بإرادته وسعيه في الأمور التي خلق من أجلها.¹
- أولوية تحقيق العدالة التي اعتبرها كدواء بديل عن الخير المحض والتي يمكن للإنسان أن يصل إليها عن طريق عقله، والهدف منها حسب مسكويه أنّ الإنسان العادل هو الذي يعدل قواه وأفعاله وأحواله كلها حتى لا يزيد بعضها عن البعض أو ينقص، فحسب رأيه أنّ الزيادة والنقصان إن لم تحفظ باعتدال بوجه ما هي التي تفسد الأشياء وركز على العدالة في النفس وفي المجتمع.²
- ضرورة اهتمام الإنسان بحاجاته المادية وبمصالحه المحسوسة سواء كانت تابعة للنفس أو للبدن.³
- ضرورة الحفاظ على صحة البدن والنفس لأنّه حسب مسكويه فإنّ لكل من النفس والبدن علاقة تأثير متبادلة ومرض كل منها يؤثر على الآخر ويؤثر على الحياة الكريمة للناس.⁴

¹ أنظر: محمد أركون، مرجع سابق، ص. 498.

² العدالة في النفس: التي تتحقق بتحقيق التوازن بين القوة الناطقة التي تسمى الملكية والتي تكون عن طريق الدماغ، والقوة الشهوية التي تسمى البهيمية والقوة الغضبية التي تسمى السبعية. العدالة في المجتمع: وتشتمل على التضامن مع الجماعة التي ينتمي إليها الإنسان، وهي مرتبطة بالتزام الشخص وواجبه نحو أفراد المجتمع والقيام بمساعدتهم على أداء واجباتهم. (أنظر: محمد أركون، مرجع سابق، ص. 503-513).

³ أنظر: مصطفى عشوي، مرجع سابق، ص. 14.

⁴ أنظر: محمد أركون، مرجع سابق، ص. 533.

وبهذا تتلخص أهم الأفكار التي جاء بها *ابن مسكويه* في تجسيده للحياة الكريمة والسعادة الإنسانية، والتي يظهر من خلالها تأثيره بفلسفة *أرسطو*، غير أن هذا لا ينفي أنها أفكار جديرة بالدراسة والتمحيص.

المطلب الثالث:

أساس حق الإنسان في جودة الحياة في الفلسفة الحديثة

في سياق انتقال مجتمع أوروبا الغربية من النمط الزراعي الإقطاعي محدود الأفق إلى النمط الجديد الصناعي الرأسمالي بآفاقه المفتوحة، وعبر صراع وتناقض نوعي متعدد الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية، التي بدأت تراكماته في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، تولدت المفاهيم والأفكار والمدارس الفلسفية الحديثة معلنة بداية عصر جديد للبشرية، عصر النهضة والتتوير والذي شمل ما يعرف بالفلسفة الحديثة التي انتشرت أفكارها حتى نهاية القرن التاسع عشر، والتي تتميز بأنها مرحلة ضمت الكثير من الفلاسفة الذين اعتبروا أنّ العقل وسيلة أساسية لإسعاد المجتمع، ومن خلال هذا الفرع سنركز على أهم فلاسفة المذهب العقلي وما قابلهم من فلاسفة المذهب التجريبي وتعرض فلسفتهم عن جودة الحياة، وهذا من خلال العنصرين التاليين:

الفرع الأول:

أساس جودة الحياة لدى فلاسفة المذهب العقلي

حاول الفلاسفة العقلانيون أن يبنوا أفكارهم على أساس العقل فقط بعيدا عن الحواس اعتقادا منهم أنّها كثيرا ما تخذلهم واعتبروا أن العقل هو الوسيلة الموصلة للمعرفة والسعادة، ومن رواد المذهب العقلي نجد *رينيه ديكارت* و*باسكال* اللذان سنعرض فلسفتهم الخاصة بجودة الحياة من خلال العناصر التالية:

أولاً: أساس جودة الحياة في فلسفة رينيه ديكارت:

ينطلق **ديكارت**¹ في فلسفته حول الحياة الكريمة أو ما عرّفه بالسعادة من فرضية أساسية في تكوين الإنسان، ففي فلسفته يتشكل الإنسان من ثنائية النفس والجسد أي أنه ركز في تكوين الإنسان على جانبين: جانب مادي يتألف من جسد وجانب غير مادي وهو النفس،² وبهذا اعتبر **ديكارت** أن أساس تحقيق الحياة الكريمة لن يكون إلا بتحقيق الجوهرين المادي واللامادي في حياة الناس ولكن مع ترجيحه للجانب اللامادي.

وباعتبار أن الإنسان يتجسد في البدن الذي يشكل الجانب المادي الذي تحكمه قوانين الطبيعة، والذي من خلاله يتم الإدراك الحسي للعالم الخارجي، وكذلك يتم من خلاله التواصل مع هذا العالم،³ وباعتبار أن **ديكارت** من رواد المذهب العقلي فإنه يشكك في الحواس على أساس أنها يمكنها أن تخدعنا، كما أكد أن علة إدراك الأشياء المادية يتم الوصول إليه بالعقل لا بالحواس،⁴ وبهذا اعتبر أن الأساس المادي في تحقيق السعادة يكمن في تحقيق الثقة بالعقل البصير، لأنها فلسفة العقل الذي يفتح للإنسان آفاق المعرفة والعلم ويغزو بنوره عالم السماء والأرض.⁵

وطالما أن النفس روحية محضة وأنها تتميز عن البدن باتصالها بعالم أسمى وهو عالم خالق الكون الذي يعتبر أساس جميع قوانينه، فإن الإنسان خلق لكامل أسمى من وجوده في إطار الزمان والمكان وبهذا ينبغي عليه أن يكون عبدا لهذا الإله وحده لا غير،⁶

¹ رنيه ديكارت: (1596-1650) هو أكبر فلاسفة فرنسا، ومؤسس الفلسفة الحديثة، ويعتبر رائد الإتجاه العقلي في أوروبا، اشتهرت فلسفته بالأفكار الواضحة المتميزة، وحملت في طياتها رسالة النوعية والتنوير والتحرير، فلم تقبل على الحق دليلا إلا بداهة العقل وحده، إذ أن العقل عند ديكارت هو عدل الأشياء قسمة بين الناس بغض النظر عن اختلافاتهم. (أنظر: عثمان أمين، "رواد المثالية في الفلسفة الغربية"، دار المعارف، الإسكندرية، 1967، ص. 19).

² أنظر: يوسف كرم، "تاريخ الفلسفة الحديث"، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة، (د.ت.ن)، ص. 72.

³ أنظر: إبراهيم مصطفى، "الفلسفة الحديثة: من ديكارت إلى هيوم"، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001، ص. 104.

⁴ المرجع نفسه، ص. 104-105.

⁵ المرجع نفسه، ص. 76.

⁶ أنظر: عثمان أمين، "رواد المثالية في الفلسفة الغربية"، دار المعارف، الإسكندرية، 1967، ص. 27.

ولهذا وحتى يتمكن الإنسان من تحقيق سعادته الأبدية والفعلية فلا بد له من إتقاء الله ومغالبة شهواته حتى ينعم بالقوة والحرية والحياة الكريمة.¹

ووفقا لفلسفة **ديكارت** فإنّ تحقيق السعادة لن يكون إلاّ إذا عملنا وفقا للعقل ولن نتحقق أول درجات السعادة إلاّ إذا سرنا على الوجه الملائم الذي يرضاه لنا الله، وبهذا حسب **ديكارت** فالعقل وحده لا يكفي لإقامة صرح الحياة الطيبة والكريمة بل لابد من الدين والثقة بالله لتحقيق كمال هذه الحياة.

ثانيا: أساس جودة الحياة في فلسفة بليز باسكال:

إهتم **باسكال**² إهتماما بليغا بالإنسان حتى أصبح محور فكره وفلسفته، كما إهتم بموضوع تحقيق الحياة الكريمة، غير أنّه لم ينتهج في هذا المجال نهج سابقه **ديكارت** فلم يعتبر أن الميثافيزيقا هي أساس الكرامة والسعادة، كما وسع دائرة فلسفته دون أن يجعل عليها قيادا إلهيا، فمن خلال فلسفته تعرض **باسكال** إلى ميول الإنسان وأهوائه ومدى تساميه إلى عالم الروح،³

ومن خلال هذه المناقشة توصل إلى أنّ الإنسان هو صاحب الإختيار في أن يتبع أهواءه وغرائزه التي تدفع به إلى الحياة الحيوانية مصدر الشقاء والتعاسة، أو أن يتسامى إلى الإنسانية الكريمة التي تصل به إلى الله تعالى، وبهذا يحيا حياة طيبة أبدية،⁴ ولهذا ذهب **باسكال** من خلال فلسفته إلى أن تحقيق السعادة لا يكون إلاّ بتحقيق السمو الإنساني والذي لا يتحقق إلاّ بتحقيق ما يلي:

¹ أنظر: إبراهيم مصطفى، مرجع سابق، ص. 115.

² بليز باسكال: (1623م-1662م) عالم عبقرى ومفكر عميق وكاتب مجيد، ولد في كلير مون (فرنسا) وكان أبوه ضليعا في الرياضيات، وقد نبغ باسكال في الرياضيات والعلوم الطبيعية، كما كان له اتصالا بالقساوسة وقرأ الكتب الدينية الأمر الذي جعله يتمسك بالفضيلة واحترام العقيدة، في نهاية حياته لجأ إلى دير "بور رويال" وعاش فيه إلى مماته. (أنظر: يوسف كرم، مرجع سابق، ص ص. 89-91).

³ أنظر: راوية عبد المنعم عباس، "الأخلاق عند بليز باسكال وفلسفة الإنسان"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص. 322.

⁴ أنظر: إبراهيم مصطفى، مرجع سابق، ص. 135.

- إن تحقيق الماديات لا يوصل إلى تحقيق الرضا والسعادة، بل أن تحقيق هذا يتطلب تحقيق الإحترام والتقدير من الذات ومن الغير، فالإنسان إذا لم يقدر ذاته ولم يحترمها سيشعر بالنقص واليأس والشقاء، كما أنّ حب الآخرين له وتقديرهم له هو هدف يسعى له كل مرء سعياً موصولاً بالسعادة.¹
- ضرورة اجتماع العقل والإرادة التي توصلنا إلى الحكمة، فهذه الأخيرة تتأتى من إلتزام الإرادة بأحكام العقل والتي تعطينا القدرة على الإختيار وبالتالي الإتجاه بالحياة نحو الوجهة السليمة،² فمن خلال الحكمة يمكن للإنسان أن يُعْمِل قوته الطبيعية للحق والخير والسعادة والتي تظهر معها قوة تأثيره على العالم المادي وبوجه بها حياته في سبيل ضمان الحياة الأبدية والسعيدة.³
- لا بد من مصارعة الشهوات لأنّها توجهنا إلى أن نعمل ضد إرادتنا دون أن يمنحنا هذا السرور الحقيقي في النهاية، فالشهوة تفرض علينا أموراً وأفعالاً مضادة للفضيلة، في حين لو أننا فعلنا الأفعال الموافقة للفضيلة فاللذة الناتجة تكون أكثر مشروعية وأكثر دواماً واتفاقاً مع الفطرة وأكثر تحقيقاً للسعادة.⁴
- وبهذا نرى أنّ *بسكال* لجأ في حل مشكلة السعادة إلى الإيمان والحكمة، وبهذا فالسعادة وفقاً لرأيه لا تكتمل في عالم الماديات المحاط بالردائل والشهوات إلا إذا استنار الإنسان بنور الإيمان.

الفرع الثاني:

أساس حق الإنسان في جودة الحياة لدى فلاسفة المذهب التجريبي

على خلاف المذهب العقلي يتجه فلاسفة المذهب التجريبي إلى الاعتماد على الحواس كما يعتبرون أن التجربة هي المصدر الجوهرية لكل أنواع المعرفة، وقد بدأت النزعة

¹ أنظر: رواية عبد المنعم عباس، مرجع سابق، ص 324-325.

² المرجع نفسه، ص 337.

³ أنظر: إبراهيم مصطفى، مرجع سابق، ص 144.

⁴ أنظر: رواية عبد المنعم عباس، مرجع سابق، ص 351.

التجريبية مع فلاسفة أمثال **جون لوك** و**دافيد هيوم** اللذان سندرس فلسفتها حول جودة الحياة من خلال ما يلي:

أولاً: أساس جودة الحياة في فلسفة جون لوك:

اعتقد **جون لوك**¹ أن لدى الإنسان قدرات وملكات خاصة تجعله قادراً على تحقيق حياة كريمة ينعم فيها بالسعادة،² كما اتجه إلى أن السعادة تحقق على مستويين المستوى الإنساني في هذه الحياة والمستوى الروحي في العالم الآخر وجعل لكل مستوى أسباباً لتحقيقه والتي حصرها فيما يلي:

- حصر أسباب السعادة الإنسانية في خمسة أسباب هي: الصحة والسمعة الطيبة والمعرفة وفعل الخيرات والأمل الذي يتوقع منه الإنسان سعادة أبدية وإن كانت مبهمة بالنسبة إليه.³

- أما أسباب السعادة الروحية للإنسان التي توحى له بنيل السعادة الأبدية في العالم الآخر فهي تتحصر في الخضوع التام لما يمليه على العقل من طاعة الله.⁴

وباتحاد هذه الأسباب يمكننا تحقيق السعادة الدنيوية والسعادة الأبدية، غير أن لوك جعل إرادة الله تعالى مهيمنة على الموضوع على أساس أن تعاليم الدين المسيحي تنظم سلوك الإنسان وترسم له طريق السعادة في الدنيا والآخرة.

¹ جون لوك (1632م-1704م) ولد في مدينة رنجتون في إنجلترا ثم رحل إلى فرنسا سنة 1672م وأقام فيها حتى عام 1679 ثم عاد إلى موطنه الأصلي، وجون لوك وإن لم ينل حظاً عظيماً من التعليم إلا أن اشتغاله بالمسائل العامة وفطنته كانتا له خير معين ليبلغ ما بلغه من العمق في فلسفته السياسية والاقتصادية كما أنه يعتبر من كبار ممثلي النزعة التجريبية الإنجليزية، جاء بعد هوبز، ويكُون وكان أعمق منهما في توضيح المذهب الحسي والدفاع عنه، فاستحق أن يدعى زعيمه في العصر الحديث (أنظر: يوسف كرم، مرجع سابق، ص. 141-142).

² أنظر: إبراهيم مصطفى، مرجع سابق، ص. 287.

³ المرجع نفسه، ص. 287.

⁴ المرجع نفسه، ص. 287.

ثانيا: أساس جودة الحياة في فلسفة دافيد هيوم:

على عكس العقلانيين يرى هيوم¹ أن تحقيق الحياة الكريمة والسعيدة تكون نتيجة للإنفعالات التي لا تنبع من العقل بل من الشعور وذلك لأن العقل وحده غير قادر على أن يكون سببا مباشرا ووحيدا لها، خاصة وأن الإنفعالات هي إدراكاتنا القوية والبارزة التي تظهر من خلال الحواس، واللذة والألم كالمحبة والكراهية؛² ويرى هيوم أن مصدر تحقيق الحياة الكريمة أو السعيدة يكمن فيما يلي:

- الفعل الإرادي الإنساني لا يستند إلى إرادة ذات حرية مطلقة، بل يصدر عن السلوك الإنساني الذي يكون مشروطا بالطبيعة الإنسانية التي لا يحتل فيها العقل إلا دورا ضعيفا لأن كل سلوك إنساني يكون صادرا عن الإنفعالات التي تضم السعي نحو اللذة وتجذب الألم والحصول على المنفعة.³
- صدور الأفعال الإنسانية عن العواطف التي تنشأ من الخير أو الشر ومن اللذة أو الألم، وتتحصر في الرغبة أو الإشمئزاز، الحزن والسرور، الأمر والرجاء، والتي تكون أساسا لتوجيه الفعل الإنساني نحو الفضائل كأساس للحياة الكريمة.⁴
- إن العقل بالرغم من أنه غير قادر على تحديد الحدود بين الخير والشر إلا أنه وفقا لفلسفة هيوم يقوم بتبصيرنا بالمنافع التي يسعى إليها الإنسان وهي أساس الفضائل، وأضاف أنه في حالة نشوب صراع بين العقل والعاطفة وجب علينا أن نفسح الطريق أمام العقل أولا لتحديد الفضائل واختيارها.⁵

¹ دافيد هيوم: (1711م - 1776م) ينظر إليه الفلاسفة والنقاد باعتباره قمة الفلسفة التجريبية الإنجليزية، وقد شغف بالفلسفة منذ صباه حتى ضحى في سبيلها بدراسة القانون التي أرادت أسرته، وكان يطمح أن يقيم مذهباً يضارع العلوم الطبيعية دقة وأحكاماً بفضل تطبيق المنهج الاستدلالي التجريبي، كما أنه شغل منصب كاتب السفارة البريطانية بباريس (1763م-1765م) فكان موضع حفاوة في الأوساط الفلسفية والأدبية، وبعد عودته إلى وطنه توفي بمدينة أدنبر مسقط رأسه. (أنظر: يوسف كرم، مرجع سابق، ص ص. 172-173).

² أنظر: يوسف كرم: مرجع سابق، ص. 173.

³ أنظر: خليل حسين، مرجع سابق، ص. 355.

⁴ أنظر: إبراهيم مصطفى، مرجع سابق، ص ص. 341-342.

⁵ المرجع نفسه، ص. 342.

ويظهر من خلال فلسفة هيوم الأخلاقية حول تحقيق الحياة الكريمة أن الإنسان حر وليس مجبر أي أنه يستطيع الإختيار بين الفعل من عدمه، وأنّ اختياراته تكون مرهونة بدوافعه وانفعالاته وكلّما كان اتجاهه نحو تحقيق الفضائل كلّما اتجه أكثر لتحقيق الحياة الكريمة والسعيدة.

وأخير يمكننا القول أنّه وبالإستناد على تراث الإنسانية الكبير وتجاريمهم القديمة والحديثة، وبسبب انفتاح العالم وتوحده في الوقت الراهن يمكننا البحث عن فلسفات ومفاهيم جديدة تتميز بالعالمية والتي ترسم طريقة جديدة للحياة تخدم أغراضا جديدة بوسائل جديدة وهذا ما سنقوم بتناوله من خلال المبحث التالي.

المبحث الثاني:

الأساس المفاهيمي لحق الإنسان في جودة الحياة

باعتبار أنّ حق الإنسان في جودة الحياة قد دُرِسَ من الناحية القانونية كمنظور حديث للحق في الحياة وإمتداد له فإنّ دراسة الأساس المفاهيمي له يفرض علينا البداية من نقطة أساسية تتمثل في افتراض وجود هذا الحق وبالتالي العمل على دراسة أسسه وعناصره، ونجد أنّ مفهوم هذا الحق يعكس مختلف المفاهيم الإيجابية التي ترفع من قيمة حق الإنسان في الحياة،¹ كما يبين العلاقة بين مجالين وحقلين مختلفين، فهو يكشف عن نقطة الإتصال بين مجال حقوق الإنسان وبين مجال الجودة الحياتية كقيمة في حد ذاتها والذي ينقل جودة الحياة من مجال القيم ومن كونها مجرد فلسفة إلى مجال الحقوق المطالب بها والمعترف بها قانوناً.

وعلى هذا الأساس، سنقوم من خلال هذا المطلب بالتطرق إلى مفهوم حق الإنسان في ظل منظومة حقوق الإنسان كمطلب أول ثم دراسة مفهوم جودة الحياة في مطلب ثاني حتى تتمكن من الإعتماد عليها لبناء أوتركيب مفهوم واضح لحق الإنسان في جودة الحياة في مطلب ثالث، وهذا من خلال ما يلي:

المطلب الأول:

مفهوم حق الإنسان في ظل منظومة حقوق الإنسان

من أجل دراسة "جودة الحياة" كحق من حقوق الإنسان لا بد من توفر خلفية لمفهوم حق الإنسان المنبثق من منظومة حقوق الإنسان، ولدراسة هذا المفهوم لا بد من تفكيكه والعمل على تعريف كل من الحق من جهة وكذلك تعريف صاحب هذا الحق وهو الإنسان

¹ بما أن مختلف الباحثين في العلوم القانونية لم يتطرقوا إلى تعريف لهذا الحق فإن الباحثة عملت على تفكيك مفهوم هذا الحق إلى جزئيتين " حق الإنسان " من جهة و"جودة الحياة" من جهة أخرى وبحثت في مفهوم كل مصطلح على حدى ثم العمل على إيجاد مفهوم تركيبى بينهما وهذا للوصول إلى تعريف لحق الإنسان في جودة الحياة.

من جهة أخرى حتى نتمكن من التوصل إلى تعريف لحق الإنسان ودراسته في إطار منظومة حقوق الإنسان، وسيتم تفصيل هذا من خلال ما يلي:

الفرع الأول:

مفهوم حق الإنسان

إذا أردنا تحديد مفهوم حق الإنسان علينا أولاً تعريف الحق ثم تعريف الإنسان وسيكون هذا من خلال ما يلي:

أولاً: تعريف الحق:

يعد تعريف الحق من أكثر المسائل التي شهدت جدلاً فقهيًا ولغويًا واسعًا، ولهذا لا بد لنا من عرض أهم التعاريف اللغوية والاصطلاحية التي وردت بشأنه وهذا من خلال ما يلي:

1- تعريف الحق لغة: يعني الحق لغة: حق يحق ويقال حق الحق بمعنى ثبت ووجب له، وأحق الله الحق بمعنى أظهره وأثبتته للناس¹.

والحق في اللغة ضد الباطل، وهو كذلك من أسماء الله الحسنى، وتطلق كلمة الحق على القرآن، أو الأمر المقضي أو الإسلام²، كما يرد بمعاني أخرى كالعدل أو الصدق أو البين الواضح... إلخ.³

2- تعريف الحق اصطلاحاً: أثار المعنى الإصطلاحى للحق خلافاً شديداً بين الفقهاء، فمنهم من أنكر فكرة الحق، ومنهم من أكد على وجود فكرة الحق ولكن من دون وجود اتفاق حول تعريفه⁴، ولهذا ظهرت ثلاث مذاهب في تعريفه تتمثل من خلال ما يلي:

¹ أنظر: اسراء محمد علي سالم وزينب علي جريد، " الحق في الحياة في القانون الجنائي"، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 1، عدد 2012، 10، ص. 146 ، (صص 135-190)

² أنظر: سعيد علي غافل، "الحق في التنمية"، مجلة الكلية الإسلامية، العدد 17، السنة 2012، ص. 486.

³ أنظر: عمر الحفصي فرحاتي وآخرون، "آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان وحياته الأساسية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص. 26.

⁴ أنظر: اسراء محمد علي سالم وزينب علي جريد، المرجع السابق، ص. 146.

أ- **الإتجاه الشخصي**: يقيم الحق على أساس السلطة التي يخولها القانون لصاحب الحق، وبهذا يعرفه بأنه: " قدرة أو سلطة إدارية تثبت لصاحب الحق".¹

ولكن انتقد هذا الإتجاه على أساس أنّ هناك حقوقاً ثابتة لأصحابها بالرغم من أنّهم لا إرادة لهم كعديمي الأهلية والأجنّة.²

ب- **الإتجاه الموضوعي**: ينظر فقهاء هذا الإتجاه إلى الحق من ناحية موضوعه والغرض منه، ولهذا يعرف بأنه "مصلحة يحميها القانون، وهذه المصلحة قد تكون مادية أو معنوية".³

وقد انتقد هذا الإتجاه على أساس أنّه يعتبر المصلحة جوهر الحق في جميع الأحوال بالرغم من وجود المصلحة في بعض الأحيان التي يغيب فيها الحق.⁴

ولما تعرض كل من الإتجاهين السابقين للنقد ظهر الإتجاه الثالث وهو الإتجاه المختلط.

ج- **الإتجاه المختلط**: جمع أنصار هذا المذهب بين المذهبين السابقين ورأوا أن الحق سلطة إدارية وكذلك مصلحة يحميها القانون.⁵

ونجد أنّ هذا الإتجاه بدوره لم يسلم من الإنتقاد بذات الإنتقادات السابقة، وبهذا ظهر **اتجاه حديث** في تحليل الحق، وقد أقام الحق على أربع عناصر أولهما رابطة الإستثمار وثانيهما رابطة السيطرة، أما ثالثهما فهو حالة احترام الغير لهذا الحق وأخيراً الحماية القانونية لهذا الحق.⁶

¹ أنظر: بومدين أحمد بلخثير، "حق الحياة البشرية"، دار ابن حزم، بيروت، 2009، ص. 24.

² أنظر: حسن سعد سند، "الحماية الدولية لحق الإنسان في السلامة الجسدية"، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2004، ص. 24.

³ أنظر: عمر الحفصي فرحاتي وآخرون، مرجع سابق، ص. 28.

⁴ أنظر: حسن سعد سند، مرجع سابق، ص. 24.

⁵ أنظر: بومدين أحمد بلخثير، مرجع سابق، ص. 24.

⁶ أنظر: أكرم محمد حسين البدو وبيرك فارس حسين، "الحق في سلامة الجسم"، مجلة الرافدين للحقوق، مجلد 9، عدد 33، سنة 2007، ص. 4.

وقد وردت في هذا الإتجاه عدة تعاريف ويظهر أهمها على النحو التالي: "الحق هو ميزة يمنحها القانون لشخص ما ويحميها بطرق قانونية، وبمقتضاها يتصرف الشخص متسلطا على مال معترف له به، بصفته مالكا أو مستحقا له".¹

وهناك من يضع تعريفا للحق منظورا له من زاوية جوهر الحق وقوامه، ويعرفه بأنه "مركز قانوني يخول من ينفرد به- في حدود القانون- أن يستأثر بمصلحة ما، إمّا بالحصول عليها مباشرة من التسلط على شيء أو باقتضائها من من يكون في مركز المكلف بترتيبها".² وترى الباحثة بأنه أنسب التعاريف خدمة لبحثها وأكثرها ملائمة لمفهوم الحق.

ويرتبط مفهوم الحق بمفهوم الإلتزام، إذ لا يمكن إعمال الحق من دون تكريس الإلتزام، ويتضمن هذا الأخير كل ما يلزم الإنسان مراعاته واحترامه وعدم المساس به من الحقوق الممنوحة للغير، فمتى نشأ الحق ينشؤ في مقابله إلتزاما على كافة الناس بإحترام هذا الحق في إطار الحدود المرسومة له.³

وبهذا نجد أنّ فكرة الحق ترتبط بوجود طرفين، طرف إيجابي وهو صاحب الحق وطرف سلبي وهو الذي يتحمل الواجبات والإلتزامات المرتبطة بالإعتراف بهذا الحق، غير أننا سنقوم بالتركيز على صاحب الحق بالدراسة لأنه أكثر طرف مهم في هذا الموضوع وهذا من خلال العنصر الموالي.

ثانيا: تعريف الإنسان صاحب الحق في جودة الحياة:

يعتبر تحديد صاحب الحق في جودة الحياة أحد العناصر الجوهرية لتحقيق المعالجة القانونية وكذلك إبراز أهمية الحق وتحديده بشكل دقيق، ونجد أنّ النهج القائم على الحقوق يستند على فكرة أساسية مفادها أنّ كل إنسان على حد سواء يعتبر صاحب حق، ويمكنه

¹ أنظر: بومدين أحمد بلخثير، مرجع سابق، ص. 25.

² أنظر: سعيد علي غافل، مرجع سابق، ص. 487.

³ أنظر: جبار صابر طه، "النظرية العامة لحقوق الإنسان"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص. 89.

المطالبة به في مقابل الواجب¹؛ وبهذا يظهر الإنسان على أنه هو صاحب الحق في جودة الحياة والمنافع به ويشكل أحد العناصر الجوهرية للمعالجة القانونية لمختلف الحقوق وهذا ما أكدته المواثيق الدولية²، الأمر الذي يفرض علينا التطرق إلى تعريف الإنسان سواء من الناحية اللغوية أو الإصطلاحية وهذا من خلال ما يلي:

1- تعريف الإنسان لغة: يطلق لفظ الإنسان في اللغة على كل فرد من أفراد الجنس البشري، يستوي في هذا أن يكون ذكراً أو أنثى، فيقال للرجل إنسان و للمرأة إنسان ولا يقال لها إنسانة.³

وقد اختلف اللغويون في أصل اشتقاق لفظ إنسان، فمنهم من اعتبرها مشتقة من النسيان لأن أصله كما قال أصحاب اللغة هو "إنسيان" فهو على وزن إفعالن من النسيان، ومنهم من رد أصله إلى لفظ "الإيناس" الذي يعبر عن الإبصار، أما البعض الآخر فردّه إلى لفظ "الأنس" وهو خلاف الوحشة⁴.

وقيل أيضاً سمي البشر إنسيون لأنهم يُؤنسون أي يُروون على خلاف الجن، كما عرف الإنسان لغة بأنه "الكائن الحي المفكر والإنسان الراقى ذهنًا وخلقا".⁵

2- تعريف الإنسان اصطلاحاً: عرّف الفلاسفة وعلماء الكلام قديماً الإنسان عدة تعاريف لا تخلو من كونه شيئاً كالأشياء المحسوسة في عالم الشهود⁶، أمّا عن علماء الاجتماع حديثاً

¹ أنظر:

Michèle Morel, "The Right not to be Displaced in International law", (Dissertation Submitted in fulfillment of the requirement for the degree of Doctor of law), Faculty of law, Ghent University, 2012-2013, p. 57.

² أنظر: جبار صابري طه، "النظرية العامة لحقوق الإنسان"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص ص. 17-18.

³ أنظر: عمر الحفص فرحاتي وآخرون، مرجع سابق، ص. 19.

⁴ أنظر: بومدين أحمد بلخثير، مرجع سابق، ص. 30.

⁵ أنظر: عمر الحفص فرحاتي وآخرون، مرجع سابق، ص. 20.

⁶ أنظر: بومدين أحمد بلخثير، مرجع سابق، ص. 30.

فقد نظروا للإنسان على أنه حيوان اجتماعي، عاقل ومفكر يتميز بصفاته الروحية التي تفتقدها الكائنات الأخرى دون البشر¹.

وبهذا يظهر الإنسان ككائن جسماني وأخلاقي وثقافي يختلف عن بقية الكائنات الحية بما يمتلكه من تفكير وإدراك ونطق ووظائف عديدة يتميز بها عن سائر المخلوقات، وهو اجتماعي بطبعه مجبول على الأُنس ومتمتع بالإدراك لمختلف حقوقه وواجباته من خلال علاقته بالآخرين وتطابق مصالحه مع مصالح الجماعة، فهو يحمل صفة الكائن الفردي باحتفاظه بشخصيته وكيانه مقابل الآخرين²، كما أنه يشكل المحور الذي تدور حوله الحقوق اللصيقة بشخصه والتي لا تظهر إلا في مواجهة الغير وكذلك العيش في دولة تضمن له حماية هذه الحقوق³.

إنّ فالإنسان الفرد هو صاحب "الحق في جودة الحياة" والذي يظهر من الحقوق الفردية اللصيقة بشخص الإنسان، والتي لا يجوز التنازل عنها، والتي تفرض بالمقابل حقه بالمطالبة بها في مواجهة الدولة التي تعمل على كفالتها.

ثالثاً: تعريف حق الإنسان:

بعد التطرق لتعريف كل من الحق والإنسان، سنعمل من خلال هذا العنصر على دمج المفهومين للوصول إلى تعريف لحق الإنسان والذي يمنح للإنسان بإعتباره صاحب حق سلطة قانونية تخول له الإنتفاع بالحاجات الإنسانية والقيام بأفعال معينة بطريقة شرعية.

ويمكننا تعريف "حق الإنسان" بأنه "المركز القانوني الذي يخول للإنسان الإستثمار بمصلحة معينة، وهذا بالحصول عليها مباشرة أو اقتضائها من المكلف بترتيبها".

ومن خلال هذا التعريف نجد أنّ المنتفع الأساسي من الحق هو الإنسان الفرد وتظهر أهميته من خلال أهمية آدمية الفرد وإنسانية، وإقرار الحق الإنساني بمختلف أشكاله بينى

¹ أنظر: عمر الحفصي فرحاتي وآخرون، مرجع سابق، ص ص. 20-21.

² أنظر: ياسين محمد حسين، "حقوق الانسان والديمقراطية"، ص. 11.

إطلع عليه يوم: 2014/05/15. (www.Scbaghdad.Edu.iq/Files/rights.pdf)

³ أنظر: بومدين أحمد بلخثير، مرجع سابق، ص. 60.

على المصلحة التي تقررها أحكام وضوابط النصوص القانونية في تعاملها مع حياة الإنسان¹، كما يظهر هذا الحق أنه من الحقوق الفردية اللصيقة بشخص الإنسان، والتي لا يجوز التنازل عنها والتي تفرض بالمقابل حقه بالمطالبة بها في مواجهة الدولة التي تعمل على كفالتها.

فالذي يتمتع بهذا الحق هو الإنسان، مهما كانت جنسيته ومن ثم لا محل لكلمة مواطن هنا فهذا الحق ليس قاصرا على المواطنين دون الأجانب، لأنه حق يتصل بشخصية الفرد وكيانه الإنساني².

الفرع الثاني:

منظومة حقوق الإنسان كأساس لدراسة حق الإنسان

لا يمكننا دراسة حق الإنسان خارج الإطار العام لمنظومة حقوق الإنسان المرتكزة أساسا على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، ولا تعتبر هذه المنظومة مغلقة ونهائية، بل هي حركية وقابلة للتطور والتعديل حسب التطورات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، كما أنها تشكل قاسما مشتركا تجتمع حوله جميع الدول باختلاف ثقافات، وهذا ما زاد من أهمية هذه الحقوق وبالتالي زاد من الإهتمام بها من طرف الجميع³. ونظرا لهذه الأهمية التي اكتسبتها حقوق الإنسان، سنعمل من خلال هذا العنصر على تعريفها وبيان أهم خصائصها وكذلك أهم التصنيفات الحديثة الخاصة بها، وهذا من خلال ما يلي:

¹ أنظر: عادل عبد الستار عبد الحسن الجنابي، "حق الحياة في الإسلام"، مجلة الأستاذ، المجلد الأول، العدد 212، 2015، ص. 278. (ص ص. 267-296).

² أنظر: فائق صبري سيد اللثي، "الحماية الدولية لحق الانسان في بيئة نظيفة"، (أطروحة دكتوراه)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012-2013، ص. 42.

³ أنظر: ليا ليفين، "حقوق الإنسان: أسئلة وإجابات"، ترجمة علاء شبلي ونزهة جيسوس إدريس، اليونسكو، باريس، 2009، ص. 13.

أولاً: تعريف حقوق الإنسان وبيان أهم خصائصها:

تشكل منظومة حقوق الإنسان مجموع الحقوق التي يمتلكها المرء ببساطة لأنه إنسان فهي إذن حقوق أخلاقية رفيعة المستوى، تجد مصدرها في الطبيعة الأخلاقية للإنسان، وبالتالي فهي حقوق ضرورية لحماية إنسانية الفرد وكرامته، وهذا يبرز دور حقوق الإنسان في تحقيق الحياة الكريمة، فحاجتنا لحقوق الإنسان ليست من أجل تلبية الحاجات فحسب بل من أجل تلك السمات الخاصة المحققة لحياة جديرة بالإنسان أي حياة لا يمكن التمتع بها دون هذه الحقوق¹.

وقد عرفت الأمم المتحدة حقوق الإنسان بأنها "تلك الحقوق المتأصلة في طبيعتنا، والتي لا يمكن بدونها أن نعيش كبشر، فحقوق الإنسان والحريات الأساسية، تتيح لنا أن نطور ونستخدم بشكل كامل صفاتنا البشرية ونكافئنا ومواهبنا ووعينا، وأن نلبي احتياجاتنا الروحية وغيرها من الإحتياجات، وتستند هذه الحقوق إلى سعي الجنس البشري المتزايد، من أجل حياة تتضمن الإحترام والحماية للكرامة المتأصلة والقيمة الذاتية للإنسان"².

وبهذا تظهر حقوق الإنسان أنها تلك الحقوق التي يمتلكها الإنسان الفرد بصفته الإنسانية المجردة، فهي التي تلازم وجوده وتفرض على الآخرين احترامه لأنه يعتبر جزءا من احترام الشخصية الإنسانية وشرط من شروط استقامة الحياة الإنسانية³، ولكن وبالرغم من الصفة الفردية لحقوق الإنسان، إلا أنه لا يمكننا أن ننفي عضوية الأفراد في المجتمعات، ونجد أن أي تفسير مقبول للكرامة الإنسانية لن يستقيم إلا في إطار العضوية في المجتمع، الذي يشكل ضمانا لتحقيق الحياة الكريمة، وبهذا يمكن للبشر الأفراد التمسك

¹ أنظر: جاك دونللي، "حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق"، ترجمة مبارك علي عثمان، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1998، ص. 29.

² أنظر: علي جواد وتوت، "حقوق الإنسان..... مقاربة أولية"، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد التاسع، العددان 1-2، 2006، ص. 216.

³ أنظر: لطيف كريم العبيدي وياسين محمد الديلمي، "حقوق الإنسان والعولمة"، المجلة السياسية والدولية، العدد 1، 2005، ص. 140-141.

بحقوق الإنسان كأشخاص منفصلين وأيضاً كأعضاء في المجتمع¹، وتظهر أهم الخصائص أو السمات المميزة لحقوق الإنسان من خلال ما يلي²:

- إنَّ حقوق الإنسان صفة لصيقة بذات الإنسان فهي لا تشتري ولا تورث ولا يمكن التنازل عنها، فهي متأصلة في كل فرد من أفراد المجتمع الإنساني وملزمة التطبيق في جميع الدول.
- حقوق الإنسان عالمية وواحدة لجميع البشر باختلاف جنسهم أو دينهم أو عرقهم، فقد ولد جميع البشر أحراراً ومتساويين في الكرامة.
- حقوق الإنسان ثابتة للجميع إذ لا يجوز انتزاعها فليس من حق أحد أن يحرم أي شخص من حقوقه كإنسان، فحتى لو لم تعترف بها قوانين الدولة الداخلية فهذا لا يعني جواز التصرف بها لأنها تحظى بضمانات دولية.
- إنَّ حقوق الإنسان متساوية ومترابطة وغير قابلة لتجزئة فهي كتلة واحدة لا يجوز الإلتقاص منها، كما أنها لا تعترف بالترتيب فكلها متساوية في الأهمية.

ثانياً: أهم تصنيفات حقوق الإنسان:

بقدر تنوع حقوق الإنسان وتعددتها تعددت معها تصنيفات الفقهاء لهذه الحقوق، ويظهر أهم تصنيف هو ذلك الذي صنفها إلى فئة حقوق مدنية وسياسية وفئة الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى فئة الحقوق الجديدة التي بدأ الحديث عنها مؤخراً.

ومن خلال هذا العنصر سنعرض أهم ما ورد في هذه الفئات الثلاث وهذا من خلال ما يلي:

1- الحقوق المدنية والسياسية: يقصد بهذه الفئة مجموع الحقوق التي تتعلق بشؤون الحياة السياسية والمدنية للأفراد المواطنين، ويندرج ضمن هذه الفئة، الحق في المشاركة السياسية، مبدأ المساواة، حرية التنقل، الضمانات من القمع، حماية المسكن، حماية الحياة الشخصية،

¹ أنظر: جاك دونللي، مرجع سابق، ص. 32.

² أنظر: علي جواد وتوت، مرجع سابق، ص. 217.

حرية الإعلام، حرية الرأي، التعليم، إنشاء الجمعيات.... وغيرها من الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966¹.

2- الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية: وهي مجموع الحقوق المتعلقة بالشؤون الاقتصادية لحياة الأفراد والتي يترتب لمن يستحقها مكاسب اقتصادية كما ترتبط أيضا بالحياة الاجتماعية والثقافية للأفراد والتي يمكن من خلالها الحصول على مكاسب مادية ومعنوية، ومن أهم هذه الحقوق الحق في التملك، الحق في العمل، الحق في الخدمات الصحية والاجتماعية، الحق في الهوية الثقافية، حرية المعتقد ... وغيرها من الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966².

3- الحقوق الجديدة: ظهرت فئة حقوق الإنسان الجديدة وتعرف بالجديدة لأن القيم التي تعبر عنها جديدة عن حقوق الإنسان بمفهومها التقليدي، أو أنها تهدف إلى إضفاء البعد الإنساني على مجالات لم تكن محتسبة من الحقوق الإنسانية كالتنمية، السلم، البيئة.... كما أنّ هذه الحقوق تتميز بخاصية الاستدامة فهي حقوق مكرسة للأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، إذ تمثل الوعود والضمانات الخاصة بحياة كريمة يتم عيشها من طرف الأجيال الحالية والمستقبلية³.

ومن خلال هذا نتلخص أهم المفاهيم المرتبطة بحق الإنسان المكرس في ظل منظومة حقوق الإنسان الأوسع والتي من خلالها يسحب مفهوم جودة الحياة كقيمة إلى مجال الحقوق الأوسع والذي يجعل منه حقا مضمونا من الناحية القانونية.

¹ أنظر: الطاهر خرف الله، "تصنيف الحريات وحقوق الإنسان"، في: الوسيط في الدراسات الجامعية، الجزء السابع، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص. 59.

² أنظر: علي جواد وتوت، مرجع سابق، ص. 218.

³ أنظر:

Emmanuel Bribosia et Ludovic Hennebel, "Classer les droits de l'homme", BRUYLANT, Bruxelles, 2004, pp. 23.

المطلب الثاني:

مفهوم جودة الحياة

تعود الجذور المفاهيمية لجودة الحياة كما ذكرنا في المبحث السابق إلى الفلسفة حيث امتزج هذا المفهوم بمفاهيم مشابهة كالسعادة، الرضا، اللذة، والرفاهية... وبهذا يعتبر مفهوم جودة الحياة التطور الأحدث في قضية شغلت البشرية منذ القدم تحت مسميات متعددة، حيث لم يكن ظهوره بالشيء الحديث بل كان ممتدا عبر الزمن.¹

ومن خلال هذا المطلب ستعمل الباحثة على التطرق إلى أهم تعاريف "جودة الحياة" في ظل الدراسات السابقة من خلال الفرع الأول، أما من خلال الفرع الثاني فستتبنى تعريف لجودة الحياة وهذا من خلال مايلي:

الفرع الأول:

أهم تعاريف "جودة الحياة" في ظل الدراسات السابقة

إن مصطلح "جودة الحياة" يتفق مع فكرة القيمة الذاتية لحياة كل إنسان والتي تختلف باختلاف تقييمها من شخص إلى آخر، وهذا ما جعل من هذا المفهوم محل جدل فقهي وكذلك نقطة خلاف كبيرة وعدم اتفاق حول تعريفه، وعليه سنقوم من خلال هذا العنصر عرض أهم المراحل التي ظهر معها مصطلح "جودة الحياة" وكذلك التعاريف التي جاء بها الباحثين في مختلف المجالات والتي تتميز بأساس علمي واضح، وهذا من خلال ما يلي:

أولاً: بداية الحديث عن مصطلح "جودة الحياة" في مختلف الدراسات:

يعتبر مفهوم جودة الحياة امتدادا لجهود سابقة، فبالإضافة إلى أهم الأسس الفلسفية فقد ظهر تزايد في الإهتمام بهذا المفهوم في مجال الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، وقد كان *Arthur Cecil Pigou* أول عالم اجتماع ذكر هذا المفهوم تحت مسمى "توعية الحياة" سنة 1929 وهذا في سياق مناقشة الاقتصاد والرفاه، حيث كتب حول توفير الرعاية

¹ أنظر: سلاف مشري، "جودة الحياة من منظور علم النفس الإيجابي"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 08، سبتمبر 2014، ص. 223.

الحكومية للطبقات الدنيا من أجل الحصول على دخل كافي والوصول إلى نوعية أفضل للحياة.¹

ثم اختفى المفهوم إلى ما يقارب عقدين من الزمن ليُعاود الظهور في الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية عندما تم استخدام معنى نوعية الحياة للدلالة على الثروة المادية،² وكذلك من خلال محاولة لجنة إيزنهاور حول الأهداف الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية (Eisenhower Commission on National Goals)³ سنة 1950 لقياس نوعية الحياة وعرض أو كشف نتائج التأثيرات البيئية والاجتماعية المختلفة عليها.⁴

كما استخدم مصطلح "نوعية الحياة" في تقرير صادر عن رئيس اللجنة والذي نشر في منتصف 1960، وكان هذا بداية حركة المؤشرات الاجتماعية في الولايات المتحدة والذي يهدف إلى تقديم تقارير منتظمة عن التقدم الاجتماعي من أجل تقييم السياسات الاجتماعية،⁵ واعتبرت نوعية الحياة في فترة الستينات بديلاً للهدف المجتمعي السائد المرتبط

¹ أنظر:

Wolfgang Glatzer, «challenges for Quality of life in the contemporary world», Springer, New York , 2004, pp. 21-22.

² أنظر:

Ibid., p. 22.

³ لجنة إيزنهاور حول الأهداف الوطنية هي هيئة غير رسمية تأسست من طرف Dwight D. Eisenhower سنة 1950 من أجل وضع الخطوط العريضة للأهداف والبرامج الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية للسنوات العشر الموالية لنشأتها. (أنظر:

"Commission on National Goals", (<http://en.wikipedia.org/wiki/commission-on-National-Goals>), 2015/10/12. إطلع عليه يوم:

⁴ أنظر:

Joseph Oliver (el.), "Quality of life and Mental Health Services", ROUTLEDGE, London, 2005, p. 16.

⁵ أنظر:

Wolfgang Glatzer, Op.Cit., p. 22.

برفع المستوى المادي للمعيشة بالإضافة إلى انعاش الجوانب غير المادية منه مثل الصحة، العلاقات الاجتماعية، نوعية البيئة...¹

وكان الباحث *Lawton* أول من اقترح النموذج النظري الذي ظهر من خلاله مصطلح "جودة الحياة" كبديل لمصطلح "نوعية الحياة" وهذا سنة 1983 وقد عرفها أنها الكفاءة السلوكية والبيئة الموضوعية ونوعية الحياة الملموسة؛² وامتدادا للجهود السابقة المتعلقة بجودة الحياة والتي عبرت عن وجهات نظر مختلفة سادت في العقد الماضي، تزايد الاهتمام بهذا المفهوم وبدأت تكتمل الدراسات والبحوث في مختلف المجالات، وبهذا تعددت المفاهيم والتعاريف المتعلقة بجودة الحياة، ولهذا سنقوم من خلال هذا الفرع عرض أهم هذه التعاريف من خلال العناصر التالية.

ثانياً: أهم تعاريف جودة الحياة في الدراسات الأجنبية:

انتشر مفهوم "جودة الحياة" في الدراسات الأجنبية منذ سنوات العشرينات وكان هذا تحت مسمى نوعية الحياة، ومن خلال هذا العنصر سنركز على أهم التعاريف من خلال ما يلي:

يرى *Haas* أنّ "جودة الحياة تمثل تقييماً متعدد الأبعاد لظروف الحياة الحالية للشخص في سياق ثقافته التي يحيا فيها والقيم التي يتبناها وهي في المقام الأول شعور ذاتي بالرفاه وحسن الحال متضمنة أبعاداً جسدية ونفسية واجتماعية وروحية، وفي بعض الظروف يمكن أن تسهم المؤشرات الموضوعية في هذا الإدراك والتقييم لتقريب المعنى."³

وقد اعتبر *Sheldon* أنّ "جودة الحياة تمثل ذلك الوجود الكامل والهادف المليء

¹ أنظر:

Michael R. Hagerty (el.), "Assising Quality of life and living conditions to Guide National policy", K. A. P, New York, 2002, p. 50.

² أنظر:

Wolfgang Glatazer, Op.Cit., p. 22.

³ أنظر: زعطوط رمضان، "نوعية الحياة لدى المرضى المزمنين وعلاقتها ببعض المتغيرات"، (رسالة دكتوراه)، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، (د. ت. ن)، ص. 27.

بالإزدهار والوفاء والتمتع بالرفاه النفسي في ظل الديمقراطية الليبرالية وانخفاض البطالة...¹

كما جاء في التقرير الصادر عن the Environmental Protection Agency سنة 1973 أنّ "جودة الحياة تشير إلى حالة ذاتية للفرد ويمكن أن تفسر جزئياً باستخدام مصطلحات مثل: السعادة، الرعاية، التعلم، الوفاء الذاتي، الرضا..."²

واتجه *Groulx* إلى تعريف "جودة الحياة بأنها الشعور الجيد والحصول على ما يلزم للتعامل مع حياتك بأفضل طريقة ممكنة."³

وعرفها *Wolfgang Glatzer* "بأنها حركية تلبية الحاجات والمطالب الإنسانية التي تغطي جميع جوانب الحياة وتعكس كل ما هو مهم للفرد."⁴

أما عن *Alfred Michael Dochery* فقد عرفها "بأنها الوصول إلى تحقيق إشباع لكل من الحاجات المادية والمعنوية للفرد بما يحقق ذاتية الرضا لديه المعبرة عن الدرجة التي يحكم فيها الفرد عن نوعية حياته باعتبارها حياة مواتية."⁵

وفي رأي *Elyse W. Kerce* فإنّ "جودة الحياة تعني درجة الرضا عن الحياة الفردية التي تكون من خلال الرغبات والحاجات الفردية (جسدية كانت أو نفسية)."⁶

¹ أنظر:

Mark Rapley, "**Quality of life Research**", SAGE Publications, London, 2003, p. 27.

² راجع التقرير:

The Environmental Protection Agency, "**the Quality of life concept**", E.P.A , United States, 1973,pp. I - 4

³ أنظر:

Mark Replay, Op.Cit., p. 50.

⁴ أنظر:

Wolfgang Glatzer, Op.Cit, p. 28.

⁵ أنظر:

Alfred Michael Dockery, "**Happiness, life Satisfaction and the role of work**", p. 2.
(<http://www.melbourneinstute.com/hilda/biblio/cp/cof-hd05.pdf>). 2014/05/22. إطلع عليه يوم:

⁶ أنظر:

Elyse W. Kerce, "**Quality of life: Meaning, Measurement, and Models**", N.P.R.D.C, San Diego - California, 1992, p. 2.

وقد اعتبرها *Alison J. carr* أنها "مفهوم ديناميكي يعكس مجموعة من التفاعلات بين الأبعاد الموضوعية والذاتية، كما أنّ أجزاءها تؤثر على بعضها البعض".¹

وفي رأي *Cummins* فإن "جودة الحياة تعني شعور الفرد بالسعادة والرضا عن حياته"²، بالإضافة إلى الإقبال عليها بحماس والرغبة في معاشتها وبناء شبكة علاقات اجتماعية مع المحيطين به، وشعور متزايد بالأمن والطمأنينة، والثقة في قدراته والسعي لإنجاز الأهداف وعدم الإحساس بالفشل والتمتع بالصحة البدنية والنفسية، وأنّ كل هذا من شأنه أن يزيد من طموحاته، فضلا عن إحساسه الداخلي بما حققه من إنجازات تمكنه من الوصول لوضع وظيفي مناسب في المستقبل.³

وفي رأي *Veenhoven* فإن "جودة الحياة تشمل تقويم لجوانب متعددة في الحياة مثل الظروف المعيشية، فرص العمل المتاحة التي تمنح الشعور بالكفاءة وكيفية التعامل مع المشكلات والتحديات في ظل تبني أسلوب حياتي يشبع رغبات وإحتياجات الفرد".⁴

كما كان لمنظمة الصحة العالمية (WHO) دورا هاما في تعريف جودة الحياة إذ اعتبرتها "أنها حالة من اكتمال الرفاهية في المجالات الثلاث التالية: الجسدية، النفسية، والاجتماعية ولا تتجسد فقط في مجرد المعافات الجسدية وغياب المرض أو العجز فقط".⁵

¹ أنظر:

Alison J. Carr (el.), " **Quality of life** ", BMJ books, London, 2003, p. 1.

² أنظر:

Mark Rapley, Op.Cit., p. 27.

³ أنظر: إيمان أحمد خميس، "جودة الحياة وعلاقتها بكل من الرضا الوظيفي وقلق المستقبل لدى معلمات رياض الأطفال"، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الثالث: تربية المعلم العربي وتأهيله، كلية العلوم التربوية جامعة جرش، الأردن، 2010، ص. 158. (ص ص 154-186).

⁴ المرجع نفسه، ص. 158.

⁵ أنظر:

Jean - Michel Klossek, " **Qualité de vie** ", John Libbey EUROTEXT, Paris, 2003, p. 3.

ثالثاً: أهم تعريف جودة الحياة من خلال الدراسات العربية:

يعتبر مفهوم جودة الحياة التطور الأحدث في الدراسات العربية، فقد أصبح هذا المفهوم من أحدث القضايا في البحوث العربية، ومقارنة بالدراسات الأجنبية فإن العديد من الدراسات في هذا المجال تفتقر لتعريف رسمي لجودة الحياة وعلى هذا تظهر أهم التعاريف لهذا المفهوم من خلال ما يلي:

يشير **كمال اللبواني** إلى أن "مفهوم جودة الحياة جاء نسبة إلى إشباع مجموع الحاجات والرغبات على الصعيد الفردي والجماعي، وهي على ذلك تختلف باختلاف هذه الحاجات والرغبات، وباختلاف الأفراد والجماعات واختلاف الزمن".¹

ويضيف **الكرخي** بأن "جودة الحياة ناتجة عن شعور الفرد بالقدرة على إشباع الحاجات الذاتية والموضوعية والتي تشمل النمو الشخصي، السعادة البدنية والمادية، الاندماج الاجتماعي والحقوق البشرية".²

وعرفها **شاهر خالد سليمان** بأنها "جودة خصائص الإنسان من حيث تكوينه الجسمي والنفسي والمعرفي، ودرجة توافقه مع ذاته ومع الآخرين وتكوينه الاجتماعي والأخلاقي".³

ويرى **الأشول** أن "جودة الحياة تتمثل في درجة رقي مستوى الخدمات المادية والاجتماعية التي تقدم لأفراد المجتمع، وإدراك هؤلاء الأفراد لمدى إشباع هذه الخدمات لحاجاتهم المختلفة ولا يمكن أن يدرك الفرد جودة الخدمات التي تقدم له بمعزل عن الأفراد الذين يتفاعل معهم، أي أن جودة الحياة ترتبط بالبيئة المادية والبيئة النفسية الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد".⁴

¹ أنظر: كمال اللبواني، "اقتصاد السعادة"، دار الشموس للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 2000، ص. 145.

² أنظر: بشرى عناد مبارك، "جودة الحياة وعلاقتها بالسلوك الاجتماعي"، مجلة كلية الآداب، العدد 99، ص. 720.

³ أنظر: شاهر خالد سليمان، "قياس جودة الحياة لدى عينة من طلاب جامعة تبوك بالمملكة العربية السعودية وتأثير بعض المتغيرات عليها"، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد 117، السنة 31، ص. 120.

⁴ أنظر: محمد عبد الحليم منسي وعلي مهدي كاظم، "تطوير وتقنين مقياس جودة الحياة لدى طلبة الجامعة في سلطنة عمان"، المجلة الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الأول، العدد الأول، 2010، ص. 43.

ويعرفها الباحثان **محمد عبد الحليم منسي وعلي مهدي كاظم** "بأنها شعور الفرد بالرضا والسعادة وقدرته على إشباع حاجاته من خلال نوعية البيئة التي يعيش فيها والخدمات التي تقدم له في المجالات الصحية والاجتماعية والتعليمية والنفسية، مع حسن إدارته للوقت والإستفادة منه".¹

ويرى **العارف بالله** "أن جودة الحياة هي البناء الكلي الذي يتكون من مجموعة المتغيرات التي تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للإنسان بحيث يمكن قياس هذا الإشباع بمؤشرات موضوعية تقيس الإمكانيات المتدفقة على الفرد، ومؤشرات ذاتية تقيس مقدار الإشباع الذي تحقق للأفراد".²

وفي الأخير، ومن خلال عرض مختلف التعاريف الأجنبية والعربية يمكننا توجيه بعض الملاحظات، فما يعاب على هذه التعاريف أنها تتناول تصورا جزئيا لجودة الحياة وليس تصورا كليا، كما أنها تفتقد للتعريف الإجرائي، وفي هذا السياق علق الباحث **Jean -Michel Klossek** على مختلف تعاريف جودة الحياة بأنها "تعاريف واسعة تنقصها الدقة كما أنها تتأثر بالصحة الجسدية للفرد وحالة النفسية ومستوى حريته وعلاقاته الإجتماعية"³، كما نلاحظ أنّ التعاريف السابقة تركز على المكونات العامة لجودة الحياة مثل الرفاه، المستوى المعيشي وكذا الرضا عن الحياة أي تركز أكثر على الجانب النفعي المادي من الحياة الإنسانية دون عرضها للجانب المعنوي للحياة، إضافة إلى عدم التحدث عن أهم الضمانات الكفيلة بتحقيق هذا الجانب النفعي باستثناء ما جاء به **Veenhoven** و**العارف بالله** اللذان تطرقا في تعريفهم إلى أهم المتغيرات الضامنة للتعامل مع التحديات وتحقيق الإحتياجات، ولهذا فضلنا من خلال هذه الدراسة الإتجاه نحو إعادة تعريف جودة الحياة بما يتناسب مع نوع الدراسة وطبيعتها القانونية والحقوقية والذي نستند في تحديده على الطرح الذي قدمه **Veenhoven** لأسباب سنبينها في العنصر الموالي.

¹ أنظر: محمد عبد الحليم منسي وعلي مهدي كاظم، مرجع سابق، ص. 45.

² المرجع نفسه، ص. 44.

³ أنظر:

الفرع الثاني:

التعريف المتبنى لجودة الحياة

يقتضي وضع تعريف جديد لجودة الحياة معرفة المقصود بمصطلح "الجودة" بدلالة الحياة الإنسانية، فعلى الرغم من أنّ مفهوم الجودة أطلق أساساً على الجانب المادي والتسويقي إلاّ أنّه يمكن استخدامه للدلالة على بناء الإنسان ووجدانه، مما أدى إلى زيادة الإهتمام بجودة الحياة،¹ وهذا بدوره يفرض علينا التوجه لتعريف مصطلح "الجودة" بطريقة شاملة لمختلف جوانب الحياة وأن ننظر إليه كوسيلة يحقق لنا الحياة الأفضل.

وتعرف "الجودة" على أنها "حركية التجاوب المستمر مع الحاجات المادية والمعنوية التي تكون وفقاً لتوقعات الفرد"²، وبالتالي فالجودة تعني المطابقة المستمرة مع المتطلبات والحاجات الفردية بصورة تخلق رضا لدى الفرد³، وبناء على هذا يظهر اقتران التعبير عن رضا كل فرد عن حياته بمدى تلبية الحاجات، إذن فالرضا هو المقياس الذاتي لما يشعر به الفرد عند استمتاعه بالحاجات.⁴

وهذا المدخل بدوره يتفق مع ما تم عرضه سابقاً من مختلف التعاريف التي تحصر جودة الحياة في تلبية الحاجات، وبالرغم من أهميته إلاّ أنّه غير كافي لوضع تصور شامل "لجودة الحياة"، إذ نجد أنّه يعبر عن تصور جزئي يتناول زاوية ضيقة من هذا المفهوم، وفي الحقيقة فإن مفهوم جودة الحياة عبارة عن بناء يتعامل مع التصور الكامل والشامل للحياة

¹ أنظر: سلاف مشري، مرجع سابق، ص. 223.

² أنظر:

A. S. Khulumula, " **Quality of life: the key challenges for the next century** ",p. 2. (http://www.iso.org/iso/Fr/iso-geural-assembly-open-Sessions?LI_mordeid=21453&II_volid=-200). إطلع عليه يوم: 2012/06/15.

³ أنظر: محمد عبد الوهاب العزاوي، "إدارة الجودة الشاملة"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص. 16.

⁴ أنظر:

Gabriel leite Mota and Paulo Pereira, " **Happiness, economic well-being, Social and the quality of institutions** ", p. 3. (<http://www.conventus.de/nmtemp/media/5633/01020.pdf>).

إطلع عليه يوم: 20112/06/20.

الإنسانية بما في ذلك جميع المجالات التي يمكن اعتبارها ذات صلة بتعزيز جودة الحياة واستدامتها.¹

ونجد أنّ واحدة من أهم الافتراضات الأساسية الواردة في أولى المناهج المفاهيمية الشاملة لجودة الحياة والتي ظهرت في كندا في التسعينات تركز على الرفاه في سياق مجتمعي والتي تفترض أن الحياة الجيدة تتجاوز مفهوم الاحتياجات إلى كل ما يتعلق بالعمليات ونتائج الإنجاز الفردي²، كما تستند أيضا على فرضية أنّ الرفاه لا يمكن تصويره بشكل مستقل عن العلاقات الاجتماعية المتداخلة والمتشابكة والمتبادلة في إطار من العدالة التوزيعية التي تضمن الأمن الشخصي والاقتصادي و حماية الأفراد وحقوق الإنسان.³

بهذا فإنّ الفرضيات السابقة تعيدنا إلى الطرح الذي قدمه عالم الاجتماع *Veenhoven* وكذلك الباحث **العارف بالله**، حيث ركزا على كل من الفرص المتمثلة في مجموع المتغيرات الهادفة إلى ضمان حركية تلبية الحاجات الإنسانية الرافعة من مستوى الحياة والمحقة لذاتية الرضا لدى الأفراد، غير أنّ العالم *Veenhoven* تناول هذا الموضوع بطريقة أوسع وأكثر دقة الأمر الذي يدفعنا إلى التركيز على الطرح الذي قدمه، حيث ميّز بين فرص الحياة ونتائجها، واعتبر الفرص بمثابة مدخلات والتي تشمل الشروط الاجتماعية والظروف المالية، السياسية وحتى المهارات الفردية،... والتي تشكل المدخل الأساسي لتحقيق النتائج المتمثلة في الحياة الجيدة بحد ذاتها والتي تقاس بمقاييس الرضا عن الحياة والسعادة،⁴ وحسب هذا الطرح يمكننا النظر إلى "جودة الحياة" من خلال عدسة الفرص والنتائج ويظهر هذا من خلال ما يلي:

¹ أنظر:

David phillips, " **Quality of life: Concept, policy and practice** ", Routledge, London and New York, 2006, p. 158.

Ibid., p. 159.

² أنظر:

Ibid., p.159.

³ أنظر:

⁴ أنظر:

M. Joseph Sirgy, " **the Psychology of Quality of life: Hedonic well-being, life Satisfaction, and eudaimonia** ", Second Edition, Springer, New York and London, 2012, p. 33.

أولاً: نظرة عامة لمفهوم "جودة الحياة" من خلال المدخلات والنتائج:

إن الدراسة الموضوعية لمفهوم "جودة الحياة" يفرض أهمية التمييز بين فرص الحياة الجيدة والحياة الجيدة نفسها وهو ما يعبر عن الفرق بين القوة الكامنة وواقع الأمر والذي تم وصفه حسب العالم *Veenhoven* بفرص الحياة أو مدخلاتها ومخرجاتها؛ فالمدخلات والمخرجات حسب رأيه تكون ذات صلة ولكن ليس بصورة مطلقة، إذ يمكن لتوفير المدخلات أن يفشل في تحقيق النتائج وهذا بسبب سوء إستغلال هذه المدخلات من طرف الأفراد، وعلى العكس من ذلك يمكن لبعض الناس إثراء حياتهم بالرغم من قلة المدخلات؛¹ ويمكن شرح كل من مدخلات ومخرجات الحياة الجيدة من خلال ما يلي:

1- أهم المدخلات الضامنة لجودة الحياة: تتمثل المدخلات في أهم المحددات أو المتغيرات الضامنة لتحقيق جودة الحياة، وقد قسمها *Veenhoven* إلى جانبين جانب خارجي وآخر داخلي.

أ- الجانب الخارجي لمدخلات "جودة الحياة": يركز هذا العنصر على الجانب الموضوعي الشامل للشروط الاجتماعية (كالتعليم، الصحة، الرعاية الصحية في المجتمع) وكذلك الجوانب الاقتصادية (كالدخل والثروة، فرص العمل والخبرة في العمل) بالإضافة إلى الظروف السياسية (كحرية التعبير، حرية التجمع، حرية الدين، الثقة في المؤسسات السياسية...) إضافة إلى الظروف البيئية (الحفاظ على البيئة، التلوث بجميع أنواعه...) ² ويرتكز هذا الجانب في تحقيقه على مجموعة من العوامل التي لا غنى عنها والتي تظهر من خلال كل من الأمن والديمقراطية والتنمية الانسانية والتي تكون بمثابة عمليات أساسية

¹ أنظر:

Ruut Veenhoven, "The Four Qualities of life : Ordering concept and measures of the good life", *Journal of Happiness Studies* , Volume 1, Issue 1, March 2000, p. 2 (PP1-39).

² أنظر:

M. Joseph Sirgy , Op. Cit., p 33

ضامنة لتحقيق أهداف جودة الحياة والمحقة لتوسيع قدرات الأفراد وتمكينهم من المشاركة في عملية صنع القرار.¹

ب- الجانب الداخلي لمدخلات "جودة الحياة": يتعلق هذا الجانب بقدرات الفرد وامكاناته في تحقيق الحياة الجيدة، والتركيز هنا على توسيع قدرات الفرد التي تساعده على الاستفادة من مختلف الظروف والفرص الموضوعية وكذلك التعامل مع مختلف التحديات وتحويلها إلى ظروف تولد الارتياح في مختلف مجالات الحياة.²

2- أهم المخرجات المرجوة من "جودة الحياة": تظهر أهم هذه المخرجات من خلال حركية تلبية الحاجات والمطالب الإنسانية التي تغطي جميع جوانب الحياة المادية والمعنوية مع ضمان استمرار تحسنها،³ ويكون هذا بطريقة تُحَقِّق ذاتية الرضا لدى الفرد والتي تنتج عن تقييمه الإيجابي لظروف حياته، وقد قسم *Veenhoven* النتائج إلى جانب خارجي وآخر داخلي.

أ- الجانب الخارجي من مخرجات جودة الحياة: يتمثل هذا الجانب وفق رأي *Veenhoven* في فائدة الحياة موضوعيا والذي يدل على الأهمية الحقيقية لحياة الأفراد خارج إطار الشعور الشخصي لهم،⁴ وبهذا نجد أنّ الجانب الخارجي يركز على حركية تلبية الحاجات الإنسانية بصورة موضوعية والتي تضمن كلا من البقاء على قيد الحياة، والرفاه والكرامة الإنسانية.

¹ أنظر:

Wolfgang Glatzer (el.), Op.Cit., p. 28

² أنظر:

Ruut veenhoven, Op.Cit., p. 3

وكذلك أنظر:

M. Joseph Sirgy, Op.Cit., p. 34.

³ أنظر:

Wolfgang Glatzer, Op. Cit., p. 27.

⁴ أنظر:

Ruut Veenhoven, Op.Cit., p. 4

ب- الجانب الداخلي من مخرجات جودة الحياة: يتمثل الجانب الداخلي في تقدير الحياة أي أنه نتاج تقييم الفرد لحياته، وهو ما يعني تحقيق جودة الحياة في عين الناظر إليها، وهذا ما يشار إليه عادة ببعض المصطلحات كالرضا عن الحياة والسعادة.¹

وأخيرا ومن خلال ثنائية المدخلات والمخرجات السابقة ومن خلال عناصرها الداخلية والخارجية، اتجه *Veenhoven* إلى وضع مصفوفة رباعية والتي وضح من خلالها الإطار العام لجودة الحياة وهذا من خلال التمييز بين المدخلات والمخرجات عموديا وكذلك الفرق بين الجوانب الخارجية والداخلية المميزة للمدخلات والمخرجات أفقيا، ويظهر هذا من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (1): جدول يوضح الإطار العام لجودة الحياة

جوانب خارجية	جوانب داخلية	
مدخلات جودة الحياة	نوعية الظروف البيئية الخارجية للفرد الضامنة لمستوى معيشة أفضل	قدرة الفرد على عيش حياة أفضل
مخرجات جودة الحياة	فائدة الحياة، خصائص الحياة الجيدة	تقدير الحياة، الرضا عن الحياة، السعادة

المصدر : Ruut veenhoven, « **the Four Qualities of life: ordering concept and measures of the good life** », *journal of Happiness studies*, volume1, Issue1, March 2000, P18.

وكذلك:

-M. Joseph Sirgy , "**the psychology of Quality of life : Hedonic well-being, life Edition , and eudaimonia**", Second edition, Springer , New York, 2012, p34.

¹ أنظر:

Ruut Veenhoven, Op.Cit., p. 4.

ثانيا: تعريف "جودة الحياة" :

بالاعتماد على مختلف التعاريف السابقة لجودة الحياة وكذلك بالاعتماد على الإطار العام المطروح من طرف العالم *veenhoven*، نجد أنها تتفق حول نقطة أساسية والتي تمثل الهدف الأساسي لجودة الحياة وهي تلبية كافة الحاجات الإنسانية سواء كانت هذه الحاجات ضرورية للبقاء على قيد الحياة أو شاملة للكرامة المادية أو المعنوية للإنسان، غير أنّ هذه النتائج أو الأهداف تحتاج إلى ضرورة توفير فرص أو ضمانات عملية التي تشكل قاعدة أساسية لتمكين الأفراد من الإنتفاع بمختلف الحاجات المحققة للحياة الأفضل.

ومن خلال هذه الدراسة ، وبما أننا نسعى نحو إصباح مفهوم جودة الحياة بالطابع الحقوقي والقانوني، فإنه يتوجب عليها تكييف مفهوم الحاجات الإنسانية مع مفهوم الحقوق حتى يتسنى لها وضع الإطار القانوني لهذا المفهوم، ومن هنا يمكنها الإنطلاق من نقطة أساسية تتمثل في أن الإحتياجات الإنسانية توفر أساسا لحقوق الإنسان باعتبارها تشكل انعكاسا مهما لها، وهذا على اعتبار أنّ الحاجات الإنسانية تقدم تعريفا للطبيعة البشرية التي تتبع منها حقوق الإنسان، فالحاجات تُنشئ الحقوق¹، كما أنّها تمثل المفهوم الموسع للحقوق، ونجد أنّ أي تنفيذ عملي للحق يحقق لنا الإكتفاء من الحاجة سواء كان هذا الإكتفاء كليا أو جزئيا².

فإحتياجات الناس تتطلب إطارا أخلاقيات وقانونيا حتى تتحقق وتتم حمايتها وهذا لن يكون إلاّ في ظل حقوق الإنسان المعترف بها قانونا، فالفرد الذي ينتفع بالحقوق تتحقق حاجاته، وبهذا فهي وسيلة أساسية للإهتمام بمطالب الأفراد بصورة جوهرية³، وهذا ما يساهم

¹ أنظر: جاك دونللي، مرجع سابق، ص. 29.

² راجع التقرير:

Peter O'Brien, " *Final Report: Expert meeting on human rights, human needs and the establishment of a New international economic order* ", UNESCO, Paris, 19-23 june 1978, p. 8. (Unesdoc.unesco.org/images/0003/000326/032647eb.pdf). 2014/02/13: إطلع عليه يوم:

³ أنظر:

Partha Dasgupta, "Human well-being and the natural environment", QXFORD University Press, New York , 2001, p. 16.

في تحقيق كل من الرضا عن الحياة والسعادة.¹

ويظهر أنّ تحقيق الإنتفاع الفعلي بحقوق الإنسان الضامن لتلبية الإشباع من مختلف الحاجات الإنسانية هو حجر الأساس في تحقيق الحياة الأفضل، غير أنّ تحقيق هذا الهدف يحتاج بدوره إلى العديد من الضمانات المحققة للإنتفاع بحقوق الإنسان بصورة مستدامة، وتظهر هذه المداخل العملية كما ذكرناها سابقا في كل من الأمن الانساني النَّافي لمختلف التهديدات الماسة بحياة الناس وكذلك كل من الديمقراطية والتنمية الانسانية الضامنة لتفعيل حقوق الإنسان من جهة وتمكين الأفراد من الاستفادة من هذه الحقوق بطريقة تسمح لهم بالإرتقاء بمستوى حياتهم نحو الافضل.

وعلى هذا الأساس وبناء على ما سبق سنعمل على إعادة تركيب تعريف "الجودة الحياة" والذي يكون مستندا على مختلف الطروحات السابقة ويتلاءم مع التوجه القانوني في هذه الدراسة وكذلك يكون متميزا بنوع من المرونة بحيث يتلاءم مع تصور كل فرد لمفهوم الحياة الجيدة لديه، وهذا من خلال ما يلي:

تعرف جودة الحياة بأنها "الحركية المحققة لمجموع المتغيرات الضامنة لإنتفاع كل إنسان من كافة حقوقه بطريقة تساعد على ترقية مستوى حياته من مجرد البقاء إلى حياة نوعية وكريمة، بما يخلق نوعا من ذاتية الرضا والسعادة كقيمة نهائية، مع ضرورة ضمان استدامة فرص هذا الإنتفاع للأجيال المقبلة".²

وأخيرا وبعد تعريف جودة الحياة سنقوم من خلال المطلب الموالي العمل على التأسيس لهذا المفهوم كحق من حقوق الإنسان مع بيان أهم الخصائص المميزة له وكذلك أهم عناصره.

¹ في دراسات استقصائية تم تبيان أن الرضا عن الحياة هو بناء معرفي ينطوي على تقييم واعى للحياة أو للإنجازات، أما السعادة فهي عنصر وجداني وبالتالي فهي رد فعل عاطفي حتى من دون معرفة السبب (أنظر:

M.Joseph Sirgy, Op.Cit., p. 35.)

² تم تركيب هذا التعريف بالإعتماد أساسا على الطرح الذي قدمه Veenhoven والعارف بالله بالإضافة إلى مختلف التعاريف الأخرى.

المطلب الثالث:

تعريف "حق الإنسان في جودة الحياة" وبيان أهم الجوانب المحددة له

بعد دراسة مفهوم "حق الإنسان" و"جودة الحياة" سنقوم من خلال هذا المطلب التركيب بينهما، وهذا بغرض تعريف حق الإنسان في جودة الحياة وبيان أهم خصائصه في الفرع الأول والتطرق إلى أهم الجوانب المحددة لهذا الحق في الفرع الثاني، وهذا من خلال ما يلي:

الفرع الأول:

تعريف "حق الإنسان في جودة الحياة" وبيان أهم خصائصه

بناءً على ما توصلنا إليه من خلال تحليلنا السابق لمختلف المفاهيم المرتبطة "بحق الإنسان" و "جودة الحياة" سنعمل من خلال هذا العنصر على إعادة تركيبها في تعريف لحق الإنسان في جودة الحياة بصورة تجعله يتميز بنوع من المرونة بحيث يتناسب مع ذاتية كل فرد وكذلك تصوره لحقه في جودة الحياة وبهذا يمكن تعريف حق الإنسان في جودة الحياة على أنه:

"حق من حقوق الإنسان - غير القابل للتصرف فيه - وبموجبه يستأثر كل إنسان بمصلحة قانونية تسمح له بالمساهمة في الحركية المحققة لمجموع المتغيرات الضامنة للإنتفاع بكافة حقوقه بطريقة تساعد على ترقية مستوى حياته من مجرد البقاء إلى حياة نوعية وكريمة، بما يخلق لديه نوعاً من ذاتية الرضا والسعادة، مع ضرورة ضمان استدامة فرص الإنتفاع بهذا الحق للأجيال المقبلة"¹.

وبهذا ومن خلال التعريف السابق يظهر "حق الإنسان في جودة الحياة" على أنه ذلك البناء الكلي الذي يتكون من مجموعة من الخصائص التي تظهر من خلال ما يلي:

- يعتبر حق الإنسان في جودة الحياة من الحقوق اللصيقة بشخص الإنسان وجوداً وهدماً، وبهذا لا يجوز التصرف فيه من قبل صاحبه إذ لا يجوز التنازل عنه بصورة

¹ تم تعريف حق الإنسان في جودة الحياة من خلال تركيب بين تعريف الحق وتعريف جودة الحياة التي تبنيها سابقاً وهذا نظراً لغياب أي تعريف لهذا الحق في الدراسات القانونية.

كلية، ويفرض بالمقابل حق الفرد بالمطالبة به في مواجهة الدولة التي يقوم عليها واجب حماية الحقوق، كما يفرض هذا الحق واجبا سلبيا على الكافة في عدم التعرض له أو القيام بكل ما يخل بمضمونه.¹

- لا يعتبر حق الإنسان في جودة الحياة من الحقوق الأصلية، فهو حق تابع لحق أصلي هو الحق في الحياة الذي يحتاج إلى ترقية وتوسيع²، كما يستند الحق في جودة الحياة على ضرورة الإنتفاع من كافة حقوق الإنسان التي تعتبر أهم وسيلة لتحقيق الإشباع من الحاجات الإنسانية المادية والمعنوية المحققة والضامنة للكرامة والتي يمكن قياسها بمجموعة من المؤشرات الموضوعية والذاتية.³

- يعتبر حق الإنسان في جودة الحياة مفهوما نسبيا وحركيا، إذ لا يمكن أن يكون هناك نموذجا وحيدا ومطلقا لهذا الحق، وبالتالي فهو يختلف باختلاف الزمان والمكان، إذ يضيق نطاقه ومفهومه في زمن معين أو مكان معين ويتسع في آخر، كما تتأكد نسبية هذا الحق من حيث اختلافه من شخص لآخر خاصة وأنّ هذا الحق يتميز بذاتية التقييم.⁴

- ظهور البعد الزمني كميزة أساسية في حق الإنسان في جودة الحياة، فهو يقوم على ضرورة ضمان استدامة فرص الإنتفاع به إلى ما بعد الجيل الحالي، وهذا يضمن لنا ارتباط مطالب الحياة الجيدة اليوم بضرورة هذه المطالب في الغد.

- إذا كان حق الإنسان في جودة الحياة يقوم على أساس جعل الإنسان أكثر سعادة، وإذا كان هذا الحق يتضمن وعدا ورغبة في الحياة الأفضل بصورة مستدامة، فمن الأكثر ملائمة أن ننظر إليه كنتيجة لتضافر العديد من العمليات والتي تظهر كشروط

¹ أنظر: أكرم محمود حسين البدو وبيبرك فارس حسين، مرجع سابق، ص ص. 09-10.

² المرجع نفسه، ص. 10.

³ أنظر: محمد عبد الحليم المنسي، مرجع سابق، ص. 44.

⁴ أنظر: بن سعيد صبرينة، "حماية الحق في حرمة الحياة الخاصة في عهد التكنولوجيا"، (أطروحة دكتوراه)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014 - 2015، ص. 78.

أساسية ضامنة للإنتفاع الفعلي به والتي تظهر من خلال الأمن الإنساني، الديمقراطية والتنمية الإنسانية.

ومما تقدم يظهر أن حق الإنسان في جودة الحياة له علاقة وثيقة بمختلف حقوق الإنسان وبالأخص الحق في الحياة، كما أنه مفهوم مرن يتغير بتغير الزمان والمكان وكذلك بتغير نظرة الأفراد لمختلف الظروف المحيطة بهم وهذا ما يفرض علينا النظر إلى هذا المفهوم من زاوية موضوعية وأخرى ذاتية.

الفرع الثاني:

أهم الجوانب المحددة "لحق الإنسان في جودة الحياة"

ينظر إلى حق الإنسان في جودة الحياة على أنه مفهوم مرن ومتعدد الأبعاد خاصة وأنه مرتبط بالإنتفاع بمختلف الحقوق، وكذلك ينظر إليه على أنه مفهوم نسبي يتغير بتغير الزمان والمكان وكذلك ذاتية الأفراد، وعلى هذا الأساس نجد أن كل الدراسات التي تناولت مفهوم جودة الحياة ركزت على جانبين أساسيين: جانب موضوعي وآخر ذاتي¹، فالجانب الموضوعي يعبر عن مختلف المحددات المادية المتاحة لتحقيق الجودة الحياتية أمّا الجانب الذاتي فهو يشمل على مدى رضا الأفراد عن حياتهم؛ وسنقوم بتفصيل هذه الجوانب من خلال ما يلي:

أولاً: الجانب الموضوعي لحق الإنسان في جودة الحياة:

إن الجانب الموضوعي يشمل على الإمكانيات المادية المتاحة أمام الأفراد مثل الدخل، نظافة البيئة، الحالة الصحية، السكن، الوظيفة، التعليم... إلخ،² فهذا الجانب يقوم على أساس

¹ اتفق الباحثون في مجال جودة الحياة على وجود جانب موضوعي وآخر ذاتي لهذا المفهوم، ومن أهم هؤلاء الباحثين: - Alison J. Carr - Haas - Sheeldon - Cummins - Veenhoven - الأشول - شاهر خالد سليمان -

محمد عبد الحليم المنسي - علي محمد كاظم - العارف بالله - الكرخي.

² أنظر: محمد عبد الحليم منسي وعلي مهدي كاظم، مرجع سابق، ص. 43.

موضوعي وكمي قابل للقياس والإحصاء بسهولة نسبية وذلك لأنه لا يعتمد على تصورات الأفراد وذاتيتهم.¹

فمن خلاله ننظر إلى الجوانب المادية الملموسة من حق الإنسان في جودة الحياة والتي تتحدد في عدة مداخل تتمثل في كل من الجانب الاقتصادي الذي يركز على الإنتاج، التوزيع، السلع، ظروف المعيشة المادية، المخاطر المالية التي يتعرض لها الأفراد، والجانب الاجتماعي الذي يركز على المشاركة في الحياة العامة، الصحة، التعليم، الإتصال مع الآخرين، والقيم الاجتماعية، وكذلك الجانب البيئي الذي يفترض الباحثون أنه ضروري لجودة الحياة ومدى استمراريتها فهو يعتمد بشكل أساسي على نوعية البيئة باعتبارها خط الأساس للجهد المطلوب من الأفراد لتحقيق أفضل مستوى للتعايش في هذه البيئة.²

وتكون عناصر الجانب الموضوعي ذات تأثير متبادل في سعيها لتحقيق جودة الحياة، فمثلا نجد أنّ التعليم يؤثر على نوعية المهنة والدخل المستقبلي، فالأشخاص الذين لديهم أقل مستوى من التعليم في الغالب ما نجدهم في ظروف عمل أكثر صعوبة وهذا ما يؤدي إلى انخفاض مستويات أمنهم الاقتصادي وكذلك الاجتماعي مما يجعلهم في ظروف معيشية سيئة وهذا يؤثر سلبا على نوعية حياتهم.³

ومهما يكن، فإنّ الجانب الموضوعي لحق الإنسان في جودة الحياة يشكل أهم جانب يمكن من خلاله تحديد مؤشرات لقياس هذا الحق، كما أنّه يعكس مدى تلبية المجتمع لأهم الحقوق والحاجات وتوفير أهم العوامل الضرورية لتحقيق جودة الحياة لأفراده.⁴

¹ أنظر:

ED Diener and Eunkoor SUH, "Measuring Quality of life : Economic, social, subjective indicators", *Social indicators research*, volume 40, Issue 1– 2, 1997, p. 193.(pp189 – 216)

² أنظر: هبة محمود أبو النيل، "الانتماء الاجتماعي والرضا عن الحياة وقيمة الإصلاح كمتغيرات منبئة بالمشاركة السياسية"، *مجلة دراسات عربية في علم النفس*، المجلد 9، العدد 1، يناير 2010، ص. 134.

³ أنظر:

Valérie Albouy (el.), "Measuring Quality of life"(http://www.insee.fr/en/FFc/docs-FFc/ref/FPORSOC10E.pdf). 2015/04/23 إطلع عليه يوم:

⁴ أنظر: سلاف مشري، مرجع سابق، ص. 225.

ثانياً: الجانب الذاتي لحق الإنسان في جودة الحياة:

يهتم الجانب الذاتي لحق الإنسان في جودة الحياة بتقييم هذا الأخير تقييماً ذاتياً وفقاً لمدرجات الأفراد وما يحققه لهم هذا الحق من رضا عن الحياة، وهذا ما يجعل من مفهوم جودة الحياة مفهوماً نسبياً ومتفاوتاً من شخص إلى آخر.

ونجد أن أكثر التعاريف تمثيلاً وأكثرها تعبيراً هو التعريف الذي قدمه الباحثين الاجتماعيين *Nancy، Vendy و Melanie* حيث عرفوا الجانب الذاتي لجودة الحياة بأنه "تقييم الفرد لظروف حياته، والذي ينعكس في الرضا العام عن الحياة والشعور بالسعادة والرضا الشخصي عن سياقات الحياة النوعية كالحياة الأسرية، التعليمية، المهنية..."¹

ويكون قياس الرضا عن الحياة من خلال تقييم الفرد لنوعية الحياة التي يعيشها طبقاً لنسقه القيمي، ويعتمد التقييم على مقارنة الفرد لظروفه الحياتية بالمستوى الأمثل الذي يعتقد أنه مناسب لحياته²؛ وفي غالب الأحيان ما نجد أن المعايير الموضوعية تدعم صدق وثبات المعايير الذاتية وفي هذا السياق توصل عالم الاجتماع *Veenhoven* إلى أن العيش في دول تتمتع بالرخاء الاقتصادي والحريات السياسية يعد عاملاً مساعداً على الشعور بالسعادة والرضا عن الحياة وزيادة المشاعر الإيجابية³.

ويمكننا الإشارة إلى أن قياس هذا الجانب يصعب من الناحية الموضوعية وذلك لأن معظم البيانات تكون ناتجة عن تقارير ذاتية، ولهذا ومن أجل قياس حق الإنسان في جودة الحياة لا نعتمد بشكل كبير على المؤشرات الذاتية بل الموضوعية، ونجد في هذا السياق أن

¹ أنظر: هبة محمود أبو النيل، مرجع سابق، ص. 134.

² أنظر: سوسن عبد الونيس إبراهيم حجازي، "الرضا عن الحياة وعلاقته بالأداء الاجتماعي لأسر الأطفال التوحيديين"، *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية*، المجلد 1، العدد 22، 2007، ص. 283.

³ أنظر: نادية سراج حان، "الشعور بالسعادة وعلاقته بالتدين والدعم الاجتماعي"، *مجلة دراسات نفسية*، المجلد 18، العدد 4، أكتوبر 2008، ص. 603، 607.

الباحث *Daniel Kahneman*¹ لا يثق بالبيانات والمعتقدات الخاصة للأفراد، وبهذا أكد على التركيز على الجوانب الموضوعية من أجل قياس جودة الحياة².

ومن أجل عرض أكثر توسيعاً لمحددات الجوانب الموضوعية والذاتية لحق الإنسان في جودة الحياة تدرج الباحثة الجدول التالي الذي يوضحها بتفصيل أكبر.

الجدول رقم (2): جدول توضيحي لمحددات الجوانب الموضوعية والذاتية لحق الإنسان في جودة الحياة.

المجال	الجوانب الموضوعية	الجوانب الذاتية
مستوى المعيشة -الدخل والثروة -الإسكان	مثال: توزيع الدخل -الرفاه الناتج عن الإعالة - مستويات تحمل المساكن.	الرضا عن مستوى المعيشة وتوزيع الثروة في المنطقة - تصورات الدخل الشخصي - الثروة - القدرة على تحمل تكاليف السكن - المساحات الخضراء والمرافق بالقرب من منازلهم.
الصحة	مثال: الخدمة المتاحة للفرد الواحد - معدلات الإنتفاع من الخدمة.	الرضا عن الصحة الشخصية والخدمات الصحية بالمنظمة -التقدير الذاتي عن الحالة الصحية والاحتياجات واستخدام الخدمة.

1

Daniel Kahnema واحد من ابرز الباحثين في دراسة جودة الحياة والحائز على جائزة نوبل في هذا المجال

² أنظر:

David phillips, Op. Cit., p. 15.

<p>الرضا عن انجازات الحياة - التقييم الذاتي لفوائد العمل - العمل التطوعي -التعليم - التصورات الخاصة عن العمل ووقت الترفيه والمرافق الترفيهية ذات الصلة - الولوج إلى المرافق التعليمية.</p>	<p>مثال: العمل التطوعي - المشاركة في الرياضة -الشركات المحلية مع برامج المهارات المتعددة - مستويات التعليم.</p>	<p>الإنجازات التي تحققت في الحياة -التوظيف -توازن الحياة -التعليم</p>
<p>الرضا عن العلاقات الشخصية - تقديم الدعم للأسرة في المنطقة - ترتيبات المعيشة - المسؤوليات الأسرية - تصورات الدعم من الأسرة.</p>	<p>مثال: احصاءات الطلاق - الإعتداء على الأطفال - الديمغرافيا للسكان.</p>	<p>العلاقات الشخصية</p>
<p>الرضا مع السلامة -الثقة في الناس تصورات الجريمة -السلامة -تجربة الجريمة</p>	<p>مثال: معدلات الجريمة المبلغ عنها حسب النوع والضاحية</p>	<p>مشاعر السلامة</p>
<p>الإرتياح مع الشعور بالانتماء المجتمعي- التقييم الذاتي للروابط الاجتماعية والعلاقات مع الآخر- العمل التطوعي- المشاركة في المنظمات المجتمعية- المشاركة في الفعاليات المجتمعية- تصورات الدعم من الدول المجاورة</p>	<p>مثال: المنظمات الطوعية -المراكز الاجتماعية -معدل التنقل -الدعم السياسي .</p>	<p>التربط المجتمعي -رأس المال الاجتماعي (التفاعل)</p>
<p>الرضا عن الأمن في المستقبل- الرضا عن حالة البيئة العمرانية والطبيعية - فرص العمل والتقييم الذاتي لمستوى ونوع العمل المأجور .</p>	<p>مثال: مستوى العمالة المحلية -جودة المياه جودة الهواء -نوع الأعمال التجارية المحلية.</p>	<p>الأمن المستقبلي -العمالة -البيئة</p>

المصدر:

-Gail Kelly (el.), "Quality of life and sustainability on the central coast",Final Report, CSIRO sustainable Ecosystems, May 2007, P ix.(www.wgong.nsw.gov.au/get_media/eec_83204-a3d1-4ada-8219-d06F7Fa9_Fc9c/Quality-of-life-Report.aspx). 2013/09/12: إطلع عليه يوم:

يعرض لنا هذا الجدول أهم المجالات المشكلة لحق الإنسان في جودة الحياة مع تطبيقاتها سواء من الناحية الموضوعية أو الذاتية.

فمن الناحية الموضوعية يقدم تفصيلا لمختلف الخدمات أو العوامل الموضوعية التي تساهم في تدعيم جانب معين من جوانب جودة الحياة والتي تكون متاحة أمام الأفراد، فكل حق من الحقوق المدعمة لحق الإنسان في جودة الحياة يقابله إلتزام إيجابي من طرف الدولة أو الحكومة وذلك بتوفير فرص أو خدمات بصورة عادلة بين الأفراد حتى يتمكن كل فرد من الإنتفاع بهذا الحق. أما من الناحية الذاتية فنجد أن هذه الجوانب تعكس مدى إستفادة الأفراد من الجوانب الموضوعية من جهة ومن جهة أخرى تعكس تقييم الفرد لهذه الجوانب ومدى رضائه عنها.

المبحث الثالث:

الأسس القانونية لحق الإنسان في جودة الحياة وطبيعتها القانونية

سنعمل من خلال هذا المبحث على تقديم معلومات أساسية حول التأسيس القانوني لحق للإنسان في جودة الحياة، وهذا من خلال التركيز على الدساتير الداخلية والشرعة الدولية لحقوق الإنسان باعتبارها تشكل الإطار العام للإعتراف بحقوق الإنسان، كما نعمل على تحقيق الحماية الجوهرية لهذه الحقوق بصفة عامة وهذا ما يساهم بطريقة ضمنية في تحقيق الحماية لحق الإنسان في جودة الحياة، خاصة في إطار الآليات الضامنة لتنفيذ هذه الأسس.

ولكن قبل التطرق لمختلف الأسس القانونية سنعرض أولاً طبيعة هذا الحق، وذلك لأنّ تحديد الطبيعة القانونية يشكل مدخلا أساسيا يمكن من خلاله تحديد نوعية النصوص القانونية أو الأسس القانونية التي تحكم الحق، وعلى هذا سنقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب أساسية نعرض من خلال المطلب الأول طبيعة حق الإنسان في جودة الحياة أما من خلال المطلب الثاني فسنبين أساسه القانوني في الدساتير الوطنية أمّا المطلب الثالث فنبين من خلاله الأساس القانوني لهذا الحق في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

المطلب الأول:

الطبيعة القانونية لحق الإنسان في جودة الحياة

إذا كان مفهوم جودة الحياة يُستخدم في مجالات أوسياقات واسعة على المستوى السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي... بهدف الإرتقاء بمستوى حياة الناس إلى الأفضل من الناحية المادية أو المعنوية، فإنّ هذا يجعل منه مطلبا عالميا وكذلك قيمة ذات أبعاد متعددة سواء كانت قانونية أو سياسية، الأمر الذي يكسبه أهمية بالغة تجعلنا نتناوله بصفته حقا من حقوق الإنسان، كما يستدعي النظر في طبيعته التي يظهر فيها مفهوم جودة الحياة كحق وليس وحرية، وكحق من الحقوق الجديدة والمركبة التي تشكل مظلة لمختلف

الحقوق والحاجات الإنسانية وهذا ما يزيد أهميته، وسنقوم بتفصيل هذا من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول:

جودة الحياة حق وليست حرية

إذا اعتبرنا أنّ الحرية تقوم على أساس القيام بفعل أو عدم القيام به، والحقوق توجه نحو إشباع حاجات إنسانية، فإنّ هذا يجعل من أهمية الحق تكون أكبر من أهمية الحرية، خاصة وأنّ هذه الأخيرة لا يمكن تحديدها بضوابط رسمية، ولا يمكن احترامها إلاّ إذا كانت مرافقة للحق الذي يجعل من احترامها كحق شخصي واجب الحماية.¹

فالحق يعبر عن سلطة تسخرها الإرادة لبلوغ أهداف مادية كانت أومعنوية، وتكون هذه السلطة نابعة من طبيعة الإنسان ولازمة لوجوده وكرامته²، وعلى هذا فإن مفهوم جودة الحياة يركز بصورة أكبر على الجانب الحقوقي أكثر من جانب الحرية، فهو يقوم على حق أساسي هو الحق في الحياة الذي يشكل المصلحة الأساسية التي يحميها القانون، غير أنّه لا يركز على مجرد البقاء على قيد الحياة بل يتعداه إلى عيش الحياة الكريمة التي تشمل في مضمونها كافة حقوق الإنسان، الأمر الذي يجعله يخرج من دائرة الحريات ليرتكز في دائرة الحقوق الإستثنائية للإنسان والتي تكون كحقوق أخلاقية رفيعة المستوى، وهذا ما يجعل منه حقاً فردياً يمكن المطالبة به كباقي حقوق الإنسان.³

وبهذا فحق الإنسان في جودة الحياة يعبر عن مفهوم واسع ومتطور للحق في الحياة من حيث محتواه أو من حيث أبعاده، وهو حق فردي باعتبار أنّ مضمونه هو توفير

¹ أنظر:

Bertrand Mathieu, " **Le droit à la vie** ", Conseil de l'Europe, Belgique, 2005, pp. 14-15.

² أنظر: عبد الباسط عبد الرحيم عباس، "أجيال حقوق الإنسان بين الطرح الفكري والسند العلمي"، *مجلة كلية الحقوق*، المجلد 16، العدد 4، 2014، ص. 303.

³ أنظر: جاك دونللي، مرجع سابق، ص ص. 24-25.

الاحتياجات الأساسية لكل فرد وكذلك تحسين الظروف الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والثقافية للإنسان لتحسين أحوال معيشتهم ولمكافحة مشاكل الفقر والجهل والمرض والبطالة¹.

فصاحب هذا الحق هو الإنسان لأنه يتصل بشخصية الفرد وكيانه الإنساني، وبالتالي فالفرد الإنساني فقط هو الذي يملك هذا الحق، وينتقي هذا الأخير بانتقاء صفة الإنسانية، وتظهر الأسس القانونية لهذا الحق من خلال الدساتير الوطنية والشرعة الدولية لحقوق الإنسان لأنها تحتوي على الحقوق الفردية²، كما لا يمكننا نفي ارتباط هذا الحق بمصالح وفرص الأجيال المستقبلية في عيش الحياة الأفضل.

إذن، يدخل حق الإنسان في جودة الحياة في نطاق حقوق الإنسان الاستثنائية، وهذا ما يظهر الواجب كملزم أساسي لهذا الحق والذي يفرض على كل إنسان مراعاة هذا الحق وحفظه وعدم المساس به وأن أي إخلال بهذا الواجب يؤدي إلى قيام المسؤولية القانونية للمخل³. كما يفرض على كل دولة أن تتحمل المسؤولية الرئيسية لتهيئة الأوضاع الوطنية والدولية المواتية لإعمال هذا الحق، ويظهر من واجب الدول أن تتعاون في إزالة كل العقبات التي تعترض تطبيق وتفعيل هذا الحق، كما يقع عليها واجب اتخاذ خطوات منفردة ومجموعة في وضع سياسات ملائمة بهدف إعمال هذا الحق⁴.

الفرع الثاني:

جودة الحياة حق من الحقوق الجديدة

إذا نظرنا إلى التصنيف التقليدي لحقوق الإنسان نجد أنها لا تتجاوز إطار الحقوق الأساسية المعترف بها قانوناً والمكتملة المعالم والتي تظهر من خلال الحقوق المدنية

¹ أنظر: سعيد علي غافل، "الحق في التنمية"، مجلة الكلية الإسلامية، العدد 17، 2012، ص. 491.

² أنظر: جاك دونللي، مرجع سابق، ص. 32.

³ أنظر: جبار صابر طه، "النظرية العامة لحقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص ص. 89-90.

⁴ أنظر: عروبة جبار الخزرجي، "القانون الدولي لحقوق الإنسان"، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2010، ص ص.

والسياسية في المقام الأول والتي تفرض عدم تدخل الدولة لكي تكون محترمة؛ وبليها في المقام الثاني الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتطلب دائما تدخل الدولة لتحقيقها¹.

وبالرغم من أهمية هذه الحقوق في الحياة الإنسانية إلا أنّ إنفاذها كحقوق أساسية للإنسان خاصة في ظل غياب الإنفاذ الكلي لها لا يكفل للإنسان أكثر من مجرد حياة عادية لا ترقى إلى مستوى أفضل من الحياة الكريمة، إذ لا يمكن تقليص العيش الكريم أو احتواؤه في قائمة مختصرة من الحقوق الأساسية، وباعتبار أنّ حقوق الإنسان في مجملها هي حقوق أساسية فإنّ أي انتهاك لكل أو بعض من هذه الحقوق سيحرم المرء من تحقيق حياة إنسانية كريمة²، ولهذا ظهرت الضرورة إلى الحديث عن حقوق جديدة يشترك في المطالبة بها جميع الناس، الأمر الذي يكون له آثار على حقوق الإنسان على نطاق واسع، خاصة وأنّ هذه المطالبة بالحقوق الجديدة قد نشأت في سياق تغيير أنماط الدفاع عن حقوق الإنسان³.

فهذه الحقوق الجديدة بالرغم من أنّها محل جدل فقهي حول مدى تمتعها بصفة الحق بالمعنى القانوني، إلاّ أنّه لا يمكننا أن ننفي وجود جذور لها في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، فتطور أسلوب الحياة هو الذي فرض التأكيد على هذا النوع من الحقوق باعتبارها تطورا للإهتمام بالحقوق التي كانت سائدة من قبل⁴، وهذا حتى نرتقي بحياة الناس نحو الأفضل، ومن بين هذه الحقوق نجد الحق في بيئة نظيفة، الحق في التنمية، الحق في الأمن الإنساني والحق في الديمقراطية..... ويظهر حق الإنسان في جودة الحياة على رأس هذه الحقوق، على اعتبار أن الإعراف بكل الحقوق سواء تقليدية (أساسية) كانت أو جديدة

¹ أنظر: الطاهر بن خرف الله، "تصنيف الحريات وحقوق الإنسان"، في: الوسيط في الدراسات الجامعية، الجزء السابع، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص. 59.

² أنظر: جاك دونللي، مرجع سابق، ص. 56.

³ أنظر:

Paul J. Nelson and Ellen Dorsey, "New Rights Advocacy", Georgetown University Press, Washington, 2008, p. 20.

⁴ أنظر: عبد الباسط عبد الرحيم عباس، مرجع سابق، ص. 11-12.

يسعى إلى تحقيق هدف أساسي هو انتفاع الناس بالحياة الأفضل وبالتالي تحقيق ذاتية الرضى والسعادة لدى الفرد.

ونجد أنّ حق الإنسان في جودة الحياة هو من الحقوق المتجددة بالرغم من ارتباطه بالحق في الحياة كحق أزلي، وذلك لأنّه يسعى إلى إدخال مطالب إنسانية جديدة لطالما كانت غائبة عن الساحة الحقوقية، ولأنّ تحقيقها يتطلب تنسيق جهود كل الفاعلين الاجتماعيين، كما يتطلب أيضا حدا أدنى من الوعي الاجتماعي على المستوى الوطني والدولي.¹ ونجد أنّ الحق في جودة الحياة كباقي الحقوق الجديدة الأخرى هي حاليا من الحقوق المطالب بها وليست حقوق مدرجة صراحة في القانون الوضعي، إلاّ أنّه وبالنظر إلى مختلف القوانين التي تعترف بحقوق الإنسان نجد أنّ فيها اعترافا ضمنا بهذا الحق الجديد، وهذا أمر في غاية الأهمية ولكنّه بالمقابل لا يكفي لضمان الدفاع عن هذا الحق بشكل صريح وقوي.²

وبالرغم من أهمية هذا الحق في ضمان العيش الكريم للأجيال الحالية، إلاّ أنّه لا يمكننا نفي أهميته البالغة للأجيال المستقبلية خاصة وأنّ الاعتراف به يتضمن وعودا وضمانات خاصة بحياة كريمة يتم عيشها من طرف الأجيال المستقبلية.³ وعليه فإنّ أي خرق لحقوق الإنسان من طرف الأجيال الحالية فإنّ هذا سيهدد بالضرورة مصير وحياة الأجيال المستقبلية.

¹ أنظر:

Emmanuelle Bribosia et Ludovic Hennebel, Op. Cit. , pp. 19-20.

² أنظر: طاهر بن خرف الله، مرجع سابق، ص. 59-60.

³ أنظر:

Emmanuelle Bribosia et Ludovic Hennebel, Op.Cit., p. 23.

الفرع الثالث:

جودة الحياة حق مركب

إن حق الإنسان في جودة الحياة حق ذو طبيعة مركبة، فهو شامل لمجموع حقوق الإنسان التي ينعدم هذا الحق بانعدامها، فحق الإنسان في جودة الحياة ما هو إلا تجميع أو تركيب لكافة حقوق الإنسان¹، وذلك لأنّ موضوع هذا الحق هو الفرد (أو الإنسان) وهو غير قابل للتجزئة الأمر الذي يفرض علينا عدم قابلية تجزئة كل الحقوق ذات المصدر الإنساني؛ وباعتبار أنّ الحياة الكريمة تعبر عن القيمة غير الملموسة في حقوق الإنسان، فإنّ صفة عدم القابلية للتجزئة تجعل من هذا الحق حقاً شاملاً لكل الحقوق بطريقة ترفض كل تصرف أو انتقاص منها.²

وبالرجوع إلى قانون حقوق الإنسان نجد أنّ هذه الحقوق جاءت مقررة لصالح الإنسان، كما تشكل ضمانات أساسية لتحقيق آدميته والحفاظ على كرامته، إذن هذا يظهر مدى العلاقة بين التركيبة الشاملة لحقوق الإنسان وبين العيش الكريم الذي يعتبر الهدف الأول والأخير من أعمال هذه الحقوق، وتتعاكس وحدة الهدف والغاية من منظومة حقوق الإنسان برمتها من الناحية العملية التي تُظهر عدم الانفصال بين هذه الحقوق وكذلك تظهر اعتمادها المتبادل بهدف تحقيق العيش الكريم لكل إنسان³.

ونجد أنّ الطبيعة المركبة للحق التي يتميز بها الحق في جودة الحياة تجد أساسها في فكرتين أساسيتين هما: فكرة الإعتدال المتبادل بين حقوق الإنسان وكذلك فكرة عدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة.

¹ أنظر: سعيد علي غافل، "الحق في التنمية"، مجلة الكلية الإسلامية، العدد 17، 2012، ص. 491.

² أنظر:

Emmanuel Bribosia et Ludovic Hennebel, Op.Cit., p. 54.

³ أنظر: محمد يوسف علوان ومحمد خليل الموسى، "القانون الدولية لحقوق الإنسان: الحقوق المحمية"، الجزء الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص. 25.

ففكرة الإعتماد المتبادل في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان تتصرف إلى إسناد حقوق الإنسان بعضها على بعض، وأنها ليست حقوقا معزولة عن بعضها دون رابط يجعل منها جسما أو منظومة متكاملة دون أن تذوب أو تتلاشى في غيرها¹، وبالتالي فهي تظهر كصورة من صور التعبير غير المباشر لحق جديد يتغذى ويجد كيانه في كل هذه الحقوق والذي يجعل من كل إنسان ينتفع بها ويعيش حياة أفضل.

أما عن فكرة عدم القابلية للتجزئة فقد تبين من خلال العهدين الدوليين لحقوق الإنسان لسنة 1966 أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا يمكن النظر إليها كفتة مقابلة لفتة الحقوق المدنية والسياسية، فكل من هذه الحقوق يرتبط ارتباطا عضويا عند كفالة احترامها الكامل². كما أثبتت الممارسة العملية في كل الأحوال أهمية هذا المبدأ فمثلا البلدان التي تعترض على الحقوق المدنية والسياسية يقل فيها ازدهار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالعكس إذا اعترضت الدولة على هذه الحقوق الأخيرة فإن نطاق الحقوق السياسية والمدنية يضيق بالمقابل³. ولهذا ومن أجل تحقيق الحق في جودة الحياة لكل إنسان لا بد أن يتمتع هذا الأخير بكافة الحقوق، وبالتالي نجد أن حق الإنسان في جودة الحياة حق شامل يلقي بظلاله على مجموع الحقوق ويدخلها ضمن دائرته الأوسع.

وفي الأخير، يمكننا القول أن حق الإنسان في جودة الحياة لم يكرس إلى غاية الآن كحق معترف به قانونا أو كحق مستقل عن باقي الحقوق الأخرى، فهو لا يزال عبارة عن غاية أو هدف أو بالأحرى قيمة تسعى المجتمعات إلى تحقيقها من خلال تكريس وإعمال باقي الحقوق، ولذلك فإن الحاجة إلى أي تأسيس قانوني لهذا الحق أو أي حماية قانونية له ستكون بشكل غير مباشر أي من خلال حقوق الإنسان المعترف بها، وذلك لأن هذا الحق يشكل القيمة الأساسية التي نجنيها من إعمال هذه الحقوق.

¹ أنظر: محمد يوسف علوان ومحمد خليل الموسى، مرجع سابق، ص. 27.

² راجع التقرير: المفوضية السامية لحقوق الإنسان ورابطة المحامين الدولية، "حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل"، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2003، ص. 607.

³ المرجع نفسه، ص. 607.

المطلب الثاني:

الأساس القانوني لحق الإنسان في جودة الحياة في الدساتير الداخلية

من المبادئ المسلم بها في النظم الديمقراطية أن يكون الدستور أهم وثيقة قانونية عليا والتي يتعين على جميع سلطات الدولة الخضوع لها،¹ وذلك لأنّ الدستور يضم المبادئ والقواعد القانونية التي تبين وضع الدولة وتكوين السلطات فيها وكذلك توزيع الاختصاص بينها، إضافة إلى تقرير حقوق وواجبات الأفراد،² كما يعد الدستور الأساس القانوني لحسم أي نزاع متعلق بالتعامل مع القانون الدولي العام، بوصفه صاحب الاختصاص في تنظيم علاقة الدولة بالمجتمع الدولي، كما أنّه ينظم كيفية تطبيق الدولة للقانون الدولي والإلتزام به سواء تمثل ذلك في القواعد الدولية العامة أو تلك الخاصة بحقوق الإنسان.³

فمن الجدير بالذكر أن جهود الإنسان للوصول إلى أساس دستوري لحياة كريمة يتمتع فيها بكافة حقوقه وحرياته كانت شاقة، حيث قامت العديد من الثورات الإنجليزية والفرنسية والأمريكية والتي كان لها الأثر الكبير في ظهور إعلانات الحقوق والحريات ودستورها سواء على مستوى هذه الدول أو على مستوى باقي دول العالم، كما تأثرت بها الدساتير الحديثة وبالمقابل مهدت لظهور الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي تشكل أساسا قانونيا لكافة الحقوق الضامنة لحق الإنسان في جودة الحياة⁴، ولهذا ومن أجل دراسة الأساس القانوني لهذا الحق لا بد من التطرق إلى أولى الوثائق والإعلانات التي شكلت أساسا دستوريا لحقوق الإنسان المكرسة للحق في جودة الحياة ثم العروج على الأساس القانوني لهذا الحق في الدساتير الحديثة، وهذا من خلال ما يلي:

¹ أنظر: مازن ليلو راضي وحيدر أدهم عبد الهادي، "المدخل لدراسة حقوق الإنسان"، الطبعة الأولى، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان ، 2010، ص. 222.

² أنظر: جبار صابر طه، مرجع سابق، ص. 185.

³ أنظر: إسراء محمد علي سالم وزينب عبد علي جريد، مرجع سابق، ص. 168.

⁴ بالرغم من أن حق الإنسان في جودة الحياة من الحقوق الجديدة التي لا تجد لها اعتراف في اعلانات الحقوق الداخلية السابقة إلا أنه لا يمكننا نفي دور هذه الإعلانات في التأسيس لظهور مجموع الحقوق والحريات المؤسسة لهذا الحق.

الفرع الأول:

أساس حقوق الإنسان المكرسة لحق الإنسان في جودة الحياة في وثائق وإعلانات الحقوق الداخلية

إنّ الدساتير الحديثة مدينة بصورة مباشرة أو غير مباشرة لنظريات العقد الاجتماعي وروادها وكذلك للثورات: الإنجليزية، الفرنسية والأمريكية، إذ كان لرواد نظريات العقد الاجتماعي ولرجال الثورات الأثر البالغ في ظهور إعلانات الحقوق والحريات، وكذلك دسترة تلك الحقوق على المستوى العالمي،¹ وبهذا لا يمكننا إدراك أهمية الدساتير المؤسسة للحقوق إلا من خلال العروج على أهم الجهود الفكرية والثورية السابقة.

فبالنسبة لنظرية العقد الاجتماعي² فهي من بين أهم النظريات الفكرية التي ساهمت في إنتاج مفهوم حقوق الإنسان، حيث كان لرواد هذه النظرية الأثر الأساسي في تقييد سلطة الحاكم وإقرار الحقوق في ظل القانون الطبيعي³. وبهذا بدأت حقوق الإنسان كفكرة يدعوا إليها المفكرون ثم صارت عقيدة وبرنامجا لكفاح خاضته الشعوب ضد الأنظمة المستبدة، وقد تبلور كفاح الشعوب في شكل إعلانات ووثائق الحقوق والحريات في كل من بريطانيا وأمريكا وفرنسا والتي سنتناولها من خلال ما يلي:

¹ أنظر: بومدين محمد، "حقوق الإنسان بين السلطة الوطنية والسلطة الدولية"، دار الرأية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص. 19.

² آمنت نظريات العقد الاجتماعي بحقوق الأفراد وحياتهم كما أحدثت قطيعة بين السياسة واللاهوت وما جسده من استبداد إذ واجهت هذه النظريات الحق الإلهي للحاكم، ومن رواد هذه النظرية توماس هوبز الذي أرسى قاعدة حق الأمن وكذلك جون لوك الذي نظّر لقاعدة التسامح مع الغير الذي يحمل أفكارا مختلفة، أما جان جاك روسو فقد أسس لقيم الحرية والمساواة. (لتفصيل أكثر أنظر: بومدين محمد، مرجع سابق، ص ص. 22-24).

³ أنظر: بومدين محمد، مرجع سابق، ص. 22.

أولاً: أهم إعلانات الحقوق في بريطانيا:

لم يكن نضال الشعب البريطاني من أجل انتزاع الحقوق فحسب بل من أجل الإقرار بهذه الحقوق في الوثائق مكتوبة، وهذا ما حدث ابتداءً من صدور وثيقة العهد الأعظم Magna Carta سنة 1215،¹ والتي إتّبعَت بوثائق حقوقية أخرى.

فمن خلال وثيقة العهد الأعظم لسنة 1215 كان هناك اعتراف ببعض الحقوق ولكن لم يكن هذا الاعتراف بالدرجة التي ترتقى بمستوى حياة الأفراد إلى الأفضل فقد اقتصر الإقرار على منع وتحريم أعمال السخرة وكذلك منع سجن الأفراد ومصادرة ممتلكاتهم إلاّ بعد المحاكمة وكفلت حرية التنقل والتجارة.²

أمّا عن عريضة الحقوق لسنة 1628 فقد انتهجت نفس مسار الوثيقة السابقة ولم تتوسع دائرة الحقوق المعترف بها لدرجة ضمان تمتع الأفراد بالحياة الجيدة فقد أكدت هذه العريضة على منع الضرائب دون موافقة البرلمان وكذلك على عدم جواز الإستيلاء على ممتلكات الأشخاص وحرمانهم من حقهم في الحياة إلاّ ضمن القانون.³

ومن خلال وثيقة الحقوق الصادرة سنة 1689 فقد اقتصر دورها على تقييد سلطة الملك على إيقاف وتعليق القوانين الصادرة عن البرلمان وبعض الحقوق البرلمانية بالإضافة إلى نصها على بعض الحقوق المتمثلة في عدم فرض غرامات باهضة أو عقوبات قاسية،⁴ وبهذا وبالرغم من كفاح الشعوب البريطانية لانتزاع حقوقهم من سلطة الملك إلاّ أنّ هذا كان في حدود ضيقة جداً والتي لم تسمح لهم بالتمتع بالحقوق والحريات الكفيلة بضمان حياة كريمة لهم.

¹ أنظر: جبار صابر طه، مرجع سابق، ص ص. 188-189.

² أنظر: فرج محمد أبو شمالة، "حقوق الإنسان"، الطبعة الأولى، صناع التغيير، عمان، 2009، ص. 19.

³ أنظر: عماد محمد ربيع، "الجذور الدستورية لحقوق الإنسان"، المجلة السياسية والدولية، العدد 8، 2008، ص ص.

7-8.

⁴ أنظر: بومدين محمد، مرجع سابق، ص. 35.

ثانيا: أهم إعلانات الحقوق الأمريكية:

على خلاف الإعلانات البريطانية، نجد أنّ إعلانات الحقوق الأمريكية كانت أكثر احتراما لحقوق الأفراد وأكثر تكريسا لقيم الحياة الكريمة وكذلك السعادة الفردية، وبهذا كانت الإعلانات الأمريكية أكثر ضمنا للحق في جودة الحياة وأكثر تأسيسا لها مقارنة بالإعلانات البريطانية، وتتمثل أهم هذه الإعلانات والوثائق في كل من إعلان الإستقلال ووثيقة الحقوق ومختلف التعديلات الدستورية.

صدر إعلان الإستقلال مباشرة بعد انفصال الولايات الأمريكية الثلاثة عشر عن بريطانيا في 1776/07/04، حيث هيمن على واضعي إعلان الإستقلال قيم الحرية والمساواة وأهمية الفرد، مستندين في ذلك على القيم السامية للحياة الإنسانية، ومجموع الحقوق التي لا يجوز التصرف بها كالحق في الحياة، الحرية، وكذلك حق الفرد في السعادة الذي يشكل أهم قيمة ضامنة للحق في الحياة الأفضل.¹

أمّا عن وثيقة الحقوق فهي عبارة عن وثائق حقوقية أعلنت ضمن دساتير مختلف للولايات الأمريكية التي صدرت عقب الإستقلال، وكانت ولاية فرجينيا أول من أعلنت عن الحقوق في دستورها سنة 1776.² وبالتالي أصبح دستور ولاية فرجينيا من أهم إعلانات الحقوق والحريات وقد ورد فيه ستة عشر فقرة والتي نصت على العديد من الحقوق كالحرية والمساواة كما فرض ضرورة التمتع بالحقوق التي تفرضها الطبيعة البشرية كالحق في الحياة وحرية التملك وكذلك الحصول على السلامة والسعادة،³ كما فرض على الحكومة أن تعمل من أجل المصلحة المشتركة للشعب وكذلك لتحقيق حمايته وتضمن له أعلى مستوى من الرفاهية والأمن وغير ذلك من الحقوق،⁴ وبهذا نعتبر أنّ إعلان فرجينيا كان أهم إعلان اعترف بمختلف الحقوق الرفاعة من مستوى حياة الإنسان.

¹ أنظر: فرج محمد أبو شمالة، مرجع سابق، ص. 24.

² أنظر: جبار صابر طه، مرجع سابق، ص. 194.

³ المرجع نفسه، ص. 195.

⁴ أنظر: بومدين محمد، مرجع سابق، ص. 36.

بعد إعلان الإستقلال وما تبعه من وثائق حقوقية ونتيجة للنجاح الذي تم تحقيقه اتجه مفكروا السياسة الجدد إلى وضع الدستور الفيدرالي الأمريكي سنة 1787 والذي لم يكلل بالنجاح لذا سرعان ما أجريت عليه العديد من التعديلات،¹ ومن أهمها التعديلات العشر التي كانت بين سنوات 1789-1791 والتي كرست لحرية العقيدة وحرية النفس والمال والمَنْزِل وضمانات التقاضي والمحاكمة العادلة، كما تلتها أربعة تعديلات أخرى في السنوات 1865، 1868، 1870 والتي نصت على تحريم الرق والعبودية والقضاء على جميع أنواع التمييز وضمان المساواة في حق الإنتخاب.²

والملاحظ على إعلانات الحقوق الأمريكية أنّها كانت أكثر واقعية وأكثر استجابة لمطالب الشعب الأمريكي وأكثر ضمانا لحقوقه وحياته للمواطن الأمريكي فحسب.³

ثالثا: الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن:

كانت الثورة الفرنسية معبرة عن جملة من التغييرات التي أثرت على طريقة وآلية سير المجتمع الفرنسي، وتميزت الثورة بروحها الإنسانية وإعلاء شأن المواطنة والحقوق الفردية، كما جاء الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن الذي أصدرته الجمعية التأسيسية في 26/08/1789 كثمرة للتغييرات الواقعة وكذلك متضمنا لآراء وفلسفة "جون جاك روسو".⁴ وقد ركز الإعلان على مبادئ أساسية كالحرية والمساواة، ودور القانون في حمايتها وتنظيمها، كما اعتبر أنّ السيادة للأمة وكفل حرية الرأي والتعبير وكذلك حق الملكية الفردية،⁵ ولكن بالرغم من أنّ هذا الإعلان جاء نتيجة لثورة إنسانية إلا أنّه ركز على جانب

¹ أنظر: فرج محمد أبو شمالة، مرجع سابق، ص. 26.

² أنظر: جبار صابر طه، مرجع سابق، ص. 195.

³ نعتبر أنّ الدساتير الأمريكية أسست لحقوق المواطن الأمريكي فقط وذلك لأنّها جاءت تنص على سيادة الشعب والمساواة في الحقوق والحريات السياسية والشخصية لمواطنيها وفي المقابل لم تتورع في إياحة استبعاد السود وحرمانهم من حقوقهم (أنظر: أحمد وافي، "الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان ومبدأ السيادة"، (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر-1، 2010-2011، ص.71).

⁴ أنظر: فرج محمد أبو شمالة: مرجع سابق، ص. 32.

و كذلك أنظر: بومدين محمد، مرجع سابق، ص. 39.

⁵ أنظر: فرج محمد أبو شمالة، مرجع سابق، ص. 37.

الحقوق المدنية والسياسية وأغفل جانب الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي تعتبر مهمة في تحقيق جودة الحياة غير أنه لا يمكن نفي أهميته كمرجعية لباقي الدساتير التي عملت على التأسيس الضمني لحق الإنسان في جودة الحياة.

أما عن الدساتير الفرنسية اللاحقة لهذا الإعلان نجد أنه تم استبعاد الإعلان في الدستور الأول لسنة 1791 فلم يشكل سوى مقدمة لهذا الدستور، أما عن دستور 1848 فقد أكد على مبادئ الإعلان وأضاف حقوقاً جديدة ذات طابع اقتصادي واجتماعي،¹ وهذا ما شكل نقلة في مجال الاعتراف بحقوق الإنسان وبالتالي ساهم في تحسين نوعية حياة المواطنين الفرنسيين.

وأخيراً يمكننا القول أنّ إعلانات الحقوق والدساتير السابقة قد أصبحت تمثل نماذج للاعتراف بالحقوق والحريات، ولهذا أخذت باقي الدول بمبادئ هذه الإعلانات في دساتيرها، غير أنّ هذه الدول لم تكن على درجة من الوعي لتدرك أهمية حقوق الإنسان، ففي معظم دول إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تأسست الحكومات فيها عن طريق الانقلاب وارتكاب المجاز، كما أنّ كل من بريطانيا وأمريكا وفرنسا لم تُعِر اهتماماً للحقوق والحريات في مستعمراتها في كل من إفريقيا وآسيا،² وهذا ما أثر على حركة الاعتراف بحقوق الإنسان.³

¹ أنظر: بومدين محمد، مرجع سابق، ص 44.

² المرجع نفسه، ص ص. 45-46.

³ من الجدير بالذكر أنه بالرغم من اخفاق إعلانات ومواثيق ودساتير الحقوق الوطنية في التأسيس للحق في جودة الحياة إلا أنه لا يمكننا أن ننفي دورها الذي لعبته كأساس لبداية الاعتراف بحقوق الإنسان وكذلك بتمهيدها لظهور الاتفاقيات الدولية بشأن الاعتراف بالحقوق والحريات الأساسية التي شكلت الضمانة للحق في جودة الحياة ولو بصورة غير مباشرة.

الفرع الثاني:

أساس حق الإنسان في جودة الحياة في الدساتير الحديثة

تأثرت الدساتير الحديثة بالمبادئ الواردة في إعلانات ووثائق الحقوق السابقة، وكذلك بالمبادئ المعلنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات الحقوق لسنة 1966 وهذا بعد الحرب العالمية الثانية.¹

فبعد الحرب العالمية الثانية تم إنشاء هيئة الأمم المتحدة لحفظ الأمن والسلم الدوليين وكذلك ترقية وتعزيز حقوق الإنسان والشعوب، فمن خلال ميثاق الأمم المتحدة تسارعت الجهود الدولية لحماية حقوق الإنسان، حيث تم صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي يعتبر أول وثيقة في مجال حقوق الإنسان على المستوى العالمي، ولكن لم يرتقي عن مجرد كونه إعلان لا تحمل أي إلزامية، غير أن الوضع تغير بعد صدور العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسنة 1966، حيث إنضمت الدول الأطراف في العهدين بالأخذ وحماية مختلف الحقوق المدرجة فيهما.²

وبهذا أصبحت أغلب الدساتير الوطنية الحديثة متأثرة بالقواعد الدولية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية،³ وباعتبار أن محتوى الدساتير يختلف من دولة إلى أخرى حسب اختلاف التنظيمات السائدة فيها، لذلك ليس من السهولة التحديد الدقيق لما يحتويه كل دستور على حدى من أساس حق الإنسان في جودة الحياة ولهذا سنقوم بعرض الخطوط الرئيسية التي أجمعت عليها أغلب الدساتير الحديثة للدول.⁴

¹ أنظر: جبار صابر طه، مرجع سابق، ص. 210.

² أنظر: بومدين محمد، مرجع سابق، ص ص. 50-51.

³ أنظر: إسراء محمد علي سالم وزينب عبد علي جريد، مرجع سابق، ص. 170.

⁴ تجدر الإشارة في هذه النقطة إلى الدستور الجزائري وهذا من خلال التعديل الدستوري المؤرخ في 6 مارس سنة 2016 نجد أن المادة 40 منه نصت على ضمان الدولة لحرمة الإنسان وكرامته ، وكذلك المادة 41 منه فقد ركزت على سلامة الإنسان المادية والمعنوية وفي هذا ضمان للجوانب المادية لبقاء الإنسان على قيد الحياة وكذلك الجوانب المعنوية وهذا مايشكل أرضية أساسية لجودة الحياة.

لقد حرصت الوثائق الدستورية المختلفة على أن تتضمن جانب خاص بالحقوق والحريات التقليدية لاسيما تلك المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية، وفي جانب آخر الحقوق والحريات الاقتصادية والاجتماعية الثقافية، مع ضمان كفالة احترام هذه الحقوق.¹

وباعتبار أنّ حق الإنسان في جودة الحياة من الحقوق الجديدة والمركبة، وبما أن الدساتير لم تنص عليه كحق دستوري بصورة صريحة، إلا أننا نستشف أساسه الدستوري بصورة ضمنية وهذا من خلال الاعتراف الدستوري بحقوق الإنسان المدرجة ضمنه، خاصة وأن معظم الدساتير يمتد نطاق إقرارها بالحق في الحياة إلى الحق في الوجود المادي للإنسان، مع امتداده ليشمل الحقوق المترتبة على هذا الحق كاستمرارية حياة الأفراد مع الاعتراف بالحق في الحياة الآمنة والكرامة وهذا بضمن الحق في سلامة الجسد وكذلك احترام شخصية الإنسان وكرامته، وعدم المساس بهما لكونها تنبثق من الصفة المجردة للإنسان بغض النظر عن أية صفة أخرى،² كما ذهبت الدساتير إلى الاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الضرورية للتمتع بمستوى لائق من الحياة مع اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على البيئة التي تعتبر أساس الحياة الأفضل،³ وهذه المبادئ والحقوق في حد ذاتها تعتبر أبعادا أساسية لتحقيق جودة الحياة، ولهذا وباعتبار أنّ مختلف الدساتير اعترفت بهذه المبادئ والأبعاد فإننا نعتبر هذا بمثابة اعتراف ضمني لحق الإنسان في جودة الحياة.

غير أنّ إقرار الدساتير بهذه الحقوق والتي تدرج تحت مظلة حق الإنسان في جودة الحياة لا يوفر الحماية أو الضمان الكافي لهذا الحق أو الحماية الأساسية ضد المساس به ما لم يعزز بضمانات فعّالة لحمايته والتي تظهر من خلال تكريس مبادئ الديمقراطية كسيادة القانون، والعدالة، وضمن مختلف النظم للأمن وحماية الأفراد من مختلف التهديدات الماسة

¹ أنظر: مازن ليلو راضي وحيدر أدهم عبد الهادي، مرجع سابق، ص. 224.

² أنظر: إسراء محمد علي سالم وزينب عبد علي جريد، مرجع سابق، ص. 176.

³ المرجع نفسه، ص. 175، 177.

بحقهم في جودة الحياة وكذلك تنمية إمكاناتهم التي تساعدهم على المشاركة والمساهمة في تحقيق الحياة الأفضل.¹

كما تتشدد الحماية التي تكرسها الأسس القانونية الدستورية لحق الإنسان في جودة الحياة من خلال الآليات الوطنية المكرسة لحماية حقوق الإنسان، و يقصد بهذه الآليات تلك الأجهزة والمؤسسات والهيئات وكذلك الإدارات التي توكل لها مسؤولية متابعة وتقييم أداء السلطة التنفيذية في مجال تنفيذ القوانين الخاصة بحقوق الإنسان وكذلك مدى التزامها بالمعايير الدولية المكرسة لحقوق وحريات الأفراد.

وكلما استتدت هذه الآليات على أساس قانوني قوي كلما زاد تأثيرها في حماية حقوق الإنسان،² وتتعدد الآليات الوطنية لحقوق الإنسان وتطور إجمالاً بين المؤسسات الرسمية والمؤسسات غير الرسمية.

وتتمثل المؤسسات الرسمية في مختلف الهياكل الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والتي تدور إجمالاً حول المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، المؤسسات القانونية، نظم انفاذ القانون، البرلمان، المؤسسات الدستورية، الإدارات.³

وتظهر أهمية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان⁴ من خلال ما تلعبه من دور بالغ الأهمية في تعزيز كافة حقوق الإنسان وضمان عدم قابليتها للتجزئة وترابطها، مما يساهم بشكل مباشر في ضمان تحقيق الحياة الكريمة للأفراد.

¹ سيتم تناول ضمانات حق الإنسان في جودة الحياة في الفصل الثالث من هذه الأطروحة.

² أنظر: عبد الفتاح سراج، "آليات مراقبة حقوق الإنسان"، ص. 4.

20% آليات- (www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf/cb577a15-c61c-4173-bd56-cf3-b63c-3351d-pdf). إطلع عليه يوم: 2013/02/24. مراقبة 20% حقوق 20% الإنسان

³ أنظر:

" Strengthening the National Human Rights protection System ", p. 22 (www.globalequality.org/storage/documents/pdf/manual 20% nlhrps-web.pdf). 2013/02/20 إطلع عليه يوم:

⁴ وتعرف المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بأنها هيئة حكومية تنشؤ بموجب دستور، أو قانون أو مرسوم تتركز مهامها حول تعزيز وحماية حقوق الإنسان (أنظر: مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: دليل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان"، العدد رقم 12، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2005، ص35.

إطلع عليه يوم 2013/01/13 (www.ohchr.org/Documents/Publications/Traning 12 ar.pdf).

وتعمل مختلف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على تلقي الشكاوى ضد الهيئات العمومية من طرف الأفراد كما تكون لها سلطات واسعة في التعامل مع هذه الشكاوى والرد عليها في الوقت المناسب، كما ينبغي على السلطات التي تقدم ضدها الشكاوى أن تقدم رداً أولاً على هذه الشكاوى في إطار فترة زمنية معينة، وبعد ذلك يكون الهدف هو التحقيق في الشكاوى ومحاولة معالجة الموضوع للوصول إلى حل مرضي.¹

وتحتاج المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان حتى تكون أكثر فعالية إلى بيئة خارجية تدعمها، إذ لا بد من توفر الإرادة السياسية لدى الحكومة حتى تتمكن مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية من الإضطلاع بولايتها، كما يجب أن يمتلك موظفوا هذه المؤسسة العزيمة والقدرة وكذلك الخبرة في مجال العمل من أجل حقوق الإنسان،² كالهيئات السياسية³ التي تعمل على ممارسة الرقابة السياسية وهذا للنظر في مدى مطابقة القانون قبل صدوره لأحكام الدستور، هذا بالإضافة إلى الهيئات القضائية التي تشرف على الرقابة القضائية المتعلقة بدستورية القوانين، كما تظهر أهمية الجهاز التشريعي كآلية وطنية مدعمة لحماية حقوق الإنسان من تعسف السلطة التنفيذية.

أمّا عن المؤسسات غير الرسمية فيظهر المجتمع المدني كأهم المؤسسات الناشطة في مجال حقوق الإنسان، والذي يعمل بالتعاون مع مختلف المؤسسات الوطنية الرسمية الخاصة بحقوق الإنسان، كما يقوم بحملات توعية وتنقيف الأفراد بشأن حقوقهم وكذلك طريقة الإرتقاء بمستوى حياتهم نحو الأفضل.⁴

¹ راجع التقرير: المجلس الدولي لسياسة حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص. 25.

² راجع التقرير: مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص. 36.

³ كانت فرنسا أول من اختار هذا النوع من أنواع الرقابة والذي اعتمده في دستور سنة 1799، وبموجب دستور 1958 بات يطلق على الهيئة السياسية القائمة بالرقابة اسم المجلس الدستوري.

⁴ راجع التقرير: المجلس الدولي لسياسة حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: مرجع سابق، ص. 23-24.

وبهذا تظهر الآليات الوطنية لحقوق الإنسان كأفضل ضمانة شرعية تساهم في ترسيخ قيم حقوق الإنسان وكذلك معايير جودة الحياة، كما تشكل وسيلة أساسية لتأكيد وكذلك فعالية الأسس القانونية لحق الإنسان في جودة الحياة.

المطلب الثالث:

الأساس القانوني لحق الإنسان في جودة الحياة في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان

إنّ حق الإنسان في جودة الحياة باعتباره مفهوما مركبا يشمل كل حقوق الإنسان، فهو قادر على أن يجد أساسه القانوني من خلال هذه الحقوق في الخطاب القانوني الدولي وبالأخص الخطاب الخاص بحقوق الإنسان، وهذا ما يسمح للشريعة الدولية لحقوق الإنسان بالتأسيس قانونيا لهذا الحق وكذلك مواجهة كل الانتهاكات الموجهة ضده.

ونجد أنّ اصطلاح الشريعة الدولية لحقوق الإنسان¹ الذي يشكل أساسا لكل الحقوق، والذي أطلقته لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثانية المعقودة في جنيف في الفترة من 3 إلى 17/12/1947 على مجموعة الصكوك الجاري إعدادها في ذلك الوقت والتي تتمثل في

¹ قبل صدور الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، سبقت الإشارة إلى هذه الحقوق في ميثاق الأمم المتحدة الذي يشكل الوثيقة الدولية العالمية الأولى التي تولت حقوق الإنسان، وقد تم التوقيع على هذا الميثاق في 26/06/1945 بمدينة سان فرانسيسكو من طرف خمسون دولة وهذا كرد فعل دولي عن النتائج الوحشية واللاإنسانية للحرب العالمية الثانية، وكان الهدف الأساسي لمنظمة الأمم المتحدة هو الحفاظ على السلم في العلاقات الدولية والحريات، وقد جاء في ديباجة الميثاق تأكيد الأمم المتحدة على احترام الحقوق في مقدمة المقاصد والأهداف التي تسعى شعوب العالم إلى حمايتها ورعايتها، غير أن الميثاق لم يفرد حق الإنسان في جودة الحياة بالذكر. لكنه تضمن إبراز واجب الإحترام لمختلف الحقوق والحريات المدعمة لهذا الحق. كما أكد على الإيمان بكرامة الفرد وقدره، وبضرورة دفع الرقي الاجتماعي قدما وكذلك بضرورة رفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح. كما نص على مكملات الحق في الحياة بما يساعد على ترقية هذا الحق إلى درجة الحياة الكريمة. كما تضمن الميثاق الإشارة إلى حقوق الإنسان في عدة مواضع يظهر أهمها من خلال: الديباجة والمواد 1، 13، 55، 62، 68، 72. ونجد أن كل هذه الإعترافات تشكل دعامة ضمنية أو أساس قانوني غير مباشر للإعتراف بحق الإنسان في جودة الحياة، خاصة في ظل تمتع نصوص الميثاق بالسلطة القانونية على المستوى الدولي وهذا باعتباره اتفاقية ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. (لمزيد من التفاصيل أنظر: حسن سعد سند، مرجع سابق، ص. 126. وكذلك: بومدين أحمد بالخثير، مرجع سابق، ص. 113-114 وكذلك: ليا ليفين، مرجع سابق، ص. 23-24).

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 والبروتوكولين الاختياريين الإضافيين، وبالرغم من تباين هذه العهود إلا أنها تشترك في هدف واحد وهو حماية حقوق جميع الأشخاص وتكريس مبادئ احترام حياتهم ورفاههم وكرامتهم، وهذا ما سنعتمد عليه في دراستنا للأساس القانوني لحق الإنسان في جودة الحياة، والذي سيكون من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول:

الأساس القانوني لحق الإنسان في جودة الحياة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

لسنة 1948

يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 بمثابة الخطوة الأولى التي خطاها المجتمع الدولي لترسيخ الإهتمام بقضايا حقوق الإنسان وحرياته الأساسية¹، وقد صدر هذا الإعلان بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 217، وهذا في 1948/12/10، وكان صدور هذا الإعلان بموافقة شبه جماعية حيث أيدته 48 دولة من إجمالي 56 دولة.²

¹ بعد صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 بدأ النقاش يعلو حول مدى إلزامية هذا الإعلان، حيث صرح ممثل الولايات المتحدة عقب المصادقة على هذا الإعلان بأنه ليس معاهدة ملزمة قانوناً وبالتالي لن تترتب عليه أي آثار قانونية. ولكن وبالرغم من هذا فإنه لا ينبغي التقليل من أهميته، فهو يمثل أول اعتراف متفق عليه دولياً لحقوق الإنسان، والذي اعتمد أثناء فترة اتسمت بانتهاكات جسيمة للحقوق المبينة فيه، كما أن مبادئه الرئيسية قد اكتسبت مع مرور الزمن منزلة العرف في القانون الدولي وهذا ما استوجب احترام الدول لها، كما أن الاستخدام المستمر للإعلان أكسبه قبولاً عالمياً وجعل منه مرجعاً لكافة الأمم في مجال حقوق الإنسان، كما طالب إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمد في 2000/09/08 من طرف الجمعية في مادته الخامسة بضرورة التقيد بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان واحترامه بشكل كامل. (لمزيد من التفصيل راجع: مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، *نظام معاهدات حقوق الإنسان*، صحيفة وقائع رقم 30، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2012، ص. 6. وكذلك ليا ليفين: مرجع سابق، ص 29).

² أنظر: أحمد عبد الحميد السوقي، *"الحماية الموضوعية والإجرائية لحقوق الإنسان في مرحلة ما قبل المحاكمة"*، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2009، ص ص. 101-102.

ومما لاشك فيه أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بنى أفكاره على فلسفة الحقوق الطبيعية معبرا بذلك عن أفكار عصر الأنوار وفلسفته، ولكنه في المقابل جاء معبرا عن الوضعية القانونية المرتكزة على القانون الوضعي، ولذلك جاءت صيغته النهائية كنص توفيقى ذي طابع براغماتي¹ أكثر منه نظري أو تجريدي². وقد اشتمل الإعلان على ديباجة وثلاثين مادة تقرر مجموعة واسعة من الحقوق والمبادئ التي تشمل جميع أوجه الحياة، وبالرغم من هذه الإيجابية التي يتميز بها هذا الإعلان، وبالرغم من تركيزه على الحق في الحياة ومتطلباته إلا أنه لم يرد فيه نص صريح عن حق الإنسان في جودة الحياة.

فأهم ما يميز هذا الإعلان أنه نص على الحق في الحياة وعلى أغلب الحقوق المكتملة له وكذلك المدعمة له والتي تدفع به إلى الإرتقاء نحو الأفضل، وهذا في حد ذاته يشكل اعترافا ضمنيا لحق الإنسان في جودة الحياة، إذ يتأكد من خلال نصوصه أن الحقوق والحريات جاءت لإقامة بعد البقاء على قيد الحياة وكذلك الكرامة الإنسانية وأخيرا الرفاه الإنساني.

فبداية أكد الإعلان من خلال ديباجته على المبادئ العامة التي تشدد على وحدة الأسرة الإنسانية وعلى وجوب احترام كرامة الإنسان وأهميتها، كما أكد على ضرورة تمتع كل إنسان بحقوقه وحرياته الأساسية³.

أما من خلال مواده الثلاثين فقد كانت كل مجموعة من الحقوق تتناول جانبا معينا من جوانب الحياة الإنسانية، فبالنسبة للمادة 01 منه التي تضع الفلسفة التي يعتمد عليها الإعلان فقد أكدت على مبدأ الكرامة الإنسانية الذي يعتبر عنصرا مهما من عناصر جودة الحياة⁴، أما فيما يخص باقي المواد بداية من المادة 02 إلى غاية المادة 05 من الإعلان فقد جاءت للتأكيد على الحق في الحياة من ناحية الكم مع التركيز على أهم العقبات التي

¹ الطابع البراغماتي هو الطابع العملي الذي يهتم بالآثار العملية التي تجسدها الفعالية على مستوى الممارسة.

² أنظر: محمد يوسف علوان ومحمد خليل موسى، مرجع سابق، ص. 98.

³ أنظر: أحمد عبد الحميد الدسوقي، مرجع سابق، ص. 102.

⁴ جاء في نص المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: "يولد جميع الناس أحرارا ومتساويين في الكرامة والحقوق..."

تحد من حق الإنسان في البقاء على قيد الحياة كالحق في الأمن الشخصي وكذلك التحرر من أي نوع من أنواع التفرقة أو التمييز التي تقوم على أساس العرق، الدين، الجنس، أو اللغة.... وكذلك تحريم الرق والعبودية، والإعتراف بالشخصية القانونية لكل إنسان، مع منع التعذيب والعقوبات الفظة أو المذلة وكذلك أي معاملة لا إنسانية، ونجد أنّ التحرر من كل هذه القيود أو العقبات يشكل في حد ذاته أرضية صلبة لبداية الإعتراف بالحق في جودة الحياة.

أمّا من خلال المواد من المادة 06 إلى المادة 21 فقد جاء الإعلان ناصا على أهم الحقوق المدنية والسياسية التي تكون في غايتها مقترنة بالكرامة الإنسانية، فمثلا نجد أنّ المادة 06 نصت على حق الإنسان في التمتع بالشخصية القانونية أي بصلاحيّة اكتساب الحقوق وتحمل الأعباء، وكذلك جاء النص على الحق في المساواة أمام القانون وهذا وفقا لنص المادة 07 من الإعلان، كما تشتمل باقي المواد على طائفة من الحقوق الضامنة للأمن الشخصي كالحق في اللجوء إلى المحاكم وكذلك الحق في الإنتصاف القضائي الفعلي، والتحرر من الإعتقال أو الحجز أو النفي التعسفي، بالإضافة إلى حق كل شخص في التحرر من أي تدخل في حياته الخاصة أو شؤون أسرته أو مسكنه أو شرفه... كما تضمنت هذه المواد طائفة من الحقوق السياسية كحرية الرأي والتعبير، إلتماس المعلومات والأفكار وكذلك الحق في الإشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية والحق في المشاركة السياسية وغير ذلك من الحقوق السياسية¹، والتي بدورها تمثل مدخلا أساسيا لتفعيل قدرة الفرد على التأثير السياسي وهذا ما يساعد على تقليص القهر السياسي وبالتالي يغيب معه أي انتهاك لحقوق الإنسان ويسمح للأفراد بالإنشقاق بها وهذا ما يؤثر إيجابا على كرامتهم.

ومما لا شك فيه أن هذا الإعلان تضمن أيضا مجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لها ارتباط وثيق بالحقوق المدنية والسياسية والتي تشكل في مجملها دعامة لجودة الحياة، إذ لا يمكن لأي إنسان أن يتمتع بحقوقه المدنية وأن يعيش

¹ لمزيد من التفاصيل يرجى الإطلاع على مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر بقرار الجمعية العامة رقم 217 أ [3] في 10 ديسمبر 1948.

كريما بمعزل عن باقي الحقوق، إذ كيف لمريض أو من يعاني من سوء التغذية والفقر أن يمارس حقوقه السياسية ويتمتع بكرامة إنسانية¹، ولهذا جاءت المواد من المادة 22 إلى غاية المادة 25 إضافة إلى المادة 28 من الإعلان مؤكدة على الحق في العمل وكذلك الراحة، الحق في مستوى العيش الكافي، الحق في المحافظة على الصحة والرفاهية، التأمين ضد البطالة والعجز والشيخوخة وغير ذلك من الضمانات الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل دعامة صلبة للاعتراف ولو بصورة ضمنية بجانب الرفاه الإنساني الذي يشكل عنصرا جوهريا من عناصر حق الإنسان في جودة الحياة.

وبهذا ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن جل المواد أو الحقوق التي يعترف بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تشكل في مجملها دعامة أساسية لحق الإنسان في جودة الحياة، وبالرغم من عدم وجود أساس قانوني صريح في هذا الإعلان يضمن لنا حق الإنسان في جودة الحياة، إلا أنّ هذا لا يمنع وجود اعتراف ضمني من خلال هذا الإعلان لهذا الحق، إذ أنّ مواد هذا الإعلان في جلها وبصورة متلاحمة تعزز لنا حق الإنسان في جودة الحياة.

الفرع الثاني:

الأساس القانون لحق الإنسان في جودة الحياة في العهدين الدوليين لسنة 1966

حرص واضعوا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن يلحق إصدار هذا الإعلان بإقرار اتفاقيات ملزمة للدول تتضمن معالجة وتنظيما مفصلا ودقيقا للحقوق والحريات الواردة في الإعلان، وقد تأكد هذا الحرص واقعا عام 1966 وذلك من خلال العهدين الدوليين لحقوق الإنسان.

وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبروتوكول

¹ أنظر: حسن سعد سند، مرجع سابق، ص. 130.

الاختياري الملحق بالعهد الأول، وعرضتها جميعا للتوقيع والتصديق في 16/12/1966 بموجب القرار 2200 ألف (د-21).¹

وقد دخل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيز النفاذ في 03/01/1976، بينما بدأ نفاذ العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الإختياري الأول الملحق به في 23/03/1976، ونجد أنّ هذين العهدين يمثلان خطوة مهمة ومحورية لحماية حقوق الإنسان على الصعيد العالمي.²

ويظهر أنّ لهذين العهدين نفس الديباجية التي تعترف لجميع الناس بحقوق متساوية، وكذلك تعترف بالكرامة المتأصلة في الإنسان وبضرورة تحقيق التحرر من الخوف والحاجة وهذا استنادا إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، غير أنّ الحقوق المنصوص عليها في هذا الإعلان جاء النص عليها بتوزيع بين العهدين ويتفصيل أكبر لم يتناوله الإعلان العالمي، وبهذا تم ضمان حق الإنسان في جودة الحياة ضمنا من خلال تكامل نصوص العهدين، فالعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ضمنت موادها بعد البقاء على قيد الحياة في ظل الكرامة الإنسانية، أمّا العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فقد عمل على ضمان الجانب المادي من الحق في جودة الحياة وهذا من خلال تعزيز الرفاه ورفع مستوى المعيشة.

ففيما يتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فقد كانت موادها نسيجا فاصلا في مسألة حماية حق الإنسان في الحياة، وكذلك ضمان مختلف الحقوق المدعمة له، فقد نص هذا العهد في الفقرة الأولى من المادة 06 منه على أنّ "الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان وعلى القانون أن يحمي هذا الحق، ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفا" فقد أكد على أهمية هذا الحق لكل إنسان وعلى ضرورة حمايته من مختلف التهديدات³، ولهذا أكد العهد على عدم جواز عقوبة الإعدام إلاّ على أشد الجرائم خطورة وأكد كذلك على عدم

¹ أنظر: محمد يوسف علوان ومحمد خليل الموسى، مرجع سابق، ص. 112.

² المرجع نفسه، ص. 112-113.

³ أنظر: إسراء محمد علي سالم وزينب عبد علي جريد، مرجع سابق، ص. 171.

جواز التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية وعدم جواز الإسترقاق والإستعباد... وغيرها من ضروب المعاملات الماسة بسلامة الإنسان والحاطة من كرامته، كما دعم هذا العهد جانب الكرامة الإنسانية من خلال إقراره لبعض الحقوق والحريات كحرية التنقل واختيار مكان الإقامة، وكذلك التساوي أمام القضاء، وعدم التدخل التعسفي في خصوصيات الناس، وعدم التمييز بين الناس بسبب العرق أو اللون أو الجنس... إلخ.¹

أما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فقد جاء بمختلف الحقوق المدعمة للجانب المادي لحياة الإنسان والتي تشكل بدورها قيمة أساسية ودافعا قويا لتحقيق جودة الحياة، إذ لا يمكن أن يتمتع الإنسان بحياة جيدة على الوجه اللائق إلا في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية تؤهله لذلك.²

ونجد أنّ أهم الحقوق التي تضمنها هذا العهد تتمثل في الحق في العمل وشروطه، الضمانات الاجتماعية، الأمن الغذائي والصحي وكذلك حقوق الأسرة والأمومة والطفولة، حقوق التربية والتعليم، بالإضافة إلى ما تضمنه هذا العهد من ضرورة تحرير الإنسان من الجوع، وضمان مستوى معيشي لائق، وكذلك الحق في التمتع بأعلى مستوى معيشي ممكن من ناحية الصحة البدنية والعقلية عن طريق تحسين شتى الظروف المحيطة بالإنسان (وهذا حسب نص المادة 12 من العهد) ونجد أنّ مختلف هذه الحقوق جاءت لتعميق مفهوم الرفاه الإنساني.

وبالإضافة إلى ما يشكله العهدين الدوليين لسنة 1966 كأساس قانوني لحق الإنسان في جودة الحياة حتى ولو كان ذلك بصورة ضمنية، إلا أنّ هذين العهدين يكرسان آليات وأجهزة معينة تسهر على كفالة الحقوق التي وردت فيهما وتحقق حماية دولية لها³، وبهذا تعمل هذه الآليات ولو بصورة غير مباشرة على حماية حق الإنسان في جودة الحياة.

¹ أنظر: جبار صابر طه، مرجع سابق، ص ص. 244-245.

² أنظر: حسن سعد سند، مرجع سابق، ص. 135.

³ أنظر: صالح محمد محمود بدر الدين، "الإلتزام الدولي بحماية حقوق الإنسان"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص. 87.

فبالنسبة للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدينة والسياسية فقد جاء النص على آليات الحماية في الجزء الرابع منه وهذا في المواد من 28 إلى 45 وجاء البروتوكول الإختياري الأول الملحق بالعهد ليكمل أحكام الرقابة¹.

فوفقا لنص المادة 28 من هذا العهد تم إنشاء اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، والتي تتألف من ثمانية عشر عضوا من مواطني الدول الأطراف والمشهود لهم بالإختصاص في ميدان حقوق الإنسان².

ومن أهم الإختصاصات التي أوكلها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية هي استلام ودراسة التقارير التي تقدمها الدول عن تنفيذها لبنود حقوق الإنسان المنصوص عليها بالعهد وهذا وفقا لما نصت عليه المادة 40 من العهد، والتقارير هي عبارة عن وثيقة تقدمها الدولة العضو في الاتفاقية الخاصة بحقوق الإنسان والتي تتضمن وضعية هذه الحقوق³، وتعد التقارير بمثابة الإجراء الفعّال لتنفيذ العهد الدولي الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية وكفالة حماية الحقوق المنصوص عليها فيه⁴.

ووفقا لنص المادة 40 من العهد تتعهد الدول الأطراف فيه بتقديم تقارير في غضون سنة من بدء نفاذه وكلما طلبت منها اللجنة ذلك⁵، وذلك عن التدابير التي تكون قد اتخذتها والتي تمثل تطبيقها لهذه الحقوق وما تم إحرازه من التمتع بها وممارستها¹.

¹ بالإضافة إلى آليات الحماية التي جاء بها العهدين الدوليين لسنة 1966، إلا أن هذا لا يفي الدور الذي تلعبه الدول الأطراف في المعاهدة في تحقيق الإصلاحات الداخلية سواء من ناحية التشريعات أو من ناحية آليات الحماية الداخلية بما يتفق مع التعديلات الدولية في مجال حقوق الإنسان. (أنظر: صالح محمد محمود بدر الدين، مرجع سابق، ص 94).

² أضافت المادة 2/31 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن يراعى في الإختيار لعضوية اللجنة عدالة التوزيع الجغرافي وتمثيل مختلف الحضارات والنظم القانونية الرئيسية.

³ أنظر: عمر الحفصي فرحاتي وآخرون، "آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان وحياته الأساسية"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص. 96.

⁴ أنظر: نبيل مصطفى إبراهيم خليل، "آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص. 438.

⁵ من خلال اتفاقيات حقوق الإنسان تظهر أنواع التقارير من خلال التقارير الأولية والتي تكون بعد سنة أو سنتين من التصديق على الاتفاقية بهدف التعرف على أوضاع حقوق الإنسان في الدولة، والتقارير الدورية والتي تسمح =

كما تضيف المادة 40 من العهد بأنّ تقدم التقارير إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة الذي يحيلها إلى اللجنة للنظر فيها، والتي يقع عليها موافاة الدول بما تضعه من تقارير، كما يمكنها أيضا أن توافي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بنسخ من هذه التقارير.²

كما تتلقى اللجنة وفقا لنص المادة 41 من العهد البلاغات المقدمة من دولة طرف ضد دولة طرف أخرى على أساس أنّها لا تفي بالالتزامات التي يترتبها عليها هذا العهد، ويعتبر إجراء الشكاوى أو البلاغات بين الدول من الوسائل غير القضائية التي تملك فاعلية أكبر في مجال حماية حقوق الإنسان³، ويرتبط هذا الإجراء من ناحية أخرى بإعلان صريح ذي طابع اختياري يمكن صياغته من جانب الدول الأعضاء طبقا للمادة 41 من العهد ويودع لدى السكرتير العام للأمم المتحدة الذي يقوم بإرسال نسخة منه للدول الأخرى⁴.

= بإجراء المقارنة وتقرير مدى تطور حقوق الإنسان داخل الدولة، وأخير التقارير الإضافية والتي يتم تقديمها بناء على طلب الجهاز الدولي لتزويده بمعلومات لم ترد في التقارير السابقة. (أنظر: نبيل مصطفى إبراهيم خليل، مرجع سابق، ص447).

¹ أنظر: نبيل مصطفى إبراهيم خليل، مرجع سابق، ص. 242.

² يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذلك الأمانة العامة على مستوى الأمم المتحدة من أهم آليات حماية حقوق الإنسان، فالأمانة العامة هي الجهاز التنفيذي للأمم المتحدة وتضم موظفين تابعين للمنظمة ويكون الأمين العام كبير الموظفين ولا يجوز له ولا لغيره من الموظفين تلقي تعليمات من أي سلطة خارج المنظمة ويبدل الأمين العام مساعيه الحميدة في حالة انتهاك حقوق الإنسان وتنتم دبلوماسية حقوق الإنسان التي يمارسها الأمين العام بأنها دبلوماسية هادئة تتمثل أغلبها في أعمال الإغاثة والمساعدات.

أما المجلس الاقتصادي والاجتماعي فهو الجهاز المختص أساسا بترجمة وتنفيذ نصوص ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بحماية الحقوق والحريات الأساسية للإنسان، وللمجلس أن يقوم بدراسة ووضع التقارير المتعلقة بالمسائل الدولية، وتقديم توصيات بخصوص إشاعة واحترام حقوق الإنسان. (أنظر: محمد يوسف علوان ومحمد خليل موسى، مرجع سابق، ص. 65، 72).

³ أنظر: نبيل عبد الرحمن ناصر الدين، "ضمانات حقوق الإنسان وحمايتها"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص. 128.

⁴ أنظر: كلوديو زانغي، "الحماية الدولية لحقوق الإنسان"، ترجمة فوزي عيسى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2006، ص. 72.

وبالرغم من أن إجراء البلاغات يفتقد لعنصر الإلزام إلا أنه يساهم في حماية حقوق الإنسان وهذا بالحيلولة دون وقوع فروقات مستقبلية، وهذا ما يدعم احترام العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ويدعم الأساس القانوني لحق الإنسان في جودة الحياة.

وطبقا للنص المادة 01 من البروتوكول الإختياري الأول الملحق بالعهد يجوز للجنة المعنية بحقوق الإنسان استلام ونظر الشكاوى المقدمة من الأفراد الداخلين في ولاية الدول الأطراف، وقد أوضحت باقي المواد من 02 إلى 06 آلية النظر في الشكاوى¹، وبموجب هذا الإجراء يجوز للأفراد أن يدّعوا ضد دولهم أمام اللجنة المعنية بحقوق الإنسان.

أما عن طبيعة الرقابة الدولية التي كرسها العهد الدولي الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966 فتتمثل في عرض تقارير دورية على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي تكون بخصوص الإجراءات التي اتخذتها والتقدم الذي أحرزته من أجل تحقيق هذه الحقوق، وللمجلس أن يتخذ إجراء دولي مناسب لمساعدة الدول في هذا المجال وهذا يكون بالتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى والوكالات المتخصصة².

وهكذا يتضح أن نظام الحماية في هذا العهد لا يعتمد على وجود آلية أو لجنة معينة لمراقبة الدول باحترام الحقوق الواردة به، بل يعتمد على التقارير المعروضة من طرف الدول على المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفصل العهد في الأحكام المتعلقة بهذا النوع من الرقابة في المواد من 16 إلى 24³، وهذا ما يعتبره الدكتور نبيل مصطفى إبراهيم خليل ثغرة في نظام الحماية المكرس في هذا العهد⁴.

وباعتبار أن العهد أحال عرض التقارير على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فقد دعى هذا الأخير الدول الأطراف في العهد بموجب القرار 1988 (د-60) المؤرخ في 11

¹ راجع البروتوكول الإختياري الأول الملحق بالعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بشأن تقديم شكاوى من قبل الأفراد، الذي اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 1966/12/16، تاريخ بدء النفاذ: 1979/03/23 وفقا لأحكام المادة 09 من العهد.

² أنظر: صالح محمد محمود بدر الدين، مرجع سابق، ص. 89.

³ المرجع نفسه، ص. 89.

⁴ أنظر: نبيل مصطفى إبراهيم خليل، مرجع سابق، ص. 246.

ماي 1976، أن ترفع له التقارير بواسطة الأمين العام، والذي يقوم بدوره بإرسال التقارير المقدمة له إلى الوكالات المتخصصة¹، والتي تقوم بالتعليق عليها وفقا لتخصصها في تقارير ترفع للمجلس².

وبهدف تيسير دراسة هذه التقارير أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب القرار 17/1985 المؤرخ في 1985/05/28 اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية³، والتي تتكون من 18 عضو وتختص برقابة تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك لدراسة التقارير المقدمة من طرف الدول الأطراف في العهد⁴.

وأخيرا، ومن خلال ما سبق يتضح أن كُلاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك العهدين الدوليين لسنة 1966 يشكلون مقاربة قانونية قوية نحو حماية الحق في الحياة، وكذلك حماية الكرامة الإنسانية ضد المخاطر التي تهددها، إضافة إلى العمل على رفع المستوى المعيشي للأفراد بطريقة تحقق لهم الرفاه الإنساني، وهذه كلها تشكل العناصر الأساسية لحق الإنسان في جودة الحياة، وبهذا وبالرغم من عدم وجود نص صريح سواء في الإعلان العالمي أو في العهدين الدوليين لسنة 1966 ينص على ضرورة حماية وتكريس حق الإنسان في جودة الحياة، إلا أن هذا لا يمنع من وجود اعتراف ضمني وحماية ضمنية لهذا الحق والتي نجد من خلالها أساسه القانوني في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، كما يدعم إحترام هذين العهدين من خلال الآليات الاتفاقية المقررة فيها وتكرس الحماية للحقوق

¹ تعتبر الوكالات المتخصصة من آليات حماية حقوق الإنسان ويظهر أهمها في منظمة الصحة العالمية، منظمة الأغذية والزراعة، اليونسكو ومنظمة العمل الدولية ... وتلعب هذه الوكالات دورا هاما في إرسال التقارير الخاصة بحقوق الإنسان للأمم المتحدة، وكذلك بذل الجهود الممكنة لتأمين التمتع بالحقوق (أنظر في تفصيل ذلك: أحمد أبو الوفا، "الحماية الدولية لحقوق الإنسان"، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص. 186).

² أنظر: صالح محمد محمود بدر الدين، مرجع سابق، ص. 90.

³ أنظر: عبد الكريم علوان، "الوسيط في القانون الدولي العام"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص. 101.

⁴ أنظر: إبراهيم أحمد خليفة، "الإلتزام الي باحترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية"، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2007، ص. 113.

الوارد بها وهذا ما يضمن الحماية غير المباشرة لحقوق الإنسان في جودة الحياة ويدعم أساسه القانوني.

ملخص الفصل الأول:

تبين من خلال هذا الفصل أنّ مفهوم حق الإنسان في جودة الحياة ليس مفهوما حديثا، إذ نجد أنّ أهم معانيه وقيمه ظهرت في الفلسفات القديمة لتتطور مع مرور الوقت، وبهذا فإن المفاهيم الحديثة له لم تكن مبتكرة أو وليدة العصر، غير أنّ كثرة الباحثين في هذا المفهوم وكذلك تعدد مجالاته أدى إلى نوع من الإرباك وعدم الإتفاق في وضع تعريف له وهذا ما أدى إلى تعدد التعاريف الخاصة به، ولكن هذا لم ينفِ وجود إتفاق شبه عام على أن القيمة الأساسية من تحقيق جودة الحياة تتمثل في تحقيق ذاتية الرضا والسعادة والتي تكون نتيجة لتلبية كافة الحاجات الإنسانية التي تضمن قانونا عن طريق مختلف حقوق الإنسان التي تشكل أساسا لبلورة حق الإنسان في جودة الحياة كحق مركب وجديد.

وبهذا شكلت الشريعة الدولية لحقوق الإنسان وكذلك مختلف الدساتير الوطنية أهم أساس قانوني لحق الإنسان في جودة الحياة حتى ولو كان ذلك بصورة ضمنية، وذلك لأنّها تعمل على تحقيق الحماية الجوهرية لحقوق الإنسان بصفة عامة وهذا بدوره يشكل أساسا ضمنيا لحق الإنسان في جودة الحياة والتي تتدعم من خلال الآليات الاتفاقية والوطنية الضامنة لتوفير الحماية لمختلف حقوق الإنسان.

الفصل الثاني:

أبعاد ومؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة.

يظهر مفهوم حق الإنسان في جودة الحياة على أنه مفهوم نسبي يختلف باختلاف الزمان والمكان وكذلك باختلاف ذاتية الأفراد، وعلى الرغم من هذه النسبية التي تعكس نوعاً من الاختلاف في هذا المفهوم وكذلك تخلق نوعاً من التضارب في الآراء والتصورات، إلا أنه لا يمكننا النفي بوجود نوع من الإتفاق على بعض الخطوط العريضة التي تشكل قاعدة قد يتفق عليها الجميع والتي تقتضي ضرورة أن يعيش الأفراد حياة كاملة غير منقوصة والتي تتمثل في ضمان استمرارية الوجود بعيداً عن أي انتهاك لحياة الإنسان في ظل تمتع الفرد بمستوى لائق من الحياة الكريمة، والتي تظهر في مجملها كأبعاد أساسية للحق في جودة الحياة والتي تتمثل في أهم المظاهر والسمات التي يظهر من خلالها هذا الحق، وهي بدورها تعبر عن الجانب الموضوعي لجودة الحياة الذي يشترك فيه الجميع والذي يمكن من خلاله تحديد أهم المؤشرات التي تم تطويرها بناء على هذه الأبعاد والتي تشكل (أي المؤشرات) متغير أو عامل كمّي ونوعي يمكننا من خلاله قياس جودة الحياة إحصائياً، ويساهم هذا بصورة جوهرية في صياغة السياسات والخطط وتحديد الأهداف وحتى تقييم حق الإنسان في جودة الحياة.

ونظراً للتحويلات المختلفة في مفهوم جودة الحياة فإنّ المؤشرات المرتبطة بهذا المفهوم عرفت بدورها اختلافاً بين الباحثين في مجال جودة الحياة وهذا باختلاف نظرة كل باحث لجودة الحياة.

وعلى هذا الأساس وتوضيحاً لهذه المفاهيم بصورة أوسع قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين، تضمن المبحث الأول أبعاد حق الإنسان في جودة الحياة أمّا المبحث الثاني فسنعرض من خلاله أهم مؤشرات هذا الحق.

المبحث الأول:

أبعاد حق الإنسان في جودة الحياة

تشكل أبعاد حق الإنسان في جودة الحياة أهم السمات والمظاهر التي يظهر من خلالها هذا الحق، وباعتبار أنّ هذا الأخير يرتكز على حق أساسي هو الحق في الحياة فإنّه لا يمكن إنكار الحق في الوجود المادي واستمراره الذي يظهر من خلال بعد البقاء على قيد الحياة، هذا إضافة إلى أبعاد مادية ومعنوية أخرى توصل لها أغلب الباحثين في مجال "جودة الحياة" والتي ترفع من مستوى الوجود الإنساني والحياة الإنسانية نحو الأفضل، فمثلا نجد أنّ كلا من *Haas* و *sheldon* اعتبرا أنّ جودة الحياة تمثل الوجود الكامل الهادف إلى تحقيق الرفاه الإنساني، وأضاف *Litman* أنّ مفهوم جودة الحياة يتجسد من خلال الإحساس بالرفاهية،¹ أما *الأنصاري* فقد اعتبر أنّ مفهوم جودة الحياة يرتبط بصورة وثيقة بالرفاه الإنساني والتتعم²، وبالإضافة إلى البعد المادي المتمثل في الرفاه الإنساني أضاف بعض الباحثين البعد المعنوي المتمثل في الكرامة الإنسانية، حيث نادى *سعد محمد الخطيب* بضرورة عيش الحياة بكرامة وحرية ومسؤولية³، كما اعتبرت الدكتورة *إسراء محمد علي سالم* *وزينب عبد علي جريد* أنّ الحياة الأفضل لا تتحقق إلاّ بتحقيق تمتع الفرد بمستوى لائق من الحياة وتكريمه جسدا وروحا⁴.

وتأسيسا على ما تقدم اعتمدنا في دراستنا لأبعاد حق الإنسان في جودة الحياة على الجمع بين كل الأبعاد التي توصل لها مختلف الباحثين، وعلى هذا تظهر هذه الأبعاد من

¹ أنظر: سعيد عبد الرحمن محمد عبد الرحمن، "استخدام بعض استراتيجيات التعايش في تحسين جودة الحياة لدى المعاقين سمعيا"، الندوة العلمية الثامنة للاتحاد العربي للهيئات العاملة في الماية الصم، مركز دراسات وبحوث المعوقين، الرياض، (د.ت.ن)، ص. 336.

² أنظر: شاهر خالد سليمان، "قياس جودة الحياة لدى عينة من طلاب جامعة تبوك بالمملكة العربية السعودية وتأثير بعض المتغيرات عليها"، *مجلة رسالة الخليج العربي*، العدد 117، ص. 161.

³ أنظر: سعد محمد الخطيب، "حقوق الإنسان بين التشريع والتطبيق"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص. 14.

⁴ أنظر: *إسراء محمد علي سالم وزينب عبد علي جريد*، "حماية الحق في الحياة في القانون الجنائي"، *مجلة العلوم الإنسانية*، المجلد 1، العدد 10، 2012، ص. 152.

خلال بعد البقاء على قيد الحياة، الرفاه الإنساني والكرامة الإنسانية، التي سنتناولها تفصيلاً من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول:

البقاء على قيد الحياة

يعبر عنصر البقاء على الحياة الإنسانية من ناحية الكم، والذي يحدّد من خلاله الحفاظ على الحياة الإنسانية مع ضمان طول العمر، إذن فهذا البعد يعبر عن الحق في الحياة بمعناه التقليدي والذي يعتبر من أسمى الحقوق ويأتي على رأسها وفي مقدمتها، وبالتالي يتعين احترامه وتأمين حمايته لصالح الأفراد، كما يعتبر حقاً أساسياً وضرورياً للتمتع بسائر الحقوق الأخرى التي لا تزيد عن كونها إضافات على هذا الحق والتي تضمن الحياة النوعية، كما أنّ سائر الحقوق المعترف بها تعتمد في الأساس على وجود الحياة في حد ذاتها، فهو الحق الأسمى الذي لا يقبل التعطيل سواء في الحالات العادية أو الإستثنائية¹.

ولقد كفلت الشريعة الدولية لحقوق الإنسان هذا الحق وعملت على حمايته، فنجد أنّ المادة **03** من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أنّه "لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه"، كما أنّ المادة **06** من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة **1966** تنص على حماية هذا الحق من التعسف وحماية الإنسان من حرمانه من حقه في الحياة عن طريق عقوبة الإعلام، ولهذا نجد أنّ الحفاظ على عنصر البقاء يتطلب إزالة كافة العقبات التي تحد من حياة الإنسان مع ضرورة ضمان حد أدنى من الحقوق الضامنة لهذا الحق، وهذا ما سنتفصله الباحثة من خلال الفروع التالية:

¹ أنظر: محمد يوسف علوان ومحمد خليل موسى، "القانون الدولي لحقوق الإنسان: الحقوق المحمية"، الجزء الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، ص. 148.

الفرع الأول:

إزالة مهددات البقاء على قيد الحياة

إنّ البقاء على قيد الحياة يتطلب ضرورة إزالة كافة المهددات التي تمس بالحق في الحياة، الأمر الذي يتطلب إلزاماً سلبياً يقتضي عدم التعرض لحياة أي إنسان، وآخر إيجابياً يفرض الحماية لحياة الأفراد.

ونجد أنّ أغلب الإلتزامات التي تفرضها الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان تقع على عاتق الدول والتي تكون في مجملها الإلتزامات قانونية تتضمن اتخاذ خطوات إيجابية متمثلة في سن تشريعات جزائية تعاقب كل من انتهك حياة الغير، وتدعم كل السلطات العاملة على الحفاظ على حياة الناس وسلامتهم¹، ومن خلال هذا الفرع ستبين الباحثة أهم العقبات أو المهددات التي تسعى مختلف الدول لإزالتها من أجل الحفاظ على الحياة الإنسانية وهذا من خلال العناصر التالية:

أولاً: إلغاء الإعدام التعسفي كمهدد للبقاء على قيد الحياة:

قبل التطرق لعقوبة الإعدام التعسفي تظهر ضرورة التطرق أولاً لعقوبة الإعدام بصفة عامة والتي تعرف بأنها "إزهاق روح المحكوم عليه أو حرمانه من حقوقه المدنية وانتهاء شخصيته القانونية"، وعادة ما تعرف هذه العقوبة بأنها "العقوبة الأصلية الأولى والجزاء الأساسي الذي يقره ويقدره المشرع ويحكم به القاضي عند ثبوت إدانة المتهم جنائياً".²

وبداً الإهتمام بهذه العقوبة على المستوى الدولي من خلال النص عليها في المادة 06 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966³، والتي لم تقم بإلغاء هذه

¹ أنظر:

Rhona K. M. Smith, "International human right", OXFORD University Press, New York, 2007, p.195.

² أنظر: نظر بومعالي، "حق الحياة وسبل حمايتها في النظم الوضعية والإسلام"، قصر الكتاب، البلدة، 2005، ص. 44.

³ نص المادة السادسة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966 في فقرتها 2 وردت عقوبة الإعدام: "..... في الدول التي لم تلغ عقوبة الإعدام، يمكن الحكم بالموت فقط بالنسبة لأخطر الجرائم وفقاً للقانون الساري في وقت =

العقوبة بل قيّدها بنوع من الشروط حتى لا تتعسف السلطات في تطبيقها؛ وبهذا نجد أنّ تطبيق عقوبة الإعدام يعتبر في حد ذاته استثناء على الحق في الحياة والذي لا يمكن تطبيقه إلاّ إذا توافرت شروط معينة نصت عليها المادة 06 المذكورة سابقاً، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

- ارتكاب الشخص لأشد الجرائم خطورة والتي تكون عقوبتها الإعدام طبقاً لأحكام القوانين النافذة في الدولة وقت ارتكاب الجريمة¹.
- عدم جواز تطبيق العقوبة إلاّ بعد محاكمة الجاني محاكمة عادلة مستوفية لجميع شروطها وكذلك صدور حكم قطعي صادر عن محكمة مختصة، مع ضرورة خضوع هذا الحكم لجميع طرق الطعن القضائية التي تُكسبُ الحكم الدرجة القطعية وإلاّ عدّ تعسفياً منتهكاً للحق في الحياة².
- عدم جواز الحكم بعقوبة الإعدام على من هم دون سن الثامنة عشر مع عدم جواز تنفيذ هذا الحكم على النساء الحوامل.

وبالرغم من هذه الضمانات أو القيود التي وضعها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على عقوبة الإعدام، إلاّ أنّ هذه الأخيرة لا تزال محل نزاع واقعي بين الدول، فالمعارضين لهذه العقوبة يستندون في حجّتهم أنّها تمس بحياة الناس التي تعتبر حقاً غير قابل للمساس كما أنّ تطبيق هذه العقوبة له نتائج يتعذر إدراكها، أمّا المؤيدين فقد اعتبروا أنّ تطبيقها سيؤدي إلى حرمان المجرم المعتدي من أي فرصة جديدة للتسبب في الإجرام³، وأنّ هذه العقوبة تكون مقبولة في إطار اعتبارها عقاباً وقائياً لا تأرياً، وأنّ واجب الدولة في

=ارتكاب الجريمة، ولا تتناقض مع أحكام الاتفاقية الحالية، والاتفاقية بشأن منع ومعاقبة جريمة إبادة الجنس، وهذه العقوبة يمكن تنفيذها فقط بموجب حكم نهائي أصدرته محكمة مختصة".

¹ أنظر: عروبة جبار الخزرجي، "القانون الدولي لحقوق الإنسان"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص. 249.

² أنظر: محمد يوسف علوان ومحمد خليل الموسى، مرجع سابق، ص. 161.

³ أنظر: أماني جرار، "الاتجاهات الفكرية لحقوق الإنسان وحياته العامة"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص. 98.

إعدام المجرم يدخل في إطار واجبها في حماية حقوق الإنسان وبالأخص حق كل إنسان في الحياة وحمايته من أن يعتدي عليه شخص آخر بالقتل¹.

ونأخذ بالرأي المؤيد ونرى بضرورة تطبيق هذه العقوبة خاصة على أشد الجرائم خطورة وهذا من أجل تأكيد حق الأفراد في الحياة وزجر باقي المجرمين، ولكن ما يجب إنكاره هو الإعدام التعسفي الذي يعتبر اعتداء حقيقيا على حياة الشخص المعدم، ويشمل هذا النوع من الإعدام قتل الشخص على يد رجال الشرطة، أو من طرف الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون وحتى من طرف السلطات الحكومية أو بتواطؤ معها دون أي محاكمة، وذلك لأنّ هذه الأفعال تشكل حرمانا تعسفيا للحياة والتي غالبا ما تتضمن أفعالا غير مشروعة²، ونجد أنّ حالات الإعدام التعسفي هي في كثير من الأحيان عبارة عن أعمال قتل ترتكب في ظروف مشبوهة ويمكن إبراز أهم هذه الحالات من خلال ما يلي:³

- الوفاة الناتجة عن حالات الإختفاء القسري.
- حالات الوفاة الناتجة عن فرط استعمال القوة من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون.
- أعمال الإبادة الجماعية.
- حالات الإعدام دون إتباع الأصول في قواعد الإجراءات القانونية.

وفي هذا المجال، وحماية لحق الإنسان في الحياة ضد مختلف الإنتهاكات الخطرة، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 24/05/1989 مجموعة مبادئ للتقصي الفعّال لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون أو الإعدام التعسفي⁴.

وتعتبر الحكومات مسؤولة بصفة أساسية عن حالات الإعدام التعسفي والتي غالبا ما تحدث في حالات الاضطرابات الداخلية، حيث تكون الحكومات في مواجهة مع غيرها من

¹ أنظر: أماني جرار، مرجع سابق، ص. 99.

² أنظر:

Manfred Nowak, "**The Right to life, survival and development**", M. N. P. L, Boston, 2005, p. 23.

³ أنظر: الشافعي محمد البشير، "**قانون حقوق الإنسان**"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2009، ص. 138.

⁴ المرجع نفسه، ص ص. 139-140.

القوى السياسية أو المدنية أو الطائفية، أو في ظل التطبيق العشوائي والمتعسف لقوانين الطوارئ¹.

ثانياً: منع الإجهاض كمهدد للبقاء على قيد الحياة:

إنّ حماية الحق في الحياة تكفل للإنسان من اللحظة التي تدب فيه الحياة حتى ولو كان جنيناً، وبهذا تجرم كل الانتهاكات ضد الجنين² تحت مسمى جريمة الإجهاض وتحت مسمى "الإعتداء على الأطفال حديثي الولادة" في بعض الشرائع، وما إن يولد الجنين حتى تكون الجريمة ضده مثلها مثل أية جريمة ضد أي إنسان ولو كان عمره لحظة واحدة³.

ويعرف الإجهاض فقهاً بأنه "إبتسار الولادة⁴ أو إسقاط المرأة الحامل، وهو إنهاء حالة الحمل قبل موعد الولادة الطبيعي". وعرفه البعض بأنه "استعمال وسيلة صناعية تؤدي إلى طرد الجنين قبل موعد الولادة إذا تم بقصد إحداث هذه النتيجة ومن دون أي دواعي طبية كأن يكون بهدف الحفاظ على حياة الأم". وعرفه الفقه الإنجليزي بأنه "التدمير المتعمد للجنين داخل الرحم"، أمّا عن الفقه المصري فقد عرفه بأنه "إنهاء حالة الحمل قصداً قبل موعد الولادة الطبيعي"⁵.

وفي الغالب ما يتم اللجوء إلى الإجهاض للتخلص من الجنين خوف الفاقة، أو خوف إصابة الجنين بمرض أصاب أمّه أو أنّ الحمل يضر بصحة الأم أو نتيجة لأنّ حمل الأم كان غير مشروعاً، وغير ذلك من الأسباب التي تجعل إجهاض الجنين مقصوداً لذاته⁶.

¹ أنظر: الشافعي محمد البشير، مرجع سابق، ص. 142.

² أنظر: الجنين هو الولد المتخلق في بطن أمه. (أنظر: محمد حسن أبو يحيى، "حقوق الجنين والطفل في الإسلام والقانون الدولي"، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص. 5.)

³ أنظر: حسن سعد سند، "الحماية الدولية لحق الإنسان في السلامة الجسدية"، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص. 42.

⁴ إبتسار الولادة: تعني توليد الجنين قبل موعد الولادة وقبل اكتمال نضجه.

⁵ أنظر: محمد صبحي نجم، "الجرائم الواقعة على الأشخاص"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص. 144.

⁶ أنظر: عباس شومان، "إجهاض الحمل وما يترتب عليه من أحكام في الشريعة الإسلامية"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 1999، ص. 40.

وفي غالب الأحيان ما نجد أنّ مسألة تجريم الإجهاض لاقت استنكاراً كبيراً خاصة في المجتمعات الغربية التي لا تفكر في الجنين باعتباره شخصاً حقيقياً، لهذا لا توجد حتى الآن محكمة أو دولة تعد الإجهاض العمدة جريمة قتل بالمعنى الدقيق¹، ونتيجة لهذا الموقف السلبي واللاأخلاقي اتجهت حياة الجنين خاصة من الدول الغربية قد خلت المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان من أي نص صريح يمنع عملية الإجهاض أو يعتبرها جريمة في حق الجنين².

وفي الوقت الذي لا يزال فيه الإجهاض محل جدل فإنّ كافة الأنظمة تتفق على حماية الطفل حديث العهد بالولادة من أعمال القتل، وخاصة تلك المتعلقة بالممارسات القائمة على أسس تمييزية مثل الجنس والإعاقة، كما لا ننفي وجود بعض الأنظمة التي تدخل هذه الممارسات في إطار العقوبات المشتملة بالظروف المخففة، وهذا سعياً منهم لحماية الأمهات خاصة في حالات الولادات التي تكون نتيجة الإغتصاب أو الحمل القسري³.

ثالثاً: القضاء على القتل الرحيم كمهدد للبقاء على قيد الحياة:

إنّ مفهوم القتل الرحيم من المفاهيم المعاصرة التي لاقت الكثير من الجدل والاختلاف بين مؤيد ومعارض، فمنهم من يعتبره جريمة قتل كاملة تستوجب العقاب ومنهم من لا يعتبره كذلك والبعض يراه كظرف مخفف للعقوبة.

والقتل الرحيم هو "تسهيل موت شخص ما يعاني من أمراض ميؤوس منها ولا يرجى شفاؤه منها، فيقوم الطبيب أو غيره بهذا النوع من القتل بدافع الرحمة والشفقة سلماً أو إيجاباً، وهذا لإراحة المريض من آلامه المبرحة من مرض لا يرجى الشفاء منه، ويكون

¹ أنظر: أماني جرار، مرجع سابق، ص. 93.

² المرجع نفسه، ص. 94.

³ أنظر:

ذلك بطلب المريض نفسه أو من أهله، وقد يكون من دون طلب من المريض ولا من أهله.¹

وقد ظهرت الدعوة إلى إباحة القتل الرحيم من طرف عدد من الأطباء ورجال الدين المسيحي وكانوا يرجعون أهم الأسباب التي تمنحهم الحق في هذا النوع من القتل إلى رغبة المريض في الموت من أجل التخلص من الألم الجسدي والنفسي ورغبة أهله في ذلك، مع اقتناعهم بأنه يقع عليهم واجب إنهاء حياة المريض الميؤوس من شفائه.²

غير أن هذه الفكرة قوبلت بالرفض في الوسط القانوني سواء تشريعا أو فقها، إذ لم يكن مستساغا الإستناد في تبرير حالة القتل بأنّ القاتل كان يريد تخليص المريض من معاناته حتى ولو كان ذلك بعد إلحاح في الطلب، خاصة وأنّ المكتشفات الطبية في عصرنا هذا تأتي كل يوم بجديد، كما أنّ الطبيب لا يستطيع دوما أن يكون على صواب في أنّ المريض ميؤوس من شفائه.³

ونجد أنّ المواثيق الدولية لحقوق الإنسان لا تتضمن أحكاما بهذا الشأن، غير أنّ الموضوع أثير أمام هيئات الرقابة الإتفاقية في بعض المناسبات، فقد أثير في مناقشات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، وذهب أعضاء اللجنة إلى هذا النوع من القتل لا يتفق مع أحكام العهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية، وانتقد الأعضاء بشكل خاص القوانين الداخلية التي تخفف عقوبة القتل عندما يكون دافعه الشفقة أو الرحمة.⁴

رابعاً: القضاء على الإنتحار كمهدد للبقاء على قيد الحياة:

يمثل الإنتحار أعلى درجات العنف ضد الذات، كما أنّه يعتبر الظاهرة التي نالت الكثير من الإهتمام من الباحثين خاصة وأنّ معدلات الإنتحار قد ازدادت عالميا وبالتحديد في الدول الغربية.

¹ أنظر: عمر بن عبد الله بن مشاري السعدون، "القتل الرحيم: دراسة تأصيلية مقارنة"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2009، ص. 16.

² المرجع نفسه، ص ص. 25، 28.

³ أنظر: بومدين أحمد بلخثير، مرجع سابق، ص. 247.

⁴ أنظر: محمد يوسف علوان ومحمد خليل الموسى، مرجع سابق، ص. 156.

ويعرف الإنتحار "بأنه المحصلة النهائية لمجموعة من الأفعال التي يقوم بها الفرد للتخلص من حياته، وهو مدرك لذلك، ودون أن يكون دافعه لذلك التضحية من أجل قيم اجتماعية معنية، أو نتيجة لتحريض من طرف شخص آخر"¹. والإنتحار قد يكون بالفعل الإيجابي كمن عمد إلى طعن نفسه، أو بالفعل السلبي كمن يمتنع عن المباح حتى الموت.²

ونجد أن الآراء اختلفت حول جواز الإنتحار من عدمه فمثلا نجد أن النظرة المسيحية للإنتحار انقسمت إلى اتجاه يرى بعدم تجريم الإنتحار على أساس أن لكل فرد الحق في التصرف في نفسه لأنه يملك السلطة عليها وبالتالي لا عقوبة في ذلك، ورأي آخر يرى بأن الشخصية مقدسة ولا يمكن الإعتداء عليها حتى من صاحبها.³ أما الإسلام فقد حرم الإنتحار ونهى عنه وهذا تأكيدا للحق في الحياة وحق الإنسان في عدم الإعتداء على جسمه أو نفسه بأي طريقة دون وجه حق.⁴

أما من الناحية القانونية فلا نجد أن القانون قد جرم الإنتحار وذلك لأن نتيجة هذا الفعل هي موت الجاني، وموت الجاني هو من موانع العقاب، إلا أن أغلب القوانين تعاقب على الشروع في الإنتحار وهذا نظرا لبقاء الجاني حيا، وكذلك تعاقب على الإشتراك أوالمساعدة على الإنتحار أوالقيام بأي فعل يسهل عملية الإنتحار.⁵

خامسا: الحماية من القتل كمهدد للبقاء على قيد الحياة:

تشكل جرائم القتل أهم الجرائم الماسة بحياة الناس والمهددة للحق في البقاء، ولهذا لا يخلو أي قانون سواء كان دوليا أو وطنيا من النص على تجريم القتل كجريمة محورية تأتي

¹ أنظر: عبد الملك بن حمد الفارس، "جريمة الانتحار والشروع فيه بين الشريعة والقانون وتطبيقاتها في مدينة الرياض"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004، ص. 28.

² المرجع نفسه، ص. 26.

³ المرجع نفسه، ص. 34.

⁴ أنظر: بومدين أحمد بلخثير، مرجع سابق، ص. 156.

⁵ المرجع نفسه، ص ص. 243-244.

على رأس كل الجرائم الأخرى، ويعرف القتل على أنه "إنهاء محظور للحياة أو اعتداء على حياة الغير والذي تترتب عليه الوفاة".¹

وحماية المشرع للأفراد ضد جريمة القتل هي حماية عامة مكفولة للجميع فلا عبء لكون الضحية شخصا سليما أو مريضا أو مجرما خطيرا²، وفي غالب الأحيان ما تتعدد أنواع الأسباب المؤدية إلى ارتكاب جريمة القتل فهناك من الجرائم ما تكون بسبب دافع مادي كالسرقة وبعضها يكون دفاعا عن الشرف، وقد تدخل حتى في مجال الإغتيالات السياسية وأحوالات التعذيب المفضي إلى الموت، والتي أصبحت أكثر الجرائم انتشارا عالميا وخاصة تلك التي تمارس في أماكن الإعتقال والإحتجاز التي تشتمل في العادة سجناء الرأي والمعارضين السياسيين والتي تدخل حتى في حالات الإعدام التعسفي.³

وعلى هذا قامت الحماية للحق في الحياة ليس ضد نوع معين من جرائم القتل بل ضد جميع هذه الجرائم، وهذا من خلال التأكيد التام على حماية الحق في الحياة، فمن خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تم تحريم القتل من خلال المادتين 02 و 03 اللتان أكدتا على الحق في الحياة والحرية والأمان لكل إنسان⁴، كما أنّ المادة 06 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 اعتبرت الحق في الحياة حقا متصلا لكل إنسان ولم تُجزر الانتقاص منه حتى في أشد حالات الطوارئ خطورة.

¹ أنظر: سوسن تمرخان بكة، "الجرائم ضد الإنسانية"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص. 303.

² المرجع نفسه، ص. 303.

³ أنظر: محمد يوسف علوان ومحمد خليل الموسى، مرجع سابق، ص. 174.

⁴ المادة 02 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: "لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيا وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر. فضلا عن ذلك لا يجوز التمييز على أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص، سواء أكان مستقلا أو موضوعا تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أم خاضعا لأي قيد آخر علي سيادته."

المادة 03: "لكل فرد حق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه."

الفرع الثاني:

كفالة الحقوق الأساسية المدعمة للبقاء على قيد الحياة

إذا كان الحق في الحياة هو الحق الأساسي الذي تقوم عليه باقي الحقوق، فإنّ الحفاظ عليه لن يتحقق إلاّ بتوفر حد أدنى من الحقوق التي تشكل ضماناً إيجابية لبقاء الإنسان على قيد الحياة، وقد حدد **جاك دونللي** حقوق البقاء الأساسية في الحق في الغذاء، الحق في الرعاية الصحية والتأمين الاجتماعي،¹ كما ربطت الدكتورة **إسراء محمد علي سالم** الحق في الحياة بسلامة جميع أجزاء الجسم وعدم التعرض للمرض وسوء التغذية²، أمّا الدكتور **أمحمد برفوق** فقد عرفها بحقوق الحياة وحصرها في سبعة حقوق أساسية تتمثل في كل من الحق في الصحة، الحق في الغذاء، الحق في الرعاية الصحية، الحق في العمل، الحق في الدخل، الحق في السكن الصحي والحق في التعليم³، وبالإعتماد على هذه الحقوق المحددة من مختلف الباحثين عملت الباحثة على إدراجها ضمن قائمة واحدة من الحقوق التي تشكل أهم ضمانات للحفاظ على حياة الإنسان بشكل يليق بآدميته وإنسانيته، وتظهر هذه الحقوق من خلال الحق في السلامة الجسدية، الحق في الصحة، والحق في الدخل والتي تدرج ضمنها باقي الحقوق الأخرى؛ فهي ليست مجرد حقوق يمكن للفرد التنازل عنها بل هي ضرورات إنسانية لا سبيل إلى حياة الإنسان دونها، ومن ثم فإنّ كفالتها واجبة وذلك لأنّها تضمن لنا المعنى الحقيقي للحياة، وستقوم الباحثة من خلال هذا الفرع بتبيان أهم الحقوق المدعمة للبقاء على قيد الحياة، وهذا من خلال العناصر التالية:

أولاً: الحق في السلامة الجسدية كحق أساسي من حقوق البقاء على قيد الحياة:

يعتبر الحق في السلامة الجسدية من أكثر الحقوق ارتباطاً وضماناً للبقاء على قيد الحياة، وذلك لأنّ أي تجاوز على هذا الحق سيهدد وبصورة مباشرة حياة الإنسان.

¹ أنظر: جاك دونللي: "حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق"، ترجمة مبارك علي عثمان، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1998، ص. 36.

² أنظر: إسراء محمد علي سالم وزينب عبد علي جريد، مرجع سابق، ص. 151.

³ أنظر: أمحمد برفوق، "محاضرات في عولمة حقوق الإنسان"، أقيمت على طلبة الماجستير، جامعة سطيف -2، كلية الحقوق، 2006.

والحق في السلامة الجسدية يعني "المصلحة التي يصبغ عليها القانون الحماية من أجل أن تسير الحياة في الجسم على النحو الطبيعي، وكذلك من أجل الحفاظ على التكامل الجسدي وتحقيق التحرر من أي ألم"¹، ويشكل جسد الإنسان المحل الأساسي لحماية هذا الحق فهو الموضوع الذي تنصب عليه أفعال الإعتداء.

وتستوي جميع أجزاء الجسد في نظر القانون، فقد يكون هذا الإعتداء خارجيا كالإصابات والجروح وقد يكون داخليا؛ فقد امتد المفهوم الواسع لهذا الحق إلى الجانب النفسي لما له من علاقة وثيقة بالجانب المادي.²

والحق في السلامة الجسدية من الحقوق التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فقد ركزت المادة 03 منه على حماية هذا الحق ماديا ومعنويا فنصت على تحريم الإعتداء على الإنسان بكافة أصناف العدوان كالتعذيب والعقوبات أو المعاملات القاسية والوحشية، كما منع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من خلال مادته 07 تعذيب الإنسان أو أن يكون موزعا للتجارب الطبية أو العلمية دون موافقته.³

هذا بالإضافة إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي اعتمدت في سنة 1984 والتي جاءت حامية لهذا الحق ومتصدية للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

وبهذا فإن الحق في السلامة الجسدية يفرض عدم التعرض لجسم الإنسان من قبل الغير، إذ لا يجوز ضربه أو جرحه أو إعطاؤه مادة ضارة به أو ارتكاب أي فعل يمس بسلامة جسده أو يحدث به عاهة مستديمة، كما لا يجوز التعرض لجسم الإنسان بالتجارب

¹ أنظر: أحمد عبد الحميد الدسوقي، "الحماية الموضوعية والإجرائية لحقوق الإنسان في مرحلة ما قبل المحاكمة"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2009، ص. 281.

² المرجع نفسه، ص. 281.

³ المادة 07 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: "لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة، وعلى وجه الخصوص لا يجوز إجراء أية تجربة طبية أو علمية على أحد دون رضاه الحر."

العلمية أو الطبية حتى وإن كان هذا الإنسان محكوم عليه بالإعدام، ويبقى هذا الحق قائماً إلى غاية الفترة ما بعد الوفاة إذ لا يجوز التتكيل أو التمثيل بجثة الميت.¹

غير أنّ حماية هذا الحق لا تمنع من وجود بعض الإستثناءات التي لا نعتبرها تعدي على السلامة الجسدية كالتبرع سواء بالدم أو بالأعضاء إذا كان هذا العضو قابلاً للإفصال من الجسم دون حدوث ألم أو مشقة مع ضرورة موافقة الشخص على ذلك.²

ثانياً: الحق في الصحة كحق أساسي من حقوق البقاء على قيد الحياة:

يعتبر الحق في الصحة عنصراً جوهرياً من عناصر الحفاظ على البقاء على قيد الحياة، كما أنّه يعزز معنى الحياة الكريمة، ويبقى الهدف من هذا الحق هو تحقيق الكمال الجسدي للإنسان من أجل ضمان عمر أطول، ويعرف الحق في الصحة على أنّه "حالة من التمتع بالسلامة البدنية والعقلية والاجتماعية وليس مجرد عدم الإصابة بالمرض أو العجز".³

وقد ضمن هذا الحق بموجب المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان⁴، والمادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966⁵. ونجد أنّ التمتع به أمر حاسم لإعمال باقي الحقوق وعلى هذا فإنّ الاعتراف به

¹ أنظر: عروبة جبار الخزرجي، "القانون الدولي لحقوق الإنسان"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص. 261-262.

² المرجع نفسه، ص. 263.

³ أنظر: صندوق الأمم المتحدة للسكان، "تقرير حول وعد المساواة: الإنصاف بين الجنسين والصحة الإنجابية والغايات الإنمائية للألفية"، U.N.F.P.A، نيويورك، 2005، ص 24.

⁴ المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: "لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفى لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمّل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه"

⁵ المادة 12 من الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: "تقرّ الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه....."

في قائمة حقوق الإنسان لا يحتاج ببساطة إلى تبريرات ولا لأسس نظرية مقنعة وهذا نظراً لأهميته العملية.¹

ويحتاج الحق في الصحة إلى شروط مسبقة أو إلى ضرورة تحقيق الإنتفاع بحقوق أساسية تدعمه، وتتمثل هذه الحقوق فيما يلي:

1- الحق في الغذاء الصحي: يظهر الحق في الغذاء الصحي على أنه الحق الأكثر احتمالاً في تحقيق الحياة الصحية المناسبة لكل فرد، ويعرف على أنه "حق كل إنسان في الوصول إلى الغذاء بصورة كمية ونوعية، ويمكن تعريفه بأنه توفر الغذاء بكمية ونوعية كافية لتلبية الحاجات الغذائية والصحية للأفراد"²، إذن فهو ليس مجرد الحق في الحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية والبروتينات وغيرها من المغذيات المحددة، بل هو أيضاً الحق في الحصول على جميع العناصر الغذائية التي يحتاجها الإنسان ليعيش موفراً للنشاط والصحة.³

وتظهر أهم النصوص القانونية الضامنة لهذا الحق من خلال نص المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 11 من العهد الدولي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966.⁴

¹ أنظر:

John Tobin, "The Right to health in international law", OXFORD University press, New York, 2012, p. 9.

² أنظر:

Kerstin Mechlem, "**Food security and the right to food in the discourse of the United Nations**", in: International food security and global legal pluralism, Bruylant, Bruxelles, 2004, p.69.

³ أنظر: مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الأغذية والزراعة، "الحق في الغذاء الكافي"، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2010، ص. 2.

⁴ المادة 11 من العهد الدولي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: "تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية، وتتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق، معترفة في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي القائم على الإرتضاء الحر...."

2- الحق في الرعاية الصحية: لن يكفل الحق في الصحة إلا بكفالة الحق في الرعاية الصحية وقد نصت على هذا الأخير المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 12 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966.

ويشير هذا الحق إلى "كافة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبدنية التي تؤثر في صحة الفرد بجانب الرعاية الطبية"،¹ وعلى ذلك فهذا الحق يتطلب تدخلا إيجابيا من الدولة التي تقوم بتوفير الخدمات الصحية والتسهيلات الصحية دون أي تمييز وأن تكون مقبولة ومن نوعية جيدة مع ضرورة إتاحة الحصول عليها ماديا وماليا.²

3- الحق في السكن الصحي: يبرز الحق في السكن الصحي من بين أولويات الحق في الصحة الضامن للبقاء على قيد الحياة، ولذلك فإنّ الحديث عنه يعكس التركيز على ضرورة توفير سكن آمن ماديا والذي يكون كضامن أساسي لظروف معيشية جيدة وصحية، وتتمثل الضمانة القانونية لهذا الحق من خلال المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

كما نجد أنّ الحق في السكن الصحي لا يمكن فصله عن الحق في بيئة صحية، إذ يشترط في هذا أن يكون السكن في بيئة نظيفة وصحية مدعمة لحياة الناس وكذلك بعيدة عن مختلف الأخطار البيئية ونقاط الضعف التي تكون لها آثار سلبية على صحة وحياة الناس.³

ثالثا: الحق في الدخل كحق أساسي من حقوق البقاء على قيد الحياة:

يشكل الحق في الدخل أهم ضرورات الحياة فهو الذي يشكل الكفالة الأساسية المؤمنة

¹ أنظر: عبد المحي محمود حسن صالح، "الصحة العامة وصحة المجتمع"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص. 20.

² أنظر:

Office of the United Nations and World Health Organization, "The right to health ", United Nations: New York, 2008, p. 4.

³ أنظر:

P. H Liotta (el.): " Environmental change and human Security ", Springer, New York, 2007, p. 223.

لتلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد والمرجحة لاحتمال البقاء على قيد الحياة¹. وقد ضمن هذا الحق بموجب المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 07 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966،² ونجد أنّ تحقيق الإنتفاع بالحق في الدخل لن يكون إلاّ بإعمال حقين أساسيين هما الحق في العمل والحق في الضمان الاجتماعي وهذا ما ستبينه الباحثة من خلال ما يلي:

1- الحق في العمل: يعرف الحق في العمل على أنّه "الحق في تقلد منصب عمل مع توافر القدرة على العمل في ظل ظروف عادلة ومواتية وفي أماكن صحية، كما يرتبط هذا الحق بضمان الحرية في العمالة الذاتية وكذلك المساواة في فرص الحصول على العمل المأجور الدائم بالإضافة إلى ضرورة إجراء التحسينات في ظروف العمل"³، ويضمن هذا الحق من خلال نفس المواد القانونية من الشريعة الدولية الضامنة للحق في الدخل.

كما يرتبط الحق في العمل بالحق في التعليم وذلك لأنّ هذا الأخير يشكل المحدد الأساسي لاكتساب المهارات والمعرفة للأفراد وأنّ التوسيع الكمي والكيفي للفرص التعليمية هو مفتاح لاتساع فرص التوظيف لجميع الأفراد.⁴

¹ أنظر:

Mark McGillivray and Matthew Clark, **"Understanding human well-being"**, United Nations University Press, New York, 2006, p. 4.

² المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: "1- لكل شخص حق العمل، وفي حرية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومرضية، وفي الحماية من البطالة .

2- لجميع الأفراد، دون أي تمييز، الحق في أجر متساو على العمل المتساوي "

والمادة 07 من الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: "تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بما لكل شخص من حق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية تكفل على الخصوص :

(أ) مكافأة توفر لجميع العمال، كحد أدنى:

1- أجر منصف، ومكافأة متساوية لدى تساوى قيمة العمل دون أي تمييز، على أن يضمن للمرأة خصوصا تمتعها بشروط عمل لا تكون أدنى من تلك التي يتمتع بها الرجل، وتقاضيها أجرا يساوى أجر الرجل لدى تساوى العمل،

2- عيشا كريما لهم ولأسرهم طبقا لأحكام هذا العهد....."

³ أنظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير حول أبعاد جيدة للأمن الإنساني"، PNUD، نيويورك، 1994، ص. 25.

⁴ أنظر: ميشال تودارو، "التنمية الاقتصادية"، ترجمة محمد حسن حسيني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص. 326.

2- الحق في الضمان الاجتماعي: لقد جرى الإقرار على أنّ الحق في الضمان الاجتماعي من الحقوق الأساسية، وهو مضمون بموجب المادة 22 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 09 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966.¹ وقد تم ربط هذا الحق مع هدف الحفاظ على الحياة خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك نتيجة لما يضمنه من إعالة للأفراد بسبب كبر سن وما يوفره كذلك في الحالات الطارئة مثل الإصابات والأمراض المهنية.²

وفي الأخير يمكن الإشارة إلى أنّه إن كانت الحقوق السابقة تشكل ضرورة للبقاء على قيد الحياة فهي في ذات الوقت تساهم في توسيع قدرات الأفراد للاتجاه نحو تحسين مستوى حياتهم المعيشي وهذا ما سنبينه في المطلب الموالي.

المطلب الثاني:

رفع مستوى الرفاه الإنساني

يرتبط مفهوم الرفاه الإنساني بكل ما هو خاص بتقييم الوضع المادي لحياة الإنسان، فهو يسير جنباً إلى جنب مع الحياة النوعية والتنمية الإنسانية وكذلك المستوى المعيشي اللائق كمصطلح قانوني شائع في مختلف الدساتير، الإتفاقيات والإعلانات الدولية لحقوق الإنسان.³

¹ المادة 22 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: " لكل شخص، بوصفه عضواً في المجتمع، حق في الضمان الاجتماعي، ومن حقه أن توفر له، من خلال الجهود القومي والتعاون الدولي، وبما يتفق مع هيكل كل دولة ومواردها، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرية ."

والمادة 09 من الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: "تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمينات الاجتماعية."

² أنظر:

إطلع عليه يوم: 2014/08/04. (<http://www.wohr.gov.mg/sohchec.pdf>). "Social Security".

³ أنظر:

Mark McGillivray, " Human well-being: issues, concepts and measures ", p p. 3 - 4. (<http://www.palgrave.com/pdfs/0230004989.pdf>). 2014/10/12. إطلع عليه يوم:

كما أنّ مفهوم الرفاه الإنساني يشمل العديد من المفاهيم المتداخلة كالرعاية الاجتماعية، الرضا عن الحياة، الإزدهار، القضاء على الفقر، ومختلف التصورات النفعية الشاملة لمختلف المؤشرات القابلة للقياس، ومن خلال هذا المطلب ستتطرق الباحثة إلى تعريف الرفاه الإنساني ومتطلباته وكذلك تبين أهم العناصر المادية له وهذا من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول:

تعريف الرفاه الإنساني وبيان أهم متطلباته

على الرغم من الدراسات المتنوعة التي ركزت على مفهوم الرفاه الإنساني، إلا أنّ هذا المفهوم لا يزال مجالاً خصباً للبحث والدراسة، ولم تتوصل الدراسات إلى اتفاق حول مفهوم عام له وهذا لاختلاف الأهداف المرتبطة به وكذلك لاختلاف الجهات التي تتناوله بالدراسة إضافة إلى اختلاف المجتمعات ونظرتهم المختلفة لهذا المفهوم، ومن خلال هذا الفرع ستقوم الباحثة بالتطرق لأهم تعريف يخدم هدف هذه الدراسة وكذلك نبين أهم متطلبات الرفاه الإنساني وهذا من خلال العناصر التالية:

أولاً: تعريف الرفاه الإنساني

الرفاه هو مفهوم تقييمي حيث يستخدم لتقييم وضع حياة الشخص، وباختصار هو وصف دال على حالة ووضعية الأفراد، وفي غالب الأحيان ما تكون تصورات الرفاه الإنساني عبارة عن تصورات نفعية معبرة عن الشعور بالمتعة.¹ ويعرف الرفاه الإنساني "بأنه الحالة التي يكون فيها كل أفراد المجتمع قادرين على تحديد وتلبية حاجاتهم الراجعة من مستوى معيشتهم، ويكون لهم مجال واسع من الفرص لإشباع هذه الحاجات بصورة مستمرة".²

¹ أنظر:

Mark McGillivray, "Human well-being: concept and measurement", United Nations University, New York, 2006, p. 3.

² أنظر:

Robert Perscott –Alen, "The wellbeing of nation: a country-by-country index of quality of life and the environment", Island Press, Washington, 2001, p. 5.

وبهذا ومن خلال هذا التعريف وباعتبار أنّ الفرد هو صاحب الحق في الرفاه وهو المسؤول عن تحقيقه، إلا أنّ هذا لا ينفي حقه في مختلف الفرص المدعومة له في هذا المجال بصورة مستمرة والتي تتجسد من خلال دور مختلف السياسات المتاحة والتي تلعب دورا مهما في تأمين هذا الحق للأفراد حتى وإن كان هذا الدور فرعيا أو احتياطيا.¹

ويتمثل الأساس القانوني المدعم لعنصر الرفاه الإنساني في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 والتي جاء فيها أنّ شعوب الأمم المتحدة قد أكدت مرة أخرى في الميثاق إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية، وعقدت العزم على تعزيز التقدم الاجتماعي ومستويات أفضل من الحياة في حرية أكبر.

كما جاء في نص المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أنّ لكل شخص الحق في مستوى معيشة مناسب لصحته ورفاهيته هو وأسرته...، أمّا المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966، فقد ورد فيها أنّ الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية تعترف بحق كل شخص في مستوى مناسب للمعيشية لنفسه ولأسرته.... والتحسين المستمر للأحوال المعيشية...

ثانيا: أهم متطلبات الرفاه الإنساني

من أجل تحقيق مستوى معيشي أفضل، أو من أجل تحقيق الرفاه الإنساني لا بدّ من الوفاء بالعديد من الإلتزامات التي تظهر كمتطلبات له، ويمكن إدراجها من خلال ما يلي:

- العمل من أجل القضاء على الفقر الذي يشكل الهاجس الأساسي لكل السياسات التنموية وكذلك أهم التحديات التي تواجه تحقيق الرفاه الإنساني، وتحقيق هذا المطلب يقتضي زيادة نمو الدخل لأفقر الناس وللأشخاص الأكثر عرضة للسقوط في براثن الفقر، وهذا ما يتطلب القيام باستثمارات من شأنها تشجيع إدخال تحسينات واسعة على مستويات المعيشة للشرائح المحدودة الدخل وإتاحة الفرص لجميع الأفراد.²

¹ أنظر: محمد يوسف علوان ومحمد خليل الموسى، مرجع سابق، ص. 335.

² أنظر: البنك الدولي، "التقرير السنوي: إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرفاه المشترك"، البنك الدولي، واشنطن، 2013، ص. 9.

- العمل على تحقيق التنمية الإنسانية التي تظهر كعملية توسيع خيارات الناس في ظل احترام مطالبهم في مجال الحرية الاقتصادية، السياسية والاجتماعية وتوافر الفرص للإنتاج والاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان¹، هذا إضافة لما تهدف له التنمية الإنسانية من تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات والإمكانات البشرية الموجودة في المجتمع والتي تساعد على إزالة مختلف العقبات التي تقف في طريق تحقيق الرفاه الإنساني.

- العمل على تنمية قدرات الأفراد والتي تشمل القوة الذاتية الكامنة فيهم والمتمثلة في الصحة الجيدة، التعليم، المهارات... وكذلك مختلف القدرات الاجتماعية كالإنتماء، القيادة، علاقات الثقة والقيم والتي تسمح للأفراد بوضع الأهداف الإنمائية الخاصة بهم وبلوغها على مر الزمن، وذلك لأنّ توسيع قدرات الأفراد يجعلهم أكثر استجابة للتغيرات وأكثر قدرة على التكيف مع مختلف الظروف مما يمكنهم من تحقيق نوع من القيادة لحياتهم، فالقدرة تعكس الخيارات المتاحة لمجموعة من الوظائف التي يستطيع الفرد تحقيقها، وبهذا فهي تمتزج مع مفهومي الكينونة والفعل المحسن من نوعية الحياة، والذي يقيم من خلال مصطلح القدرة على تحقيق وظائف ذات قيمة في حياة كل فرد، وهذا ما يمكنهم من تحقيق أنماط مختلفة للحياة الأفضل.²

- احترام حرية الأفراد في اتخاذ التدابير الضرورية وفي استخدام مواردهم اللازمة لتوفير مستوى معيشي لائق يفي باحتياجاتهم وباحتياجات أسرهم، سواء بصورة منفردة أو بالاشتراك مع الآخرين، كما ينبغي على الدول أيضا حماية أنشطة الأفراد من اعتداءات الآخرين التي تعرقل جهودهم الهادفة لضمان مستوى معيشي ملائم لهم ولأسرهم.³

¹ أنظر:

United Nations Development Programme, "Concept and Measurement of Human development", U.N.D.P, New York, 1990, p. 10.

² أنظر:

Martha Nussbaum and Amartya Sen, "The quality of life", OXFORD University Press, New York, 1993, p. 31.

³ أنظر: محمد يوسف علوان ومحمد خليل الموسى، مرجع سابق، ص. 336.

- فتح المجال أمام الحرية الاقتصادية التي تظهر كجزء من الحريات المرتبطة بالاهتمامات المادية للأفراد في علاقتهم بالحكم، كما أنها تعني الدرجة من الحرية التي يكون عليها اقتصاد السوق، ومن بين العناصر المركزية لهذه الحرية نجد التبادل الطوعي والمنافسة الحرة وحماية الممتلكات، وبهذا فإن تكريس الحرية الاقتصادية يساهم بشكل كبير من ارتفاع مستويات النمو الاقتصادي الذي يكون مصحوبا بارتفاع الدخل والتخفيف من حدة الفقر وزيادة مستويات المعيشية وتحسين مستوى الرفاه الإنساني.¹

- تحقيق العدالة الاجتماعية في فرص الحياة وتوسيع مجالاتها أمام الأفراد مهما كان وضعهم الاجتماعي، وهذا ما يضمن تجاوز حد الكفاف إلى حد الكفاية لكل أفراد المجتمع على أساس التوزيع العادل.²

- المحافظة على الرفاه الإنساني في أي مجتمع يعتمد على كفاءة استغلال هذا المجتمع لموارده المتاحة وتوزيع استخدامها زمنيا ومكانيا وقطاعيا وهذا لا يكون ممكنا من دون معرفة الأسس العلمية والتطبيقية الممكنة لذلك.³

وبهذا ومن خلال تحقيق هذه المطالب يظهر الإتجاه نحو تدعيم الرفاه الإنساني بمختلف عناصره الأساسية والتي نحاول تبيانها من خلال الفرع الثاني من هذا المطلب.

الفرع الثاني:

عناصر الرفاه الإنساني

يظهر الرفاه الإنساني على أنه المدعم الأساسي للجانب المادي من جودة الحياة، وعلى هذا الأساس قد يركز البعض على الجانب المالي أو ارتفاع مستوى الدخل على

¹ أنظر:

Alison Brysk, "**Globalization and human rights**", University of California Press, London, 2002, p. 81.

² أنظر: فيصل محمود الغرابية، "أبعاد التنمية الاجتماعية العربية"، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص. 25.

³ أنظر: حمد بن محمد آل الشيخ، "اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية"، الطبعة الأولى، العبيكان للنشر، الرياض، 2007، ص. 17.

اعتبار أنه عنصر ضروري لتحقيق أو تلبية الحاجات الإنسانية الضرورية للرفاه، لكن حتى وإن كان هذا مهما لتحسين مستوى المعيشة إلا أنه غير كافي، وذلك لأن الاختيارات الإنسانية تتجاوز كثيرا الرفاه الاقتصادي المتجسد في زيادة الدخل لتمتد إلى احتياجات اجتماعية تتمثل في الرغبة في أن يحيا الأفراد حياة صحية وأن يشاركوا بحرية في الحياة الاجتماعية وهذا في ظل غياب التعسف والتمييز والقهر، إضافة إلى ضرورة توفر بيئة نظيفة وسليمة تورثهم مجموعة من الموارد والفرص لحياة أفضل، ولهذا ستعمل الباحثة على حصر عناصر الرفاه الإنساني في كل من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتي نتناولها تفصيلا من خلال ما يلي:

أولا: العناصر الاقتصادية للرفاه الإنساني:

يرتبط الجانب الاقتصادي من الرفاه الإنساني أو ما يعرف بالرفاه الاقتصادي بالعديد من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية فهو بالرغم من أنه يميل إلى تلبية الحاجات المادية للأفراد إلا أن تأثيراته المادية في غالب الأحيان ما يكون لها أثر على الجانب الاجتماعي من الرفاه، ولهذا غالبا ما نجد أن تعريفات الرفاه الاقتصادي تشتمل على جانب اجتماعي نظرا لتأثيراته الاجتماعية فهناك من يعرف الرفاه الاقتصادي بأنه "ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية الذي تحكمه وتؤثر به العوامل الاقتصادية في ظل الإمكانيات الاقتصادية وهذا من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وتحقيق أقصى اشباع ممكن من كافة السلع والخدمات لعموم أفراد المجتمع".¹ وبهذا يفهم من خلال هذا التعريف أن الرفاه الاقتصادي يمثل ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية العامة والتي يمكن قياسها بطرق اقتصادية نقدية سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وغالبا ما يتجه الباحثين في علم الاقتصاد إلى اعتبار الدخل كمقياس أساسي للرفاه الاقتصادي والذي يكون مصحوبا بالأخذ بعين الاعتبار العدالة في توزيع الدخل، وبهذا يتحدد هذا النوع من الرفاه من خلال ضمان حرية أكبر في الجانب العملي، خاصة وأن

¹ أنظر: يونس علي أحمد، "تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون، 2010، ص. 285.

المزيد من الإختيار في هذا المجال يعني نوعية أعلى من الحياة وذلك لأنّ هذا يمكنهم من إختيار مسارات العمل التي تحقق لهم الحد الأقصى من الرفاهية.¹

وبهذا يظهر أنّ تحقيق الرفاه الاقتصادي لن يكون إلّا من خلال ثلاث جوانب أساسية تتمثل في ضرورة توفير دخل كافي يساعد على رفع مستوى المعيشة في ظل تقليص التفاوت في التوزيع وكذلك تنويع مصادر الدخل وهذا بزيادة مناصب العمل ويظهر تفصيل هذا من خلال العناصر التالية:

1- الحصول على قدر من الدخل من أجل تحقيق الرفاه الاقتصادي: يعتبر الدخل عنصرا جوهريا في الرفاه الاقتصادي، خاصة وأنّ نوعية الحياة المادية صممت على تحدي الهيمنة من حيث الدخل، والذي غالبا ما يرتبط ارتفاعه بارتفاع مقابل في مستوى المعيشة.²

وذلك لأنّ كفاية الدخل ترتبط أساسا بمدى تحقيق الاحتياجات الإنسانية من جهة، والقضاء على الفقر من جهة أخرى، إذ نجد أنّ الدعامة الرئيسية لسياسة الدول خاصة منها الصناعية الهادفة لمكافحة الفقر تركز بصورة أساسية على تحويلات الدخل التي ترمي إلى القضاء على الفقر³، وذلك لأنّ مجرد الدخل المنخفض تترتب عنه آثارا اجتماعية تمس بحياة الأفراد كسوء التغذية، ضعف الصحة ونقص التعليم أو انعدامه الأمر الذي يدمر قدرات الأفراد وينقص من دورهم في المشاركة في الحياة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية وهذا بدوره يزيد من حدة فقرهم.

ونجد أنّ العمل على تقليص الفوارق الاقتصادية بين أفراد المجتمع وكذلك محاولة القضاء على الفقر من أجل رفع مستوى معيشة الأفراد يركز على جوانب هامة من الحياة الاقتصادية التي تشتمل على زيادة فرص العمل وكذلك تحقيق التوزيع العادل لها بين أفراد المجتمع.

¹ أنظر:

"Toward and economy of well-being ", p. 2.

إطلع عليه يوم: 2014/10/14 (http://www.psychologicalscience.org/pdf/pspi/pspi512-3-pdf).

² أنظر:

Mark McGillivray, Op.Cit., p. 4.

³ أنظر: البنك الدولي، "تقرير عن التنمية في العالم 1980"، البنك الدولي، واشنطن، 1980، ص. 58.

2- زيادة فرص الإنتفاع بالحق في العمل: يرتبط الحق في العمل بضمان الحرية في العمالة الذاتية، وكذلك بضمان المساواة في فرص الحصول على العمل المأجور والدائم خاصة وأنّ العمل المؤقت يجعل أصحابه لا يشعرون بالأمان¹، ويعتبر الحق في العمل من الحقوق التي فصلّها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد أوجب على الدول أن تضمنه لكل شخص، وأن يختار العمل الذي يناسبه بشروط عادلة مرضية، وحماية العاملين من خطر البطالة، وأن يحصلوا على أجور مناسبة وعادلة تكفل لهم عيشة لائقة بكرامة.²

ولكن في حالة العجز عن العمل أو تدمير مصادر الدخل الرئيسية، في هذه الحالة يظهر الحق في الضمان الاجتماعي كوسيلة لتوفير حد أدنى من الدخل لضمان قدرة كل شخص على اكتساب الحاجات الأساسية لتحسين مستوى معيشته ويكون هذا وفقا لما يتفق ونظم كل دولة ومواردها.

وفي الأخير يمكن القول أنّ الحق في العمل يرتبط ارتباطا وثيقا بالحق في الدخل الرافع من مستوى معيشة الأفراد، والذي يعتبر شرطا من الشروط الأساسية لبلوغ هذا المستوى المعيشي ولكن لا يمكن تحقيق ذلك إلا في ظل تحقيق العدالة سواء في الأجر أو في فرص العمل.

3- تحقيق العدالة في الأجور وفرص العمل: ترتبط الرفاهية الاقتصادية ارتباطا وثيقا بالعدالة في الإنتفاع بالدخل، كما تفرض الصكوك الدولية المختلفة لكل العمال الحق في الأجر المنصف وتقرض هذه الصكوك أن يؤخذ بالحسبان عند تحديد مبلغ الدخل التبعات الملقاة على عاتق العامل بالإضافة إلى عوامل كأن تقبض المرأة العاملة على أولادها أجرا أكبر من ذلك الذي يتقاضاه الرجل الأعزب وهذا ما يعزز تفسير العلاقة القائمة بين الأجر المنصف أو العادل وبين الحد اللائق من العيش الكريم.³

¹ أنظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، " تقرير حول أبعاد جديدة للأمن الإنساني"، UNDP، نيويورك، 1994، ص. 25.

² أنظر: عروبة جبار الخزرجي، "القانون الدولي لحقوق الإنسان"، دار الثقافة، عمان، 2010، ص. 448.

³ أنظر: محمد يوسف علوان ومحمد خليل الموسى، مرجع سابق، ص. 336.

ويقترن الإنصاف في الأجر بالعدالة في الحصول على العمل وكذلك ضرورة أن تكون ظروف العمل منصفة ومرضية أو لائقة، وهي فكرة تشمل في الواقع أكثر من مجرد تحديد ساعات العمل والإجازات وأوقات الراحة، فهي تتضمن كذلك الحفاظ على صحة العمال وتوفير تدابير الأمان داخل المنشأة العمالية.¹

وفي الأخير يمكن الإشارة إلى أن العناصر الاقتصادية تستهدف رفع مستوى المعيشة وبالتالي تحقيق الرفاهية الاجتماعية غير أنها تحتاج إلى العناصر الاجتماعية التي تستهدف تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات والإمكانات البشرية الموجودة من أجل تحقيق الرفاه الإنساني.

ثانياً: العناصر الاجتماعية للرفاه الإنساني:

إنّ العناصر الاجتماعية من الرفاه الإنساني لها دور هام في تحسين نوعية حياة الناس خاصة وأنها تركز على العلاقات والروابط الإنسانية، ولهذا ينظر إلى هذه العناصر على أنها "تنمية العلاقات والروابط الإنسانية القائمة في المجتمع مع رفع مستوى الخدمات التي تحقق تأمين حياة الفرد ورفع مستواه الاجتماعي، مع زيادة قدراته وتمكينه من الوصول إلى حياة أفضل".²

ويؤكد هذا التعريف على أنّ العناصر الاجتماعية من الرفاه الإنساني تركز على رفع مستويات الحياة من حيث الخدمات بشتى أنواعها مع الأخذ بعين الاعتبار ما يتعلق بظروف المجتمع وأحواله³، كما تركز على تنمية العلاقات التي تربط أفراد المجتمع بعضهم ببعض، وهذا ما يتطلب تحقيق مرونة في البناء الاجتماعي والقضاء على مختلف أنماط العادات والتقاليد التي تكسب الأفراد سمات الإستسلام وعدم الرغبة في بذل مجهود من أجل تحسين

¹ أنظر: محمد يوسف علوان ومحمد خليل الموسى، مرجع سابق، ص. 339.

² أنظر: محمد عبد الفتاح محمد، "الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية: في إطار الخدمة الاجتماعية"، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2005، ص. 52.

³ أنظر: رشاد أحمد عبد اللطيف، "أساليب التخطيط للتنمية"، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص. 37.

مستوى معيشتهم¹، كما يتطلب العمل من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز بين الأفراد وهذا حرصاً على سلامة المجتمع واستقراره.²

وتحقيق هذا لا يكون إلا في إطار تعزيز الديمقراطية كنظام متكامل لحقوق الإنسان، يهدف إلى توطيد العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة وفق مبدأ المساواة بين المواطنين في الفرص ومشاركتهم الحرة في صنع القرارات التي تنظم حياتهم³، كما تهدف الديمقراطية كنظام حكم قائم على حقوق الإنسان إلى تلبية الحاجات الأساسية للأفراد وتعزيز كرامتهم في ظل العدالة الاجتماعية، وهذا ما تأكد في الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية لسنة 1997، إذ جاء فيه أن الديمقراطية تهدف إلى صون الكرامة والحقوق الأساسية للأفراد وتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع....

وبالتالي يظهر الدور الإيجابي الذي تلعبه الديمقراطية في تحقيق التنمية بمختلف أبعادها والذي يساهم في رفع مستويات المعيشة كما يضمن التحفيز على توسع القدرات بكفاءة وفعالية، الأمر الذي يتيح الفرصة لأفراد المجتمع ويمكنهم من المشاركة الكاملة في القرارات والآليات التي توجه حياتهم ومصيرهم، وهذه المشاركة تتيح لهم الوصول إلى خيارات أوسع في توجيه مصيرهم وفتح مجالات أوسع في تحسين مستويات معيشتهم على المستوى الاجتماعي.⁴

ثالثاً: العناصر البيئية للرفاه الإنساني:

إن حماية البيئة⁵ من أهم مواضيع القانون الدولي الحديثة، وعلى الرغم من حداثة هذا

¹ أنظر: رشاد أحمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص. 38.

² أنظر: فيصل محمود الغرابية، "أبعاد التنمية الاجتماعية العربية"، دار اليافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص. 25.

³ أنظر: عبد الوهاب الكيالي، "موسوعة السياسة"، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.ت.ن)، ص. 751.

⁴ أنظر: علي عبد الكريم حسين الجابري، "دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن"، دار دجلة، عمان، 2012، ص ص. 69-70.

⁵ تعرف البيئة على أنها جملة الموارد المادية والاجتماعية المتاحة والتي تشمل كل ما يحيط بالإنسان من ماء وهواء وأرض (أنظر: سعيد سالم جويلي، "حق الإنسان في البيئة"، دار النهضة العربية، (د.م.ن)، 2001، ص22).

الموضوع إلا أنه يعد من أهم مبادئ حقوق الإنسان خاصة وأن حماية البيئة تعد من أهم العناصر المدعمة لحياة الإنسان لدرجة أنه تم اعتبار أن الأفراد والمجتمعات لن تكون آمنة ما لم تراعي النتائج البيئية السلبية الناتجة عن السلوك البشري.¹

ويمكن تعريف الحق في البيئة على أنه "تحرر الطبيعة وكذلك الإنسان من مختلف الأخطار البيئية التي يكون لها آثار سلبية على أمن وحياة الناس"،² كما أنه ذلك الحق المعترف به في بيئة صحية مواتية لرفاه الإنسان ومستوى أعلى للمعيشة.³

وما يهمننا من هذا التعريف ليس الحق في البيئة بذاته ولكن تداخله وتفاعله مع النظام الاقتصادي والاجتماعي، فالبيئة تعد المصدر الرئيسي لدعم حياة الإنسان فهو يأخذ من أنواع الموارد التي تدعم وتطور مستوى رفايته⁴، وبهذا فمن المستحيل فصل الرفاه الإنساني عن العناصر البيئية فهي تشكل عنصراً جوهرياً فيه كما أنها تساهم في تدعيم العناصر الاقتصادية منه بشكل كبير خاصة وأنها تمثل مورداً هاماً من الموارد التي تساهم في تلبية حاجات الناس.

ويظهر أثر البيئة المباشر على العناصر الاجتماعية من الرفاه الإنساني خاصة وأنها تلبي بصورة مباشرة احتياجات إنسانية كالموارد الغذائية ومياه الشرب، وكذلك الحفاظ على صحة الإنسان وهذا في إطار عدم تعريض الناس للجزيئات الناقلة للمرض والسامة، ودون المساس برفاهية الأجيال المستقبلية.⁵

¹ أنظر:

James M. Broadus and Raphael. V. vartanov, " **The oceans and environmental security** ", Island Press, Washington, 1994, p. 4.

² أنظر:

P. H. Liotta (el.) , " **Environmental change and human security** ", Springer, New York, 2007, p. 223.

³ أنظر:

Philippe Cullet, " **Definition of an environmental right in a human rights context** ", *N. Q. H. R.*, vol 13, n°1, 1995, p. 25.

⁴ أنظر: حمد بن محمد آل الشيخ، "اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية"، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ص. 46.

⁵ أنظر: كوثر أبو عين، "النظام البيئي وصحة المجتمع"، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص. 82.

كما ينظر إلى البيئة في علم الاقتصاد على أنّها الملكية التي توفر مجموعة من الخدمات، فهي التي تزود الاقتصاد بالمواد الخام التي تتحول إلى منتجات استهلاكية من خلال عملية الإنتاج والطاقة، فالإقتصاد المؤسس على نظام بيئي سليم يكون اقتصادا ديناميكيا ومستمرًا، وذلك لأنّ النشاط الاقتصادي يعتمد في حصوله على احتياجات الطاقة والموارد من هذا النظام البيئي، كما أنّه يضمن قدرته على النمو والإستمرار بناء على قدرة النظام البيئي على القيام بوظائفه¹، وبهذا تظهر البيئة على أنّها عامل جوهري في ازدهار الرفاه الإقتصادي وبالتالي زيادة في تلبية حاجات الناس، الأمر الذي يساهم في رفع مستواهم المعيشي.

وفي الأخير يمكن القول أنّ الرفاه ليس مجرد مجموع التفضيلات الفردية المحسومة في العناصر الاقتصادية والاجتماعية، إنّما يتطلب توافقا بيئيا وصياغة لمختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية والهادفة للاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، ولكن بالرغم من تحقيق العناصر الموضوعية للرفاه الإنساني، إلا أنّ هذا الأخير يتعداها للعناصر الذاتية خاصة وأنّه يعبر عن المفهوم النفعي للحياة المحكوم بذاتية الرضا، الذي يسمح للأفراد بالحكم على حياتهم بأنّها حياة نوعية، وبهذا يظهر الرفاه الإنساني والرضا عن الحياة أنّهما أمورًا مترابطة وتظهر سعادة كل فرد على أنّها القيمة الأساسية والمعياري الأهم الذي نقيس به نوعية حياة الناس.²

المطلب الثالث:

إحترام الكرامة الإنسانية

إذا كانت الحياة الجيدة تتأسس ماديا على كل من البقاء والرفاه الإنساني، فإنها تحتاج كذلك إلى قيم معنوية عليا تظهر من خلال الكرامة الإنسانية، ونجد أنّ مفهوم هذه الأخيرة

¹ أنظر: محمد عبد الكريم عبد ربه ومحمد عزت محمد إبراهيم غزلان، "اقتصاديات الموارد البيئية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص. 20.

² أنظر:

David Philips, " **Quality of life: concept, policy and practice** ", Routledge, London, 2006, pp. 30-31.

يسموا على كل الإعتبارات النفعية التي يعتمد عليها عنصر الرفاه الإنساني، كما نجدها تمثل القيمة البارزة في حياة كل إنسان مع عدم قابليتها للانفصال عن شخصه وعدم قابليتها للانتهاك، وحتى صاحب الحق فيها نفسه لا يمكنه التنازل عنها.¹

وبهذا فإنّ مفهوم الكرامة الإنسانية يشكل لغة قوية لحقوق الإنسان ويلعب دورا هاما في ترسيخ معنى الحياة الجيدة كحق، وستدرس الباحثة من خلال هذا المطلب بعد الكرامة الإنسانية من خلال تعريفها وبيان مستوياتها وإبراز أهم المبادئ والقيم الملازمة لها، وهذا من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول:

مفهوم الكرامة الإنسانية وأهم المبادئ التي تحكمها

إن مفهوم الكرامة الإنسانية من الناحية الفلسفية مفهوم غامض، وهذا الغموض بدوره ينعكس سلبا على قيمتها ولهذا من أجل توضيح معناها ستقوم الباحثة من خلال هذا الفرع بتعريفها وبيان مستوياتها وهذا من خلال العناصر التالية:

أولا: تعريف الكرامة الإنسانية وبيان مستوياتها:

إن الكرامة الإنسانية تشكل أعلى قيمة في حياة الإنسان كما أنها تشكل الافتراض المسبق لقيمتها، وهي تفرض أن يعامل الإنسان كهدف، ومن هنا نجد أنّ الإنسان يملك قيمة غير مشروطة تورثه الحق في التمتع بمعاملة تجعل منه غاية بذاته لا مجرد وسيلة لغيره.²

وقد تعددت التعريفات من مختلف الفقهاء والباحثين للكرامة الإنسانية، ومن خلال هذا العنصر ستركز الباحثة على التعريف الذي جاء به *Oliver de Frouville* والذي عرفها "بأنّها ذلك المفهوم المرتبط أكثر بالقيمة المعنوية للإنسان وبهذا فهو يعني وضع البشر

¹ راجع التقرير:

La Commission européenne pour la démocratie par le droit, "Le principe du respect de la dignité de la personne humaine", Conseil de l'Europe, Allemagne, 1999, p. 18.

² أنظر: فواز صالح، "مبدأ احترام الكرامة الإنسانية في مجال الأخلاقيات الحيوية: دراسة قانونية مقارنة"، مجلة جامعة

دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الأول، 2011، ص251.

الذي يؤهلهم للاحترام، وبالتالي فهو يشير إلى أعلى قيمة يمكن من خلالها معاملة كل إنسان والتي تفرض احترامه بغض النظر عن نفعه الاجتماعي".¹

ومبدأ احترام الكرامة الإنسانية يعني منع كل عمل غير إنساني من شأنه أن ينفي عن الإنسان أو الكائن البشري صفة الإنسانية، وبهذا يشكل هذا المبدأ مصدراً للعديد من الحقوق الأخرى، كما يقتضي التسليم به ضرورة الاعتراف بأن كل شخص هو فريد ولا يقيم بثمن، ويترتب على ذلك أنّ مفهوم الكرامة الإنسانية يتطلب عدم إضفاء الطابع المادي على الكائن البشري وجعله أداة يمكن تداولها.²

ويستخلص مما تقدم أنّه لا يمكن إخضاع فرد لتجارب علمية من شأنها أن تشكل خطراً على حياته، ولا يجوز إنتاج كائنات بشرية مستنسخة، أو تحديد صفات شخص قبل ولادته عن طريق الهندسة الوراثية...³ وبهذا يتضح أنّ مبدأ الكرامة الإنسانية يتحقق على مستويين أساسيين:

يظهر المستوى الأول في كرامة الإنسان جسداً أو الكرامة الجسدية للإنسان، حيث يفترض أن تغطي الكرامة الجسد الإنساني الذي يعني الحياة، فإذا أهدرت كرامة الجسد فإنّ هذا يمكن أن يصل إلى إهدار الحياة نفسها،⁴ ويدخل في كرامة الجسد أن لا يتعرض الإنسان لأي نوع من أنواع التعذيب أو المعاملة القاسية واللاإنسانية أو المهينة والحاطة من الكرامة وذلك لأنّها تتضمن قدراً من الإذلال أو الإهانة أو التحقير الذي يحط من قدر الضحية وكرامته واعتباره، سواء في نظر نفسه أو في نظر غيره، وأنّ هذا القدر من الإذلال يجب أن لا يتعدى القدر الطبيعي أو العادي أو الحتمي اللازم والمصاحب لكل عقوبة مشروعة⁵، وهذا

¹ أنظر:

Oliver de Frouville, "L'intangibilité des droits de l'homme en droit international", Pedone, Paris, 2004, p. 121.

² أنظر: فواز صالح، مرجع سابق، ص. 251.

³ المرجع نفسه، ص. 251.

⁴ أنظر: جمال البناء، "تهج الإسلام في تقرير حقوق الإنسان"، الطبعة الأولى، دار الفكر الإسلامي، القاهرة، 1999، ص. 140.

⁵ أنظر: هبة عبد العزيز المدور، "حماية من التعذيب في إطار الاتفاقيات الدولية والإقليمية"، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص. 26.

ما أقرت به اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لعام 1984.

أما المستوى الثاني فيتمثل في الكرامة المعنوية أو النفسية التي لا تقل عن كرامة الجسد بل لعلها أهم، فالكرامة المعنوية تشمل كل الجوانب الأدبية والنفسية والفكرية، فالإنسان يتميز عن باقي المخلوقات بالإرادة، الفكر والإحترام، وهو ما يعني كرامة الإنسان المعنوية¹، ولهذا يفترض أن يعامل الإنسان معاملة أديبة وأخلاقية كريمة وهو ما يعني وضع الإنسان الذي يؤهله للإحترام كما أنه يشكل الافتراض المسبق لقيمة الإنسان.²

وبالتالي فالكرامة تمثل النواة غير الملموسة في حقوق الإنسان واحترام شخصيته فهي وإن كانت موضوعا فرديا إلا أنها كقيمة يعتبرها البشر أنها مشتركة وتضمن بشكل متبادل عن طريق علاقة الإحترام وعدم الإعتداء على الحريات³، بالإضافة إلى عدم التدخل في خصوصيات الأشخاص، فلا يحق لأي جهة كانت أن تمارس فعل المراقبة أو التدخل في حياة الأفراد الخاصة، وكذلك عدم القيام بأيّة محاولة للتشهير بالأشخاص والتعرض لأسرارهم الخاصة⁴ وهذا ما كفلته المادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.⁵

كما أنّ احترام الكرامة الإنسانية بصفة عامة يجد العديد من الضمانات في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان وهذا ما ستركز عليه الباحثة من خلال العنصر التالي.

¹ أنظر: جمال البنا، مرجع سابق، ص. 155.

² أنظر:

Mette Lebech (el.), " what is human dignity? ", p.1. (<http://eprints.nuim.ic/392/1/Human Dignity.pdf>). 2014/11/04 : إطلع عليه يوم

³ أنظر:

Emmanuelle Bribosia et Ludovic Hennebelle, "Classer les droit de l'homme", BRUYLANT, Bruxelles, 2004, p. 60.

⁴ أنظر: محمد سعادي، "حقوق الإنسان"، دار يحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص. 22.

⁵ المادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: " لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمس شرفه وسمعته. ولكل شخص حق في أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخل أو تلك الحملات ."

ثانياً: الاعتراف القانوني بمبدأ الكرامة الإنسانية:

تعتبر الكرامة الإنسانية كمصدر لكل حقوق الإنسان وحياته الأساسية، ويظهر هذا بشكل جلي في الوثائق الدولية لحقوق الإنسان، وقد جاءت أول إشارة إلى احترام الكرامة الإنسانية على الصعيد العالمي في مقدمة ميثاق الأمم المتحدة الصادر في 1945/06/26 والتي تنص على: "... وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية...".

ويجب الإشارة إلى أنّ نصوص ميثاق الأمم المتحدة لم تضع قانون لحقوق الإنسان، كما أنّها لا تأمر الدول الأعضاء بوضع قوانين محلية لحماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية والحفاظ على كرامته وقديسيته.¹

أمّا عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فإنّه يكرس مبدأ احترام الكرامة الإنسانية في مواضع عدة، فقد أكدت ديباجته على ضرورة احترام كرامة الإنسان وحماية حقوقه الأساسية وحياته،² وتأكيداً لإحترام الكرامة الإنسانية نصت المادة 01 منه على: "يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح من الأخوة".

كما منعت المادة 05 منه إخضاع أي شخص للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو الحاطة من الكرامة.

وكذلك الحال بالنسبة للعهدين الدوليين لسنة 1966، فقد جاء الاعتراف بمبدأ احترام الكرامة الإنسانية في ديباجة العهدين كالآتي:

¹ أنظر: شريف يوسف حلمي خاطر وصلاح الدين فوزي، "الحماية الدستورية لمبدأ الكرامة الإنسانية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص. 20.

² جاء نص الديباجة كالتالي: لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم..... ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية وحزمت أمرها على أن تدفع بالرفعي الاجتماعي قدما وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.

"حيث أن الإعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة الدولية وبحقوقهم المتساوية التي لا يمكن التصرف بها، يشكل استنادا للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم، وإقرارا منها بانبثاق هذه الحقوق من الكرامة المتأصلة في الإنسان".

أضف إلى ذلك فقد صدرت اتفاقيات خاصة تُعزِّزُ هذا المبدأ كالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي اعتمدها الجمعية العامة بتاريخ 1965/12/21 ودخلت حيز النفاذ بتاريخ 1969/01/04، واتفاقية منع التمييز ضد المرأة لعام 1979، واتفاقية منع التعذيب والعقوبات أو المعاملات المهنية أو اللإنسانية أو الخاصة بالكرامة لعام 1984.

الفرع الثاني:

أهم المبادئ والقيم المرتبطة باحترام الكرامة الإنسانية

إذا كانت الكرامة الإنسانية تمثل النواة غير الملموسة في حقوق الإنسان المشتركة بين جميع البشر وغير القابلة للإنتقاص¹، فإنّ هذا يجعل من هذه الكرامة كذلك غير قابلة للإنتقاص أو التصرف ويجعل منها مبدأ عالميا وشموليا، والذي يتحقق بتحقيق العديد من القيم كالحرية والعدالة والأمن وهذا ما ستقوم الباحثة بتفصيله من خلال العناصر التالية:

أولا: أهم المبادئ المرتبطة بالكرامة الإنسانية والمدعمة لها:

باعتبار أنّ الإعتراف بالكرامة الإنسانية كامن في ضمان حقوق الإنسان، فإنّ معظم المبادئ المدعمة لحقوق الإنسان نجدها ضامنة هي الأخرى أو مرتبطة بشكل وثيق بالكرامة الإنسانية، وتظهر أهم هذه المبادئ فيما يلي:

1- مبدأ ترابط حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وأثره على كرامة الإنسانية: مبدأ عدم القابلية للتجزئة يعني أنّ كل حقوق الإنسان مترابطة ومتشابكة، أي أنّ كل حق للإنسان

¹أنظر:

Emmanuelle Bribosia et Ludovic Hennebelle, Op.Cit., p. 43.

يرتبط ارتباطاً وثيقاً بباقي الحقوق الأخرى، وبهذا تظهر ضرورة كل من الحقوق المدنية، الثقافية، الاقتصادية، السياسية والاجتماعية لكرامة الإنسان، إذن فمبدأ عدم القابلية للتجزئة يعني ضمناً أنّ الإستجابة لإحترام الكرامة الإنسانية يجب أن يكون عبر جميع القطاعات وعبر جميع المداخل الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.¹

ونجد أنّ مبدأ الترابط الداخلي لحقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة قد تم النص عليه من خلال إعلان فيينا الذي تبناه المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام 1993 والذي جاء فيه أنّ:

"جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتشابكة، ويجب على المجتمع الدولي أن يعامل حقوق الإنسان على نحو شامل وبطريقة منصفة ومتكافئة، وعلى قدم المساواة، وبنفس القدر من التركيز".

كما جاء في قرار الجمعية العامة رقم 130/32 لسنة 1977 أنّ: "كل حقوق الإنسان والحريات الفردية غير قابلة للإنقسام ومترابطة".

وأضافت أنّ: "التمتع الكامل بالحقوق المدنية والسياسية مستحيل دون التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

إذن فبالرغم من تقسيم حقوق الإنسان إلى حقوق سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية إلاّ أنّه يمكن إعمال هذه الحقوق بترابط حفاظاً على مبدأ الكرامة الإنسانية ويكون هذا من خلال إعمال مبدأ عدم التمييز الذي يعتبر جوهر حقوق الإنسان، وبهذا يمكن إعادة منطق تصنيف حقوق الإنسان من خلال مداخل تضمن لنا احترام الكرامة الإنسانية وهذا من خلال اعتبار الحقوق المدنية والسياسية أنّها حقوق تسمح بتجنب التمييز فيما يخص ممارسة الحرية الشخصية، أمّا الحقوق الاجتماعية والاقتصادية تسمح بتجنب التمييز فيما يخص

¹ أنظر: أحمد أبو الوفا، "الحماية الدولية لحقوق الإنسان في إطار منظمة الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة"، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص. 88.

الموارد المادية الموجودة، والحقوق الثقافية تسمح بتجنب التمييز فيما يخص الخصوصيات الثقافية.¹

وذلك لأنّ إعمال صنف من الحقوق باعتبار أنّها حقوق أساسية وإهمال باقي الحقوق لا يكفل للأفراد أكثر من حياة بائسة وفقيرة وقصيرة فالحقوق الأساسية دون باقي الحقوق غير كافية لحماية الكرامة الإنسانية بأي معنى مقبول، فلا يمكن تقليص الكرامة الإنسانية، التي تهدف حقوق الإنسان إلى تحقيقها إلى أبعاد يمكن احتواؤها بواسطة قائمة مختصرة وضيقة للحقوق الأساسية، فكل حقوق الإنسان هي حقوق أساسية ومترابطة بمعنى جذري، بحيث أنّ أي انتهاك منتظم لأي حق يحرم المرء من تحقيق حياة إنسانية كريمة، أي يحرم المرء من التمتع بالشروط الدنيا الضرورية لحياة يستحقها الإنسان.²

ويتدعم هذا المبدأ بمبدأ أساسي يتمثل في عدم قابلية حقوق الإنسان للتنازل عنها حتى ولم تم ذلك برضا الشخص المعني نظرا لأهميتها الحيوية للإنسان، وعلة ذلك أنّ الرضا لا يُسقط أهمية هذه الحقوق وكذلك لا يُسقط الحماية المقررة لكرامة الإنسان وذلك لأنّ الشخص ليس له الصفة في التنازل عن مثل تلك الحقوق.³

2- عالمية حقوق الإنسان وتحقيق الكرامة الإنسانية: إنّ القول بعالمية حقوق الإنسان يفرض علينا النظر في نص المادة 55 فقرة (ج) من ميثاق الأمم المتحدة والتي تؤكد على: "أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء، ومراعات تلك الحقوق والحريات فعلا"، أمّا المادة 56 من الميثاق فتحتوي على الإلتزامات الواقعة على عاتق الدول بالتعاون مع المنظمة لتحقيق هذا الهدف.

ولقد امتدت فكرة الميثاق عبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 الذي أريد به إظهار عالمية حقوق الإنسان من خلال تسميته، ثم ظهرت الإشارة إلى عالمية حقوق

¹ أنظر:

Emmanuelle Bribosia et Ludovic Hennebelle, Op.Cit., p. 43.

² أنظر: جاك دونللي، مرجع سابق، ص. 56.

³ أنظر: أحمد أبو الوفا، مرجع سابق، ص. 90-91.

الإنسان في العديد من الاتفاقيات الدولية المبرمة تحت إشراف الأمم المتحدة مثل العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966 والاتفاقية حول القضاء على وقمع جريمة التمييز العنصري لسنة 1973.¹

ويؤسس هذا المبدأ لقيمة أساسية مفادها أنّ حقوق الإنسان يجب أن تتحقق لجميع الناس في جميع الأماكن والأوقات وهذا ما يسمح بتمتع كل فرد بالكرامة.²

كما يركز هذا المبدأ على مفاهيم حقوق الإنسان التي تشكل نتاج تطور الفكر البشري الذي لا يقتصر على قارة أو أمة أو شعب أو جماعة، فهي مزيج التفاعل الحضاري للمفاهيم الإنسانية عبر العصور، ولهذا نجد أنّ هذا المبدأ مرتبط بمبدأ العدالة بين الأجيال الضامن لفرص الأجيال المقبلة في التمتع بحقوقها، فهذه الحقوق هي التي تسمح لهم بالتمتع بالكرامة حتى وإن كان موضوعها غير موجود اليوم إلاّ أنّها تمثل تطبيقاً لمبدأ عالمية حقوق الإنسان.³

ثانياً: القيم الأساسية الملازمة للكرامة الإنسانية:

تظهر القيم الأساسية المدعمة للكرامة الإنسانية من خلال كل من الحرية، العدل، الأمن التي من خلال ما يلي:

1- الحرية كقيمة ملازمة للكرامة الإنسانية: ترتبط الكرامة الإنسانية ارتباطاً وثيقاً بقيمة الحرية التي تتحقق من خلال إزالة مختلف معوقات الإنتفاع بالحقوق من جهة، ومساهمتها في توسيع المجال أمام الأفراد نحو توسيع خياراتهم من جهة أخرى، وقد عرف الإعلان

¹ أنظر: قادري عبد العزيز، "حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية"، دار هومة، الجزائر، 2003، ص. 34.

² أنظر:

" A life of human dignity for all ", p2.

(<http://weblog.leidenuni.nl/foir/1948/human-rights-strategy-Sumary-%5b1%.pdf>).

إطلع عليه يوم: 2014/02/13.

³ أنظر:

Emmanuelle Bribosia et Ludovic Hennebelle, Op.Cit., p. 61.

الفرنسي لحقوق الإنسان الحرية بأنها "حق الفرد في فعل كل ما لا يضر بالآخرين، وأنها مجرد مكنة للحصول على الحق بمعناه الاصطلاحي".¹

وهناك من الباحثين من يميز بين نوعين من الحرية، الحرية الداخلية التي تعكس القدرة على الإختيار والحرية الخارجية والمتمثلة في مختلف الحريات المدنية والسياسية والحريات الفكرية، الدينية، التجارية... إلخ.²

كما تنقسم الحرية إلى شقين، شق سلبي وآخر إيجابي، فالحرية السلبية تشكل الأساس الضامن للتغلب على العديد من المشاكل والعراقيل التي تثبط من الإنتفاع بحقوق الإنسان³، وتسمح بتهيئة البيئة المناسبة لإعمال الشق الإيجابي للحرية الذي يركز على السيادة الذاتية والمتفقة مع مختلف الأهداف المحققة للكرامة الإنسانية فالحرية الإيجابية تتمثل في مجموعة من الإمتيازات التي تكتسب معاني مختلفة أكثر محسوسية وواقعية والتي تكون موجهة نحو ممارسة عمل أو تحقيق مصلحة معينة⁴ وبهذا يمكن النظر للحرية الإيجابية أنها مجموعة من الفرص التي تكون بمثابة نقلات للأداء والتي تسمح للفرد بإمكانية قيامه بأي عمل من شأنه المساهمة في تحسين حياته ودعم كرامته الإنسانية.⁵

وبهذا يظهر أنّ الفهم الفلسفي لحرية الإنسان يجب أن يعتمد على الجانب الأخلاقي للحياة، أي أنّ حرية الإنسان وحقوقه تكون بالحصول على القوى التي تجعله قادرا على استعمال لغة الأخلاق في تحقيق أهدافه⁶، ولهذا فإنّ المطالبة بالحرية لا تكون من أجل الحرية في حد ذاتها بل من أجل الوصول إلى القيم الأخلاقية المكرسة للكرامة الإنسانية.

¹ أنظر: أماني جرار، مرجع سابق، ص. 149.

² المرجع نفسه، ص 149.

³ أنظر: حامد عامر، "مقالات في التنمية البشرية العربية"، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1982، ص. 43.

⁴ أنظر: عبد الوهاب الكيالي، "موسوعة السياسة"، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.ت.ن)، ص. 245.

⁵ أنظر:

Simon Barnbeck, "**Freedom and capacity: implications of Sen's capability approach**", p. 12.

إطلع عليه يوم 2014/03/25 (<http://www.reemcausac.org/pdf/1-1-copability.pdf>).

⁶ أنظر: أماني جرار، المرجع السابق، ص. 158.

2- **العدل كقيمة ملازمة للكرامة الإنسانية:** يساهم مبدأ العدل في تقديم الأساس المنطقي والعلمي لممارسة الحرية بشكل واقعي، ويحافظ على أداء دورها الصحيح كقيمة ترفع من شأن كرامة كل الناس على حد السواء وبنفس القدر، ومن الملاحظ أنّ تعريف العدل كقيمة يتأثر بمصالح الفرد وموقعه الاجتماعي، والدور الذي يقوم به، ويعرف العدل بأنه "تحقيق المساواة في فرص الانتفاع بالحقوق"، كما أنّه يشتمل على جانبين، جانب فردي يتمثل في عدم اخلاق الفرد بواجباته وجانب اجتماعي يدل على احترام الفرد لحقوق الآخرين.¹

أمّا المنظور القانوني للعدل فيتمثل بالقول بأنّ القاعدة عادلة أو الفعل عادل، الأمر الذي يتطلب الإنصاف بين الأفراد وعدم التمييز بينهم، والذي يكون قائماً على نفي الإستبعاد، والتفضيل القائم على اعتبارات كالجنس، اللون، اللغة، الدين أو الأصل الاجتماعي...²

ونجد أنّ هذا المبدأ لا يمكن أن يتمثل في تحقيق المساواة الرياضية المطلقة بين الأفراد في أي مجتمع، وأقصى ما يمكن التطلع إليه هو تحقيق مساواة عامة نسبية بين الأفراد، ذلك لأنّهم (أي الأفراد) ليسوا متساوين في حاجاتهم، أو قدراتهم وطاقاتهم العقلية والعملية، الأمر الذي ينفي إمكانية أن تكون المساواة مطلقة بينهم أمراً عادلاً³، واستناداً إلى هذا الفهم فإنّه ومن الأصح أن نتحدث عن "القيمة الإنسانية للفرد" باعتبارها مبدأً أخلاقياً نقيم عليه مفهوم "العدل" وعاملاً معدلاً للنتائج المترتبة عن التفاوت الطبيعي بين الأفراد في القدرات ما دام الجميع يعيشون في مجتمع واحد، وعلى هذا الأساس فإنّ العدل الإنساني لا يتعارض أبداً مع كون بعض الأفراد أو الفئات من الناس يحظى بنصيب في التوزيع أكبر من غيره لأنّ قدراته أكبر⁴، وتأسيساً على هذا المبدأ الأخلاقي المدعم للقيمة الإنسانية للفرد يتدعم مبدأ الكرامة الإنسانية كبعد من أبعاد حق الإنسان في جودة الحياة.

¹ أنظر: أماني جرار، المرجع السابق، ص ص. 105-106.

² المرجع نفسه، ص. 107.

³ المرجع نفسه، ص. 109.

⁴ المرجع نفسه، ص. 110.

3- الأمن كقيمة ملازمة للكرامة الإنسانية: يعتبر الأمن من منظور إنساني عبارة عن مفهوم قائم على حقوق الإنسان بهدف الحفاظ على الكرامة الإنسانية كقيمة أساسية، وهو يعني خلق النظم التي توفر للناس المقومات الأساسية لسبل العيش والبقاء والكرامة، ويركز الأمن من خلال اتجاهه نحو ضمان هذه القيمة على تحقيق عنصر التحرر من الخوف الذي يتضمن عيش الحياة بطريقة خالية من القهر ودون أي تهديد أو مواقف خطيرة، كما يتضمن مسؤولية الحكومات في ضمان العيش الكريم لمواطنيها¹، ويتدعم هذا من خلال تكريس الحماية التي تقي الأفراد من المخاطر وهي تتطلب جهودا متناغمة لتطوير معايير وإجراءات ومؤسسات تعالج المخاوف بمنهجية وبالتالي تساهم في تعبيد الطريق نحو انتفاع الأفراد بحقوقهم وهذا ما يشكل أساسا للحياة الكريمة.

وبهذا تظهر أهم العناصر الموضوعية التي تشكل أبعادا أساسية للحق في جودة الحياة، كما أنها تشكل أساسا موضوعيا تتحدد من خلالها معظم مؤشرات هذا الحق والتي سنتناولها الباحثة بالتفصيل من خلال المبحث الموالي.

¹ أنظر:

Chadwick F. Alger, "The Future of the United Nations System: Potential for the Twenty-first Century", U.N.U.P, New York, 1998, p. 188.

المبحث الثاني:

مؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة

تعكس المؤشرات أكثر من مجرد عملية للقياس إذ يمكن أن ينظر إليها من خلال نطاق واسع، وبهذا فهي تعكس منظورا أوسع، فالمؤشرات هي كمية وقابلة للقياس، ولكنها أيضا يمكن أن تستخدم لتعكس عمليات وتفسيرات نوعية¹ وتستخدم مؤشرات حقوق الإنسان كأدوات لتقييم حالات حقوق الإنسان وتوفير مبادئ توجيهية للتدخلات الإنمائية في هذا المجال.²

وقياسا على هذا نجد أنّ مؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة تتخذ نفس المنهج وهذا من خلال تقييم واقع هذا الحق وقياس مدى نجاح السياسات في تطبيقه من الناحية الواقعية.

غير أنّ عملية البحث في مؤشرات جودة الحياة وفي أهم النماذج المقترحة في هذا المجال أظهرت نوعا من الاختلاف ، ويرجع هذا وفقا لرأي الباحثة لعدم الإتفاق على مفهوم جودة الحياة في حد ذاته، ولهذا ستقوم من خلال هذا المبحث بالتطرق إلى مفهوم مؤشرات جودة الحياة وبيان بداية ظهور الحديث عن هذه المؤشرات في المطلب الأول، ثم عرض أهم النماذج المقترحة لمؤشرات جودة الحياة وتحديد النموذج المعتمد من خلال المطلب الثاني.

المطلب الأول:

مفهوم مؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة

من خلال هذا المطلب ستعمل الباحثة على تحديد مفهوم مؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة وتمييزها عن الإحصاءات المرتبطة بهذا الحق مع التطرق للمحة تاريخية عن

¹ أنظر:

Erik Andre Andersen and Hans-otto sano, " **Human Rights indicators at programme and project level** ", The Danish institute for Human Rights, Denmark, 2006, p.7.

² أنظر:

Ibid., p.7.

بداية ظهور الحديث عن مؤشرات جودة الحياة وأخيرا تحديد أهم المداخل الأساسية المعتمدة في وضع مؤشرات جودة الحياة، وهذا من خلال الفروع التالية.

الفرع الأول:

تعريف المؤشرات وبيان أهميتها في مجال جودة الحق في الحياة

يركز هذا الفرع على دراسة مفهوم مؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة وهذا من خلال تعريفها وبيان أهميتها من جهة وتمييزها عن مفهوم الإحصاءات الخاصة بهذا الحق والتي في غالب الأحيان ما يتم طرحها بصورة متداخلة مع المؤشرات، ويكون تفصيل هذا من خلال العناصر التالية:

أولا: تعريف مؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة:

على الرغم من الاستعمال المكثف في الأدبيات لمصطلح "المؤشر" إلا أنه لا يبدو أنه معرف بشكل كافي، وذلك لأن حركة المؤشرات لم تنبثق عن نظرية معينة، أو عن إطار تصوري معين، ومن ثم كان من الطبيعي أن تتعدد تعاريف العلماء للمؤشرات، وتتنوع بؤر اهتمامهم في كل تعريف من هذه التعريفات بتعدد تصوراتهم، وباختلاف مداخلهم في بناء هذه المؤشرات،¹ ولهذا وقبل التطرق لمفهوم مؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة نعرض أولا تعريف المؤشر بصفة عامة.

ومن أجل تعريف المؤشر لابد من العروج على التعريف اللغوي لهذا المصطلح أولا ثم عرض أهم التعاريف الفقهية أو الاصطلاحية الواردة بخصوصه.

فمن الناحية اللغوية نجد أنّ مصطلح "المؤشر" يعني الدليل أو الإمارة، ومؤشر الشيء يعني الدليل أو البيّنة على وجوده،² وفي قاموس أكسفورد نجد أنّ المؤشر يعني

¹ أنظر: أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، "التنمية وحقوق الإنسان: نظرة اجتماعية"، المكتب الجامعي الحديث، إسكندرية، 2006، ص. 117.

² أنظر: سهيل دياب، " مؤشرات الجودة وتوظيفها في تنظيم التعليم والتعلم"، مجلة الجودة في التعليم العالي، المجلد الثاني، العدد الأول، ديسمبر 2006، ص. 11.

الشيء الذي يشير أو يوجه الإنتباه إلى كل أمر ذو دقة كبيرة أو صغيرة، كما يشير إلى حالة الموقف الذي نختبره.¹

أما من الناحية الفقهية أو الإصطلاحية فقد وردت عدة تعاريف للمؤشر ونجد أنّ التعريف الذي قدمته لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون الاقتصادي هو الأقرب لدراستنا وتعتبر هذه اللجنة المؤشر "بأنه عامل كمي أو نوعي أو متغير يوفر وسيلة بسيطة وموثوق بها لقياس الإنجاز، ولتتبع التغيرات المتصلة بالحقوق، أو للمساعدة على تقييم الأداء في مجال التنمية".²

وفي مجال جودة الحياة نستعمل كلمة مؤشر من أجل قياس الجوانب الكمية والنوعية لها، وغالبا ما تستخدم هذه المؤشرات لغرضين أساسيين، يتمثل الأول في إيجاد بيانات من أجل قياس الجودة الحياتية قياسا دقيقا للوقوف على الوضع الراهن لها، أما الثاني فيتمثل في تقييم الجودة الحياتية والوقوف على التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف سواء كانت قصيرة المدى أو بعيدة المدى والتي في الغالب ما تتجه إلى ضمان فرص تحقيق استدامة جودة الحياة للأجيال المستقبلية.

في كثير من الأحيان ما نجد أنّ البعض يكاد لا يميز بين مفهوم مؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة والإحصاءات المرتبطة به، ويهتم في تعريفه للمؤشرات على التأكيد على الخاصية الإحصائية لها، وحتى استعمالها كمرادف للإحصاءات ولهذا تعد التفرقة بين المؤشرات والإحصاءات أمر بالغ الأهمية، حيث يعبر المؤشر عن مقياس كمي أو نوعي يستخدم لقياس حق الإنسان في جودة الحياة، أما الإحصاءات فهي عرض لواقع جودة الحياة في وقت محدد والذي يكون في شكل رقمي، وعلى هذا يختلف مؤشر حق الإنسان في جودة

¹ أنظر: سليمان حسين المزين وسامية إسماعيل سكيك، "مؤشرات إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في ضوء بعض المتغيرات"، في: المؤتمر الدولي للتعليم العالي في الوطن العربي - آفاق مستقبلية، 18-01-2012، ص. 5.

² أنظر:

Siobhan Mchernerney -Lankford, "Human Rights Indicators in Development: Aintroduction", The World Bank, Washington, 2010, p.15.

الحياة عن الإحصاءات المرتبطة بها في أنّ الأول لا يكفي بعرض واقع هذا الحق فقط بل يمتد لتفسيره وتحليله في حين أنّ الثاني يعرض الواقع فقط.¹

ومن هذا المنطلق فإنّه يمكننا القول بأنّ الإحصاء يعد الأساس الذي يقوم عليه مؤشر حق الإنسان في جودة الحياة، فهو يقدم قياسات دقيقة وواقعية لهذا الحق، أمّا المؤشر فيمكنه الوقوف على أبعاد الظاهرة وكذلك تحليلها وهذا بما يمكن وضع سياسات من أجل التمكين من هذا الحق وحل المشاكل التي تعترض الإنتفاع به²، وبهذا وزيادة على ما سبق ستعمل الباحثة على توضيح أهم الفروقات بين الإحصاءات والمؤشرات من خلال الجدول التالي:

-جدول رقم (3)-

جدول يوضح الفرق بين مؤشرات وإحصاءات جودة الحياة

خصائص مؤشرات جودة الحياة	خصائص إحصاءات جودة الحياة
* يعد أغنى في المضمون وأقوى في الدلالة عن الإحصاء فهو يعبر عن جوانب كمية ونوعية للحق في جودة الحياة.	* الإحصاء أقل دلالة من المؤشر فهو يعرض واقع حق الإنسان في جودة الحياة في وقت محدد وفي شكل رقمي.
<u>مثال</u> : مؤشر العمر المتوقع عند الولادة يمكن أن يشير إلى التحسن العام في الأحوال المرتبطة بالمعيشة وليس مجرد طول العمر.	
* يرتبط بهدف يسعى نحو تحقيقه والمتمثل في تقييم واقع حق الإنسان في جودة الحياة وقياس مدى نجاح السياسات في تطبيقه.	* لا يرتبط بهدف إلا من خلال دمجها بمؤشر فهو مجرد نسب مئوية يتم قياسها عن واقع حق الإنسان في جودة الحياة.
* يفترض أن تكون جزءا من كيان أكبر لإطار متكامل من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات	* ليس من الضروري أن تنتمي لكيان أكبر، ولا تندرج في إطار القرارات المرتبطة بحق الإنسان

¹ أنظر: يمن محمد حافظ الحمادي، "مفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي وأنواعها، معايير وخطوات إعدادها"، ص. 2. (http://www.Mof.gov.eg/equality-Finallweb/system pages/wrshfiles/M3.pdf).

إطلع عليه يوم: 2014/05/12.

² أنظر: المرجع نفسه، ص. 2.

<p>في جودة الحياة.</p> <p>* لا تتميز بالإستمرارية فهي تصف حق الإنسان في جودة الحياة في الوقت الراهن ولا تمتد من خلال مسارات الزمن.</p> <p>* تعتمد الإحصاءات المرتبطة بحق الإنسان في جودة الحياة على مصدر هام وأساسي ويتمثل في المسوحات الميدانية والتي تتم بصفة خاصة في ظروف وأوقات معينة.</p>	<p>المرتبطة بحق الإنسان في جودة الحياة.</p> <p>* تتميز بعنصر الإستمرارية إذ من شأنها أن تتيح إمكانية إجراء مقارنات على مدى فترات زمنية ممتدة بحيث تقيس مسار واتجاهات التغير في واقع حق الإنسان في جودة الحياة على المدى الطويل، وكذلك تكشف عن التقلبات وترصد الانعطافات الحادة في معدلات التغير.</p> <p>* إعداد مؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة يتطلب الاعتماد على إحصاءات متنوعة في مجالات مختلفة وليس على مصدر واحد للبيانات.</p>
------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على أدبيات في مجال المؤشرات والتنمية.¹

ثانيا: أهمية دراسة المؤشرات في مجال حق الإنسان في جودة الحياة :

تظهر أهمية وضع مؤشرات لحق الإنسان في جودة الحياة من خلال ما يلي:

- قياس جوانب من الأوضاع الحياتية المرغوبة وفق تصورات معيارية معرفة بمقاصد محددة، وهو ما يطلق عليه المعايير الحياتية.²

¹ أنظر: يمن محمد حافظ الحمافي، مرجع سابق، ص ص. 2-3.

وكذلك أنظر: أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، "التنمية وحقوق الإنسان نظرة اجتماعية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص. 18.

وكذلك أنظر: ليلي محمود نوار، "تطوير المفاهيم والمؤشرات وتحسين أساليب جمع الإحصاءات: منظور إقليمي"، في: اجتماع مجموعة العمل حول تطوير المؤشرات وتحسين الإحصاءات الخاصة بوضع المرأة العربية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1990، ص ص. 299-300.

² أنظر: دارم البصام، "حول المفاهيم والمؤشرات الاجتماعية المطلوبة لقياس الانجاز في جهود التنمية العربية: رؤية نقدية للاتجاهات الجديدة"، ندوة تطبيق المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية على التخطيط للتنمية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العهد للبحوث والدراسات العربية، بغداد، 1987، ص. 96.

- تقديم لغة مشتركة وأهداف متفق عليها لمتابعة مدى تطبيق حق الإنسان في جودة الحياة.¹
- يساعد استخدام المؤشرات في جعل دراسة حق الإنسان في جودة الحياة أكثر واقعية وفعالية، فتجميع المؤشرات يساعد على تسجيل المعلومات بكفاءة، وهذا بدوره ييسر رصد ومتابعة القضايا المتعلقة بهذا الحق.²
- إلى جانب أعمال الرقابة التي تجريها آليات الأمم المتحدة ومؤسساتها الضامنة لتنفيذ حق الإنسان في جودة الحياة، توفر المؤشرات أدوات ملموسة وعملية لإنفاذ هذا الحق.³
- تركز المؤشرات على قياس مدى تقييد المكلفين بالمسؤولية باحترام حق الإنسان في جودة الحياة وكذلك مدى سعيهم لحمايته والوفاء به.⁴
- قياس أوضاع الحياة الراهنة للناس ومعرفة تطلعات الناس وكذلك الأوضاع التي يسعون لها، وهو ما يعرف بتسمية المستوى القياسي أو النمط الحياتي المراد.⁵
- تستخدم المؤشرات أداة لتعزيز القياس المنتظم للتغيرات الماسة بالتمتع بحق الإنسان في جودة الحياة على مر الزمن، كما أنّ استخدام هذه المؤشرات يعمل على تيسير عملية تفعيل هذا الحق في السياسات العامة في مختلف المجالات والقطاعات.⁶

¹ أنظر: سهيل دياب، مرجع سابق، ص. 11.

² راجع التقرير: مفوضية الأمم المتحدة، "مؤشرات حقوق الإنسان: دليل للقياس والتنفيذ"، الأمم المتحدة ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، نيويورك وجنيف، 2012، ص. 1.

³ راجع التقرير: مفوضية الأمم المتحدة، "مؤشرات حقوق الإنسان: دليل للقياس والتنفيذ"، مرجع سابق، ص. 2.

⁴ المرجع نفسه، ص. 33.

⁵ أنظر: دارم البصام، مرجع سابق، ص. 95.

⁶ راجع التقرير: المفوضية السامية لحقوق الإنسان، "المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان"، تقرير رقم E/2011/90، الأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، جنيف، 2011، ص. 6.

الفرع الثاني:

بداية الحديث عن مؤشرات جودة الحياة وأهم المداخل المعتمدة في تحديدها

لقد برزت خلال السنوات الماضية تغيرات على مستوى الفكر السياسي والإستراتيجي، والذي تبني مفاهيم جديدة تعمل على الوفاء بالحاجات الأساسية خاصة للطبقات المحرومة، كما أكد هذا التوجه على ضرورة اعتماد مؤشرات اجتماعية تسعى إلى زيادة رفاه الأفراد¹، والتي تطورت بدورها لتتوسع بصورة أكبر لتشكّل أساس الحديث عن مؤشرات جودة الحياة وكذلك لتحدد المداخل الأساسية المعتمدة في تحديد هذه المؤشرات ومن خلال هذا الفرع ستوسع الباحثة أكثر في هذه الفكرة من خلال العناصر التالية:

أولاً: بداية الحديث عن مؤشرات جودة الحياة:

بدأ الحديث عن مؤشرات جودة الحياة في القرن العشرين بين عقدي الستينات والسبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية ويرجع أصل هذا إلى بداية حركة المؤشرات الاجتماعية التي ظهرت خلال الثلاثينيات، فمن خلالها أصبحت الأمم والمجتمعات وعلى نحو متزايد أكثر اعتماداً على المقاييس الإحصائية لتقييم وضعهم ونوعية حياتهم، ووضع السياسات لأجيال متعاقبة، وقد سعت جاهدة لجمع واستخدام الإحصاءات أو المؤشرات بصورة أكثر انتظاماً وبطريقة هادفة.²

وقد كانت الفترة الرئيسية لبداية صياغة المؤشرات الاجتماعية ما بين 1920 و1930، إلا أنّ هذه الفترة كانت مسبقة بمحاولة أو حركة في حوالي سنة 1910 حيث بدأت مؤسسة Russell Sage بتطوير ما يعرف بـ"مؤشرات المجتمع"، غير أنّه ونتيجة لعجزها المالي لم تتمكن من القيام بالدراسات على المستوى الواقعي لهذا اكتفت بتقديم المشورة الفنية فقط، ونتيجة لهذه المبادرة اتخذت عمليات مسح واسعة على المستوى المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية على كل من التعليم، الترفيه، الصحة العامة، الجريمة

¹ أنظر: دارم البصام، مرجع سابق، ص. 73.

² أنظر:

Clifford W. Cobb and Craig Rixford, "Lessons learned from the history of social indicators", p.1.

إطلع عليه في: 2014/05/20. (<http://rprogress.org/publications/1998/SocIndHist.pdf>).

والظروف الاجتماعية العامة والتي أجريت تحت إشراف لجان المواطنين، الإتحادات الكنسية، الغرفة التجارية، وجمعيات مدنية أخرى¹، وقد كانت هذه العملية من أجل حشد الرأي العام والضغط من أجل الإصلاحات المناسبة والتأثير على صناع القرار، إذ أن جمع المعلومات الواقعية يؤثر على ضمير المجتمع ويؤدي إلى تسارع القوات المجتمعية للإصلاح.²

وفي بداية الثلاثينات قام رئيس الولايات المتحدة الأمريكية *Herbert Hoover* بتشكيل لجنة البحوث حول الإتجاهات الاجتماعية وكان مدير هذه البحوث العالم *William F. Ogbum* وهو من أهم علماء الاجتماع المرموقين في جامعة شيكاغو، والذي كلف بالإشراف على التغيرات الاجتماعية الأخيرة لفهم المشاكل الاجتماعية، وفي عام 1933 أصدرت هذه اللجنة تقريرها وكان أول وثيقة رسمية مكرسة للقياس الاجتماعي والتي تغطي العديد من الظروف الاجتماعية مثل التركيبة السكانية، الصحة، التعليم...³

وبعد هذا حلت الحرب العالمية الثانية التي حولت الإهتمام من المؤشرات الاجتماعية إلى الاقتصادية حيث أصبحت الحكومات تكافح لتقييم الأوضاع المعيشية، غير أنّ النقاد وجهوا أصابع الإتهام نحو السياسات الاقتصادية واعتبروا أنّ السياسات الاجتماعية تساهم في ترشيد القرارات بصورة أكبر، وهذا ما أدى إلى ولادة المؤشرات الاجتماعية من جديد في فترة الستينات وكان هذا في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ظهرت إلى الوجود كجزء من محاولة وكالة الفضاء الأمريكية "NASA" في كشف وتوقع آثار برنامج الفضاء الأمريكي على مجتمعهم وقد أشار المشاركون في هذا البرنامج أنّ هناك آثار اجتماعية كبيرة وغير

¹ أنظر:

Clifford W. Cobb and Craig Rixford, Op.Cit., pp. 6-7.

² أنظر:

Ibid., p. 7.

³ أنظر:

Heinz – Herbert Noll, " Social indicators and quality of life research ", p. 1.

(http://www.gesis.org/fileadmin/upload/institut/wiss_arbeitsbereiche/soz_indikatoren/Publikationen/isscnoll.pdf). 2014/04/12 إطلع عليه في

متوقعة لبرنامج الفضاء على المجتمع الأمريكي، وفي الوقت نفسه لم يتمكنوا من الحصول على البيانات اللازمة لإجراء تحليل كمي.¹

وكان ثاني منشور الذي أثر في المجال، هو تقرير عن وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية وكان هذا سنة 1969 ودعى إلى إنشاء تقرير اجتماعي سنوي والذي يساعد في تقييم فعالية البرامج الاجتماعية، كما اعتبرت هذه التقارير كأداة لتوجيه السياسة العامة.²

وانتشرت هذه الأفكار والمفاهيم والمناهج المبتكرة من خلال أبحاث "المؤشرات الاجتماعية"، والتي تم تطويرها لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا وتم تبنيها من طرف بلدان أخرى وحتى من قبل المنظمات الدولية بعد فترة وجيزة، وبدأت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)³ ببرنامجها المعروف من خلال العمل على المؤشرات الاجتماعية في عام 1970⁴، وتقريباً في نفس الوقت بدأ المجلس الاجتماعي والاقتصادي التابع للأمم المتحدة بمشروعه المُخَرَج من طرف الحائز على جائزة نوبل لاحقاً *Richard Stone* والذي قام بتطوير نظام أكثر طموحاً من الإحصاءات الاجتماعية والديمقراطية التي كان من المفترض أن تلعب دوراً رئيسياً في المؤشرات الاجتماعية.⁵

¹ أنظر:

Heinz – Herbert Noll, Op.Cit., p. 1.

² أنظر:

Chifford W. Cobb and Craig Rixford, Op.Cit., p. 9.

³ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): هي منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر، نشأت عام 1948 وقد ساهمت في معالجة مجموعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكذلك ساهمت في تعميق المشاركة مع دوائر الأعمال، ونقابات العمال وغيرهم من ممثلي المجتمع المدني. (أنظر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/ <http://ar.wikipedia.org/wiki>) إطلع عليه يوم: 2015/03/12.

⁴ أنظر:

Heinz – Herbert Noll., Op.Cit., p. 2.

⁵ أنظر:

Ibid., p. 2.

وبعد هذه المرحلة وخلال فترة السبعينات انقسمت المؤشرات الاجتماعية إلى اتجاهين: الإتجاه الأول والذي عرض نماذج النظام الاجتماعي، أمّا الإتجاه الثاني فقد كان ينطوي على محاولة فهم الرفاه الذي تبلورت منه أبحاث ودراسات مؤشرات جودة الحياة.¹

وأول نشاط بحثي في مجال مؤشرات جودة الحياة كان في منتصف السبعينات من طرف فريقان من شيكاغو (*withey – Andreus*) والمعنيان بالمؤشرات الاجتماعية، حيث قاما بإجراء بحوث وطنية ولأول مرة من نوعها حول مؤشرات جودة الحياة، والتي هدفت إلى تطوير مؤشرات موضوعية وذاتية لها²، وهكذا ولدت مؤشرات جودة الحياة والتي أصبحت هدفا جديدا متعدد الأبعاد وأكثر تعقيدا من المؤشرات الاجتماعية.

ثانيا: أهم المداخل المعتمدة في تحديد مؤشرات جودة الحياة:

هناك تعاريف ومفاهيم متعددة "لجودة الحياة" وبهذا فإنّ الإجماع ضئيل على مؤشراتنا وكيفية قياسها، ولتحديد ذلك تحتاج الباحثة إلى البحث عن المكونات التي تكون قابلة للقياس، وتجدر الإشارة إلى أنّه في جودة الحياة لا يوجد نموذج متفق عليه أو مقبول عموما بالنسبة لمؤشرات قياسها، فهذه الأخيرة يجب أن تشمل على المكونات النوعية، الكمية، الموضوعية والذاتية، أي وصف موضوعي لجودة الحياة من ناحية نوعية وكمية بالإضافة إلى التركيز على التقييم الذاتي للأفراد لحياتهم³ وبهذا فإنّ أهم المداخل المعتمدة في تحديد مؤشرات جودة الحياة تتمثل في المداخل الكمية والنوعية من جهة والمداخل الموضوعية والذاتية من جهة أخرى وهذا ما ستبينه الباحثة من خلال العناصر التالية:

¹ أنظر: محمد فريد المتولي السعيد أحمد، "توعية الحياة في مدينة أسيوط"، (رسالة ماجستير)، جامعة عين شمس، القاهرة، 2014، ص. 12.

² أنظر: بحرة كريمة، "جودة حياة التلميذ وعلاقتها بالتحصيل الدراسي"، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاجتماعية جامعة وهران، وهران، 2013-2014، ص. 23.

³ راجع التقرير:

Gail Kelly (el.) , " *Final Report: Quality of life and sustainability on the central coast* ", CSIRO Sustainable Ecosystems, May 2007, p. 44.

(www.wyong.nsw.gov.au/getmedia/ecc83204-a3d1-4ada-8219-do6F7Fa9Fc9E/Quality-of-life-Report.aspx). 2014/05/17. إطلع عليه يوم:

1- المداخل الكمية والنوعية في تحديد مؤشرات جودة الحياة: إنّ أهم المداخل العملية لتحديد المؤشرات تتمثل في المداخل الكمية والمداخل النوعية؛ فالمداخل الكمية يُعبّر عنها من منظور ضيق أنّها تجعل من المؤشرات تأخذ صورة "الإحصاءات"¹، فهي تكون في شكل أرقام أو نسب مئوية أو أرقام قياسية²، ويستخدم هذا النوع من المداخل الكمية بشكل واسع في تطوير السياسات لأنّها تعطي مقياسا واضحا جدا لظروف الحياة، وهذا ما يتيح لوضعي السياسات من مقارنة الأداء أو الإنجازات، وعلاوة على ذلك يتيح لهم مقارنة أوضاع الحياة في أوقات مختلفة³، وبهذا ومن خلال هذا المدخل مثلا تظهر أهم المؤشرات المرتبطة بمعدلات إلحاق الأطفال في سن التعليم، نسب المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان الوطني، معدلات الأجور بالنسبة للنساء والرجال، كما يمكن للبيانات الكمية أن تظهر التغييرات في المساواة بين الجنسين على مر الزمن⁴.

وفي معظم الأحيان لا تحتاج المؤشرات الكمية إلى حكم ذاتي عليها، فهي بحاجة إلى طرق قياسية والتي من المتوقع أن تعطي نفس النتائج بغض النظر عن من يقيس⁵.

وتشمل **المداخل النوعية** المعلومات التي يعبر عنها أساسا في أشكال سردية أو تصنيفية والتي تسعى إلى إكمال أو إيضاح المعلومات الكمية المتصلة بإعمال حق الإنسان في جودة الحياة، وتعتبر هذه المداخل كمرجعية لمؤشرات نوعية تفيد في الحالات

¹ راجع تقرير: مفوضية الأمم المتحدة، "مؤشرات حقوق الإنسان: دليل للقياس والتنفيذ"، مرجع سابق، ص. 16.

² المرجع نفسه، ص. 4.

³ أنظر:

" Quantitative and qualitative indicators "

(Monitoringevaluation.weebly.com/quantitative—qualitayive-indicators.html).

إطلع عليه يوم: 2014/08/12.

⁴ أنظر:

" Gender indicators: what, why and How? "

(www.oecd.org/dac/gender-development/43041409.pdf). 2014/08/12. إطلع عليه يوم:

⁵ أنظر:

"Quantitative and qualitative indicators ", Op.Cit.

المشمولة بالتحليل،¹ كما أنها تشمل خبرات الأفراد وحكمهم الذاتي على نوعية حياتهم، ويمكن لبعض المسائل التي تنتمي للمؤشرات النوعية أن تقاس بشكل كمي.²

وهذان المدخلان الكمي والنوعي لمؤشرات جودة الحياة لا يعبران عن نهجين متعارضين، فهما متكاملان ولكل منهما أهميته الخاصة، كما أنهما يتأثران بالمدخل الموضوعية والذاتية.

2- المدخل الموضوعية والذاتية في تحديد مؤشرات جودة الحياة: تتضمن المفاهيم المرتبطة بمؤشرات جودة الحياة عدة مدخل، ويكون أكثرها إقناعاً مدخلين أساسيين المدخل الموضوعي والمدخل الذاتي.

فالمدخل الموضوعي لمؤشرات جودة الحياة يجعل من هذه المؤشرات قابلة للقياس الكمي أو النوعي، وبهذا تكون متعلقة أساساً بالمتغيرات المؤسسة لجودة الحياة مثل أوضاع العمل، مستوى الدخل والظروف الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك نوع المساندة التي تقدمها شبكة العلاقات الاجتماعية، ومدى رقي الخدمات المقدمة لأفراد المجتمع والتي توجه نحو نمط حياة يتميز بالرفاه³، وبهذا فمن خلال المدخل الموضوعي تظهر العوامل المادية في التعبير عن جودة الحياة والتي تتجسد في درجة إشباع الحاجات، بمعنى أن جودة الحياة تتحقق بتحقيق هذا الإشباع.⁴

وفي مقابل هذا المدخل الموضوعي نجد أن إشباع حاجات الأفراد في المقام النهائي يجب أن ينظر إليه من قبل الأفراد ويمكن الحكم عليه من قبلهم، وهذا يشكل **المدخل الذاتي** القائم على تقييم الأفراد لحياتهم ومدى رضاهم عنها⁵. إذ يمكن تقييم المؤشرات الموضوعية

¹ راجع تقرير: مفوضية الأمم المتحدة، "مؤشرات حقوق الإنسان: دليل للقياس والتنفيذ"، مرجع سابق، ص. 17.

² أنظر:

" Quantitative and qualitative indicators ", Op.Cit.

³ أنظر: سلاف مشري، "جودة الحياة من منظور علم النفس الإيجابي"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 08، سبتمبر 2014، ص ص. 224-225.

⁴ أنظر: بحرة كريمة، مرجع سابق، ص. 30.

⁵ أنظر:

باستخدام المداخل الذاتية والتي تكون في شكل معلومات غير موضوعية وفقا لمعيار شخصي مثل الرضا، الثقة، الخوف... والتي يكون لها تأثير كبير على معايير موضوعية خارجية مثلا كالزيادة في معدلات الإنتحار في حالة غياب الثقة أو غياب الرضا عن الحياة؛¹ وبالتالي فالمداخل الذاتية تهتم بتقييم جودة الحياة وفقا لما يدركه الأفراد ولما تحققه لهم من إشباعات ذاتية ومن ثم مدى شعورهم بالرضا عن حياتهم والذي يشكل وفقا لهذا المدخل أفضل مؤشر لجودة الحياة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المؤشرات الموضوعية والذاتية ليست منفصلة ولا يمكن التفرقة بينهما بسهولة إذ أنّ أغلب المعايير الموضوعية تعتمد على تقييم ذاتي، فالعديد من الظروف المعيشية الموضوعية يتم الحكم عليها بصورة ذاتية إن كانت مواتية أو غير مواتية، وبهذا تكون المؤشرات الذاتية أساسية في تقييم نجاح السياسات أو اختيار أهداف سياسية.²

وفي الأخير ما يمكننا قوله هو أنّ جودة الحياة تقوم على تكامل المؤشرات الموضوعية كمية كانت أو نوعية مع المؤشرات الذاتية، ولهذا عند تحديد مؤشرات جودة الحياة لابد من استعمال المداخل الكمية والنوعية وكذلك الموضوعية والذاتية فهي مداخل متكاملة وغير قابلة للفصل ويمكن توضيح هذا من خلال الجدول الموالي:

¹ أنظر:

German Council for Social and Economic Data, " **Subjective indicators** ", *working paper*, N°=119, August 2009, p. 3. ([www.ratswd.de/download/Rat SWD-WP119.pdf](http://www.ratswd.de/download/Rat%20SWD-WP119.pdf))

² أنظر:

Heinz – Herbert Noll, Op.Cit., p. 9.

الجدول رقم (4): المداخل المعتمدة في تحديد مؤشرات جودة الحياة

المدخل الموضوعي	المدخل الذاتي	
المدخل الكمي	مؤشر يعبر عنه في شكل كمي ويستند إلى معلومات عن أشياء أو وقائع أو أحداث يمكن ملاحظتها مبدئياً والتحقق منها مباشرة. مثال1: عدد حالات الأطفال دون الخامسة من العمر يعانون من نقص الوزن. مثال2: عدد حالات الإعدام التعسفي المسجلة.	مؤشر يعبر عنه بشكل كمي ويستند إلى معلومات تعتبر تصوراً أو رأياً أو تقييماً أو حكماً بواسطة جداول أصلية/ترتيبية، على سبيل المثال: النسبة المئوية للأفراد الذين يشعرون بالأمان في حياتهم.
المدخل النوعي	مؤشر يعبر عنه كنص سردي يتخذ شكلاً فئوياً ويستند إلى معلومات عن أشياء أو وقائع أو أحداث يمكن مبدئياً ملاحظتها والتحقق منها مباشرة. مثال: الوصف الوقائي لحدث ينطوي على أفعال عنف بدني. مثال: هل الحق في الغذاء مكفول تماماً في القانون والممارسة في بلد معين؟	مؤشر يعبر عنه كنص سردي لا يتخذ بالضرورة شكلاً فئوياً ويستند إلى معلومات تشكل رأياً أو تصوراً أو تقييماً أو حكماً.

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة، "مؤشرات حقوق الإنسان: دليل للقياس والتنفيذ"، الأمم المتحدة ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، نيويورك وجنيف، 2012، ص. 18.

المطلب الثاني:

الإتجاه نحو اعتماد نموذج لمؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة

من خلال هذا المطلب وسعياً منا نحو اعتماد نموذج تكاملي لمؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة، سنقوم أولاً بالعروج على أهم النماذج المقترحة من طرف مختلف الباحثين في مجال مؤشرات جودة الحياة وهذا من خلال الفرع الأول، ثم العمل على التوفيق بين هذه النماذج في إطار نموذج تكاملي والذي تعتمده من خلال هذه الدراسة كإطار عام لمؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة، وهذا من خلال الفرع الثاني.

الفرع الأول:

أهم النماذج المقترحة لمؤشرات جودة الحياة

أدت مختلف التطورات الحاصلة لمفهوم جودة الحياة إلى إيجاد مجموعة من المؤشرات لتقييم حياة الأفراد، فإلى جانب معدل الدخل الذي كان يشكل أهم مؤشر انتشر استخدامه لفترة طويلة من الزمن، برزت مؤشرات أخرى اشتملت على مجالات عديدة كالغذاء، الصحة، التعليم، عدالة التوزيع، إلى جانب ثقافة وقيم كل مجتمع وحياته السياسية، وغيرها من المؤشرات التي أوجدها الباحثون.¹

وبما أن هذه الدراسة لا تهدف إلى إجراء عملية مسح دقيقة لكل ما كتب في هذا المجال، فإن ما يهمنا هو عرض أهم النماذج التي تناولت مؤشرات جودة الحياة سواء لباحثين أجانب أو عرب، وهذا من أجل إلقاء نظرة على ما تم التوصل إليه في هذا المجال، وسيكون هذا من خلال العناصر التالية:

أولاً: أهم النماذج المقترحة لمؤشرات جودة الحياة في الدراسات الأجنبية

تتعدد الدراسات الأجنبية التي تناولت مؤشرات جودة الحياة، ومن خلال هذا العنصر سنحاول عرض أهم النماذج المقترحة في الدراسات الأجنبية.

1- النموذج المقترح من طرف منظمة الصحة العالمية: ستكون البداية من خلال مجموع المؤشرات التي تم وضعها في إطار منظمة الصحة العالمية، فقد كونت هذه الأخيرة مجموعة دولية من الباحثين في مجالات عدة والتي كرست جهودها لبحوث نوعية الحياة، وكذلك من أجل تحديد المجالات التي يجب أن يشملها المقياس المقترح لها، وطور هذا المقياس من خلال خمسة عشر مركزاً ميدانياً دولياً تابعا للمنظمة، عبر اثنتي عشرة لغة، وحددت هذه المراكز جوانب الحياة التي تعد مهمة في قياس جودة الحياة،² ووضعت بنوداً

¹ أنظر: سعد حسين فتح الله، "التنمية المستقلة: المتطلبات الإستراتيجية والنتائج"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص. 74.

² أنظر: أحمد محمد عبد الخالق، "الصيغة العربية لمقياس نوعية الحياة الصادر عن منظمة الصحة العالمية: نتائج أولية"، مجلة دراسات نفسية، المجلد 18، العدد 2، أبريل 2008، ص. 251-252.

لقياسها وشملت الصيغة الإستطلاعية الأصلية 236 بندا، وطبقت هذه الصيغة في خمسة عشر مركزا ميدانيا بلغات مختلفة عبر العالم،¹ وحددت هذه المجموعة الدولية التابعة لمنظمة الصحة العالمية ستة مجالات أساسية لمؤشرات جودة الحياة والتي تتخلص في الجدول التالي:

جدول رقم (5): مؤشرات جودة الحياة حسب منظمة الصحة العالمية

مؤشرات الجودة الشاملة للحياة والصحة العامة	
المجال	الجوانب المدرجة ضمن المجال
المجالات البدنية	الطاقة والتعب - الألم وعدم المرض - الراحة
الجوانب النفسية	مظهر الجسد - المشاعر السلبية أو الإيجابية - احترام الذات - التفكير والتعلم والتركيز
مستوى الإستقلال	حرية التنقل - أنشطة الحياة اليومية - الإعتماد على المساعدات الطبية - القدرة على العمل
العلاقات الاجتماعية	العلاقات الشخصية - الدعم الاجتماعي - النشاط الجنسي
المجال البيئي	الحرية والسلامة البدنية والأمن - سهولة الرعاية الصحية والاجتماعية - البيئة المنزلية - البيئة المادية (التلوث/الضجيج/الحركة/المناخ)

المصدر:

world Health Organisation, « **Measuring Quality of life** », p.4.
إطلع عليه يوم 2014/08/13 (www.who.int/mental-health/media/68pdf).

يبين الجدول أهم المجالات التي حددتها منظمة الصحة العالمية والتي تشكل قاعدة أساسية لتحديد مؤشرات جودة الحياة كما عملت على تفصيل هذه الجوانب إلى جوانب متعددة والتي تساهم في تفعيل المؤشرات لتمكن من قياس جودة الحياة. ما يلاحظ على المجالات التي حددتها منظمة الصحة أنها ركزت على حودة الحياة الصحية أكبر من جودة الحياة بصورة عامة.

¹ أنظر: أحمد محمد عبد الخالق، مرجع سابق، ص. 252.

2- النموذج المقترح من طرف وكالة حماية البيئة: أمّا عن التقرير الصادر عن Environmental protection Agency في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1972 والذي كان بعنوان Quality of life Indicators فقد حصر مؤشرات جودة الحياة في ثلاث أنواع أساسية تتمثل فيما يلي:

أ- المؤشرات الاقتصادية:

وقد ركز هذا التقرير من خلال المؤشرات الاقتصادية على عنصر أساسي يتمثل في الناتج القومي الإجمالي معتبرا أنه يعكس قيمة أسعار السوق لجميع السلع والخدمات النهائية التي ينتجها اقتصاد البلاد قبل خصم تكلفة الإستهلاك، والبدائل الأخرى للأعمال التجارية والاستهلاك المؤسسي من السلع الرأسمالية الدائمة.¹

ب- المؤشرات الاجتماعية: وقد تم تضمين هذه المؤشرات العناصر التالية:²

الصحة: حياة مديدة - الرفاه النفسي والجسدي.

التعليم: المهارات الأساسية لكل شخص - فرص التعليم العالي.

التوظيف: فرص العمل - بيئة العمل - الرضا الوظيفي.

الدخل: مستوى الدخل الفردي - توزيع الدخل - الفئات ذوي الدخل المنخفض.

الإسكان والبيئة: السكن ونوعية شروط الحياة (العيش) - نوعية البيئة.

الراحة والترفيه: وقت الفراغ المتاح - مدى المساهمة بنشاطات وقت الفراغ.

السلامة العامة والعدالة الاجتماعية: السلامة في الحياة والحماية من الجريمة - عدالة جنائية منصفة.

¹ أنظر:

Environmental protection Agency, "Quality of life indicators ", Environmental protection Agency, United States, 1972, p. 18.

² أنظر:

Ibid., p. 38.

النمو الديمغرافي: عدد السكان - ترتيبات المعيشة والهياكل الأسرية.

ج- المؤشرات البيئية: نجد أنّ أهم العناصر التي تم إدراجها ضمن المؤشرات البيئية تتمثل فيما يلي:¹

نوعية البيئة: نوعية الهواء - نوعية المياه - المشاكل الإيكولوجية.

الغذاء: الإنتاجية الزراعية - مدى كفاءة الغذاء - أسماك المحيط صيدا واحتياطيا.

الطاقة: الطاقة البيئية المستخدمة - الطاقة الكهربائية المستهلكة - احتياطي الطاقة.

المناخ: تغير المناخ.

3- النموذج المقترح من طرف مركز واشنطن لأبحاث البيئة: أمّا من خلال الدراسة التي أعدها *Ben-Chieh liu* سنة 1975 من أجل مركز واشنطن لأبحاث البيئة (Washington Environmental Research center) والتي كانت بعنوان

Quality of life Indicators فقد ركز من خلالها على المؤشرات الاجتماعية اعتبارا منه أنّ جودة الحياة ما هي إلاّ تعبير عن الرفاه العام للأفراد أو ما يعرف بالرفاهية الاجتماعية،² كما اعتبر المؤشرات الاجتماعية عبارة عن معايير أو شروط شاملة لمختلف الجوانب الرئيسية للمجتمع سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو نفسية أو حتى اقتصادية، وبهذا فإنّ المؤشرات الاجتماعية تتنمذج من خلال عدد من التخصصات الرئيسية،³ والتي تظهر من خلال ما يلي:

أ- النموذج الاقتصادي: يركز على كل من النمو الاقتصادي ومتوسط الدخل الفردي، واعتبر أنّ الجوانب الاقتصادية تظهر كأدوات للتنبؤ بالتقلبات الاقتصادية على المدى القصير، والتحكم في مجموع الأعمال على المدى الطويل ومحاولة معالجتها قبل الكساد

¹ أنظر:

Environmental protection Agency, Op. Cit, pp. 42-49.

² أنظر:

Ben - Chieh Liu , "Quality of life indicatirs", Washington Environmental Research Center, Washington, 1975, P9.

³ أنظر:

Ibid., pp. 8,12.

الاقتصادي، وذلك لأنّ الجوانب الاقتصادية تتجاوب مع الأهداف الاجتماعية لأنّها تشكل المقياس التقليدي الأساسي للإزدهار وللرفاه الاجتماعي ففي كثير من الأحيان ما أدت مخاطر النمو الاقتصادي إلى تكاليف اجتماعية مرتبطة بها.¹

ب- **النموذج النفسي:** اعتبر الباحث *Ben – chieh Liu* أنّ أي محاولة لبناء المؤشرات الاجتماعية غالباً ما تقترب من الجوانب النفسية أو من المناظير الذاتية أو الفردية، خاصة وأنّ العلم أثبت أنّ هناك اختلافات عميقة في الطريقة التي ينتهج بها الناس حياتهم والتي تتأثر بعدة عوامل ذاتية كالسلامة، الإلتناء، احترام النفس وتحقيق الذات.²

ج- **النموذج البيئي:** وقد ركز الباحث على نوعية البيئة من ناحية الهواء، الماء، المساحات المخصصة والصالحة للعيش... ومدى تأثيرها على حياة الإنسان الاجتماعية، كما ركز على أنّ تقييم الآثار البيئية يكون من مستويات أساسية تتمثل في: التلوث، الجماليات وأخيراً فائدة الإنسان.³

د- **النموذج السياسي:** حاول الباحث حصر التوجهات السياسية نحو ثلاث مستويات مميزة للنظام السياسي وهي الحكومة، النظام والمجتمع السياسي، واعتبر أنّ كل مستوى عبارة عن عنصر من عناصر الثقافة السياسية.⁴

هـ- **النموذج الاجتماعي:** ركز على الإهتمام المتزايد بالمشاكل الاجتماعية التي تظهر كردود فعل على المادة التي سادت المجتمعات ونظام القيم الغربي، كما ركز في هذا المجال على ترتيب الحاجات، التوجه المعرفي، وأخيراً موازنة المصالح الشخصية.⁵

¹ أنظر:

Ben – Chieh Liu, Op. Cit., pp. 13-14.

² أنظر:

Ibid., pp. 14-15.

³ أنظر:

Ibid., p. 18.

⁴ أنظر:

Ibid., p.19.

⁵ أنظر:

Ibid., pp. 23, 25.

4- النموذج المقترح من طرف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ: في دراسة لـ

The Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP)

أو ما تعرف باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ قامت بدراسة مؤشرات جودة الحياة وصنفتها إلى ثلاث مجموعات:

أ- المؤشرات الاقتصادية: تشمل على كل من الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي.¹

ب- المؤشرات الاجتماعية الموضوعية: تشمل على كل من: الصحة والتغذية والتعليم - المشاركة الاجتماعية وحرية الإنسان - أوقات الفراغ والاستفادة من الوقت - الإسكان والبيئة المادية - الحياة العملية والضمان الاجتماعي - السلامة الشخصية والعدالة.²

ج- المؤشرات الاجتماعية الذاتية: تشمل على³:

- أهم البيانات حول ردود فعل الأفراد وتصوراتهم حول جودة حياتهم.
- مستويات السعادة والرضا عن الحياة فيما يتعلق بدخل العمل وقضاء أوقات الفراغ بصورة صحية.

5- النموذج المقترح من طرف الباحث *Fallowfield. L.*: في دراسة للباحث *Fallowfield. L.* بعنوان

The quality of life: Missing Measurement in health care

¹ أنظر:

UNESCO Principal Regional Office for Asia and the Pacific, "Quality of life improvement programmes", Volume IV, UNESCO principal regional office for Asia and the Pacific, Bangkok, 1993, p. 4.

إطلع علي في: 2014/08/12 (www.UNESCO.org/education/pdf/413-48d.pdf).

² أنظر:

Ibid., p. 4

³ أنظر:

Ibid., p. 4.

والتي أجراها سنة 1990 قام بتحديد مؤشرات قياس جودة الحياة كما يلي:¹

أ- **المؤشرات النفسية:** وتظهر من خلال شعور الفرد بالقلق والإكتئاب أو التوافق مع المرض، أو من خلال الشعور بالرضا عن الحياة.

ب- **المؤشرات الاجتماعية:** وتظهر من خلال نوعية العلاقات الشخصية بالإضافة إلى ممارسة الفرد للأنشطة الاجتماعية والترفيهية.

ج- **المؤشرات الجسمية والبدنية:** وتظهر من خلال حالة الفرد الصحية ومدى رضاه عنها، وكذلك نوعية التغذية والقدرة الجنسية.

ثانياً: أهم النماذج المقترحة لمؤشرات جودة الحياة في الدراسات العربية

تتميز الدراسات العربية في مجال مؤشرات جودة الحياة بالهزل، إذ نجد أنّ الدراسات العربية في هذا المجال قليلة جداً، هذا مقارنة بالدراسات الأجنبية، ومن خلال هذا العنصر ستدرج الباحثة أهم النماذج لمؤشرات جودة الحياة .

1- النموذج المقترح من طرف مرصد الإصلاح العربي: ركز تقرير مرصد الإصلاح العربي لسنة 2005 على المؤشرات الاجتماعية واعتبرها كأساس لتقييم وقياس جودة الحياة في الوطن العربي، كما أنّه قام بتقسيم هذه المؤشرات إلى خمس مجموعات أساسية.

وقد ركز المرصد من خلال **المجموعة الأولى** من هذه المؤشرات على الإهتمام بإشباع حاجات البشر الأساسية من خلال فرص الإشباع المتاحة، وربط هذا بمفهوم دولة الرفاهية التي تعني اتساع مساحة الإشباع الرأسي أو إشباع أكبر عدد من الحاجات البشرية، بالإضافة إلى اتساع مساحة الإشباع الأفقي الذي يعني إشباع غالبية الناس في المجتمع.²

أمّا **المجموعة الثانية** من المؤشرات فتتعلق بأوضاع الفئات الاجتماعية ومشكلاتها، وهنا تم التركيز على إدماج المرأة ومشاكل مختلف الفئات العمرية، وفي **المجموعة الثالثة**

¹ أنظر: محمد عبد الحليم منسي وعلي مهدي كاظم، "مقياس جودة الحياة لطلبة الجامعة"، وقائع ندوة علم النفس وجودة الحياة، جامعة السلطان قابوس، مسقط، 17-19 ديسمبر 2006، ص. 65.

² أنظر: دون إسم مؤلف: "مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية (وقائع ورشة عمل)"، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت لبنان، 2009، ص ص. 31-32.

من المؤشرات الاجتماعية ركز هذا التقرير على مشاكل الفئات المهمشة في ظل غياب العدالة الاجتماعية.¹

أمّا المجموعة الرابعة فقد ارتبطت بحالة السلم الاجتماعي في ظل غياب مختلف أنواع العنف، أمّا في المجموعة الخامسة والأخيرة فقد كان التركيز على تمكين المرأة وإدماجها في الحياة الاجتماعية.²

2- النموذج المقترح من طرف الباحث نادر الفرجاني: في محاولة لنادر الفرجاني التي أجراها في كتابه "عن نوعية الحياة في الوطن العربي" سنة 1992، عمل على تحديد مفهوم وقياس جودة الحياة في البلدان العربية وهذا في سياق دولي معتمدا في هذا على مدخل حقوق الإنسان على أساس أنها تشمل نطاقات متتالية الإتساع من محددات الرفاه البشري.³

كما أنّه من خلال وضع محددات لجودة الحياة من منظور حقوق الإنسان فضل نادر الفرجاني عدم التفرقة بين الحقوق المدنية والسياسية وكذلك الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على أن تكون التفرقة حسب رأيه بين المستويين الفردي والجمعي في حقوق الإنسان الأساسية، وبالتالي صنف مؤشرات جودة الحياة إلى فئتين أساسيتين:

أ- فئة الحقوق الفردية: وتشتمل على:⁴

- السلامة الشخصية: حظر التعذيب والإيذاء البدني والنفسي، والمعاملة غير الإنسانية والعقوبات الحاطة من الكرامة الإنسانية.
- حرية الرأي والتعبير مع سهولة الحصول على المعلومة.
- حرية المعتقد والفكر.
- الحق في الحياة الخاصة.

¹ أنظر: دون إسم مؤلف: "مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية (وقائع ورشة عمل)"، مرجع سابق، ص. 32.

² المرجع نفسه، ص32.

³ أنظر: نادر الفرجاني، "عن نوعية الحياة في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص49.

⁴ المرجع نفسه، ص ص. 55-56.

ب- فئة الحقوق الجمعية: وتشتمل على:¹

- تكوين الأسرة والحق في الرعاية الاجتماعية والصحية.
- الحق في مستوى معيشي لائق.
- مجانية التعليم الأساسي وضمان استمراره.

3- النموذج المقترح من طرف الباحث محمود عبد الفضيل: كما قام الباحث محمود عبد الفضيل في مقاله "تطور مؤشرات نوعية الحياة في الوطن العربي: نظرة مسحية" باعتماد عدد من المؤشرات التركيبية الخاصة بنوعية الحياة في البلدان العربية، بلغ عددها سبعة مؤشرات استمدت من دراسات أجراها باحثون في الأمم المتحدة وفي بعض البلدان المتقدمة اقتصادياً، وقسمها إلى مؤشرات عامة تضمنت درجة التحضر وتوقع الحياة عند الولادة، ومؤشرات تفصيلية تركيبية لقياس درجة التوازن في تركيبة النمط الغذائي السائد ومدى تقدم الأوضاع الصحية والتعليمية، فضلاً عن استهلاك الفرد من الطاقة واقتناء بعض السلع المعمرة وتوصل إلى نتيجة مفادها أنّ الدول النفطية في الوطن العربي استطاعت تحسين نوعية الحياة لأفرادها من خلال المؤشرات المذكورة، في حين بقيت الدول الفقيرة في مستويات متدنية.²

وفي الأخير، ومن خلال عرضنا لأهم النماذج التي طرحت في مجال مؤشرات جودة الحياة يظهر أنّ أغلبها كانت تتناول زاوية معينة من الحياة التي تخدم موضوع وهدف الدراسة التي احتوتها، فالبعض منها أحادية الجانب، وحتى وإن كان البعض الآخر متعدد الأبعاد والجوانب، إلا أنّ هذا التعدد كان في إطار ضيق شاملاً أهم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومتجاهلاً لجوانب أخرى من الحياة الإنسانية والتي تعتبر ضرورية لرفع مستوى حياة الناس إلى الأفضل، وعلى هذا الأساس سنحاول من خلال الفرع الموالي اعتماد نموذج تكاملي لمؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة والذي نحاول من خلاله الجمع بين

¹ أنظر: نادر الفرجاني، مرجع سابق، ص ص. 56-57.

² أنظر: سعد حسين فتح الله، "التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص. 80.

مختلف النماذج السابقة، وكذلك سد بعض الثغرات بالنسبة لبعض المؤشرات التي أسقطت ولم تدرج سابقا.

الفرع الثاني:

النموذج التكاملي المعتمد لمؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة

باعتبار أنّ حق الإنسان في جودة الحياة هو حق قام على الإعراف بكافة حقوق الإنسان فإن مؤشرات هذا الحق يجب أن تعكس جميع جوانب الحياة المتصلة بهذه الحقوق، غير أنّ إدراج هذه الأخيرة ضمن قائمة مؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة يكون في شكل محددات تعكس المحتوى المعياري لهذا الحق وهذا بعيدا عن المحتوى المعياري لتلك الحقوق وذلك لأنّ تقييم حق الإنسان في جودة الحياة هو ذو طابع نوعي غير أنّه بوسعه الإستفادة من عدد من المؤشرات الكمية.

وعلى هذا سنسعى من خلال هذا الفرع إلى وضع نموذج تكاملي يشتمل على أهم المؤشرات التي تم اقتراحها من خلال النماذج السابقة، والذي يكون بمثابة الإطار العام لتقييم حق الإنسان في جودة الحياة، وأهم ما يميز هذا النموذج هو المرونة، كما أنّ عرضنا لمؤشراته لا يكون بصورة تراتبية أو بوضع أولوية لأحد المؤشرات على الباقي، لأنّ هذا يخضع للتصور الذاتي لكل فرد وكذلك منظوره لحقه في جودة الحياة وهذا بدوره يفرض على الباحثة بيان المدخل الذي يمكن من خلاله قياس المؤشر إن كان نوعيا أو كميا من الناحية الموضوعية أو كان ذاتيا، وتظهر أهم مؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة من خلال المؤشرات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والبيئية والتي ستقوم بتحديد الإطار العام لها في العناصر التالية مع تفصيلها بصورة أكبر في الجدول الذي تقترحه في آخر الفرع ويظهر هذا من خلال ما يلي:

أولاً: المؤشرات الاجتماعية لحق الإنسان في جودة الحياة:

تعتبر المؤشرات الاجتماعية من أهم المؤشرات وذلك نظراً لاتساعها وارتباطها بكل من المؤشرات الاقتصادية والسياسية¹، غير أنّ الباحثة لم تركز على دراسة هذا الارتباط وستقوم بتبني التعريف الذي جاءت به الأمم المتحدة والذي يعتبر المؤشرات الاجتماعية بأنها "تركيبات مبنية على الملاحظة والتي في الغالب ما تكون كمية، تركز على جانب من جوانب الحياة الاجتماعية التي تحظى بالإهتمام وتبرز مختلف التغيرات التي تحدث"².

فالمؤشرات الاجتماعية تسعى إلى الكشف عن الإحتياجات الحقيقية للمجتمع والمشكلات التي يعانيها، وكذلك المجالات التي تحتاج إلى توجيه اهتمام أو رعاية خاصة، فهي لا تقيس اتجاه ومسار كافة الأوضاع الاجتماعية بل تنتقي الأهم منها لتحسين حياة الأفراد.³ وبهذا فهي تركز على تنمية العلاقات في المجتمع في ظل غياب التمييز وتحقيق العدالة الاجتماعية، مع رفع مستوى الخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجالات الصحة، التعليم، الإسكان، الضمان الاجتماعي... وهذا بهدف رفع مستويات المعيشة وتحقيق أقصى استثمار متاح للطاقات والإمكانات البشرية الموجودة في المجتمع،⁴ كما ترتبط المؤشرات الاجتماعية بتحقيق الأمن المجتمعي سواء من ناحية ضمان الحرية الشخصية والتحرر من أي عنف مادي أو معنوي، أو من الناحية القيمية التي تعكس طريقة حياة وثقافة مجموعات معينة كالإعتراف بالهوية الثقافية، أو معتقدات دينية وحرية ممارسة شعائر دينية معينة والتي تشكل مؤشرات أساسية لتحقيق حياة كريمة والوصول إلى الرضا عن الحياة المعبر عن المدخل الذاتي لمؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة.

¹ نتيجة لهذا الارتباط بين المؤشرات الاجتماعية والمؤشرات الاقتصادية ظهرت ثنائية في الإهتمام بين الاقتصاديين والاجتماعيين بالمؤشرات الاجتماعية وهذا ما أدى إلى عدم وجود اتفاق حول تعريفها

² أنظر: دارم البصام، مرجع سابق، ص. 90.

³ أنظر: أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، "التنمية وحقوق الإنسان: نظرة اجتماعية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص. 119.

⁴ أنظر: زينب أبو زيد أبو بكر، "المعونات الدولية وعلاقتها بالتنمية"، في: المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007، ص. 157.

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية لحق الإنسان في جودة الحياة

إن المؤشرات الاقتصادية كمفهوم تتداخل مع المؤشرات الاجتماعية بحيث يصعب الفصل بينهما وذلك لأنه عند رفع المستوى التعليمي والصحي والثقافي للأفراد فإننا نعمل في الوقت نفسه على تحقيق مستوى أعلى من القدرات البشرية، وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل والإستهلاك¹، وبالرغم من هذا التداخل إلا أننا نحاول دراسة كل جانب بصورة منفصلة عن الآخر.

وتركز المؤشرات الاقتصادية بشكل كبير على الأمن الاقتصادي للفرد الذي يسعى إلى تحقيق نمو فرص العمل للفرد في إطار ظروف عمل ملائمة، مع إتباع فلسفة رفع الأجور بطريقة تتناسب مع تلبية الحاجات الإنسانية.²

كما تركز المؤشرات الاقتصادية على مشكلة الدخل المنخفض ولا يكون هذا التركيز في إطار الإحصاءات المتعلقة بمختلف الفئات فحسب، بل تركز معلومات هذه المؤشرات على تغطية توزيع الدخل الإجمالي وكيف يتم تغيير الدخل عن طريق الضرائب والفوائد الاجتماعية لضبط مستوى الدخل المتاح لاستهلاك مختلف الأسر.³

وتسعى المؤشرات الاقتصادية إلى التطوير في كل ما تشتمل عليه من طاقات وموارد وهذا عن طريق الإهتمام بنتائج منظومة العلم والتكنولوجيا الرافعة من نسبة الإنتاج وزيادة الدخل الإجمالي غير أنّ هذا الجانب غالباً ما يكون فعالاً في الدول المتقدمة على خلاف الدول النامية التي لم يدخل معظمها مرحلة إنتاج العلم والتكنولوجيا ولا زالت تكافح الأمية.⁴

¹ أنظر: محمد عبد الفتاح محمد، "الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص. 134.

² أنظر: عمار عماري، "بعض الملاحظات على التنمية في الجزائر وسبل النهوض بها"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 7، 2007، ص. 13.

³ أنظر:

Michael R. Hagerty (el.) : " **Assessing quality of life and living conditions to guide national policy** ", K. A. P, New York, 2002, pp. 15-16.

⁴ أنظر: أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، مرجع سابق، ص. 121-122.

وبهذا ومن خلال ما سبق لا يكون التركيز من خلال المؤشرات الاقتصادية على الجانب الكمي فحسب بل يتعداه إلى الجانب النوعي.

ثالثا: المؤشرات السياسية لحق الإنسان في جودة الحياة:

لا يكتمل تحقيق المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية إلا بضمان إطار عام للمؤشرات السياسية والتي تساهم في توسيع الفرص المتاحة للمواطنين وتمكينهم من إحداث تغييرات تؤثر على حياتهم اليومية، ولهذا نجد أنّ المؤشرات السياسية تلعب دورا محوريا وأساسيا في مختلف مراحل العملية السياسية كما تؤثر أيضا في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية وما يربط بينها من علاقات.¹

وتشمل المؤشرات السياسية على المشاركة السياسية ودرجة الشفافية والوصول إلى المعلومة وكذلك فعالية النظام السياسي من خلال ترشيد السلطة وتوفير سبل الانصاف بين الجنسين هذا بالإضافة إلى درجة التمتع بالحريات السياسية التي لا يتم قياسها بمجرد معرفة عدد اللذين يدلون بأصواتهم أو شكل التمثيل على مستوى السلطة، بل من خلال مقاييس ذاتية تعكس استطلاع رأي المواطنين حول رضاهم عن الحرية السياسية.²

رابعا: المؤشرات البيئية لحق الإنسان في جودة الحياة:

عندما نتكلم عن البيئة فإننا نتكلم عن الإنسان وعن تلبية حاجاته المحسنة لنوعية حياته، وهذا يُظهر وجود علاقة طردية بين جودة الحياة وجودة البيئة، وتظهر المؤشرات البيئية كأداة مهمة في تعيين المشكلات البيئية وتحليلها وتقويمها، كما تعمل على رصد التغيّر في حالة البيئة مع مرور الزمن، وتشكل وسيلة مهمة لمتابعة أداء السياسات وقياس التحسن في تحقيق أهداف الأفراد في حياة أفضل، وذلك لأنّ المؤشرات البيئية تهدف إلى

¹ أنظر: السيد عبد الحليم الزيات، "التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي"، الجزء الثاني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص. 90.

² أنظر: دارم البصام، مرجع سابق، ص. 92.

تحقيق رفاهية اقتصادية للجيل الحالي والأجيال اللاحقة من خلال الحفاظ على البيئة من مختلف المخاطر وتمكينها من توفير حياة اقتصادية واجتماعية أفضل.¹

وتشتمل المؤشرات البيئية على نوعية البيئة من حيث الهواء، الماء والمساحات المخصصة للزراعة والعيش بالإضافة تقييم مستويات التلوث البيئي وآثار تغير المناخ على حياة الأفراد.

وبهذا تظهر أهم المؤشرات الموضوعية التي يمكن التعبير عنها بشكل نوعي وقياسها بشكل كمي وحتى تقييمها بصورة ذاتية وهذا تعبيراً عن مدى رضا الأفراد عن مستوى ونوعية حياتهم، وهذا ما ستقوم الباحثة بتفصيله من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (6): جدول يوضح أهم مؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة وطرق قياسها

التصنيف المؤشرات	المؤشرات	القياس نوعي/كمي/ذاتي
المؤشرات الاجتماعية	مؤشر الصحة:	
	- توقع الحياة عند الميلاد.. - وفيات الرضع. - الوفيات بسبب الأمراض. - تحسين الخدمات الصحية وسهولة الحصول عليها. - نشر الوعي الصحي.	- معدلات توقع الحياة بين السكان، ونسبة الوفيات في فئة عمرية معينة. - نسبة وفيات الرضع الأقل من سنة. - نسبة الوفيات بسبب الأمراض المعدية أو الأمراض المزمنة والأمراض الالتهابية. - نسبة الأطباء والممرضات مقارنة بالمرضى. - مدى مجانية الخدمات الصحية. - مدى تقرب المراكز الصحية للسكان خاصة في المناطق الريفية. - مدى دعم مشروعات الكشف المبكر عن الأمراض ومكافحتها. - الرضا الذي يشعر به الفرد عن صحته وعن خدمات الرعاية الصحية المتوفرة.
	مؤشر التغذية:	
	- استهلاك السعرات والبروتين.	- كمية السعرات والبروتينات التي يستهلكها الفرد في اليوم

¹ أنظر: عدنان مناتي صالح، " التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات والمتطلبات"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، إصدار خاص، 2014، ص. 123.

<p>الواحد</p> <ul style="list-style-type: none"> - نسبة السكان الذين يعانون من نقص الوزن. - وزن الطفل عند الولادة. - الصحة الانجابية للأم. - نسبة السكان الذين يحصلون على الماء النقي. - عدد الوفيات المسجلة وحالات التسمم بأغذية مغشوشة 	<ul style="list-style-type: none"> - تغذية الحوامل. - الحصول على الماء الشروب. - سلامة الغذاء. 	
<ul style="list-style-type: none"> - نسبة الفتيان والفتيات في التعليم الابتدائي. - نسبة التلاميذ الذين أكملوا الدراسة الابتدائية. - نسبة الاستيعاب في المرحلة الثانوية من التعليم لكلا الجنسين. - نسبة مرافق التعليم من الابتدائي إلى الثانوي وحتى الجامعية. - معدلات تسرب الفتيات من مراحل التعليم مقارنة بالذكور. - معدلات تسرب التلاميذ الساكنين في مناطق نائية. - نسبة الأمية بين النساء مقارنة بالذكور 	<p>مؤشر التعليم</p> <ul style="list-style-type: none"> - مؤشر الاستيعاب في المراحل التعليمية المختلفة. - مؤشر التسرب الدراسي. 	<p>المؤشرات الاجتماعية</p>
<ul style="list-style-type: none"> - نسبة الأسر التي تعيش في ظروف خطيرة. - نسبة الأسر التي تعيش في هياكل بناء دائمة. - نسبة السكان الذين يعيشون في أحياء عشوائية. - نوعية الخدمات المتوفرة في السكن (تدفئة، مرافق، تبريد...). - عدد الأشخاص للغرفة الواحدة في المناطق الحضرية المأهولة. - الرضا عن السكن والخدمات المرتبطة. 	<p>مؤشر الإسكان</p> <ul style="list-style-type: none"> - نوعية السكن. - الاستقلالية داخل المنزل. 	
<ul style="list-style-type: none"> - معدل الانتحار. - معدل العنف ضد المرأة. - معدل العنف ضد الأطفال. - نسبة الطلاق. 	<p>مؤشر الحرية الشخصية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تحقيق السلام الاجتماعي. - التفكك الأسري. 	

<p>- مدى الرضا عن الحياة الأسرية.</p>		
<p>- معدلات الجرائم ضد فئة عرقية معينة. - ضمان حرية ممارسة الشعائر الدينية.</p>	<p>مؤشر القيم والمعتقدات الشخصية: - القيم الثقافية والهوية الثقافية. - المعتقدات الدينية.</p>	
<p>- نسب العمالة إلى السكان بحسب الجنس والفئة المستهدفة. - نسبة العاملين في وظائف غير مستقرة. - نسبة العاطلين عن العمل ومعدلات البطالة بحسب الجنس. - حالات العمل القسري بما في ذلك عمل الأطفال والعمل في المنازل وعمل المهاجرين. - مدى ملائمة ظروف العمل ومدى الرضا الذاتي عن العمل.</p>	<p>مؤشر العمل: - فرص الحصول على عمل مأجور.</p>	<p>المؤشرات الاقتصادية</p>
<p>- معدل دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي. - معدل النمو لدخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي. - مدى كفاية الدخل. - نسبة أجور النساء إلى أجور الرجال. - نسبة المستحقين من الأسر والأطفال والبالغين الذين يتلقون دعماً حكومياً. - نسبة طلبات المساعدات الاجتماعية.</p>	<p>مؤشر الدخل: - كفاية الدخل. - الإعانات الاجتماعية.</p>	
<p>- نسبة السكان في سن التصويت المسجلين في قوائم التصويت. - حصة ما أنفق على حملات تثقيف الناخبين. - عدد الأحزاب السياسية المسجلة أو المعترف بها على المستوى الوطني. - متوسط عدد المقترعين في الانتخابات المحلية بحسب الجنس. - نسبة النساء في عضوية الأحزاب السياسية. - نسبة تمثيل النساء بالمجالس الشعبية المنتخبة.</p>	<p>مؤشر الحرية السياسية: - المشاركة السياسية والعدالة بين الجنسين.</p>	<p>المؤشرات السياسية</p>

<ul style="list-style-type: none"> - غياب العنف السياسي. - حالات الاحتجاز التعسفي بما في ذلك الاحتجاز السابق للمحاكمة. - حالات الإعدام التعسفي. - معدل حالات التعذيب أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهنية على أيدي موظفي الدولة أو أي شخص يتصرف بموجب سلطة حكومية. - نسبة المسؤولين عن انفاذ القانون الذين جرى التحقيق معهم بسبب ارتكابهم جرائم بدنية ضد الأشخاص العاديين. 		
<ul style="list-style-type: none"> - مدى سهولة الوصول إلى المعلومة. - مدى رضا المواطنين عن نظامهم السياسي. - عدد المظاهرات المسجلة ضد النظام السياسي خلال الفترة المدروسة. 	<p>مؤشر فعالية النظام السياسي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الشفافية. - مظاهرات الاحتجاج. 	<p>المؤشرات السياسية</p>
<ul style="list-style-type: none"> - نسبة الاستهلاك السنوي للمياه العذبة. - نسبة الاستغلال للمياه الجوفية. - نسبة مساحة الأراضي الزراعية من إجمالي مساحة الأرض. - نسبة الغابات إلى إجمالي مساحة الأرض. - نسبة التصحر إلى إجمالي مساحة الأرض. 	<p>مؤشر نوعية البيئة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - نوعية المياه. - نوعية الأراضي 	<p>المؤشرات البيئية</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تسارع نسبة تغير المناخ. - نسبة المتضررين من الكوارث الطبيعية الناتجة عن تغير المناخ. - نوعية الهواء في المناطق الحضرية. 	<p>مؤشر المناخ:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تغير المناخ. - الغلاف الجوي. 	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما تم عرضه سابقاً من نماذج المؤشرات بالإضافة إلى الأدبيات الدراسية التالية:

(عدنان منافي صالح، " التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات والمتطلبات"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، إصدار خاص، 2014، ص ص. 122-124.

أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، "التنمية وحقوق الإنسان: نظرة اجتماعية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص ص. 124-129.

مفوضية الأمم المتحدة، "مؤشرات حقوق الإنسان: دليل للقياس والتنفيذ"، الأمم المتحدة ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، نيويورك وجنيف، 2012، ص ص. 88-101..

دارم البصام، " حول المفاهيم والمؤشرات الاجتماعية المطلوبة لقياس الانجاز في جهود

التنمية العربية: رؤية نقدية للاتجاهات الجديدة"، ندوة تطبيق المؤشرات الاجتماعية

والاقتصادية على التخطيط للتنمية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة

والعلوم، العهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، 1987، ص ص. 98-100).

وعملنا من خلال هذا الجدول على جمع أغلب مؤشرات جودة الحياة والتس قسماها إلى أربع فئات أساسية والتي تخدم جميع جوانب الحياة وكل فئة من هذه الفئات تقسم إلى عدة مؤشرات مختلفة وكما ذكرنا سابقا أن قياس المؤشرات يكون نوعي أو كمي أو ذاتي ولهذا وتسهيلا منا حتى نتمكن من القياس ووضع إحصائيات في الفصل الرابع عملنا على تجسيد هذه المعايير النوعية والكمية والذاتية من خلال هذا الجدول وهذا لنتمكن من القياس، فمثلا بالنسبة لمؤشر الصحة والذي يشتمل على عدة جوانب كجانب توقع الحياة حتى نقيس هذا المؤشر فإن هذا يفرض وضع معايير كمية كنسبة الوفيات في فئة عمرية معينة وهذا مايسمح بقياس المؤشر ويسهل ذلك، ونجد أن نفس الأمر ينطبق على باقي المؤشرات.

ملخص الفصل الثاني:

قاد اتساع مفهوم حق الإنسان في جودة الحياة إلى البحث عن أبعاد أساسية لهذا الحق، وهذا من أجل حصره في إطار عام تتضح ملامحه من خلال تحقيق البقاء على قيد الحياة وضمان العيش في مستوى لائق مع ضرورة الحفاظ على الكرامة الإنسانية والتي تعد من أهم متطلبات تحقيق جودة الحياة للأفراد، والتي تقتضي تمتع الفرد بمستوى صحي واجتماعي لائق مع تحقيق الإشباع للحاجات الأساسية والكمالية.

ولقياس وتقييم درجة تحقق هذه الأبعاد وتلبية حاجات الأفراد المحققة لحياة أفضل، تم تصميم نماذج لمؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة، وهذا لقياس مستوى الإمكانيات التي توفرها الدول للأفراد، وتعددت هذه النماذج بتعدد مفاهيم جودة الحياة وكانت أغلب المؤشرات مركزة على أهم الجوانب الموضوعية لجودة الحياة كالجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية لأنها أكثر المؤشرات التي يمكن قياسها بصورة كمية، ولهذا قمنا من خلال هذا الفصل بعرض أهم النماذج المقترحة في هذا المجال مع العمل على وضع نموذج تكاملي يجمع بين ما تم عرضه من مؤشرات في مختلف الدراسات السابقة حتى نتمكن من تقييم مدى تحقق هذا الحق.

الفصل الثالث:

الضمانات المحققة لفرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة

إن كانت الجودة بصفة عامة ترتبط بمدخل العمليات كوسيلة لتلبية حاجات الأفراد، فإنّ جودة الحياة كقيمة مرتبطة بكمال الوجود الإنساني الذي يتحقق بتحقيق حركية تلبية الحقوق والمطالب الإنسانية لجميع جوانب الحياة والتي تساهم في تحقيق ذاتية الرضا لدى الفرد تحتاج بالضرورة إلى مجموعة من الضمانات المحققة لفرص الإنتفاع بالحق في جودة الحياة.

و بما أنّ حق الإنسان في جودة الحياة يتحقق بتحقيق حقوق الإنسان، فإنّه وبالرجوع إلى إعلان وبرنامج عمل فيينا لسنة 1993، نجده قد ربط بين حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية الإنسانية، وبهذا تظهر الديمقراطية كأهم ضمانة محققة لفرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة فهي التي تشكل المتغير الثابت الضامن لفرص الإنتفاع من مجمل حقوق الإنسان، ويتحقق مدخل الديمقراطية نتجه بالضرورة إلى تحقيق التنمية الإنسانية كمتغير تابع لها وضامن لحقوق الإنسان، غير أنّ التنمية الإنسانية تتطلب وجود قاعدة من الأمن الإنساني الذي يظهر كمدعم للتنمية، إذ يعمل الأمن الإنساني على تحقيق التحرر من المخاطر وهذا من خلال القضاء على مختلف التهديدات التي تعرقل إنتفاع الأفراد من حقهم في جودة الحياة. أمّا التنمية الإنسانية فإنّها تقوم بدعم الجانب الإيجابي من الحرية وهذا من خلال توسيع الخيارات أمام الأفراد، وكذلك توسيع قدراتهم والعمل على توظيفها، الأمر الذي يمكنهم من المشاركة الإجتماعية وبالتالي التحكم في نوعية حياتهم وتوجيهها نحو الأفضل.

وبناء على هذا الأساس وسعياً لتوضيح فكرة الضمانات المحققة لفرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة، قسّمنا هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين: نعرض من خلال المبحث الأول الديمقراطية كضامن أساسي لفرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة، أمّا من

خلال المبحث الثاني فنتناول كلا من الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية كضامنين لفرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة.¹

¹ سنعمل من خلال هذين المبحثين على دراسة هذه المتغيرات أو العمليات ودورها في تحقيق فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة، دون التركيز على تحديد درجة الإنتفاع بهذا الحق من الناحية الواقعية، لأن هذا يبقى مسألة نسبية تتوقف على مدى تحقيق المجتمع أو الدولة لهذه الضمانات، وكذلك على مدى شدة وقوة هذه الأخيرة.

المبحث الأول:

الديمقراطية ودورها في ضمان فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة

تعتبر الديمقراطية من أهم الشروط العملية الضامنة لفرص الإنتفاع بحقوق الإنسان عامة وبالحق في جودة الحياة خاصة، ونجد أنّ إعلان وبرنامج عمل فيينا لسنة 1993 أكّد على العلاقة التي تربط بين حقوق الإنسان والديمقراطية، وأقر بأنّها أمور مترابطة ويعزز بعضها البعض.

والديمقراطية المعاصرة تعتبر منهجا لاتخاذ القرارات العامة كما أنّها ضرورة يقتضيها التعايش السلمي بين أفراد المجتمع، وهي تعتمد على مبادئ ومؤسسات تمكن الجماعة السياسية من إدارة أوجه الإختلاف في الآراء والمصالح الداخلية بشكل سلمي¹، كما أنّها تتقيد بدستور يراعي ويحترم حقوق الإنسان وحياته الأساسية وهذا ما يشكل ضمانة أساسية لإحترام الكرامة الإنسانية وكذلك تحقيق الرفاه الإنساني الأمر الذي يدعم بدوره حق الإنسان في جودة الحياة. ولهذا ومن خلال هذا المبحث وسعيا منا لإبراز الدور الذي تلعبه الديمقراطية كضمانة للحق في جودة الحياة، سنتطرق إلى مفهوم الديمقراطية في المطلب الأول، ثم نبين دورها في تحقيق فرص الإنتفاع بجودة الحياة من خلال المطلب الثاني.

المطلب الأول:

مفهوم الديمقراطية

تعتبر الديمقراطية أهم النظم السياسية التي تقيم علاقة بين أفراد المجتمع والدولة وهذا عن طريق المساواة السياسية بين المواطنين وكذلك حقهم في المشاركة الحرة والتأثير على

¹ أنظر: علي خليفة الكواري وآخرون، "المسألة الديمقراطية في الوطن العربي"، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص. 14.

عملية صنع القرار، وهذا من أجل توجيه القرارات السياسية نحو خدمة الصالح العام الذي نتحقق في إطاره مصالح الأفراد بشكل أشمل وأعم.

ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم الديمقراطية وهذا بتعريفها وبيان مختلف أهدافها، ومن ثم العروج على المبادئ الرئيسية التي تحكم العملية الديمقراطية، وهذا من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول:

تعريف الديمقراطية وبيان أهدافها

إن الديمقراطية نظام يتمثل في مجموعة من العناصر والأهداف تسمح بحماية حقوق وحرريات الأفراد وتحقيق الرفاه وكذلك الدفاع عن الكرامة الإنسانية، ومن خلال هذا الفرع سنعمل على تعريف الديمقراطية وبيان أهم أهدافها وهذا من خلال العناصر التالية:

أولاً: تعريف الديمقراطية:

إن الديمقراطية كقيمة أخلاقية تبدو كأنها تفسير لمجمل قضايا الإنسان، فهي تساهم في تحسين الظروف المادية للحياة سواء من الناحية الإجتماعية، الإقتصادية أو السياسية والهادفة لضمان الكرامة الإنسانية.¹

وبالتالي فالديمقراطية من خلال هذا المفهوم هي طريقة للحياة تقر وتوفر مبدأ سيادة القانون وحق الأفراد المتساوي في الحياة والحرية والسعي للسعادة²، وبهذا يمكن التعبير عن مثل هذا الحكم الأخلاقي بأنه ينظر لكل إنسان على أنه مساو في ذاته لكل إنسان آخر، كما

¹ أنظر:

Gavin Cawthra, Andre du Pisani and Qbillah Omari , " **Security and democracy in southern Africa**" , wits University press , Johannesburg, 2007, pp.1-2.

² أنظر: عبد الجبار أحمد ومنى جلال عواد، "الديمقراطية والأمن الإنساني"، مجلة العلوم السياسية، العدد 46، السنة 2013، ص. 75.

يؤكد على أنّ حياة وحرية وسعادة أي فرد لا تزيد ولا تنقص في ذاتها عن حياة وحرية وسعادة أي فرد آخر وبهذا يجب أن يعامل الناس في ظل الحكم الديمقراطي الأخلاقي على أنهم يملكون حقوقاً متساوية في الحياة والحرية والسعادة وغيرها من المنافع والمصالح¹، ومن خلال تأكيدها على حقوق وحرية الإنسان تبدو صيغة حياة ونظاماً شاملاً يكاد يحل محل الكثير من الأنظمة والقوانين الحياتية.²

وبهذا نجد أنّ الديمقراطية تمثل الضمانة الأساسية المحققة لأهم القيم التي يسعى إليها الأفراد والمتمثلة في كل من الحقوق والحرية والكرامة الإنسانية، وتظهر الديمقراطية من خلال هذا المفهوم كما يطرحها روبرت دال³ أنّها "عملية فذة لاتخاذ القرارات الجماعية الملزمة"⁴، وهذا المفهوم لا يستبعد النظر إلى الديمقراطية من الزوايا والأبعاد والإعتبارات الأخرى التي تظهر فيها الديمقراطية على أنّها نظام حكم شامل لكل من المؤسسات، العمليات والسياسات التي تؤدي إلى التنمية وحقوق الإنسان.⁵

وفي هذا المجال ظهرت عدة تعاريف للديمقراطية والتي يبرز من أهمها التعريف الذي اعتبرها نظام سياسي يتميز بوجود انتخابات حرة وعلنية وقيود قليلة على المشاركة السياسية ومنافسة

¹ أنظر: روبرت أ. دال، "عن الديمقراطية"، ترجمة أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 2000، ص. 63.

² أنظر: سامي محمود ذبيان، "شقاء الديمقراطية في الوطن العربي"، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، 1997، ص. 92.

³ روبرت دال Robert Dahl يعد من أهم دارسي الديمقراطية المعاصرة ومنظريها في الغرب، وله الفضل في إعادة تعريف الممارسة الديمقراطية الراهنة بأنها نظام حكم الكثرة.

⁴ أنظر: علي خليفة الكواري وآخرون، مرجع سابق، ص. 17.

⁵ أنظر:

Anne Hammerstad , " A monograph for the African human security initiative " (<http://www.issafrica.org/pubs/other/ahsi/hummerstamono/content.html>).

إطلع عليه يوم: 2013/02/15.

حقيقية وحماية الحريات والحقوق لصيانة الكرامة الإنسانية.¹

وسنركز ومن خلال هذا العنصر على الديمقراطية المشاركة باعتبارها الشكل الأحدث من أشكال الديمقراطية وهي تعرف على أنها "شكل من أشكال الحكم الذي يقوم على منطق يقتضي حضور أكبر للمواطن في عملية صنع القرار السياسي"²، كما أنّها تؤسس من جهة أخرى لكل من الشفافية والمساءلة وهذا ما يسمح بإضفاء نوع من الشرعية والثقة على السلطة العامة وزيادة الكفاءة في توجيه السياسات العامة وفقا لما يتماشى وتوسيع الحريات في مختلف مجالات الحياة وضمان تلبية الحاجات الأساسية للأفراد.

ثانيا: أهداف الديمقراطية:

وفقا للإعلان العالمي للديمقراطية لسنة 1997 فإنّ الديمقراطية باعتبارها المثل الأعلى تهدف إلى صون وتعزيز كرامة الفرد وحقوقه الأساسية وتحقيق العدالة الإجتماعية، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتأمين تماسك المجتمع وتلاحمه وتوطيد الإستقرار الوطني³، وبهذا وبالاعتماد على هذا الإعلان يمكننا تفصيل أهداف الديمقراطية فيما يلي:

- الديمقراطية هي أسلوب حكم ووسيلة للإعتراف بحقوق الإنسان وهذا من خلال تدعيم مختلف العمليات السياسية والاجتماعية الرافعة من فرص التمكين الفعلي من حقوق

¹ أنظر: عبد الجبار أحمد ومنى جلال عواد، مرجع سابق، ص. 75.

² أنظر:

Jaques Chevallier, **"l'Etat post-moderne"**, 2^{ème} édition, L.G.D.J : Paris, 2004, p. 169.

وكذلك أنظر: محمد العجاتي وآخرون، "من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية"، روافد للنشر والتوزيع، (د.م.ن)، 2011، ص. 3.

³ راجع الوثيقة: الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية، إعلان معتمد في ختام المؤتمر البرلماني الدولي والثامن والتسعين (القاهرة، 11-15 سبتمبر 1997).

الإنسان¹، ويكون هذا من خلال الإلتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وإدماجها في القوانين الداخلية من جهة وتحديد السياسات اللازمة لتنفيذ هذه القوانين²، مع تفعيل آليات الحماية الداخلية لهذه الحقوق من تعسف الحكام وذلك لأنّ الوعد بالحقوق كتابة أو قانونا ليس كافيا بل يجب أن تطبق الحقوق وتكون متاحة بفعالية للمواطنين وإذا لم تكن كذلك فالنظام السياسي غير ديمقراطي بنفس القدر.³

- نفترض الديمقراطية الإعتراف المسبق بالعدالة الاجتماعية⁴ كموجه عام للسياسة نحو الصالح العام، حيث تأخذ العدالة الاجتماعية دور عامل التكامل في المجتمع اجتماعيا وسياسيا فبعض فئات المجتمع التي تعاني من أوضاع سيئة تتوقع من العدالة تحسين أوضاعها، في نفس الوقت فإن فئات المجتمع التي تتمتع بأوضاع أفضل لها مصلحة في أن تأخذ العدالة الاجتماعية مجراها وذلك لأنها تحتاج أن يكون المجتمع متماسكا سياسيا واجتماعيا.⁵

- تساهم الديمقراطية في تحقيق التنمية الانسانية من خلال تدعيم الحرية السياسية والمشاركة في القرارات التي تشكل حياة الناس، وهذا ما يُمكن الناس من ممارسة الضغط في سبيل اتباع سياسات تؤدي إلى توسيع الفرص الاقتصادية والاجتماعية وتلبية احتياجاتهم مع زيادة الحوارات المفتوحة في إطار المجتمعات المحلية التي تساعد

¹ أنظر:

Gavin Cawthra, Andre du Pisani and Abillah Omari, Op.Cit., p. 4.

² أنظر، عبد الوهاب الأمين، "التنمية الاقتصادية: المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية"، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، 2000، ص. 401.

³ أنظر: روبرت أ. دال، مرجع سابق، ص. 49.

⁴ العدالة الاجتماعية هي نظام اقتصادي اجتماعي يهدف إلى إزالة الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين طبقات المجتمع.

⁵ أنظر: توماس ماير، "مستقبل الديمقراطية الاجتماعية"، الطبعة الأولى، مؤسسة فريد ريش ايبيرت، بيروت، 2008، ص.

على تحديد أولوياتها¹، وهذا يعد مكوناً محورياً لعملية التنمية الإنسانية الأمر الذي يساهم في تحسين حياة الناس.

- تعمل الديمقراطية كمنظومة سياسية تقوم على أساس الشرعية والتمثيل² على تحقيق الأمن السياسي الذي يتحقق في ظل غياب أي تسلط أو قهر سياسي وكذلك في إطار الحد من الفساد الذي يعطي الأفراد الضمانات اللازمة للعطاء والمطالبة أكثر بحقوقهم³، وهذا ما يؤدي في النهاية إلى الإستقرار وتغيب الكثير من حالات العنف وبالتالي تحقيق شرط أساسي للأمن الإنساني.

- تؤدي الديمقراطية تلقائياً إلى تحسين نوعية الحياة للمواطنين في كل الميادين وبشكل شامل، سواء من ناحية تحقيق الأمن في حياتهم كحمايتهم وحماية ممتلكاتهم وحقوقهم، أو من ناحية تحسين مستوياتهم المعيشية كتحسين الحالة الاقتصادية من خلال رفع

¹ راجع التقرير: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير حول تعميق الديمقراطية في عالم مفتت"، PNUD، نيويورك، 2002، ص. 3.

² تعريف الشرعية: "يرجع الأصل اللاتيني لكلمة الشرعية إلى "legitimare" بمعنى "إضفاء الصفة القانونية على شيء ما" وتضفي الشرعية طابعاً ملزماً على أي أمر أو توجيه و من ثم تحول القوة إلى سلطة، وتختلف الشرعية عن المشروعية legality في أن الأخيرة لا تكفل بالضرورة تمتع الحكومة بالإحترام أو اعتراف المواطنين بواجب الطاعة. فالمشروعية بهذا المعنى مشتقة من التوافق مع القانون أو اتباعه، أما الشرعية فهي الأصل الذي يفترض أن يستند إليه القانون (و من ثم المشروعية). ورغم أن التصور المثالي يفترض أن تكون القوانين (و المشروعية) تتمتع في الآن ذاته بالشرعية، إلا أن الواقع يعرف العديد من الأمثلة المخالفة لذلك، حيث تنشأ فجوات بين الشرعية و المشروعية، يكون من أبرز مظاهرها وجود قوانين لا تستند إلى الأساس الرضائي المنفق عليه، أو حتى تنتهك هذا الأساس و تتعارض معه." (أنظر: "شرعية سياسية" (<https://ar.wikipedia.org/wiki/>) إطلع عليه يوم: 2016/07/04.

تعريف التمثيل السياسي: "يُعرف التمثيل على أنه علاقة بين شخصين أو طرفين، أحدهما مُمثل والآخر ناخب، وعادة ما يتحمل مُمثل السلطة قوة وصلاحيات القيام بعدة أعمال استناداً إلى إتفاق مع الناخب." (أنظر: بسنت محمد على موسى: "التمثيل السياسي"

<https://sites.google.com/site/comppoliticsegphd/home/mqrr2012/syl/presentations/representation>

إطلع عليه يوم: 2016/07/04.

³ أنظر: ديدي ولد السالك، "الممارسة الديمقراطية مدخل إلى تنمية عربية مستدامة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 356، أكتوبر 2008، ص. 287.

مستوى الدخل مما يؤدي إلى خفض نسبة الفقر وبالتالي التحكم أكثر في المشاكل الاجتماعية المقوضة لنوعية الحياة.¹

ومن خلال ما سبق تتجسد أهم الأهداف التي تسعى النظم الديمقراطية لتحقيقها، غير أنّ هذه الأهداف تحتاج إلى مبادئ أساسية ترتكز عليها الديمقراطية لقيامها واستمرارها وهذا ما سنتطرق إليه من خلال الفرع الموالي.

الفرع الثاني:

الشروط الأساسية للديمقراطية

تقوم النظم الديمقراطية على عدة شروط التي تفرض نفسها وتعمل على التطبيق الفعلي للديمقراطية الحقة، ومن خلال هذا الفرع سنركز على أهمها والمتمثلة في تعميق مفهوم المواطنة، التعددية السياسية، انتخابات حرة ونزيهة وأخيرا التداول السلمي على السلطة، وهذا من خلال مايلي:

أولا: تعميق مفهوم المواطنة:

تلتزم الديمقراطية تعميق مفهوم المواطنة التي تتمثل في تلك العلاقة التي تكون بين الفرد ودولته وفقا لما يحدده قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات الفرد، وتحدد للمواطن كيفية ممارسة حقوقه وواجباته وهذا يشكل عاملا أساسيا في الإستقرار الديمقراطي.²

كما تظهر العبرة الأساسية في تجسيد حقوق المواطنة وضمان حرية ممارستها في تحقيق المشاركة في صنع القرار، وكذلك تحقيق المساواة بين المواطنين من دون تمييز على

¹ أنظر: أحمد قوراوية، "ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص. 167.

² أنظر: العيدي صونية، "المجتمع المدني... المواطنة والديمقراطية"، ص 6-7. (http://fll.univ-biskra.dz/images/pdf_revue/pdf_revue_02-03/elaidi%20sonia%20.pdf)

إطلع عليه يوم: 2013/08/06.

أساس عرقي أو جنسي أو عقائدي¹.

ثانيا: التعددية السياسية:

تحظى التعددية السياسية بأهمية بالغة، لاسيما في ظل الأوضاع العالمية التي فرضت مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتي تعتبر التعددية السياسية من أهم مقوماتها كما تعتبر في جوهرها إقرارا بالحرية والإختلاف والتعايش السلمي من غير ضرر ولا إضرار والتعددية في فلسفتها العامة هي حقيقة فطرية وسُنّة كونية وقانون حياتي².

ويشير مفهوم التعددية السياسية إلى مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية أوحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في صنع القرار العام، والتعددية بهذا المعنى "إقرار واعتراف بوجود التنوع الاجتماعي وبأنّ هذا التنوع لا بد وأن يترتب عليه اختلاف المصالح أو خلاف على الأولويات"³.

وقد أشار البعض إلى أنّ مفهوم التعددية السياسية يتضمن السماح بتعدد الأحزاب والتنظيمات والجمعيات السياسية وتأمين حقها في الوجود المشروع والمشاركة في العمل السياسي استنادا إلى أسس قانونية ودستورية، فضلا عن الإلتزام بأسس ومعايير التنافس السلمي وحل الخلافات والصراعات بالطرائق السلمية⁴.

¹ أنظر: غربي محمد، "الديمقراطية والحكم الرشيد"، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أبريل 2011، ص370.
² أنظر: أمل هندي ونزار جودة، "التعددية السياسية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر"، مجلة العلوم السياسية، العدد 46، 2013، ص. 94.

³ أنظر: فاتن محمد رزاق، "التعددية السياسية في مصر بعد 1981"، المجلة السياسية والدولية، العدد 16 السنة 2010، ص. 123.

⁴ المرجع نفسه، ص. 124.

وللتعددية السياسية عدة صور يظهر أهمها من خلال التعددية الحزبية التي تمثل حرية إنشاء الأحزاب السياسية¹ والانتماء إليها، وهي وجود أحزاب سياسية متعددة في مجتمع معين والإعتراف بها من قبل النظام السياسي وتقبل مساهمتها في الحياة السياسية عن طريق الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها.² وبهذا تظهر التعددية السياسية بصفة عامة والحزبية بصفة خاصة على أنها أسلوب للمشاركة في النظم السياسية وتدعيم المفاهيم الديمقراطية، كما أنها مظهر من مظاهر ممارسة الحريات العامة وهذا ما يؤدي إلى ترقية النظام والوفاء بحاجات المواطنين بصفة عامة.

ثالثاً: انتخابات حرة ونزيهة:

تعتبر الانتخابات الركيزة الأساسية في عملية البناء الديمقراطي ونيل الحق في مشاركة المواطن في حكم الدولة على النحو المعلن في الصكوك والقوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

وتعد الانتخابات الأداة الرئيسية التي تتيح مساءلة الموظفين العاميين وإخضاعهم للرقابة الشعبية، وهي تشكل أيضاً معتركا هاما لضمان المساواة السياسية بين المواطنين سواء في الوصول إلى المناصب العامة أو في قيمة أصواتهم ويشتمل معيار الانتخابات الحرة والنزيهة في المقام الأول على النظم أو قوانين الانتخاب التي تحدد المناصب التي تشغل بالانتخاب ومن يتقدمون لها، ومتى تعد الانتخابات، ومن يحق له التصويت، وكيفية تحديد الدوائر الانتخابية وكيفية التصويت لاختيار الفائزين... إلخ.³

¹ الأحزاب السياسية هي عبارة عن تنظيمات سياسية لقوى اجتماعية معينة توحدهم نظرة عامة أو فكرة واحدة ويكون هدفها الحصول على السلطة. (أنظر: رشا محمد جعفر الهاشمي، "نظام التعددية الحزبية ودوره في الحياة الديمقراطية"، مجلة الفتح، العدد 26، 2006، ص. 134).

² أنظر: آذار عبد خليفة، "التعددية الحزبية المحاسن والمساوي"، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد 16، العدد 69، 2011، ص. 228.

³ أنظر: فيصل شنتاوي، مرجع سابق، ص. 28.

ويشتمل في المقام الثاني على العملية الانتخابية، أي كيفية إجراء الانتخابات عمليا بدءا من التسجيل الأولي للمقترعين ومرورا بالحملة الانتخابية حتى عملية فرز الأصوات لضمان تطبيق القانون بشكل دقيق ونزيه، وعدم حدوث ممارسة مخالفة يمكن أن تثير الشكوك حول النتيجة.¹

كما أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 164/68 الذي اتخذته في 18/12/2013 على ضرورة احترام مبدأ إلتماس المعلومات ونشرها وذلك لأنّ الشفافية تعد من الأسس الجوهرية لأي انتخابات حرة ونزيهة كما أنّها تضمن خضوع الحكومة للمساءلة أمام المواطنين وأنّ هذه المساءلة هي إحدى الدعائم التي تقوم عليها المجتمعات الديمقراطية²، والديمقراطية بدورها توفر البيئة الملائمة لحماية حقوق الإنسان وإعمالها على نحو يتسم بالكفاءة وهذا ما يساعد على تحسين نوعية الحياة.

رابعاً: التداول السلمي على السلطة:

يعد مبدأ التداول السلمي على السلطة من المبادئ المركزية للديمقراطية، ويجب أن يكون هذا المبدأ متوافقاً مع نتائج الإقتراع العام وما يسفر عنه من اختيارات الناخبين، وعلى أحكام الدستور الديمقراطي أن توجد المؤسسات وتخلق الآليات التي تسمح بتداول السلطة سلمياً³، وهذا يعني أنّ هدف الدولة الديمقراطية هو منع احتكار السلطة من قبل قوى اجتماعية وسياسية محددة، وذلك لأنّ استمرار السلطة في يد طرف واحد يكون مفضي لشلل النظام السياسي.⁴

¹ أنظر: فيصل شنطاوي، مرجع سابق، ص. 28.

² أنظر الوثيقة: "تعزيز دور الأمم المتحدة في زيادة إجراء انتخابات دورية ونزيهة وتشجيع إرساء الديمقراطية"، قرار الجمعية العامة رقم 164/68، 18 ديسمبر 2013.

إطلع عليها يوم: 2013/06/05. (www.refworld.org/cgi-bin/teaxis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf)

³ أنظر: علي خليفة الكواري وآخرون، مرجع سابق، ص. 53.

⁴ أنظر: ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص. 30.

ويعرف مبدأ التداول السلمي على السلطة على أنه "تعاقب وتناوب القوى السياسية المتنافسة على السلطة بطرق سلمية دون انقلابات أو تصفيات، فتصل المعارضة¹ إلى السلطة بعد أن تصبح أغلبية"².

وبالرغم من أنّ هذا المبدأ يحتكم لرأي الأغلبية إلا أنّ هذا يبقى في حدود احترام الأقلية وضمان حق العودة للفئات المغادرة للسلطة³، كما أنّ صعود نخبة سياسية إلى سدة الحكم لا يعفيها من الإلتزامات التي تعهدت بها الحكومة التي سبقتها خصوصا على مستوى الاتفاقات الدولية ولكن هذا لا يمنعها من إعادة النظر في تلك القرارات والاتفاقات المبرمة سلفا.⁴

وبهذا، ومن خلال تحقيق مبدأ التداول السلمي على السلطة نكون قد سمحنا لأغلبية القوى السياسية في المجتمع بحق تولي السلطة أو المشاركة فيها، ومن ثم التأثير في صناعة القرارات السياسية المعبرة عن المصالح العامة ومطالب المواطنين وهذا ما يسمح بتحسين نوعية حياتهم وقيادتها نحو الأفضل.

المطلب الثاني:

أهم المرتكزات التي تستند عليها الديمقراطية لضمان فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة

تؤكد الديمقراطية كأهم العمليات المحققة لفرص الإنتفاع بالحق في جودة الحياة على كل من المشاركة السياسية، المجتمع المدني وسيادة القانون والتي تشكل مرتكزات أساسية

¹ المعارضة السياسية تعني عمل القوى السياسية ضد من هو في السلطة.

² أنظر: فلاح خلف كاظم الزهيري، "الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة... حتمية الترابط"، المجلة السياسية والدولية، العدد 22، السنة 2012، ص. 220.

³ أنظر: عبير سهام مهدي، "جدلية العلاقة بين الديمقراطية وتداول السلطة: العراق نموذجا"، المجلة السياسية والدولية، العدد 18، السنة 2011، ص. 268.

⁴ المرجع نفسه، ص. 268.

لبناء مجتمع ديمقراطي، والتي تساهم بدرجة كبيرة في ضمان فرص الإنتفاع بحقوق الإنسان الداعمة للحق في جودة الحياة، وبهذا ومن خلال هذا المطلب وسنبرز دور الديمقراطية في تفعيل حق الإنسان في جودة الحياة من خلال التركيز على هذه المتغيرات وهذا من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول:

المشاركة السياسية ودورها في ضمان فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة

تعتبر المشاركة السياسية حجر الزاوية في الممارسة الديمقراطية التي يتمتع في إطارها جميع المواطنين بفرص متساوية للتأثير على عمليات صنع القرار¹، وبهذا نجد أن مفهوم المشاركة السياسية يعتبر هو البعد النشط للمواطنة خاصة وأنه يشير إلى الطرق المختلفة التي يمكن للأفراد من خلالها المشاركة في إدارة الشؤون الجماعية لمجتمع سياسي معين، ولا يمكن أن تقتصر على الأشكال التقليدية كالتصويت أو الترشح للانتخابات بل تغطي أنواعا أخرى من الأنشطة السياسية الأقل تقليدية كالانضمام إلى منظمات المجتمع المدني والقيام بالإحتجاجات والمظاهرات السلمية والمقطاعات السلمية للتعبير عن آراء سياسية معينة أو المطالبة بحقوق معينة.²

ونظرا للأهمية التي تكتسبها المشاركة السياسية في حياة الأفراد وكذلك في مدى الدور الذي تلعبه للتأثير على مختلف القرارات السياسية وتوجيهها بصورة إيجابية نحو الإعتراف أكثر بحقوق الإنسان، فقد ورد التأكيد عليها بموجب المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

¹ أنظر:

Kyriakos N. Demetriou , **" Democracy in Transition : political participation in the European Union"**, Springer, New York, 2013, p. 22.

² أنظر:

Rainer Bauböck , **"Migration and citizenship : legal status, rights and political participation"**, Amsterdam University press , Amsterdam, 2006, p. 84.

لسنة 1948 التي نصت على حق كل شخص في إدارة الشؤون العامة لبلاده، إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يُختارون بحرية، كما أكد على أنّ إرادة الشعب هي مناط صفة الحكام،¹ ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دوريا بالإقتراع العام، وعلى قدم المساواة بين الناخبين بالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من ضمان حرية التصويت.

وسعياً منا لإبراز دور المشاركة السياسية في تفعيل أوتحقيق الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة، سنقوم بالتعرف أولاً على المشاركة السياسية وبيان أهم خصائصها ومطالبها الأساسية ثم التطرق للدور الذي تلعبه في إطار حق الإنسان في جودة الحياة.

أولاً: تعريف وخصائص المشاركة السياسية:

تأخذ المشاركة السياسية معنى إيجابي يتجسد من خلال الدور المؤثر الذي يلعبه المواطنين في مجال القيادة السياسية، فمن خلال هذه المشاركة يمنح المواطنون فرصاً متكافئة لصياغة شكل الحكم والإسهام في تقرير مصيرهم على النحو الذي يريدونه²، إذن فالمشاركة السياسية هي أسلوب أو طريقة حياة تتيح لكل مواطن دون تمييز أن يشترك في صنع القرارات التي تؤثر في حياته.

ولإدراك ماهية المشاركة السياسية سنتطرق من خلال هذا العنصر إلى تعريفها وبيان أهم صورها وخصائصها، وهذا من خلال العناصر التالية:

¹ المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: " 1- لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية .

2- لكل شخص، بالتساوي مع الآخرين، حق تقلد الوظائف العامة في بلده .

3- إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالإقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت."

² أنظر: داود الباز، "حق المشاركة في الحياة السياسية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2002، ص. 15.

1- تعريف المشاركة السياسية: تتعدد تعاريف المشاركة السياسية بتعدد الزوايا التي ينظر منها إلى إليها، غير أنه ومن خلال هذا العنصر ستركز الباحثة على أهم التعاريف التي تدعم دراستها بشكل ايجابي.

المشاركة السياسية إشراك الجمهور في عملية صنع القرار وقد جرت العادة على تعريفها بأنها "مجموعة من الحقوق والواجبات التي تنطوي على تنظيم رسمي للأنشطة المدنية والسياسية كالتصويت، حرية التعبير والإنضمام لحزب سياسي معين..."¹ كما تعرف بأنها "مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى التأثير على السلطة السياسية وعملها إما بشكل مباشر كالتأثير في صنع أو تنفيذ السياسات العامة، أو بشكل غير مباشر وهذا من خلال التأثير على الأشخاص الذين يتخذون تلك السياسات".²

كما تعرف بأنها "شكل من أشكال الممارسة السياسية والذي يكون متعلق ببنية النظام السياسي وآلياته المختلفة، إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء كانت تأييد أو معارضة، والتي تهدف إلى تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها".³

¹ أنظر:

Kyriakos N. Demetriou , Op.Cit., p. 23.

² أنظر:

Ibid., p. 24.

³ أنظر: حميد حسين كاظم الشمري، "دور التنمية السياسية والتعددية الحزبية في بناء وتحقيق الوحدة الوطنية"، مجلة جامعة كربلاء، المجلد الخامس، العدد الثاني، حزيران 2007، ص. 367.

ويشار إلى المشاركة السياسية على أنها "النشاط الإرادي الذي يقوم به الأفراد بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام، أو التأثير في القرارات والسياسات التي تقوم بها الحكومة والنظام السياسي".¹

ونجد أنّ التعريف الأكثر شمولاً للمشاركة السياسية يتمثل في أنّها "عملية اجتماعية - سياسية طوعية ورسمية، تتضمن سلوكاً منظماً ومشروعاً ومتواصلاً يعبر عن اتجاه عقلائي رشيد، ينم عن إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها، وفهم واع لأبعاد العمل الوطني وفعاليتها، من خلالها يباشر المواطنون أدواراً وظيفية فعّالة ومؤثرة في ديناميات الحياة السياسية ومخرجاتها، سواء من حيث اختيار الحكام والقيادات السياسية في شتى المستويات، أو تحديد الغايات العليا للمجتمع ووسائل تحقيقها، أو المعاونة في إدارة آليات العمل السياسي وتوجيهها، أمّا الإسهام جدياً - على نحو مباشر أو غير مباشر - في صنع القرار السياسي وتشكيله، فضلاً عن تنفيذه ومتابعته بالمتاح أو المستحدث من فعاليات الرقابة والضبط والتقويم".²

ولكن وبالرغم من كافة التعريفات السابقة حتى الأكثر منها شمولاً، فإنّه من الواضح أنّ المفهوم الحقيقي للمشاركة السياسية يتجاوز كل التعاريف السابقة ليشمل كافة العمليات السياسية التي تتم في إطار القنوات المشروعة والتي يشارك فيها المواطنين من أجل التأثير على سياسات الحكومة والنظام الحكومي وتوجيهه نحو تحقيق الصالح العام.

2- خصائص المشاركة السياسية: تتميز المشاركة السياسية بجملة من الخصائص يظهر أهمها من خلال ما يلي:

¹ أنظر: هبة الله محمود أبو النيل، "الإنتماء الإجتماعي والرضا عن الحياة وقيمة الإصلاح كمتغيرات منبئة بالمشاركة السياسية"، مجلة دراسات عربية في علم النفس، المجلد 9، العدد 1، يناير 2010، ص. 121.

² أنظر: السيد عبد الحليم الزيات، "التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي"، الجزء الثاني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص ص. 88-89.

- المشاركة السياسية عبارة عن سلوك إيجابي واقعي، يترجم إلى حركة فعالة وأنشطة إيجابية للأفراد والتي تكون وثيقة الصلة بحياتهم وهذا بغرض تحقيق هدف أو عدة أهداف مرتبطة بها.
- المشاركة السياسية عمل تطوعي يقوم من خلاله المواطنين بالمشاركة طوعا في عملية صنع القرار السياسي وهذا تقديرا منهم لعظمة المسؤولية الملقاة على عاتقهم والمرتبطة بقضايا حياتهم¹، ويتنافى هذا التحديد مع كل ألوان الحشد أو التعبئة الذي يسوق الجماهير إلى المشاركة تحت ضغط أو إكراه.
- المشاركة السياسية حق وواجب في نفس الوقت، فلكل فرد في المجتمع الحق في أن يمارسها وله الإختيار في تقديم المساندة أوالمعارضة للعمل السياسي أوالقادة السياسيين في حالة تعارض هذا العمل والجهود الحكومية مع مصالحهم وأهدافهم المشروعة²، كما أنها إلتزام على كل مواطن، فهو مطالب بتأدية ما عليه من إلتزامات ومسؤوليات تجاه قضايا مجتمعه، وهذا من أجل إحداث التغيير اللازم لتوجيه حياته نحو الأفضل.
- المشاركة السياسية سلوك مكتسب، يتعلمه الأفراد عن طريق تفاعلهم مع المؤسسات السياسية الموجودة في المجتمع.
- المشاركة السياسية هدف ووسيلة في آن واحد، فهي هدف لأنّ الحياة الديمقراطية تقتضي مشاركة الجماهير في المسؤولية الاجتماعية، وهذا ما يعني تغيير سلوكيات وثقافات المواطنين في اتجاه الشعور بالمسؤولية الاجتماعية³، كما أنّها كذلك وسيلة لتمكين المواطنين من القيام بدور محوري في دفع عجلة التنمية، كما تقوم المشاركة

¹ أنظر: سحر جبار يعقوب، "حق المشاركة السياسية للمرأة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي"، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الرابع عشر، العدد 1-2، 2011، ص. 365.

² أنظر: داود الباز، مرجع سابق، ص. 16.

³ أنظر: بن قفة سعاد، "المشاركة السياسية في الجزائر"، (أطروحة دكتوراه)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012، ص. 85.

بتوجيه الفكر الجماعي للجماهير، حيث تعمل على بلورة فكر واحد نحو الإحساس بوحدة الهدف والمصير المشترك، والرغبة في بذل الجهود لمساندة الحكومة من أجل التوجه نحو تفعيل حقوق المواطنين.¹

ثانيا: مطالب المشاركة السياسية:

إنّ تحقيق مشاركة سياسية فعالة يتطلب تواجد مجموعة من المطالب التي يمكن اعتبارها بمثابة شروط أساسية لنجاح دور المشاركة السياسية في تفعيل حق الإنسان في جودة الحياة، وتتمثل هذه المطالب فيما يلي:

1- التنشئة السياسية: إنّ المشاركة السياسية سلوك مُتَعَلِّم يكتسبه الفرد من خلال عمليتي التنشئة الاجتماعية والسياسية كالأُسرة أو المدرسة، فالأفراد الذين لديهم مستوى أعلى من التعليم أو مستوى أرقى في مجال التنشئة السياسية يكونون أكثر اهتماما بالسياسة من غيرهم وأكثر انخراطا ومشاركة في النشاط السياسي.²

وتعرف التنشئة السياسية بأنها تلك "العملية التي يكتسب الفرد من خلالها معلوماته وحقائقه وقيمه ومثله السياسية ويكوّن بواسطتها مواقفها واتجاهاته الفكرية والآيديولوجية التي تؤثر في سلوكه وممارسته وفاعليته السياسية في المجتمع".³ والتنشئة السياسية ترتبط بقوة بعملية تكوين وتأسيس الوعي السياسي والثقافة السياسية للفرد، وفي المجتمعات المستقرة سياسيا توفر التنشئة السياسية الوعي السياسي للمواطن، كما تركز على حقوقه وتهتم بشكل خاص بتوفير الفرص له لممارسة الفعاليات الاجتماعية والسياسية، ومن هنا يكون هدف التنشئة

¹ أنظر: بن قفة سعاد، مرجع سابق، ص. 85.

² أنظر:

Thomas Zittel and Dieter Fuchs , " **Participatory Democracy and Political participation** ", Routledge , New York, 2007, p. 99.

³ أنظر: أنور محمد فرج وآسؤ إبراهيم عبد الله، "دور التنشئة الاجتماعية في المشاركة السياسية للشباب"، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 5، العدد 1، السنة الخامسة، 2011، ص. 271.

السياسية هو وضع المواطن في حالة يستطيع فيها إعطاء تقييم واقعي وعقلاني للواقع السياسي.¹

2- **الفاعلية السياسية:** إنّ عملية التنشئة السياسية للمواطن تشمل أكثر من اكتساب المعرفة عن النظام السياسي، فمن المتوقع في ظل النظم الديمقراطية أن يشارك المواطنين بنشاط في العملية السياسية، ولكي تكون هذه المشاركة فعالة لا بد أن يعتقد المواطنون في قدرتهم على التأثير في المسار السياسي، ليشعروا بفاعليتهم السياسية.²

والفاعلية السياسية للمواطن أو الشعور بالكفاءة السياسية هي التي تعرف بأنها "الشعور بأنّ للعمل السياسي الفردي تأثير على العملية السياسية، فالناس الذين لديهم إحساس بالفاعلية السياسية هم أكثر مشاركة في الحياة السياسية"³، فالمواطن الفاعل يمكن أن يلعب دورا هاما في إحداث التغيير وهذا يعتبر مؤشرا هاما من مؤشرات المشاركة السياسية، لأنّه في المجتمعات الديمقراطية ينبغي أن يشعر المواطنون بأنّ لديهم بعض القدرة على التأثير في سياسات الحكومة.⁴

¹ أنظر: أنور محمد فرج وآسؤ إبراهيم عبد الله، مرجع سابق، ص. 271.

² أنظر:

Wolfram Schultz , "**Political efficacy and expected political participation among lower and upper secondary students**" , paper prepared for the ECPR General Conference in Budapest, 8-10 September 2005, p. 2.

(iccs.acer.edu.au/uploads/file/papers/ECPR2005-Schulzw-Efficacyparticipation.pdf).

إطلع عليه في 2013/10/12.

³ أنظر:

Carole Pateman , "**Participation and Democratic theory** ", Cambridge University Press , London, 1970, p. 47.

⁴ أنظر:

Wolfram Schultz, Op.Cit.,p. 2.

والفاعلية السياسية تتحقق من خلال بعدين أساسيين داخلي وخارجي، فالفاعلية الداخلية أو ما تعرف بالفاعلية الشخصية فهي التي تتطوي على ثقة الفرد في قدرته على فهم السياسة والعمل سياسياً¹، أما الفاعلية الخارجية فهي تشكل اعتقاد الفرد في الاستجابة من طرف النظام السياسي، أي أنّها ترتبط بالثقة في النظام السياسي²، كما أنّها الحالة التي يكون عليها المواطنون في مستوى أعلى من الثقة السياسية وهم يعتقدون أنّ المسؤولين الحكوميين يميلون إلى العناية أكثر برفاهية الشعب وأنّ السياسة ليست كلها قذرة وهذا ما يدعم مشاركتهم السياسية.³

3- الشفافية السياسية: إنّ الشفافية هي إحدى أهم الركائز التي تقوم عليها المشاركة السياسية فهي التي تعزز وتطور قواعدها، فمن الطبيعي أنّ تحقيق الشفافية يزيد من مشاركة المواطن في الشؤون العامة وإنخراطه في النقاش العام حول مختلف السياسات والفعاليات، وبالتالي فإن تطبيق الشفافية يعزز ويزيد من كفاءة وفعالية المشاركة.⁴

ويشير مفهوم الشفافية إلى "حرية الوصول إلى المعلومات وما يقابلها من إلتزام بالإفصاح عن هذه المعلومات، أي أنّ الشفافية تعتمد على توفير المعلومات وعدم حجبها

¹ أنظر:

Carole Pateman, Op.Cit., p. 46.

² أنظر:

Wolfram Schultz, Op.Cit., p. 3.

³ أنظر:

Huoyan Shyu, " **Psychological resources of political participation** ", prepared for the international conference on the transformation citizen politics and civic attitudes in three Chinese societies, Taipei, Taiwan, November 19-20, 2004, p. 4.

(<http://www.ipsas.sinica.edu.tw/image/speech/54/1.pdf>). 2013/10/11: إطلع عليه يوم:

⁴ أنظر: علي الصاوي، "ماهية المساءلة والشفافية ودورها في تعزيز التنمية الإنسانية"، مسودة الورقة المقدمة للمؤتمر الثالث حول المساءلة والشفافية، الجمعية الاقتصادية العمانية بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية الخليجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مسقط، يومي 21 و22 مارس 2009، ص. 4.

وانتقالها الحر دون حواجز"¹. وتعد المعلومات الدعامة الأساسية التي تبنى عليها القرارات عموماً في مجال السياسة العامة، وبهذا يجب أن تكون المعلومات منشورة وعلنية بشكل دوري وهذا من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة الشعبية.²

وتتحقق الشفافية عندما تترسخ حرية التعبير التي تفرز الإعلام الحر الذي يساهم بشكل كبير في تدفق المعلومات، فالكشف الإعلامي يساهم بشكل كبير في معرفة المتغيرات السياسية وهذا ما يعتبر حافزاً أساسياً لممارسة حق المشاركة في صنع القرار.³

بمعنى أنّ ابتعاد سياسات الدول عن الغموض يوفر درجة معينة من الوعي لدى المواطن وهذا ما يسمح له بالاندماج في جماعات الضغط، وكلما ارتفعت درجة الوعي والتنظيم كلما زاد التأثير في العملية السياسية من خلال عنصر المساءلة.⁴

ثالثاً: دور المشاركة السياسية في ضمان فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة:

باعتبار أنّ الحق في جودة الحياة هو حق شامل لكافة حقوق الإنسان وكذلك ممتد في كل جوانب الحياة، فإنّ أي عمل على تحسين هذه الجوانب أو تفعيل هذه الحقوق سيعمل بالضرورة على تفعيل وضمن فرص الإنتفاع بالحق في جودة الحياة، وباعتبار أنّ المشاركة السياسية لها علاقة بمختلف الأهداف السياسية والاجتماعية، الاقتصادية... فإنّها تلعب دوراً فاعلاً في إشباع حاجات الأفراد وتفعيل حقوقهم داخل المجتمع⁵، وبالتالي فهي تسعى إلى

¹ أنظر: علي الصاوي، مرجع سابق، ص. 4.

² أنظر: عبد الكريم سعد محجوب، "النظام السياسي الأمثل... بين الواقع والطموح: دراسة في العلاقة بين الحكم الصالح وحقوق الإنسان"، المجلة السياسية والدولية، عدد 20، 2012، ص. 335.

³ أنظر: Huoyan Shyu , Op.Cit., p. 5.

⁴ المساءلة هي "آلية سياسية مهمة في الحكومات الرشيدة لمحاسبة المسؤولين على أعمالهم وفحص وتدقيق قراراتهم." وإتاحة الفرصة أمامهم لإيضاح أي نقاط غامضة أو تُهم توجه إليهم سواء كانوا منتخبين أو معينين، وينطبق الأمر ذاته على المؤسسات العامة." (أنظر الموقع: www.shams-pal.org/pages/arabic/research/definetions.pdf)
إطلع عليه يوم: 2016/07/05.

⁵ أنظر: السيد عبد الحميد الزيات، مرجع سابق، ص. 90.

تحقيق الجودة الحياتية لمختلف الأفراد، ومن أجل إبراز دور المشاركة السياسية في ضمان فرص الإنتفاع بالحق في جودة الحياة سنركز على العناصر التالية:

- تعمل المشاركة السياسية على تحقيق التنمية السياسية كمجموعة من المتغيرات المخطط لها والتي يتم تنفيذها بغرض زيادة قدرات النظام السياسي وزيادة استجابته للنظم المجتمعية وكذلك اسهامه في توسيع قدرات النظم المجتمعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية¹، وهذا ما يزيد من إنجاز الأهداف وتحقيق الحاجات في مختلف المجالات، كما أنها تعمل على تنمية قدرات الأفراد وتمكينهم من إدراك مشاكلهم بوضوح والعمل على مواجهتها بشكل عملي، وهي تهدف إلى ترسيخ مفهوم المواطنة وإنشاء رابطة سياسية متينة بين الدولة والمواطن وبالتالي إعادة بناء علاقة الولاء على نحو جديد، وهذا ما يُفَعِّل الممارسة السياسية لتصبح أكثر ديمقراطية مما يزيد من ترسيخ المواطنة والتي يكون من أبسط معاني الإعتراف بها هو الإحترام التام لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية والرفع من مستوى الكرامة الإنسانية²، وهذا ما يشكل بوابة أساسية للإعتراف وضمن فرص الإنتفاع بالحق في جودة الحياة لكل فرد من أفراد المجتمع.
- تعبر المشاركة السياسية عن اتجاه عقلائي رشيد مُؤَسَّس على إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها، كما يباشر من خلالها المواطنون أدوارا وظيفية فعّالة ومؤثرة في ديناميات الحياة السياسية ومخرجاتها، سواء من حيث اختيار الحكام والقيادات السياسية في شتى المستويات أو من حيث الإسهام في صنع القرار السياسي وتشكيله³، مما يضمن لهم توجيه مختلف القرارات التي تشكل حياة الناس، وكذلك ممارسة الضغط على الجهات الحاكمة في سبيل اتباع سياسات تؤدي إلى توسيع الفرص الاقتصادية

¹ أنظر: علي عباس مراد، "المشاركة السياسية منظور تموي"، المجلة السياسية والدولية، العدد 5، 2006، ص. 75.

² أنظر: حسين علوان، "إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي"، مجلة العلوم السياسية، العدد 36، 2008، ص. 94.

³ أنظر: السيد عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص ص. 88-89.

والاجتماعية وتلبية احتياجات الأفراد مع زيادة الحوارات المفتوحة في إطار المجتمعات المحلية التي تساعد على تحديد أولوياتها¹، وهذا يعد مرتكزا أساسيا لتحول السياسات والقرارات السياسية نحو تحقيق الصالح العام وتلبية مختلف حاجات الأفراد من أجل الإتجاه نحو تحسين نوعية الحياة ورفع مستوى المعيشة.

- إنَّ زيادة مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار السياسي يضمن لنا فعالية أكبر للنظم السياسية ويحقق الرشادة السياسية مما يؤدي إلى رفع مستوى الأداء السياسي ومساعدته على تحقيق أكبر لحقوق الإنسان، فبوجود المشاركة السياسية تنتعش الحقوق السياسية أو ما يعرف بحقوق المواطنة التي تسمح لكل مواطن في دولته أن يعيش حياته السياسية الخاصة بالشكل الذي يراه مناسباً²، وهذه الحقوق والحريات السياسية ستخلق بالضرورة تيارا مطالبا بالإعتراف بمختلف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وهي الحقوق التي تكفل العدالة الاجتماعية والتحرر من العوز وكذلك المشاركة في الحياة الاجتماعية وهذا ما يشكل الموقف الإيجابي المساند لتلبية الإحتياجات المادية وغير المادية التي تؤدي بصورة مباشرة إلى رفع مستوى المعيشة³؛ كما توفر المشاركة للأفراد الشعور بالإستقلال والانتماء للوطن وهذا ما ينعش الحقوق الثقافية التي تجعل الفرد أكثر ارتباطا بالآخرين في البيئة المحيطة به، كما أنه يشعره بالوضوح والثقة في هويته ويزداد شعوره بالانتماء للمجتمع الذي يحيا فيه مما يزيد من شعوره بالرضا عن حياته⁴، وهذا ما يدعم الحق في جودة الحياة.

¹ راجع التقرير: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير حول تعميق الديمقراطية في عالم مفتت"، PNUD، نيويورك، 2002، ص. 3.

² أنظر: عواد عباس الحردان، "حق المشاركة السياسية: إطار مرجعي"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد الأول، العدد السادس، 2012، ص. 31.

³ أنظر: خليل عبد المقصود عبد الحميد، "الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان".

إطلع عليه يوم: 2013/10/12. (www.ao.academy.org/docs/alkhidmaha-lejtimaiya 09082010/pdf).

⁴ أنظر: هبة الله محمود أبو النيل، مرجع سابق، ص. 135.

غير أنّ ضمان فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة من خلال مدخل حقوق الإنسان يتطلب الإلتزام أكثر بحماية هذه الحقوق، وهذا من خلال التقيد بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان والعمل على تنفيذها، الأمر الذي يتطلب تدعيم دور المجتمع المدني الذي يشكل حلقة الوصل بين المجتمع والسلطة السياسية.

الفرع الثاني:

المجتمع المدني ودوره في ضمان فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة

إنّ عملية ترسيخ الديمقراطية ومدى فعاليتها تعكس مدى قوة المجتمع المدني بها، فالمجتمع المدني كفاعل يقف جنبا إلى جنب مع الدولة والقطاع الخاص (السوق) وهو واحد من الميادين الثلاثة التي تظهر في واجهة صنع المجتمعات الديمقراطية.¹

والمجتمع المدني هو جزء من التقليد الغربي المتميز بالفردانية، الحرية وغياب القيود الاقطاعية، التعددية والمشاركة السياسية، اقتصاد السوق الحرة وحرية تكوين الجمعيات²، وقد ظهرت فكرة المجتمع المدني في البداية عند الإغريق ولكنها لم تعرف الإزدهار إلا في أوروبا خلال فترة السبعينات والثمانينات كوسيلة أو كشكل من أشكال العمل السياسي أو تقرير المصير في المجتمع بدلا من سيطرة الدولة.³

وكان يعرف المجتمع المدني بأنه "المجال المدني للحكم الذاتي" ومنذ عام 1989 استخدام المصطلح لوصف مجموعة من المؤسسات غير الحكومية، والتي تعمل على ضمان

¹ أنظر:

Verena Beittinger-Lee , "(UN) Civil Society and political change in Indonesia", Routledge, London and New York, 2009, p. 10.

² أنظر:

Verena Beittinger-Lee ,Op.Cit., p. 13.

³ أنظر:

Gideon Baker , "Civil society and democratic theory", Routledge , London and New York, 2002, p .89.

تحقيق الدولة الديمقراطية كما تعمل على نقل مطالب المواطنين للحكام، بالإضافة إلى إحداث نوع من الموازنة داخل الدولة حتى يمنع حدوث نوع من التركيز المفرط للقوة في المجتمع في جانب واحد.¹

وعلى هذا، ومن خلال هذا الفرع سنتطرق إلى ماهية المجتمع المدني ثم نبين الدور الذي يلعبه من أجل تحقيق أو تفعيل حق الإنسان في جودة الحياة وهذا من خلال العناصر التالية:

أولاً: تعريف وخصائص المجتمع المدني:

يكتسب مفهوم المجتمع المدني أهمية كبيرة خاصة وأنه يرتبط بالعديد من المفاهيم كالمواطنة، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، الشرعية، الشفافية والمساءلة.... كما أنه يعبر عن حرية الأفراد داخل المجتمع لمتابعة مصائهم في رابطة طوعية مع الآخرين، وتعمل هذه الرابطة في أغلب الأحيان كوسيط بين الدولة أو الحياة السياسية من جهة وبين مجال الحياة الخاصة من جهة أخرى.²

ومن خلال هذا العنصر سنقف على أهم التعاريف التي وردت بخصوص مصطلح المجتمع المدني مع بيان أهم خصائصه وهذا من خلال ما يلي:

¹ أنظر:

Gideon Baker ,Op.Cit., pp. 90, 147.

² أنظر:

G. B. Madison, "The political economy of civil society and human rights", Routledge , London and New York, 1998, p. 35.

1- تعريف المجتمع المدني: إنّ مفهوم المجتمع المدني ليس مفهوماً ثابتاً ولا جامداً وهذا نظراً لتأثره بتاريخ نشأته وكذلك بالإشكاليات النظرية المرتبطة به وبنوعية المناظرة الفكرية المرتبطة به¹، وهذا ما أدى إلى تعدد التعاريف الخاصة به.

فقد عرفه **محمد عابد الجابري** بأنه "مجموع الأطر الاجتماعية التي تنتظم فعاليات البنيات الحديثة السياسية والاقتصادية والثقافية"².

أمّا **Gideon Baker** فيعرفه على أنه "مجموعة من المؤسسات غير الحكومية المتنوعة التي تملك من القوة بما يكفي لموازنة الدولة، والذي يمكن في إطاره منع الدولة من السيطرة المطلقة على باقي المجتمع"³.

وقد اعتبر الليبرالي الكلاسيكي **john Rawls** المجتمع المدني كمنطقة محايدة تشارك فيه مختلف الفصائل، فهو "مجال محايد في حد ذاته ويتم تحديد اتجاهه من خلال القيم، الأعراف وفكر الفواعل أو مجموعة من الممثلين الذين اكتسبوا سيادة في هذا المجال، فهو المنتدى الذي يحافظ على التعددية ويعبر عن الحرية الديمقراطية في أوسع مجال"⁴.

والمجتمع المدني حسب مركز المجتمع المدني في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (LES) هو "حلبة العمل الجماعي الذي لا يتسم بالإكراه والذي يدور حول مصالح وأهداف

¹ أنظر: عامر عياش عبد وأديب محمد جاسم، "دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد الثاني، العدد6، سنة 2010، ص. 5.

² أنظر: فارح مسرحي، "الحدأة في فكر محمد أركون مقارنة أولية"، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص. 148.

³ أنظر:

Gideon Baker ,Op.Cit., p.148.

⁴ أنظر:

Verena Beittinger-Lee , Op.Cit., p. 17.

وقيم مشتركة ومتبادلة، وتختلف أشكالها المؤسسة وتتميز عن تلك التي تتبع الحكومة أو السوق".¹

ونجد أنّ أهم تعريف إجرائي يخدم هدف هذه الدراسة، هو الذي يظهر من خلاله المجتمع المدني على أنّه "الحياة الاجتماعية المنظمة في منظمات طوعية تعتمد على نفسها في الغالب، والتي تكون مستقلة عن الدولة ويحكمها نظام قانوني أو مجموعة متفق عليها من القواعد".² ويسعى المجتمع المدني من خلال تعبئة إمكاناته وموارده المادية والبشرية إلى إحداث تطويرات مرغوب فيها والتي تكون هادفة لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع.³

2- خصائص المجتمع المدني: تتمثل خصائص المجتمع المدني في النقاط التالية:

أ- **الفعل الإرادي أو الطوعي:** يكون للأفراد كامل الحرية في اختيار عضويتهم في مؤسسات المجتمع المدني، وذلك لأن علاقة هذا الأخير بالأفراد تختلف عن علاقة الدولة برعاياها التي تقوم على أساس الفرض وعدم الإختيار.⁴

ب- **التنظيم:** المجتمع المدني منظم فهو يجمع ويخلق نسقا من المؤسسات التي تعمل بصورة منهجية⁵، وتخضع لنظام قانوني أو مجموعة من القواعد المنفق عليها.

¹ أنظر: أنور محمد فرج محمود، "المجتمع العالمي بين الفاعلية والشرعية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 37، 2012، ص. 237.

² أنظر: أحمد المفتي، "الحكم الرشيد في التجربة الدولية"، هيئة الأعمال الفكرية، الخرطوم، 2006، ص. 35.

³ أنظر: طلعت مصطفى السروجي، "السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة"، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004، ص. 188.

⁴ أنظر: عامر عياش عبد وأديب محمد جاسم، مرجع سابق، ص. 7.

⁵ المرجع نفسه، ص. 7.

ج- **الاستقلالية:** يتمتع المجتمع المدني بشخصية مستقلة عن الدولة، ولا يعني هذا إضعافاً للدولة بل منعاً لاستبدادها وتجاوزاتها.¹

د- **القدرة على التكيف:** يقصد بذلك قدرة مؤسسة المجتمع المدني على التكيف مع تطورات البيئة التي تعمل من خلالها، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر فعالية لأن الجمود يؤدي إلى تساؤل أهميتها وربما القضاء عليها.²

هـ- **التجانس:** ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها، وكذلك وجود تجانس بين العاملين فيها من حيث التوافق على الأهداف، ولا يعني ذلك عدم الاختلاف أو التعددية.³

ومن خلال هذه الخصائص التي تتميز بها مؤسسات المجتمع المدني، تعمل هذه الأخيرة على تحقيق التوجه الإيجابي لتحقيق الصالح العام ولتلبية مطالب الأفراد من أجل العمل على تحسين نوعية حياتهم في مختلف المجالات وهذا ما سنبينه من خلال العنصر الموالي.

ثانياً: دور المجتمع المدني في ضمان فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة:

يعمل المجتمع المدني على التأثير في سلوك الآخرين من خلال إعادة تشكيل أولوياتهم دون استخدام أدوات الإكراه، ولكن من خلال الإقناع والإستقطاب المرتبط بقوة أساليب المجتمع

¹ أنظر: عقيلة هادي عيسى، "أثر الشفافية ومؤسسات المجتمع المدني في الحد من الفساد الإداري"، المجلة السياسية والدولية، العدد 15، 2010، ص. 260.

² أنظر: إسراء علاء الدين نوري، "دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 6، السنة 2، ص. 375.

³ أنظر: عامر عياش عبد وأديب محمد باسم، مرجع سابق، ص. 9.

وكذلك أنظر: إسراء علاء الدين نوري، مرجع سابق، ص. 376.

المدني.¹ وفي مجال حقوق الإنسان المدعمة لحق الإنسان في جودة الحياة يعمل المجتمع المدني من خلال مختلف المجالات السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية من أجل تحسين نوعية حياة الناس في جميع جوانبها ويكون هذا من خلال ما يلي:

- يساهم المجتمع المدني بإعادة التوجه السياسي نحو ترسيخ وتجسيد الديمقراطية بصورة أفضل لأنّ هذا يسمح بزيادة المشاركة الفاعلة للمجتمع المدني والمواطنين في عملية اتخاذ القرارات السياسية المؤثرة في حياتهم،² وهذا ما يسمح للمواطنين بالمشاركة في تقرير مصائرهم وكذلك التعبير عن مصالحهم والعمل على بلورتها وتقديمها من خلال مؤسسات المجتمع المدني إلى المؤسسات الحكومية التي تتولى عملية تحويلها وإنتاجها بصيغة قرارات وسياسات عامة.³
- تكريس حق المجتمع المدني في مراقبة ومساءلة السلطات السياسية وذلك لأنّ تعتبر أمراً حاسماً لفعالية وشرعية الحكم الديمقراطي كما أنّها خيار إضافي في مؤسسات الحكم والتي تهدف في غالب الأحيان إلى توفير حياة إنسانية كريمة للجميع⁴، فالمساءلة تفهم على أنّها وسيلة لتقييد السلطة وجعلها تستجيب لمطالب الشعب، كما تظهر في المقام الأول كوسيلة لتعزيز المسؤولية المالية وكفاءة الأداء السياسي ليصبح أكثر

¹ أنظر: سرمد زكي الجادر، "التوظيف الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني"، مجلة الدراسات الدولية، العدد 55، 2013، ص. 13.

² أنظر: زهير الكايد، "تحو تعميق أسس النزاهة والشفافية والمساءلة في المؤسسات العامة العربية"، في: المجتمع المدني ودوره في دعم النزاهة والشفافية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص. 10.

³ أنظر: دورين بنيامين هرمز، "الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، 2014، ص. 37.

⁴ أنظر:

Jan Aart Scholte , "**Building global democracy?**", Cambridge university press, New York, 2011, p. 15.

اندماجاً مع اهتمامات الأفراد¹، وبالتالي تحقيق المزيد من مطالبهم والتوجه نحو تحسين نوعية حياتهم.

- تعمل مؤسسات المجتمع المدني على التوسط بين الحكام والمحكومين حيث تسعى في هذا الإطار إلى الحفاظ على حقوق ومصالح الأفراد والفئات والجماعات المتنوعة، وكذلك العمل على الحفاظ على وضعها وتحسينه واكتساب مكانة أفضل لها في المجتمع، لذلك تتحرك مؤسسات المجتمع المدني للتأثير في عملية التشريع وهذا بهدف الوصول إلى نقطة إتفاق وإتقاء بين الآراء المتعددة كأساس لتحسين حياة الناس.²
- باعتبار أن حقوق الإنسان تشكل أساس الإعتراف بالكرامة الإنسانية وكذلك التجسيد الضمني لحق الإنسان في جودة الحياة، نجد أن مؤسسات المجتمع المدني تعمل على حماية هذه الحقوق وكذلك الحريات الأساسية المرتبطة بها والضغط على الحكومات من أجل تحقيقها³، كما يعمل المجتمع المدني على طرح مطالب المواطنين في مواجهة سلطات الدولة وهذا من أجل الرقي بأحوالهم المعيشية وتحسينها.
- يكون المجتمع المدني أكثر فعالية في المطالبة بحاجات الأفراد وسياسات الرعاية الاجتماعية، وذلك لأنه أكثر واقعية في التعبير عن حاجات ومطالب الأفراد لأنه أكثر الفواعل تلمساً لها، كما يجري التنسيق بين دور المجتمع المدني والدولة في العديد من المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة وذلك محاولة لسد الثغرات أو

¹ أنظر:

Jan Aart Scholte ,Op. Cit., p. 15.

² أنظر: إسرائ علاء الدين نوري، مرجع سابق، ص. 377-378.

³ أنظر: عامر عياش عبد وأديب محمد جاسم، مرجع سابق، ص. 12.

الفجوات في أداء الدولة خاصة في مجال الرعاية الاجتماعية، وفي مجال امتصاص البطالة الناتج عن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي¹.

ومن خلال هذه النقاط يتجسد أهم ما يقوم به المجتمع المدني لتفعيل حق الإنسان في جودة الحياة، غير أنّ هذا لا يكفي بل يحتاج إلى الدعم القانوني الذي يحمي انتفاع الأفراد بهذا الحق ولن يتحقق هذا إلا من خلال سيادة القانون.

الفرع الثالث:

سيادة القانون ودورها في ضمان فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة

لا يمكننا الحديث عن الديمقراطية ودورها في ضمان فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة في ظل غياب سيادة القانون، وذلك راجع لوجود ارتباط وثيق بين الديمقراطية وسيادة القانون خاصة في مجال حقوق الإنسان، فلا مجال لإعمال حقوق الإنسان دون وجود اعتراف قانوني بها ودون تمتع هذا القانون بسيادة تفرض احترامه.

ونجد أنّ أول إشارة إلى سيادة القانون وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 1948، والذي أشار في ديباجته إلى وجوب حماية حقوق الأفراد وحياتهم الأساسية من خلال "حكم القانون".

وبهذا نجد أنّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق اللاحقة له تبنت مبدأ سيادة القانون وجعلت منه مطلباً عالمياً لكل الشعوب خاصة المحرومة من الحرية والتمتع إلى المزيد منها، وبهذا زاد الإدراك والوعي العالمي بضرورة سيادة القانون خاصة وأنها تشكل دعامة أساسية للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.²

¹ أنظر: طلعت مصطفى السروجي، "السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة"، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004، ص. 178.

² أنظر: محمد الطراونة، "سيادة القانون ودور المحامين في تدعيم هذا المفهوم وآليات التفعيل"، مؤتمر المحامين ودورهم في دعم سيادة القانون، جمعية الإمارات للمحامين والقانونيين، الإمارات، 20-21 ماي 2014، ص. 8.

وبهذا تشكل سيادة القانون أحد الحلول التي يمكن أن تساهم في إقامة نظام ديمقراطي يوفر الثقة والأمان في ممارسة الحقوق الإنسانية، كما يمكنها ضمان التنمية والتعايش الاجتماعي والحرية لكل فرد وللمجتمع ككل بما يضمن زيادة الإمكانيات الإنسانية المجتمعية الرامية لرفع مستوى حياة الأفراد،¹ ولهذا ستتطرق الباحثة من خلال هذا الفرع إلى مفهوم سيادة القانون ثم إلى دوره في تفعيل حق الإنسان في جودة الحياة وهذا من خلال النقاط التالية:

أولاً: مفهوم سيادة القانون:

إنّ مبدأ سيادة القانون بمفهومه الجوهري لا يكفي بوجود نص قانوني يحكم موضوعاً معيناً، بل يتطلب وجود محتوى منصف وكذلك النظر في كيفية تطبيقه وفق مبادئ ومعايير وقيم تعتبر أساسية في المجتمع الإنساني المعاصر، ولهذا ستتطرق الباحثة من خلال هذا العنصر إلى تعريف سيادة القانون وبيان أهم الركائز التي يستند عليها هذا المبدأ وهذا من خلال العناصر التالية:

1- تعريف سيادة القانون: يعرف مبدأ سيادة القانون على أنّه "الإلتزام بالقانون والخضوع له حاكماً ومحكوماً، وبهذا يتعين على الجميع احترام هذا المبدأ وممارسة نشاطاتهم في نطاقه".² كما أنّ مبدأ سيادة القانون يعني أن يكون التصرف خاصة ذلك الصادر عن الحكومة أكثر من أن يتم وفق القانون، بل يعني كذلك عدالة الحكومة وأن لا تكون سلطاتها مبالغ فيها، كما يحتم خضوع الحكومة للقانون لا خضوع القانون للحكومة.³ ولا يتوقف معنى سيادة القانون عند مجرد سمو القانون على سلطات الدولة، بل يشير إلى أكثر من ذلك وهذا في مضمون

¹ راجع التقرير: أريان الفاصد، "تقرير حول آليات المساءلة وسيادة القانون في فلسطين"، سلسلة التقارير القانونية (2)، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، 1998، ص. 10.

² أنظر: فهد عبد الكريم أبو العثم، "القضاء الإداري بين النظرية والتطبيق"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص. 44.

³ أنظر: غالب غانم وآخرون، "حكم القانون: لقاءات ومحاضرات"، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، بيروت، 2005، ص. 30.

القانون ذاته والذي يتحقق عندما يكفل القانون الحقوق والحريات ويضمن احترامها في مواجهة سلطات الدولة، ويقتضي هذا الضمان الإلتزام بإعلاء حقوق الإنسان وحمايتها،¹ وهذا ما يشكل مدخلا أساسيا لضمان التمتع بهذه الحقوق وبالتالي زيادة فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة.

2- أهم ركائز سيادة القانون: لن نتحقق سيادة القانون إلا بتحقق العديد من الركائز التي يتمثل أهمها فيما يلي:

- قيام دولة القانون التي يخضع فيها كل من الحاكم والمحكوم للقانون، والتي تنظم في إطارها العلاقة بين الحكام والمحكومين بهدف إيجاد توازن بين ضرورات السلطة التي يسعى لتجسيدها الحكام وبين ضمانات الحقوق والحريات التي يطالب بها المحكومين.²
- تستلزم سيادة القانون ضرورة الفصل بين السلطات الأساسية، التنفيذية والتشريعية والقضائية، وهذا الفصل لا يعني فقط أنّ هذه السلطات تمارس بواسطة مؤسسات مختلفة، بل يعني أيضا أنّ الموظفين لا يمكن أن ينتموا لأكثر من مؤسسة من هذه المؤسسات.³
- ضرورة وجود سلطة تشريعية تعمل على إيجاد وتطوير البيئة المناسبة والواجبة لرعاية كرامة الإنسان، سواء من خلال إقرار التشريعات الناظمة لحماية حقوق الأفراد أو من خلال ممارسة حقها في الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.⁴
- ضرورة وجود سلطة تنفيذية قادرة على فرض احترام القانون والنظام من جهة، وعلى توفير الشروط الاجتماعية والاقتصادية الضرورية لحماية المجتمع من جهة أخرى، كما

¹ أنظر: أحمد فتحي سرور، "العالم الجديد بين الاقتصاد والسياسة والقانون"، دار الشروق، القاهرة، 2005، ص.7.

² أنظر: عبير سهام مهدي، "بناء دولة القانون في العراق"، المجلة السياسية والدولية، العدد9، 2008، ص. 60.

³ أنظر: إدريس حسن محمد، مرجع سابق، ص. 245.

⁴ أنظر: محمد الطراونة، مرجع سابق، ص ص. 11-12.

- يتوجب على هذه الحكومة من خلال ممارستها لصلاحياتها لحماية نظام الحكم ولتطوير البلاد اجتماعيا واقتصاديا أن تحترم حقوق الأفراد وحياتهم.¹
- ضرورة وجود سلطة قضائية نزيهة ومستقلة تفرض تحرر القضاة من الضغوط الخارجية وعدم تأثرهم لأي اعتبار سياسي أو تأثير شخصي، وتعمل هذه السلطة على فرض رقابتها على عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية وهذا حتى يتكرس حكم القانون تكريسا عمليا.²
- تحقيق مبدأ الشفافية الذي يتم من خلاله الإفصاح عن المعلومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الوقت الملائم وفي إطار الوسائل القانونية³، مع ضرورة اتباع الشفافية بالمساءلة التي تسهل عملية مراقبة السلطات لمدى تقيدها بالموجبات التي تتطلبها الوظيفة ويفرضها القانون حتى تتم الملاحقة في حالة الإخلال وهذا من أجل إعادة التوازن في العلاقات داخل الدولة.⁴

وبهذا ومن خلال تحقيق هذه المرتكزات نضمن تكريس مبدأ سيادة القانون والذي يشكل ضمانا أساسية لتفعيل حقوق الإنسان وبالتالي ضمان الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة.

ثانيا: دور سيادة القانون في ضمان فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة:

يتخذ مبدأ سيادة القانون من حقوق الإنسان كمدخل أساسي ضامن لفرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة، وذلك على اعتبار أنّ هذا الأخير لا يتحقق إلاّ بتحقيق تلك الحقوق وضمن الإنتفاع بها، ولهذا نجد أنّ مبدأ سيادة القانون من خلال سعيه نحو هذا الهدف يركز على النقاط التالية:

¹ أنظر: محمد الطراونة، مرجع سابق، ص. 13.

² أنظر: عبير سهام مهدي، مرجع سابق، ص. 65.

³ أنظر: عماد الشيخ داود، "الشفافية ومراقبة الفساد"، مجلة المنصورة، العدد 18، السنة 2012، ص. 91.

⁴ أنظر: غالب غانم، مرجع سابق، ص. 21.

- إنَّ مبدأ سيادة القانون يعمل على تأمين حماية حقوق الإنسان بالنسبة للأفراد والجماعات بشكل متساوي، ويحمي المواطنين من أي إجراء تعسفي قد تتخذه السلطات ضدهم، كما يضمن معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة وخضوعهم للقانون وهذا ما يرفع من قيمة الكرامة الإنسانية، ويؤسس لبنية تحتية تعمل على توفير خدمات أساسية كالصحة والتعليم وبيئة عمل مواتية للمواطنين الأمر الذي يدفع إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد بشكل أفضل.¹
- إنَّ وجود مبدأ سيادة القانون يجعل الفرد على وعي تام بحقوقه وواجباته أو ما له وما عليه ويدعم ركائز العدل في المجتمع، وهذا ما يزيد من حماية الأقليات وكذلك حماية الطرف الأضعف في المجتمع من الإستغلال والتعسف، كما يضمن حقوقا خاصة بالأقليات²، وهذا ما يخلق بيئة مواتية لتحقيق الإستقرار المجتمعي الذي يشكل أرضية أساسية لتحقيق الحياة الأفضل.
- إنَّ مبدأ سيادة القانون من خلال تطبيقه على الجميع وممارسته من قبلهم، يحقق مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وحصول كل فرد على ما هو حق له وقيامه بما هو واجب عليه وبهذا تستقر خيارات الأفراد، وتكفل حريتهم مما يزيد في إمكاناتهم نحو تحقيق الحياة الأفضل.
- تركيز سيادة القانون على كل من المساءلة والشفافية يسمح بالتهيئة البيئية للإصلاح المؤسسي ويثبط من الفساد السياسي وهذا ما يفسح المجال أكثر للحرية الاقتصادية³

¹ أنظر: أيمن يوسف وعمر رحال، "الفصل بين السلطات وسيادة القانون في النظام الديمقراطي"، الطبعة الأولى، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية، رام الله، 2010، ص ص. 28-29.

² أنظر: غالب غانم، مرجع سابق، ص ص. 32.

³ الحرية الاقتصادية تعبر عن الحرية التي يكون عليها اقتصاد السوق وتظهر عناصرها المركزية في التبادل الطوعي والمنافسة الحرة وحماية الممتلكات وفي هذا المجال يظهر دور القطاع الخاص بصورة أكبر من الإدارة الحكومية.

التي تظهر كجزء من الحريات المرتبطة بالإهتمامات المادية للأفراد في علاقتهم بالحكم والتي يظهر أثرها الإيجابي بالنسبة لكل من الرفاه الإنساني ورفع مستوى معيشة الأفراد.

وبهذا ومن خلال العناصر السابقة يتجه مبدأ سيادة القانون كمرتكز أساسي من مرتكزات النظام الديمقراطي إلى ضمان فعالية أكثر لحق الإنسان في جودة الحياة، ولكن نجد أنّ هذه الفعالية تتدعم بصورة أكبر من خلال الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية.

المبحث الثاني:

الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية ودورهما في ضمان فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة

بالإضافة إلى الديمقراطية التي تشكل حجر الأساس والمتغير الثابت في ضمان فرص الإنتفاع حق الإنسان في جودة الحياة، يظهر كلا من الأمن الإنساني وكذلك التنمية الإنسانية كمتغيرات تابعة للديمقراطية، والتي تتجلى أهميتها في التركيز العملي لحق الإنسان في جودة الحياة.

وقد أدرجنا من خلال هذا المبحث كلا من الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية في إطار واحد وهذا نظرا لارتباط كل منهما بالآخر، خاصة وأنّ تحقيق التنمية يعتمد على وجود الأمن وانتعاش هذا الأخير يتطلب بالضرورة تحقيق التنمية الإنسانية، كما أنّ دورهما في ضمان فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة هو دور متكامل، فالأمن الإنساني يحقق لنا الحرية السلبية النافية لكافة العقبات التي تحول دون الإنتفاع بهذا الحق، أمّا التنمية الإنسانية فتدعم الجانب الإيجابي للحرية الذي يساهم في تعزيز القدرات البشرية وبالتالي تمكين الأفراد من حرية الإختيار النوعي لحقهم في الحياة، ويظهر تفصيل هذا من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول:

الأمن الإنساني ودوره في ضمان فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة

يظهر كلا من التمييز، الإستبعاد والقهر السياسي كمشاكل أساسية تؤدي إلى تفاقم الفقر والحرمان من أبسط الإحتياجات الأساسية، وتزيد من انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية على نطاق واسع، وهذا ما يسمح بعرقلة انتفاع كل إنسان من حقه في الحياة الجيدة. وهنا يظهر دور الأمن الإنساني الهادف إلى تحقيق التحرر من كل هذه الإنتهاكات، وبهذا فهو يعمل على تغييب مختلف الحواجز المعرقة لتحقيق الرغبات الإنسانية، الأمر الذي

يسمح بممارسة أشكال متعددة من النشاطات ذات القيمة الأخلاقية والتي تدعم قدرة الأفراد على تحسين نوعية حياتهم.¹

وسعياً نحو توضيح هذه الفكرة سنقسم هذا المطلب إلى فرعين أساسيين نعرض من خلال الفرع الأول مفهوم الأمن الإنساني، أمّا من خلال الفرع الثاني سنتناول دوره في تفعيل حق الإنسان في جودة الحياة وهذا من خلال ما يلي:

الفرع الأول:

مفهوم الأمن الإنساني

إنّ مفهوم الأمن الإنساني أصبح يشتمل على نزعة جديدة، تبعده عن النزعة التقليدية المتعلقة بالأمن الدولي والتي تعطي الدولة الأهمية الكبرى والمرجعية المطلقة في الحفاظ على الأمن.

فالأمن الإنساني بمفهومه الحديث تجاوز المفاهيم التقليدية، ليصف حالة من التواجد الإنساني التي تتحقق في ظل غياب كافة التهديدات والمخاطر الماسة بحياة الناس، كما أنّه يسعى من خلال عنصري التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة إلى تأكيد حق كل فرد في العيش بحرية وكرامة بعيداً عن جميع أنواع الحرمان وفي ظل تحقيق العدالة في ممارسة كافة الحقوق والحريات، وبهذا ومن خلال هذا الفرع سنتطرق أولاً إلى أهم التحولات التي طرأت على مفهوم الأمن وبعد ذلك نسلط الضوء على أهم تعريفات الأمن الإنساني وأهم الإستراتيجيات التي تضمن تحقيقه وكذلك أبعاده السبعة، وهذا من خلال ما يلي:

أولاً: تطور مفهوم الأمن من أمن الدولة إلى أمن الإنسان

يعتبر الأمن الإنساني من بين المفاهيم الأمنية التي برزت بعد الحرب الباردة، وهذا من خلال محاولة ادماج البعد الإنساني في المفاهيم الأمنية التي كانت سائدة قبل هذه الفترة والتي

¹ أنظر: عبد الوهاب الكيالي، "موسوعة السياسية"، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.ت.ن)، ص. 245.

كانت تتميز بنوع من الجمود، إذ كانت المفاهيم السائدة قبل الحرب الباردة مركزة على الأمن الصلب القائم على مختلف الدفاعات العسكرية لحماية حدود الدولة، لتتحول بعدها إلى المفهوم اللينّ للأمن القائم على البعد الإنساني ولهذا سندرس تطور مفهوم الأمن من خلال مرحلتين أساسيتين: مرحلة ما قبل الحرب الباردة ومرحلة الحرب الباردة وما بعدها.

1- مفهوم الأمن قبل الحرب الباردة: ارتبط مفهوم الأمن قبل الحرب الباردة بمبدأ الحفاظ على أمن الدولة الذي انتشر الحديث عنه في القرن السابع عشر وهذا من خلال معاهدة وستفاليا لسنة 1648¹، والتي أسست لنوع جديد من العلاقات الدولية وهذا ما أدى إلى إنتشار الأمن بمفهومه الصلب المركز على حماية حدود الدولة والذي كان بالمقابل يتغافل عن أية مخاوف بشأن أمن الناس العاديين في حياتهم اليومية، بالإضافة إلى تركيزه على تحويل كميات هائلة من الثروة الوطنية والموارد البشرية إلى التسلح وبناء القوات المسلحة.²

ولكن نجد أنّ هذا المنطق التقليدي للأمن المركز على القوة العسكرية من جهة، وعلى رغبة الدول في التوسع إقليمياً من جهة أخرى قد ساهم بدوره في انتشار الحروب ومن أهمها الحربين العالميتين الأولى والثانية اللتين كانتا من أهم الحروب المدمرة مادياً وبشرياً.

وقد كانت الحرب العالمية الثانية نقطة تحول كبرى نحو بداية الإهتمام بالجانب الإنساني بالموازات مع أمن الدولة، وكان هذا من خلال تأسيس منظمة الأمم المتحدة سنة 1945، والتي سعت إلى حماية الشعوب والجماعات وحماية حقوقهم الأساسية في إطار سعيها نحو

¹ معاهدة وستفاليا: كانت المعاهدة الإقليمية الأولى ذات الطابع والإمتداد الدوليين، وذلك نظراً للإمتدادات الإستعمارية للدول الأوروبية خارج القارة، وقد أبرمت هذه المعاهدة من أجل وضع حد للحروب الطاحنة التي كانت سائدة آن ذاك، ومنذ عقد هذه المعاهدة قام المجتمع الدولي على مبدأ الدولة ذات السيادة، ومن أهم ما تمخضت عنه هو منع أي دولة من التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، مع ضرورة إقامة المساواة القانونية بين الدول. (راجع في تفصيل ذلك: مورتمر سيلزو وآخرون، "النظام العالمي الجديد"، ترجمة صادق إبراهيم عودة، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص. 265).

² أنظر:

Andrew F. cooper (el.) , "Enhancing global governance : Towards a new diplomacy", United Nation University Press , New York, 2002, p. 274.

حفظ السلم والأمن الدوليين، هذا إضافة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 والذي يعبر عن الجذور الأولى لمفهوم الأمن الإنساني من خلال إرسائه لبعض القواعد الكفيلة بحماية حقوق الإنسان، إلا أنه وبالرغم من أهميته لم يكن له الصدى الكبير والدور المؤثر في طرح المفهوم على أجندة العلاقات الدولية.¹

2- الحرب الباردة وبداية التحول نحو مفهوم الأمن الإنساني: اقتترنت مراحل تطور مفهوم الأمن بالدخول في مرحلة جديدة هي مرحلة الحرب الباردة (دامت منذ سنة 1948 إلى غاية 1991) والتي تميزت بهيمنة الأمن القومي أو ما يعرف بأمن الكتلتين آن ذاك والذي كان يغلب عليها طابع السباق نحو التسلح وهذا من أجل السيطرة على امتلاك القوة في علاقات القطبين المتنافسين²، وذلك رغم فترات الانفراج والتعايش السلمي التي شهدتها علاقات البلدين في بعض مراحل الحرب الباردة.³

كما شهد العالم خلال هذه الفترة الكثير من المعانات الإنسانية خاصة مع زيادة تفاقم المخاطر المهددة لأمن الأفراد، ونتيجة لهذا ظهرت بعض المبادرات المحدودة لطرح مفهوم الأمن الإنساني والتي لم يكن لها صدى كبير ولا تأثير على مستوى العلاقات الدولية، ففي بداية السبعينات بدأت تظهر مجموعة من التقارير لبعض اللجان والمنظمات غير الحكومية منها: نادي روما، اللجنة المستقلة للتنمية الدولية واللجنة المستقلة لنزع السلاح والقضايا الأمنية، والتي أكدت في تقاريرها على أهمية تحقيق أمن الفرد، وركزت على ما يعانيه الأفراد في كافة

¹ أنظر: نضال شاكر جودة الهاشمي وسهيلة عبد الزهرة الحجيبي، "بناء نموذج قياسي للأمن الإنساني"، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية، المجلد الثاني، عدد خاص بالمؤتمر العلمي، 2012، ص. 182.

² تمثل القطبين المتنافسين خلال الحرب الباردة في القوتين العظميين الممثلين في الإتحاد السوفيتي الذي كان يمثل المعسكر الشرقي والولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تمثل المعسكر الغربي، حيث تميزت العلاقة بينها بحالة من الصراع والتوتر والتنافس خاصة في تطوير الأسلحة والتقدم الصناعي.

³ أنظر: خديجة عرفة محمد أمين، "الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2009، ص. 12.

أنحاء العالم من فقر وتلوث بيئي وغياب أمن وظيفي ودعت إلى ضرورة الإهتمام بتوفير الحماية من هذه المخاطر.¹

ونتيجة للعوامل السابقة وبعد نهاية الحرب الباردة وبداية فترة التسعينات بدأ الحديث رسمياً عن مفهوم جديد للأمن يتمثل في الأمن الإنساني وهذا مع صدور تقرير التنمية الإنسانية لسنة 1994، والذي ساهم في نضج وتبلور واضح في فكرة الأمن الإنساني.

ثانياً: تعريف الأمن الإنساني:

شاع مفهوم الأمن الإنساني وطغى على المفاهيم التقليدية للأمن وهذا بعد صدور تقرير التنمية الإنسانية لسنة 1994، وقد كان ظهور هذا المفهوم الحديث كجزء من منظومة المفاهيم الكلية للتنمية الإنسانية الذي تبلور في إطار دراسات الأمم المتحدة من قبل السيد محبوب الحق وزير المالية الباكستاني الأسبق، وبدعم من الاقتصادي الهندي *Amartya Sen*²، وقد كان تقرير التنمية الإنسانية لسنة 1994 الوثيقة الرئيسية التي اعتمدت مفهوم الأمن الإنساني، إذ تعدى هذا التقرير أمن الدولة ليتجه صوب أمن الإنسان وأمن المجتمع بالشكل الذي يضمن حقوق الإنسان وهذا بادماجها ضمن أبعاد متعددة للأمن³، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال التعريف الذي جاء به التقرير، والذي عبر عن الأمن الإنساني بأنه "أمن الناس من

¹ أنظر: عبد الجبار أحمد ومنى جلال عواد، "الديمقراطية والأمن الإنساني"، *مجلة العلوم السياسية*، العدد 46، 2013، ص. 78.

² Amartya Sen اقتصادي أمريكي من أصول هندية حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1998 وذلك لدراسة قام بها حول الفقر.

³ أنظر: علي عبد الكريم حسين الجابري، "دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن"، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص. 66-67.

تهديدات الجوع والمرض والجريمة والقمع المستمر، ومعناه أيضا الحماية من حدوث اختلالات مفاجئة ومؤلمة في نمط حياتنا اليومية".¹

كما شمل هذا التقرير على سبعة أبعاد أساسية للأمن الإنساني تتمثل في كل من الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي الأمن البيئي، الأمن الشخصي والأمن المجتمعي، وهي الأبعاد التي تشكل دعامة لتحقيق كل من التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة.

وبالرغم من أهمية تقرير التنمية الإنسانية لسنة 1994 في بلورة مفهوم الأمن الإنساني، إلا أنّ هذا الأخير لم يأخذ مداه إلا في ظل تقرير لجنة أمن الإنسان الآن، إذ يظهر التعريف الذي جاء به هذا التقرير أنّه الأكثر وضوحا والأكثر شمولاً ولهذا سنتبنى هذا التعريف والذي يتمثل في:

الأمن الإنساني هو "حماية الجوهر الحيوي لحياة² جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيقه لذاته، فالأمن الإنساني هو بالتالي حماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية التي تمثل الجوهر الحيوي للحياة".³

¹ للتوسع أكثر في هذه الفكرة راجع التقرير: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير حول أبعاد جديدة للأمن الإنساني"، PNUD، نيويورك، 1994.

² مصطلح الجوهر الحيوي غير محدد بدقة في هذا التعريف، وما يمكن استخلاصه هو أنه يمثل مجموعة الحقوق والحريات الأساسية التي يجب أن تكفل لجميع الأفراد والتي يلتزم كل الفواعل باحترامها وحمايتها حتى ولو كانت هذه الإلتزامات غير محددة بدقة. (أنظر:)

Sabina Alkire, "Conceptual framework for human security", p. 2. (<http://www.humansecurity-chs.org/activities/outreach/frovce.pdf>). 2015/04/12. إطلع عليه يوم:

³ راجع التقرير: لجنة أمن الإنسان، "تقرير حول أمن الإنسان الآن"، لجنة أمن الإنسان، نيويورك، 2003، ص. 4.

كما أكد هذا التقرير على حق كل فرد في العيش بحرية وكرامة بعيدا عن الفقر والخوف، وفي ظل تحقيق العدالة في ممارسة كل الحقوق وكذلك ضمان تنمية قدراتهم الإنسانية¹، وهذا ما أدى بالتقرير إلى التركيز على كل من الحماية والتمكين كأهم استراتيجيات للأمن الإنساني.

ثالثا: استراتيجيات الأمن الإنساني:

تتمثل أهم الاستراتيجيات التي تدعم الأمن الإنساني في كل من الحماية والتمكين التي لا يمكن التعامل مع أي منهما في معزل عن الآخر، ويظهران من خلال ما يلي:

1- استراتيجية الحماية: يعترف الأمن الإنساني بتعرض كل من الناس والمجتمعات لأخطار تهددهم تهديدا بالغا، والتي تتمثل في مجموعة من الأحداث التي تكون خارجة عن سيطرة الأفراد إلى حد كبير والتي تظهر من خلال الأزمات المالية، الصراع العنيف، فاقة مزمنة، هجوم إرهابي، أمراض وبائية وقلّة استثمار في الرعاية الصحية، أو التلوث البيئي... إلخ.²

ولهذا يعمل الأمن الإنساني على تحقيق عنصر الإستباقية في تحقيق الحماية للناس قبل وقوع المخاطر أو قبل تفاقمها، كما يقوم على مبدأ التمسك بحقوق الأفراد وحياتهم الأساسية مع التركيز على مختلف الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويؤكد على أن يكون الإنسان بمأمن من الحرمان الاقتصادي والتمتع بنوعية حياة مرضية.

ويتطلب تحقيق عنصر الحماية تحديد نوع مهددات أمن الأفراد من جهة، ومن جهة أخرى فهو يتطلب بذل جهود متضافرة من مختلف الفواعل الاجتماعية من أجل التصدي لأوجه انعدام الأمن بطرائق منهجية وشاملة ووقائية.

¹ أنظر:

Moufida Gauda and John Crowley, " **Rethinking Human Security** ", Wiley – Blackwell, United Kingdom, 2008, pp. 9-10.

² راجع التقرير: لجنة أمن الإنسان، مرجع سابق، ص. 11.

فمن ناحية تحديد طبيعة المخاطر أو التهديدات إن كانت تقليدية أو غير تقليدية، فهذا يكون من أجل تحديد أسلوب التعامل مع هذه التهديدات وكذلك مدى ملائمة استعمال القوة من عدمه من أجل التصدي لها، ويظهر هذا الأمر على أنه ذو نطاق واسع وعمق كبير إذ لا يسعى إلى التصدي لتهديدات محددة فحسب بل يحدد سبلا جديدة لتفهم أوجه الإرتباط بينها والآثار المترتبة عليها بالنسبة للسياسات ومختلف المؤسسات التي ينبغي أن تعمل وفقا لهذا التصور¹، إضافة لما يتطلبه من العمل على تعزيز قدرات مختلف الفواعل من أجل تمكّنها من التعامل مع مختلف المخاطر المعاصرة.²

أمّا من ناحية تضافر جهود مختلف الفواعل الاجتماعية، فهذا يتطلب قيام الأفراد أو المجموعات الممثلة في فئات اللاجئين أو مجموعات أثنية أو دينية بالدفاع عن نفسها وحماية أفرادها من مختلف المخاطر، كما يتطلب تدخل المنظمات غير الحكومية لتوفير الحماية للناس من أجل ضمان عنصرى التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف وهذا من خلال العمل على تخفيف آثار النزاعات والحروب وذلك بتقديم المساعدات الإنسانية المادية والغذائية ... إلخ.³

كما يتطلب عنصر الحماية تدخل الدولة كأهم فاعل في توفير الحماية لمواطنيها، الأمر الذي يفرض قيام مؤسسات الدولة وكذلك هيكل الحكم الديمقراطي على إرساء حقوق الإنسان

¹ أنظر: خالد عكاب حسون، "التهديدات التي تواجه الأمن الإنساني في نطاق القانون الدولي"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 13، 2012، ص. 1.

² المرجع نفسه، ص. 1.

³ أنظر:

Monica den Boer and Jaap de Wilde , **"The viability of Human security"**, Amsterdam University Press, Amsterdam, 2008, p. 156.

وحمايتها وهذا خاصة في ظل غياب القهر السياسي.¹

2- إستراتيجية التمكين: يعتبر التمكين المعزز الأساسي لقدرات الناس من أجل التصرف وفقاً لمصالحهم الخاصة ووسيلة أساسية لتحقيق الأمن الإنساني، ويعرف بأنه توسيع حرية الإختيار والحركة وزيادة قدرة الأفراد وسيطرتهم على الموارد والمصادر والقرارات التي تؤثر على حياتهم، فعندما يستطيع الناس ممارسة اختياراتهم الحقيقية تزداد سيطرتهم على حياتهم.²

ولا يتحقق هذا إلا في ظل غياب كافة العقبات القانونية، السياسية والاجتماعية التي تعرقل عملية بناء القدرات، مع ضرورة تبني سياسات وإقامة هياكل ومؤسسات تتولى عملية التمكين.³ كما يتطلب ضرورة تزويد الناس بمجموعة من الأصول المادية والمالية كالسكن، الغذاء، الدخل، التعليم... وغير ذلك من الموارد التي تسمح لهم بتوسيع خياراتهم.

وبتحقيق التمكين فإننا نسمح للأفراد بلعب دور هام في تحسين نوعية حياتهم وهذا من خلال مشاركتهم الكاملة في القرارات والآليات التي توجه حياتهم ومصيرهم، وهذا من خلال التعبير عن حاجاتهم ومشاكلهم الفعلية، وهذه المشاركة تتيح لهم الوصول إلى خيارات أوسع في توجيه مصيرهم وفتح مجالات عمل جديدة.⁴

¹ أنظر:

Kevin M. Cahill, M. D., "**Human security for all**", Fordham University Press, New York, 2004, p. 10.

² أنظر: محسن عوض وآخرون، "ليل التمكين القانوني للفقراء"، الطبعة الثانية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (د.م.ن)، 2013، ص. 41.

³ أنظر: أماني مسعودة، "التمكين"، سلسلة مفاهيم، العدد 22، أكتوبر 2006، ص. 5.

⁴ أنظر: علي عبد الكريم حسين الجابري، مرجع سابق، ص. 71.

رابعاً: أبعاد الأمن الإنساني:

يرتبط تحقيق الأمن الإنساني بوجود سبعة أبعاد أساسية معبرة عن مختلف حقوق الإنسان التي تشكل الجوهر الحيوي للأمن الإنساني، ومن خلال هذا الفرع سنبين هذه الأبعاد السبعة وكذلك مدى انعكاسها في مختلف الحقوق، وهذا من خلال العناصر التالية:

1- الأمن السياسي: يعتبر الأمن السياسي من أهم الأبعاد خاصة وأنه يرتبط بمدى فعالية مؤسسات الدولة وكذلك مدى إحترامها لحقوق الإنسان، ويعرف على أنه "حالة تمكن كل إنسان من حقوقه الأساسية في ظل غياب القهر السياسي"¹، وبهذا نجد أنّ الأمن السياسي لا يتحقق إلاّ بتحقق النظام الديمقراطي كنظام سياسي اجتماعي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة وفق مبدأي المساواة بين المواطنين في الفرص والحقوق، ويعترف بالحقوق السياسية التي تسمح للمواطن بالمشاركة في تسيير شؤون الحكم.

2 - الأمن الاقتصادي: يعرف الأمن الاقتصادي حسب منظمة الأمم المتحدة على أنه "تملك المرء الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة من خلال امتلاك ما يكفي من النقود لإشباع الحاجات الأساسية وهي الغذاء، المأوى اللائق والرعاية الأساسية والتعليم"²، وبهذا نجد أنّ الأمن الإقتصادي يركز على حصول الفرد على دخل كافي لتحسين مستوى حياته³، كما يحتاج بدوره إلى كل من الحق في العمل اللائق الضامن للأمن الوظيفي الذي يعتبر شرطاً أساسياً في الأمن الإقتصادي، إضافة إلى تلبية الحق في الضمان الإجتماعي لذوي الإحتياجات الخاصة والعاجزين عن العمل والذي يشكل أساس الدخل بالنسبة لهم وبالتالي يضمن أمنهم الاقتصادي.

¹ أنظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير حول أبعاد جديدة للأمن الإنساني"، مرجع سابق، ص. 32.

² أنظر: ستيبي الزازية، "الثروة البترولية والأمن الاقتصادي العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 432، شباط 2015، ص. 53.

³ أنظر: باتر محمد علي وردم، "العولمة ومستقبل الأرض"، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص. 79.

3 - الأمن الشخصي: ويتجسد الأمن الشخصي من خلال "توفير الحماية من كافة التهديدات الماسة بالسلامة الجسدية وهذا تطبيقاً لمبدأ حرمة الجسد من التعدي عليه بالإيذاء البدني أوالجنسي أوالتهديد به"¹، ولهذا وحماية للحق في البقاء على قيد الحياة من خلال حركة الأمن الشخصي فإنّ هذا يتطلب تحقيق الحماية للأفراد من جميع أنواع العنف وبالتالي ضمان الحق في السلامة الجسدية الذي يفرض عدم التعرض لجسم الإنسان من قبل الغير.

4 - الأمن الصحي: يشكل الأمن الصحي أهم الأبعاد الضامنة لحماية الأفراد من جميع أنواع المخاطر الصحية المؤثرة على حقهم في الصحة، ويعرف على أنّه "الحالة التي يتمتع فيها الأفراد بالسلامة البدنية والعقلية والاجتماعية وليس مجرد عدم الإصابة بالمرض أو العجز"². ونجد أنّ الأمن الصحي يركز على ضرورة تقديم الرعاية الصحية وضرورة تحقيق المساواة في امكانية الوصول إليها، كما يقع على عاتق الدولة توفير ما يلزم من مرافق الرعاية الصحية والتأمين الصحي.³

5 - الأمن الغذائي: عرفت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الأمن الغذائي على أنّه "حالة تمتع كل إنسان في جميع الأوقات بإمكانية الوصول إلى ما يكفي من الغذاء المأمون والمغذي للحفاظ على حياة صحية ونشيطة"⁴، وبهذا نجد أنّ للأمن الغذائي أهمية في تحقيق بعد البقاء على قيد الحياة، لأنّ هذا الأخير مرهون بتأمين الغذاء الكافي⁵، كما يقوم على عاتق الدولة انتاج الغذاء الكافي للإحتياجات المحلية أو على الأقل توفير المواد اللازمة لتغطية هذه

¹ أنظر: ماجدة عدلي: "الحق في السلامة الجسدية"، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2007، ص. 37.

² راجع التقرير: صندوق الأمم المتحدة للسكان، "تقرير حول وعد المساواة"، UNFPA، نيويورك، 2005، ص. 24.

³ أنظر: محمد زيدان، "الحق في الصحة هو حق من حقوق الإنسان"

إطلع عليه يوم: 2014/12/15. (www.achr.eu/art601.html)

⁴ أنظر:

إطلع عليه يوم 2014/10/08. ([FTP://ftp.fao.org/es/policy/briefs/pdo2.pdf](http://ftp.fao.org/es/policy/briefs/pdo2.pdf)). "Food security".

⁵ أنظر: سلاطينة بلقاسم وعرعور مليكة، "معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده"، مجلة كلية الآداب والعلوم

الإنسانية والاجتماعية، العدد الخامس، جوان 2009، ص. 6.

الإحتياجات¹، وكذلك تيسير الوصول إلى الغذاء لكل فرد وكل أسرة حسب احتياجاتهم وكذلك تأمين السرعات الحرارية اللازمة².

6 - الأمن المجتمعي: يختلف كل مجتمع عن الآخر في القيم والممارسات التي تعكس هوية وثقافة هذه المجتمعات، ويعتبر الأمن المجتمعي الركيزة الأساسية المكرسة لهذه الخصوصية وقد عرفه *Barry Buzan* بأنه "التقوية الذاتية لهوية الجماعات والحفاظ على تنوعها وتميزها عبر الزمان والمكان"³؛ وبهذا فالأمن المجتمعي مفهوم إيجابي يقوم على إرساء مفاهيم مختلفة من التفاعل والعلاقات الإنسانية بين فئات مختلفة من الناس⁴، كما يدعم ويعمل على حماية حقوقها خاصة حقوق الجماعات العرقية والأثنية والتي تعرف في أغلب الأحيان بحقوق الأقليات.

7 - الأمن البيئي: يعرف الأمن البيئي على "أنه تحرر الطبيعة وكذلك الإنسان من مختلف الأخطار البيئية التي يكون لها آثار سلبية على أمن وحياة الناس"⁵، وبهذا يعمل الأمن

¹ أنظر: سلاطينة بلقاسم وعرعور مليكة، مرجع سابق، ص ص. 7 - 8.

² أنظر: محمد جمال باروت: " تحدي الأمن الغذائي: رؤية مشروع سورية 2025"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عددان 43 - 44، صيف 2008، ص. 176.

³ أنظر:

Barry Buzan (el.), "**Security : a new framework for analysis**", Lynne Rienner Publishers, London, 1998, p. 119.

⁴ أنظر: نهلة محمد أحمد جبر، "الأمن الثقافي: مفهومه ودواعيه وعوامل تحقيقه"، ص. 136.

(<http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/nahla%20mohamed.pdf>)

إطلع عليه يوم: 2014/10/25.

⁵ أنظر:

P.H.Liotta (el.) : "**Environmental change and human security**", Springer, New York, 2007, p. 223.

البيئي على تمكين كل إنسان من حقه في بيئة نظيفة وصحية التي تشكل الوعاء الأساسي لحقوق الإنسان.

الفرع الثاني:

دور الأمن الإنساني في ضمان فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة

إنّ الأمن الإنساني في صميمه يُعنى بالحرية والعيش الكريم، كما يفهم باعتباره أفضل وسيلة لصون حياة الناس من مختلف التهديدات والمخاطر المنتشرة، وكذلك تعزيز الطاقات الفردية والجماعية على المدى البعيد،¹ ومن هذا المنطلق الشمولي يمنح منظور الأمن الإنساني الأولوية للتحرر من الخوف والتحرر من الحاجة وهذا من أجل تحقيق الحرية من مختلف مهددات العيش الكريم، وهذا ما سنفصله من خلال العناصر التالية:

أولاً: التحرر من الخوف:

يتضمن عنصر التحرر من الخوف عيش الحياة بطريقة تكون خالية من التهديدات، ولهذا سعى الأمن الإنساني إلى تحقيق الإستباقية في حماية الأفراد من خلال مجموعة من الأبعاد التي تشكل دعامة أساسية حامية لجوانب متعددة من حياة الإنسان والتي تظهر من خلال الأمن السياسي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي، الأمن البيئي والأمن الصحي، والتي سنتناولها تفصيلاً من خلال ما يلي:

1- الأمن السياسي كأهم الأبعاد الحامية لحياة الإنسان: يظهر الأمن السياسي على رأس قائمة أبعاد الأمن الإنساني، خاصة وأتّه البعد الأساسي الذي يؤثر تأثيراً مباشراً على باقي الأبعاد، كما يضمن لنا التحرر من أغلب التهديدات والمخاطر الأمنية، وذلك لأنّ أغلب

¹ راجع التقرير: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير حول الأرض الفلسطينية المحتلة: الاستثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة مستقلة"، PNUD، نيويورك، 2009-2010، ص. 18.

التحديات إن لم نقل كلها تتم مواجهتها سياسيا وهذا ضمانا لحقوق الإنسان التي تشكل أهم مبدأ من مبادئ الأمن السياسي.¹

ويرتبط الأمن السياسي بضرورة وجود حكم ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان ويعمل على تحقيق مشاركة الأفراد في الحياة السياسية، بالإضافة إلى ضرورة تشكيل جبهات المعارضة السياسية وهذا في ظل غياب الفساد السياسي الناتج عن سوء استعمال السلطة والإستغلال السيئ للمنصب الحكومي بهدف زيادة النفوذ أو الثروة،² والذي يكون مصحوبا بمجموعة من السلوكيات الجرمية المرتكبة من طرف القادة السياسيين والتي تظهر كإنحراف عن الإلتزام بالقواعد القانونية خاصة إذا طال الفساد السلطة القضائية.³

كما أنّ تقوية الأمن السياسي يساهم بدوره في القضاء على مظاهر القهر السياسي الذي يظهر كإنتهاك منظم للحريات المدنية والسياسية ولكافة حقوق الإنسان الفردية والجماعية⁴، والذي يكون في أغلب الأحيان مصحوبا باستخدام القوة المادية أو التهديد بها وقد يتفاقم إلى غاية ارتكاب الإغتيالات والمذابح أو التغاضي عنها.

¹ أنظر:

Barry Buzan (el.) , Op. Cit., p. 141.

² أنظر:

"Political corruption," p. 11. (http://www.oline.womeninpolitics.org/resource/0204_ticorrupt.pdf), إطلع عليه يوم: 2014/09/10.

³ أنظر: داود خير الله، "الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها"، مجلة المستقبل العربي، العدد 309، نوفمبر 2004، ص. 67.

⁴ أنظر:

Patrick M. Regan , "Democracy, threats and political repression in developing countries", p3. (<http://www.binghamton.Edn/cdp/paper/threat.full.pdf>). 2014/09/10. إطلع عليه يوم:

وبهذا ومن خلال مدخل الأمن السياسي الضامن لشروط غياب القهر والفساد السياسيين تتحقق الحماية من مختلف التهديدات وكذلك يتحقق معها الإعتراف بمختلف حقوق الإنسان التي تكون بمثابة منطلق أساسي لتحقيق الحق في جودة الحياة.

2- الأمن الشخصي والمجتمعي و تحقيق التحرر من تهديدات العنف المادي: يظهر كل من الأمن الشخصي والأمن المجتمعي كوسيلة أساسية لضمان الحماية من جميع أنواع العنف المادي. فالأمن الشخصي يظهر كمسألة حيوية ضامنة لعنصر التحرر من الخوف والذي يضمن لنا الأمن من أي عنف جسدي يعرض حياة الناس وبقاءهم للخطر¹، وبهذا فهو يسعى للمحافظة على حياة الفرد في ظل بيئة خالية من الأذى، الهجوم وجميع أشكال العنف المرتكبة من الغير سواء من الأفراد، الجماعات، الدولة أوحتى الذات.²

وهذا يتحقق بانتفاء الأعمال الإرهابية وكل مظاهر الجريمة سواء تمثلت في جرائم العنف العادية أوفي السلوكات الإنتحارية أوحتى في إطار الإعدام التعسفي أوالجريمة المنظمة³ خاصة تلك المتعلقة بالإتجار بالبشر، إذ غالبا ما يمارس على الأشخاص المتاجر بهم استعمال القوة والتي تشمل كحد أدنى على استغلال الدعارة أو سائر أشكال الإستغلال الجنسي،

¹ راجع التقرير:

United Nations Development Programme , *"Report on Human Right and Human development "*, UNDP , New York, 2000, p. 35.

² أنظر:

Keith Muloongo (el.) , *"The many faces of human security "*, Institute for security studies, South Africa, 2005, p. 125.

³ عرفت المادة 2 من اتفاقية الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000 الجريمة المنظمة بأنها "الجريمة الناتجة عن جماعة إجرامية منظمة موجودة لفترة من الزمن وتقوم بفعل مدبر بهدف ارتكاب أفعال مجرمة وهذا من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو غيرها من المنافع المادية."

أوالسخرة أوالخدمة قسرا، أوحتى الإسترقاق والممارسات الشبيهه به أوحتى نزع وسرقة الأعضاء.¹

كما يتطلب الأمن الشخصي التحرر من مختلف التهديدات المرتبطة بالحروب والتي تكون على درجة عالية من التنظيم وتشارك فيها أعداد كبيرة من الأفراد مع استخدام أساليب عنف مدمرة لحياة الناس.

أمّا الأمن المجتمعي فهو يفترض وجود تنظيم اجتماعي يحتوي الأفراد المنتمين إليه ويضمن لهم مواقعهم وحقوقهم، كما يقوم على ضرورة ضمان الإستمرار في العلاقات الاجتماعية التقليدية مع توفير الحماية من العنف الطائفي أو العرقي، وبالتالي فالأمن المجتمعي يضمن الحماية ضد التمييز المؤسس على الجنس، الإنتماء، العرق والهوية الثقافية ويعمل على تقوية هوية الجماعات والحفاظ عليها.²

إنّ فالأمن المجتمعي يعمل على توفير التحرر من عدم الإستقرار أوالخلل البنائي للمجتمعات الذي يكون في غالب الأحيان مرتبطا بمحاولات طمس الهوية الثقافية لبعض الأقليات أو الجماعات الأثنية والتي تتسم باستعمال العنف المادي وتصل إلى غاية الإبادة لمختلف الجماعات.

ففي بعض الأحيان تتولى النظم السياسية في الدولة عملية الإبادة أو الاعتداءات على الأقليات وهذا من أجل صهرها وإدماجها في هوية الدولة من أجل تحقيق دولة نقيه عرقيا.³

¹ أنظر:

Anna Jonsson , "**Human trafficking and human security**", Routledge , London and New York, 2009, p. 11.

² أنظر:

Barry Buzan (el.) : Op.Cit., p. 119.

³ راجع التقرير: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير حول الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع"، UNDP، نيويورك، 2004، ص. 48.

كما قد تكون الإعتداءات من طرف جماعات أثنية أخرى وهذا من أجل تحقيق السيطرة على الآخر والتي تنتج عنها في غالب الأحيان صراعات دامية تهدد حياة الأفراد.¹

3- الأمن الصحي والبيئي وضمان التحرر من مختلف الأمراض والتهديدات الماسة بحياة الأفراد: إن ارتكاز الأمن الإنساني على توفير الحماية لحياة الناس بالدرجة الأولى شكل إتجاها نحو توفير الوقاية من مختلف الأمراض المهتدة لحياة الناس، وكذلك العمل على تحقيق عنصر الإستباقية من مختلف المخاطر البيئية التي تعتبر من أهم التهديدات التي تعرض حياة الناس للخطر.

ولهذا يظهر **الأمن الصحي** من أهم الوسائل المدعمة والحامية للحياة الإنسانية وهذا من خلال حماية الأفراد من مخاطر الأمراض والأوبئة من خلال زيادة دعم العمل الوقائي وتوفير الرعاية الصحية، كما يشتمل على ضرورة إلتزام الدولة إزاء الحق في الصحة من خلال تبني سياسات واتخاذ إجراءات للوفاء الفعلي بهذا الحق²، ويكون هذا بتوفير مختلف المرافق الصحية مع تحقيق سهولة الإنتفاع بخدمات هذه المرافق ومعقولية أسعارها مع ضرورة ضمان العدالة بين أفراد المجتمع عند تقديم الخدمة في المجال الصحي.³

ويظهر أنّ اتخاذ كافة التدابير الضامنة للأمن الصحي يكون من أجل تفادي العديد من المشاكل الصحية المهتدة لحياة الناس خاصة منها الأمراض الوبائية التي باتت تشكل أكبر مصدر للخوف والقلق العالميين، ومرد انتشارها في غالب الأحيان يرجع لعدة أسباب منها

¹ أنظر:

Francesco Caselli, **"On the theory of ethnic conflict"**, p1.

إطلع عليه يوم: 2014/11/10 ([http:// personal.lese.ac.uk/casellif/papers/ethnic.pdf](http://personal.lese.ac.uk/casellif/papers/ethnic.pdf)).

² أنظر: "الحق في الصحة"، ص. 7.

إطلع عليه يوم: 2014/11/09 (<http://eipr.org/sites/default/pressreleases/pdf/eipr-right.to.health.pdf>).

³ أنظر: د. هيوكوش، "إدارة الجودة الشاملة: تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الرعاية الصحية وضمان استمرار الإلتزام بها"، ترجمة طلال بن عابد الأحمدى، معهد الإدارة العامة، الرياض، 2002، ص. 23.

عدم امتلاك مختلف الدول لآليات عمل تسمح باكتشاف مبكر للأوبئة وعدم امتلاكها للتقنيات اللازمة لمعالجتها.¹

كما أنّ الحديث عن الأمن الصحي لن يكتمل إلاّ من خلال التركيز على فيروس نقص المناعة البشرية²، خاصة وأنّه يهدد حياة الملايين من البشر، الأمر الذي يتطلب المزيد من الإهتمام الدولي بهذا الفيروس وكذلك مزيداً من المناقشات سواء الحكومية أو غير الحكومية من أجل العمل على محاربتة والتقليل من آثاره على الناس.

أمّا الأمن البيئي فهو يشكل أهم عامل يسمح بالحفاظ على البيئة باعتبارها الإطار الذي يعيش فيه الإنسان والمصدر الأساسي لمقومات حياته، إذ يقوم الأمن البيئي على حماية الناس وبالأخص الإنسان من مختلف المخاطر البيئية مع ضرورة الحفاظ على البيئة من استعمار الناس لها،³ فالحفاظ على البيئة ومواردها يعني الحفاظ على عناصر ومقومات بقاء الإنسان، وبالتالي لا بد من السعي لمواجهة المشاكل البيئية التي تظهر في النشاطات البشرية، ولاشك في أنّ مواجهة المخاطر والأضرار البيئية يتطلب بالضرورة تلمس حجم المشكلات الملزمة بها.

وتظهر أهم مشكلة بيئية في التلوث بجميع أنواعه الذي طغى على كل القضايا البيئية وارتبط بكل حديث عنها حتى رسخ في أذهان الجميع أنّه المشكلة البيئية الأساسية وفي حال

¹ أنظر: رودريك إيليا أبي خليل، "العقوبات الاقتصادية الدولية في القانون الدولي بين الفعالية وحقوق الإنسان"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008، ص. 36.

² فيروس نقص المناعة البشرية أو ما يعرف بالإيدز هو مرض يهاجم جهاز المناعة لدى الإنسان مما يجعله عرضة للإصابة بالأمراض بشكل قاتل.

³ أنظر:

مكافحتها يستقيم الحال.¹ كما للتلوث انعكاسا على البيئة فهو له انعكاسا على صحة الإنسان خاصة من ناحية زيادة الأمراض التي تصيبه.

كما تجدر الإشارة إلى مخاطر تغير المناخ التي يغلب عليها زيادة في درجات الحرارة المعروفة بالاحتباس الحراري²، والذي يكون من أهم نتائجه زيادة الكوارث المناخية كالعواصف، الفيضانات، حالات الجفاف، موجات الحارة والإنهيارات الجليدية... والتي تشكل التحول المفاجيء غير المتوقع في أسلوب الحياة العادية وتسبب في العديد من الإصابات والوفيات والخسائر المادية الكبيرة.³

ولهذا يسعى الأمن البيئي إلى توفير أفضل الحماية للبيئة من أجل تحقيق فرص بقاء الناس على قيد الحياة وهذا يكون بالاتجاه نحو الإدارة الرشيدة من أجل ضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والذي يكون مرتبطا بتحقيق ما يسمى بالإنتاج الأنظف من خلال تقليل النفايات والإنبعاثات الغازية الناجمة عن الإنتاج.⁴

¹ أنظر: رشيد حمد، محمد سعيد صباريني، "البيئة ومشكلاتها"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990، ص. 119.

² من أهم مسببات الاحتباس الحراري هو ارتفاع غاز ثاني أكسيد الكربون وغازات الاحتباس الحراري الأخرى، التي تحصر السخونة في الغلاف الجوي وترفع مستوى درجة حرارة سطح الكرة الأرضية (أنظر: عصام الحناوي، "تغير المناخ"، في: الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الثاني، الأكاديمية العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص. 187.

³ أنظر: سامي محمد هشام حريز وزيد منير عبودي، "إدارة الكوارث والمخاطر: الأسس النظرية والتطبيقية"، دار الريبة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص. 15.

⁴ أنظر: كلود فوسلر وبيتر جيمس، "إدارة البيئة من أجل جودة الحياة"، ترجمة أحمد إصلاح، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2001، ص. 64.

ثانيا: التحرر من الحاجة:

يتمثل شرط التحرر من الحاجة في ضمان الوصول إلى الحاجات الأساسية التي تشكل ضرورة لحياة الناس، كما يتضمن مسؤولية الحكومات في ضمان الرفاه الإنساني لمواطنيها¹، ويظهر كل من الأمن الاقتصادي وكذلك الأمن الغذائي كأهم أبعاد الأمن الإنساني المدعمة لهذا العنصر، وهذا ما سنتناوله من خلال ما يلي:

1- الأمن الإقتصادي وضمان التحرر من الفاقة: لكل فرد الحق في الحصول على الموارد الأساسية لبقائه على قيد الحياة ولتحسين مستوى معيشته والتي تكون في الغالب مرتبطة بشكل مباشر بالأمن الاقتصادي لكل فرد، ولهذا نجد أنّ أي اختلال في هذا البعد يترتب عنه العديد من المشاكل الاجتماعية، وذلك لأنّ انعدام الأمن الاقتصادي لا يقودنا إلى فقر الدخل فحسب (بالرغم من أنّه يعتبر مؤشرا أساسيا لقياس الفقر) بل إلى أشكال متنامية من الحرمان لكثير من الفرض.

فالأشخاص الذين تتعرض سبل معيشتهم للخطر ينعدم يقينهم في مصدر غذائهم وتتخفف فجأة قيمة مدخرات عمرهم نتيجة لسوء تغذيتهم ولتدهور صحتهم ويتجهون أكثر نحو سحب أطفالهم من المدارس وتوجيههم للعمل... وبهذا تؤدي الأزمات المتكررة إلى زيادة الأخرى والتي تزيد من ضعف الناس الذين يعيشون في حالة فقر²، ولهذا فالفقر لا يعني مجرد الإفتقار إلى الدخل، بل يتعداه إلى الحرمان من الفرص والخيارات في تحقيق حياة صحية وطويلة وكذلك التمتع بمستوى معيشي لائق في جو من الحرية والكرامة واحترام الآخرين³.

¹ أنظر:

Chadwick F. Alger, "The future of the United Nations system :Potential for the Twenty-first century", United Nations University Press : New York, 1998, p. 188.

² راجع التقرير: لجنة أمن الإنسان، مرجع سابق، ص. 73.

³ راجع التقرير:

Programme de Nations Unies pour le développement , "Rapport sur le développement humain au service de l'éradication de la pauvreté ", PNUD , New York, 1997, p. 4.

ولهذا ومن أجل تحقيق التحرر من الفاقة أو الفقر بجميع صورته، لابد لنا من تحقيق مدخل اقتصادي سليم يسمح للأفراد بتجنب مخاطر الفقر وآثاره الاجتماعية، وهذا المدخل لن يكون إلا بتحقيق الأمن الاقتصادي الذي يسمح بتحقيق حالة اقتصادية يحصل فيها الفرد على فرص الدخل الكافي في ظل جو من العدالة الاجتماعية وهذا من أجل الحفاظ على وجوده وضمان تلبية الحاجات الأساسية لتأمين مستوى معيشي لائق.¹

إن فالأمن الاقتصادي يتطلب تأمين دخل ثابت للفرد عبر عمله المنتج، أو عبر شبكة مالية عامة وأمنة،² وهذا بدوره يتطلب العمل على مستوى الأمن الاقتصادي للدولة أولاً من خلال زيادة كفاءة الهياكل الاقتصادية للدولة من أجل تحفيز النمو الاقتصادي الذي يساهم بشكل كبير في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي أو معدل النمو؛ كما يتطلب ضرورة توافر شرط العدالة التوزيعية وهذا من أجل الوصول إلى وضع تتساوى فيه الفرص أمام الجميع في الإنتفاع بنتائج النمو الاقتصادي وبهذا تتحقق الفرص أمام الجميع لتحسين أوضاعهم الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى توفير ظروف مواتية من أجل منح الفئات الأقل حظاً في المجتمع فرصاً لتحسين أوضاعهم المعيشية.³

ونجد أن تحسين الأوضاع المعيشية خاصة لفئة الفقراء يؤدي إلى زيادة قدراتهم وتحسين إنتاجيتهم، مما يعطي دفعة نوعية لحياتهم وحيوية المجتمع ككل، كما أن القدرة على الحصول على فرص العمل يؤدي إلى تخفيض احتمال اللجوء إلى الجريمة، وبما أن القوة الاقتصادية غالباً ما تترجم إلى قوة سياسية فإن تحقيق العدالة في الفرص الاقتصادية أمام الناس يمكنهم

¹ أنظر: بانتر محمد علي وردم، "العولمة ومستقبل الأرض"، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص. 79.

² أنظر: حسين عبد المطلب الأسرج، "الأمن الاقتصادي للإنسان العربي".

إطلع عليه يوم: 2014/09/02. (<http://www.academia.edu/Documcuts/in/lmn-lqtsdy>)

³ أنظر: حازم البيلاوي، "عن الليبرالية"، في: الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، الأكاديمية العربية للعلوم، 2007، ص. 71.

من أن يحيون حياة منتجة وهذا ما يؤدي إلى الإتفاق في الرأي وتحقيق الإستقرار السياسي، وهذا ما يساهم في تحقيق التحرر من العديد من المخاطر المهددة للحق في جودة الحياة¹.

2- الأمن الغذائي وضمان التحرر من الجوع: يواجه الأفراد على مستوى العالم حالياً عدة تحديات تهدد أمنهم وحياتهم، وتظهر قضية الجوع من أبرز هذه التحديات فهو يمثل حالة من عدم القدرة على ضمان ما يكفي من غذاء للأفراد خاصة منهم فئة الفقراء، النساء الفتيات والمجتمعات الريفية المعزولة والأقليات العرقية التي تعيش على الهوامش الاقتصادية وكذلك ضحايا الحروب والكوارث.²

ولهذا نجد أنّ التحرر من الجوع يعتبر عنصراً هاماً لضمان جودة الحياة، لأنه يسمح لنا بتفعيل حق أساسي يتمثل في الحق في الغذاء الذي يعتبر من الحاجات الأساسية الضامنة لبقاء الإنسان على قيد الحياة كما يساهم في تدعيم صحة الإنسان التي تعتبر أساسية في توسيع القدرات الأمر الذي يشكل دفعة نحو تمكين الأفراد من تحسين نوعية حياتهم.

غير أنّ مواجهة تحدي الجوع وتحقيق التحرر منه، لن يتحقق إلاّ من خلال عدة تدابير سواء على المستوى الوطني أو العالمي والتي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي المعبر عن حالة توافر الغذاء لكل فرد من الأفراد في أي فترة بنوعية وكمية كافية تضمن له حياة صحية، سليمة ونشيطة.³

وهذا ما يتطلب التركيز على محورين أساسيين: **المحور الأول** يتمثل في كمية ونوع الغذاء المطلوب توافره وهو ما يعبر عنه بضمان حصول كل فرد على السرعات الحرارية

¹ أنظر: حسين عبد المطلب الأسرج، "الأمن الاقتصادي للإنسان العربي"، موقع سابق.

² أنظر: باتر محمد علي وردم، مرجع سابق، ص. 134.

³ أنظر: سلاطينة بلقاسم وعرعور مليكة، "معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الخامس، جوان 2009، ص. 6.

المطلوبة لحياة صحية وفقا للمعايير المتفق عليها دوليا¹، أمّا المحور الثاني فيتمثل في كيفية الحصول على الغذاء سواء من المصادر المحلية أو الأجنبية وضمان تدفقه من تلك المصادر وهذا يعني ضرورة تحقيق الدولة للأمن الغذائي ليس بالإعتماد على الإنتاج المحلي فحسب، وإنما بقدرة الدولة على توفير الموارد المالية اللازمة لاستيراد احتياجاتها الغذائية.²

وباعتبار أنّ الجوع يرتبط بعوامل عديدة كال فقر، الحروب والصراعات، التدهور البيئي والتمهيش.... فإنّ العمل على استئصاله وتحقيق الأمن الغذائي يرتبط أساسا بالقضاء على العوامل المغذية له، وهذا لن يتحقق إلاّ بالعمل على استئصال الفقر والقضاء على انعدام المساواة وذلك بتحسين الفرص المادية والاقتصادية للناس مما يضمن لهم تأمين مصادر غذائهم، كما أنّ تحقيق الأمن البيئي يساهم بشكل كبير في تحقيق الأمن الغذائي.

وأخير ومن خلال التحليل السابق تبين لنا مدى سعي الأمن الإنساني في تحقيق الإستباقية للحماية من كافة المخاطر والتهديدات الماسة بحياة الناس ورفاههم، وبهذا فهو يركز على مدى توفير البيئة الملائمة لتحقيق جودة الحياة، ليتفاعل بعد ذلك مع التنمية الإنسانية التي تسعى إلى تكريس الجانب الإيجابي الموسع لقدرات الأفراد من أجل تمكينهم من السعي لتحقيق نوعية أفضل لحياتهم.

¹ أنظر: صديق الطيب منير، "المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي"، الندوة العلمية: قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، يومي 25-27/02/2008، ص. 6.

² المرجع نفسه، ص. 8.

المطلب الثاني:

التنمية الإنسانية ودورها في ضمان فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة

التنمية الإنسانية كالأمن الإنساني، كلاهما يعنى بسلامة الإنسان وبحرياته الأساسية، إلا أنّ الأمن الإنساني يركز على الظروف التي تهدد البقاء على قيد الحياة والكرامة الإنسانية، وهذا من خلال تحقيق الجانب السلبي للحرية الضامن لتوفير الحماية من هذه التهديدات¹، في حين أنّ التنمية الإنسانية تعنى بالجانب الإيجابي المركز على تلبية حاجات الناس وتوسيع قدراتهم وهذا من أجل تمكينهم من المشاركة في صياغة مختلف السياسات الموجهة لحياتهم من أجل التأثير عليها لتحقيق الحياة الأفضل.

وقد أكد إعلان وبرنامج عمل فيينا لسنة 1993 أنّ التنمية الإنسانية تساهم في تيسير التمتع بكافة حقوق الإنسان كما أكد أنّها عملية التحسين المستمر للرفاهية، وهذا ما يشكل أساسا داعما لدور التنمية الإنسانية في تحقيق فرص انتفاع الأفراد بحقوقهم في جودة الحياة، وبهذا ومن خلال سعيها نحو شرح هذا الدور الذي تلعبه التنمية الإنسانية قسمنا هذا المطلب إلى فرعين أساسيين:

الفرع الأول:

مفهوم التنمية الإنسانية

تظهر التنمية الإنسانية على أنها فكرة شديدة التفاؤل فهي التي تساهم في تحقيق التحرر من الحاجة وكذلك زيادة إزدهار الحياة الإنسانية وهذا ما يساهم في تحقيق نوع من التوازن في المجتمعات²، ولهذا ومن خلال هذا الفرع سنعرض أهم المراحل التي ساهمت في ظهور فكرة

¹ أنظر: غادة علي موسى، "مخاطر غياب الأمن الإنساني على البيئة والتنمية المستدامة"، في: التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص. 157.

² أنظر: مصطفى علوي سيف، "الأمن والتنمية: تعدد الأبعاد وتداخل القضايا"، في: الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الجزء الأول، الأكاديمية العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص. 397.

التنمية الإنسانية وتتطرق إلى تعريفها والهدف منها وأهم العناصر المكونة لها وهذا من خلال مايلي:

أولاً: تحول مفهوم التنمية من المنظور الاقتصادي إلى المنظور الإنساني:

طراً على الفكر التنموي تطورات ظهرت في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية التسعينيات التي تعتبر نقطة الإنعطاف الأساسية التي تحوّل معها الفكر التنموي نحو أسنة التنمية والذي استمر إلى غاية الآن.

وقد كانت البداية بعد الحرب العالمية الثانية حيث بدأ المفهوم الاقتصادي الخالص للتنمية بالانتشار وهذا أثناء إعادة إعمار أوروبا من مخلفات الحرب، وقد كان ينظر خلال هذه المرحلة إلى التنمية من منظورها الاقتصادي الذي يقاس بمعدلات الزيادة في الناتج القومي الإجمالي¹، وكان جوهر التنمية يتمثل في النمو السريع للدخل حيث تؤكد أدبيات التنمية على جانب النمو، وأصبح الدخل يستخدم بكثرة للتعبير عن التنمية لأنه يأخذ قدرة المجتمع على زيادة الإنتاج بمعدلات تفوق معدلات نمو السكان.²

وخلال عقد الستينيات تغير مفهوم التنمية، فقد كشفت التجارب العملية قصور المفهوم المركز على النمو الاقتصادي السريع وذلك بسبب زيادة واستمرار مشكلات البطالة والفقير وسوء توزيع الدخل، كما أنّ النمو السريع الحاصل في بعض البلدان لم يساعد على تحسين وضعها في النظام الاقتصادي العالمي، كما لم يحدث تقدماً في المجالات المتصلة بإشباع الحاجات الأساسية.³

¹ أنظر: وسن عبد الرزاق حسن، "إضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص. 17.

² أنظر: مدحت القرشي، "التنمية الاقتصادية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص. 125-126.

³ أنظر: إبراهيم العيسوي، "التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها"، الطبعة الأولى، 2، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص. 14.

ولهذا ظهرت الحاجة إلى ضرورة تحول مفهوم التنمية من النمو الاقتصادي فحسب إلى العمل على الحد من التفاوت في الدخل وتحقيق العدالة في توزيعه وإزالة الفقر وتوسيع فرص العمل وإشباع الحاجات الأساسية إلى جانب النمو الاقتصادي، ولهذا وخلال فترة السبعينات أعيد تعريف التنمية من خلال التركيز على مسألتين مهمتين تتعلق الأولى بعدالة توزيع الدخل وظاهرة الفقر والقضاء على البطالة، أما الثانية فتركز على تلبية الحاجات الأساسية للأفراد، وأدركت العديد من الجهات المعنية بالتنمية بأنّ هذه الأخيرة ليست قضية اقتصادية فحسب بل إنّها مرتبطة بالأفكار السياسية وشكل الحكومة ودور الجماهير في المجتمع، وهكذا تبنى البنك الدولي سياسات إعادة التوزيع مع النمو، أمّا منظمة العمل الدولية فقد قامت بطرح إستراتيجية الوفاء بالحاجات الأساسية للإنسان.¹

غير أنّ المسار الإيجابي للتنمية الذي ساد في السبعينات قد انحرف في عقد الثمانينات الذي رجع من خلاله التركيز على النمو الاقتصادي مع اقتراح سياسات التكيف الهيكلي² التي ركنت البشر في المرتبة الثانية، بالإضافة إلى تقليص دور القطاع العام وتعاضم دور القطاع

¹ أنظر: مدحت القرشي، مرجع سابق، ص. 127.

² سياسات أو برامج التكيف الهيكلي هي جملة من الإجراءات والترتيبات التصحيحية الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني أزمات هيكلية حادة، باقتراح خبراء في شؤون النقد والمال ومدعومة من قبل هيئات دولية في هذا المجال، وهذا بهدف التقليل من حدة تلك الأزمات، وقد تم وضع هذه السياسات من طرف صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك الدولي لمواجهة عجز الدول الفقيرة التي لا يمكنها أن تحصل على قرض من البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي إلا إذا وافقت على سياسات التكيف الهيكلي وتتضمن هذه الإجراءات التقليل من الإنفاق الحكومي ورفع الدعم عن الصناعات بالإضافة إلى خصخصة الشركات المملوكة للدولة، تقليص حقوق العمال، الأجور، شروط العمل، خفض الإنفاق العام على المرافق الحيوية، مع فرض رسوم باهضة على التعليم والصحة وهذا ما يؤدي إلى تدهور الرعاية الصحية الأساسية وارتفاع نسبة الوفيات خاصة في فئة الأطفال والمواليد. (أنظر: محمد عبد الله المغربي، " تقرير عن سياسات التكيف الهيكلي والتصحيح الإقتصادي.").

(http://ldaf.youneed.us/t5-topic) إطلع عليه يوم: 2014/03/12.

الخاص دون النظر إلى آثار هذه السياسات في الفئات الاجتماعية المختلفة، والتي أدت إلى انتشار البطالة وتدني مستوى المعيشة لشرائح واسعة من المجتمع.¹

وبعد منتصف الثمانينات ومع الإخفاقات التي مُنيت بها برامج التكيف الهيكلي المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي والتي أهملت إلى حد بعيد الجوانب البشرية في التنمية، إزداد الإهتمام بإدخال تنمية الموارد البشرية ضمن إستراتيجيات التنمية، وهكذا ساد في الفكر الاقتصادي التتموي أنّ التنمية يجب أن تكون إنسانية مستتدة على رغبة ومصالح كل مجتمع ويجب أن تعكس هويته وحضارته الأصلية.²

وفي هذا الإطار الفكري، وفي بداية التسعينات جاء أول تقرير للتنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1990 والذي أكد على الجانب الإنساني للتنمية كان نقطة البداية الأساسية للحديث عن التنمية الإنسانية.

كما تسعى باقي تقارير التنمية إلى التعبير عن وجهة نظر واحدة للتنمية الإنسانية في مجموعة من القضايا، وتهدف إلى تقييم نوعية حياة الناس مع الدعوة إلى تحسينها، وتهدف هذه التقارير إلى رفع مستوى الوعي لدى الناس وتوليد الإهتمامات بينهم في هذا المجال وهذا بغرض رفعها إلى جدول الأعمال السياسي.³

ثانياً: تعريف التنمية الإنسانية:

تعتبر التنمية الإنسانية عملية شاملة تتجاوز الاقتصاد لتغطية الاجتماعية والثقافية والسياسية، وتهدف إلى التحسين المستمر أو التحسين التدريجي والمنظم لحياة الناس ورفاههم،

¹ أنظر: أسعد جواد كاظم، "التنمية البشرية المستدامة ودعوة الفكر الاقتصادي إلى رحاب الإنسانية"، مجلة العلوم الاقتصادية جامعة البصرة، العدد 17، 2006، ص. 6.

² المرجع نفسه، ص ص. 6-7.

³ أنظر:

Séverine Deneulin and Lila Shahani , "**An introduction to the human development and capability approach**", Earthscan , London, 2004, p. 24.

وهذا ما يختلف عن التعريفات التقليدية للتنمية المركزة على النمو الاقتصادي والنتائج القومي الإجمالي، وهذا الاختلاف يسمح للأفراد بالمشاركة الكاملة في اتخاذ القرارات وتنفيذ المشاريع الإنمائية وكذلك تحقيق التوزيع العادل والمنصف للمنافع مما أدى إلى التحسين التدريجي لرفاهية الناس جميعاً.¹

كما أكد إعلان وبرنامج عمل فيينا لسنة 1993 على أنّ التنمية تساهم في تيسير التمتع بحقوق الإنسان، ومن جهة أخرى نجد أنّ هذا الإعلان ومن خلال ديباجته اعتبر أنّ التنمية هي عملية التحسين المستمر للرفاهية.

وتعرف التنمية الإنسانية حسب تقرير التنمية الإنسانية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1990 على أنّها: "عملية لتوسيع خيارات الناس، وأن هذه الخيارات من حيث المبدأ غير محدودة ومتنامية، ولكن عند أي من مستويات التنمية الإنسانية فإنّ الإهتمام الأساسي هو عيش حياة صحية وطويلة".²

وبهذا نجد أنّ التنمية الإنسانية توجه الإنتباه إلى ما يجعل الحياة جديرة بالإهتمام، فهذا النموذج يشمل جميع جوانب الحياة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية وتبقي مسألة توسيع الخيارات كنقطة مرجعية لإثراء حياة الناس من جميع الجوانب وتحسين نوعيتها،³ وبهذا تظهر التنمية الإنسانية على أنها مشتملة على مكونات أساسية تتمثل فيما يلي:

¹ أنظر:

Arjun Sengupta (el.) , "The right to development and human rights in development :A background paper". (<http://www.humanrights.uio.no/forskning/publ/rn/2004/0704.pdf>)

إطلع عليه يوم: 2014/03/15.

² أنظر:

United Nations Development Programme , " Concept and measurement of human development ", UNDP , New York, 1990, p .10.

Severine Deneulin and Lila Shahani, Op. Cit., p. 26.

³ أنظر:

1- تنمية الإنسان: تركز التنمية الإنسانية على عنصر الإستثمار في قدرات الأفراد حتى يتسنى لهم أداء دورهم الكامل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فعملية توسيع القدرات تعتبر مطلباً أساسياً في التمكين الذي يعمل على توسيع سلطة الأفراد ويزيد من إمكانية تحكمهم في الموارد ومختلف العمليات التي تؤثر في حياتهم كتطوير وسائل وقنوات المشاركة من أجل تحقيق عملية الإصلاح وتوجيه التغيير صوب تحقيق أكبر قدر من احتياجاتهم.¹

2- التنمية بواسطة الإنسان: يجب أن يشترك الأفراد في العملية التنموية وفي التخطيط الإستراتيجي كعملية استباقية تهدف لتصميم خطط من أجل التغيير الاجتماعي، والتي يتم من خلالها استغلال الإمكانيات الإنسانية وتوجيه الطاقات والموارد البشرية بواسطة سياسات عقلانية من أجل تحسين مستوى المعيشة²، وينبغي أن توفر هذه الإستراتيجية فرصاً كافية لزيادة مستوى الدخل وكذلك توسيع فرص العمل والمشاركة في الحياة الاجتماعية وهذا لتحقيق الإنتفاع من مختلف الموارد والقدرات البشرية وتوظيفها بصورة أحسن في المجال التنموي.

3- التنمية من أجل الإنسان: باعتبار أنّ التنمية الإنسانية تعمل على توسيع خيارات الناس وتلبية احتياجاتهم الأساسية، فهي بهذا تقود إلى تحقيق الإنتفاع بحقوق الإنسان وهذا ما أكده إعلان الحق في التنمية لسنة 1986 الذي اعتبر الإنسان المحور الأساسي للتنمية كما اعتبر أنّ التنمية الإنسانية تُيسّر التمتع بجميع حقوق الإنسان، وهذا ما أعطى نقاطاً مشتركة بين حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية التي تسير في نفس الإتجاه المشترك وهو الإعتراف بالكرامة الإنسانية المتأصلة في كل إنسان والتي تعطي له الحق في عيش حياة لائقة وكريمة.

كما أنّ التنمية تسعى إلى رفع مستوى الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لمختلف الأفراد، وفي غيابها يستمر التخلف ويزداد الفقر، ومع استمرار الفقر تنعدم كل

¹ أنظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير حول تنمية القدرات: تمكين الناس والمؤسسات"، UNDP، نيويورك، 2008، ص. 11.

² أنظر: محمد عبد الفتاح محمد، "الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص. 152.

المقومات اللازمة للحياة البشرية الكريمة وتستمر الفوارق الرهيبة بين البشر¹، وبهذا تظهر التنمية في محصلاتها النهائية كوسيلة وليست غاية، فهي وسيلة نحو الإرتفاع بمستوى حياة الإنسان من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

ثالثاً: أهداف التنمية الإنسانية:

للتنمية الإنسانية أهدافاً متعددة تدور كلها حول تحسين نوعية الحياة، ولا يمكن منهجياً تحديد أهداف دقيقة للتنمية الإنسانية وهذا راجع إلى مرونة وهلامية هذا المفهوم وتطوره السريع بتطور الظروف الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والثقافية...

ولهذا سنركز من خلال هذا العنصر على نقاط أساسية تهدف لها التنمية الإنسانية والمتمثلة فيما يلي:

- تهدف التنمية الإنسانية إلى تعبئة الموارد المحلية المتاحة، أو الحصول عليها من الخارج بهدف زيادة الإنتاج وتحسين مستواه وذلك من أجل إشباع الحاجات الأساسية للأغلبية الساحقة من السكان، لهذا التأكيد على أنّ إشباع هذه الحاجات ليس معناه النزول بحاجات الإنسان إلى حدها الأدنى وإنما معناه توفير الحد الأدنى على الأقل من الحاجات الإنسانية المتمثلة في توفير الغذاء اللازم للنمو وحماية الأفراد من أمراض سوء التغذية وكذلك ضمان القدرة على العمل وتوفير ظروف عمل لائقة ومسكن مناسب... إلى غير ذلك من الحاجات الأساسية.²
- التنمية الإنسانية ليست وسيلة لتوليد الثروة المادية فحسب بل هي وسيلة لتقديم المزيد من الخيارات للناس والتي تساهم في زيادة قدراتهم على الإختيار في العديد من المجالات

¹ للتوسع أكثر في هذه الفكرة يرجى الرجوع إلى المرجع التالي: غازي القصيبي، "التنمية... الأسئلة الكبرى"، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1992.

² أنظر: هشام مصطفى الجمل، "دور الموارد البشرية في تمويل التنمية"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص. 78.

- الاقتصادية، السياسية والاجتماعية... وتوافر الفرص للإنتاج والإبداع والإستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان وهذا ما يسمح بتحقيق الحياة الأفضل.¹
- العمل على القضاء على الفقر وتحاشي مشكلة تفاقم السكان وهذا من خلال تحقيق زيادة الدخل القومي، والدخل القومي في هذه الحالة لا يقصد به الدخل النقدي بل الدخل الحقيقي المتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.²
- العمل على التحسين المستمر لمستوى معيشة الناس ومنحهم الفرص المواتية للإنتاج والإستمتاع والإبتكار، فالتنمية ليست زيادة الدخل والثروة فحسب، بل تهدف إلى بناء القدرات الإنسانية من خلال تحسين الحالة الصحية والمعرفية من ناحية وارتفاع الناس بهذه القدرات لتحسين نوعية حياتهم.³
- تحرير الإنسان من الإستغلال والمهانة، من خلال توفير أفضل الفرص لتطوير قدراته وانطلاقها، ومن خلال إفساح أوسع المجالات لممارسة الحريات وللمشاركة في اتخاذ القرارات، وهذا لا ينفصل عن تحرير المجتمع كله من استغلال المتجمعات الأخرى له وتحرير الاقتصاد من التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي وزيادة درجة اعتماد المجتمع على ذاته.⁴

¹ أنظر:

United Nations Development programme , " *Concept and measurement of human development* " , Op.Cit., p. 10.

² أنظر: هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص. 80.

³ أنظر: علي عبد الرازق حليبي، "استراتيجيات دراسة المستقبل"، درا المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص. 254.

⁴ أنظر: إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص. 21.

وفي الأخير يمكن التتويه إلى أنّ أهداف التنمية وإن تعددت واختلفت إلاّ أنّها تشترك في قيمة أساسية هي التحرر الإنساني من صنوف الفقر والحرمان والتبعية، من أجل توسيع قدرات البشر وتوظيفها من أجل تحسين مستوى حياتهم نحو الأفضل.

الفرع الثاني:

دور التنمية الإنسانية في ضمان فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة.

يتكامل دور التنمية الإنسانية مع الأمن الإنساني في تحقيق حق الإنسان في جودة الحياة، فإذا كان الأمن الإنساني يركز على تهيئة البيئة المناسبة والخالية من مختلف معوقات الإنتفاع بهذا الحق، فإنّ التنمية الإنسانية تتدخل من خلال الجانب الإيجابي الموسع للخيارات والملي للحاجات والحقوق الإيجابية التي يعتمد عليها الأفراد لتطوير قدراتهم وتمكينهم من المشاركة في توجيه حياتهم نحو الأفضل.¹

وهكذا يتسع نطاق التنمية الإنسانية ليشمل تحقيق وضمان فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة والذي لا يتحقق إلاّ بالاعتماد على مختلف العمليات الداعمة لتوسيع حريات الأفراد وإتاحة الفرص لهم كأساس أولي ثم العمل على تنمية قدراتهم، وأخيرا استخدام هذه القدرات وتوظيفها لتحقيق نوع ومستوى الحياة الأفضل لكل إنسان، وهذا ما سنفصله من خلال العناصر التالية:

أولاً: عملية توسيع نطاق الحريات وإتاحة الفرص المادية.

إنّ أهم ما نركز عليه في تعريف التنمية الإنسانية هو عملية توسيع الخيارات والحريات الإنسانية وهذا بصرف النظر عن كونها اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، وذلك لأنّ هذه الحريات تشكل استحقاقات تفضي في نهاية المطاف إلى تعظيم قيمة الإنسان من خلال ما

¹ أنظر:

Reijo Miettine , **"Innovation, human capabilities, and democracy"**, OXFORD University Press , New York, 2013, p. 187.

توفره من تحسين نوعية حياته وتفضي عليها ما يعنيه مصطلح الرفاه والتتعم البشري كغاية نهائية من التنمية الإنسانية.¹

ولتحقيق هذا تتطلب التنمية الإنسانية كقطة أساسية استبعاد أهم المصادر المسببة لغياب الحرية، كال فقر والحرمان والإستبداد وغير ذلك، فمثلا تظهر العديد من أشكال افتقاد الحرية في العديد من الأقاليم بسبب المجاعات المستمرة فيها والتي تتكر على الملايين أهم الحريات المتمثلة في حرية البقاء على قيد الحياة، وكذلك هناك الكثير من المحرومين من حق الرعاية الصحية أو المرافق الصحية أو حتى حق الحصول على الماء الشروب، وبهذا يقضون حياتهم يكافحون نسبة أمراض عالية غير ضرورية وغالبا ما تتسبب في فقدانهم لحياتهم.²

كما تظهر مظاهر الحرمان الأخرى من الحرية في حالات كثيرة جدا كالحرمان المنظم من الحرية السياسية وحتى الحريات الاجتماعية والثقافية، الأمر الذي يعيق الأفراد من العيش بكرامة ويعيق قدرتهم على المساهمة الفعالة في نهضة مجتمعاتهم، وبهذا تظهر الحرية على أنها أكثر من مجرد هدف نبيل ومثالي للتنمية الإنسانية، بل إنها عنصر جوهري وحيوي فيها، فالناس الأحرار سياسيا يمكنهم المشاركة في عملية التخطيط وصنع القرار، ونجد أن الديمقراطية هي التي تضمن ما إذا كانت التنمية الإنسانية متمحورة حول الإنسان بدلا من خدمتها للصفوة الحاكمة.³

وباعتبار أن التنمية الإنسانية تعتمد في تحقيقها على وجود نظام ديمقراطي فإن هذا الأخير كعملية تعتمد عليها التنمية يساهم بشكل كبير في تحقيق الحريات، خاصة وأن انفاذ الديمقراطية والحقوق السياسية يمكن أن يساعد حتى في القضاء على المجاعات والحيولة دون

¹ أنظر: محروس محمود خليفة، "التنمية البشرية وقضاياها النظرية والنهجية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص. 68.

² أنظر: أمارتيا صن، "التنمية حرية"، ترجمة شوقي جلال، مطابع السياسة، الكويت، 2004، ص. 3.

³ أنظر: خالد صالح عباس، "مفهوم التنمية وارتباطها بحقوق الإنسان بين الإثراء الفكري والتحديات"، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 21 العدد 2، سنة 2013، ص. 621.

وقوعها¹، فالحكومة الديمقراطية تتخذ العديد من التدابير القوية لتجنب مختلف الكوارث، هذا إضافة لما تكرسه من مبدأ سيادة القانون الذي يكون بمثابة الحامي لحرريات الناس من أي اعتداء أو تقويض، وبهذا فهي تمهد لتحقيق العديد من الخيارات التي تكون كوسائل قوة كفيلة بتحقيق الأهداف المبتغاة في الحياة الفضلى.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنّ جانب العمليات الموسعة للحرريات وحده لا يكفي، بل يحتاج إلى العمل من أجل إتاحة الفرص الضامنة لإعمال هذه الحرريات، غير أنّ السعي لتحقيق الحق في جودة الحياة لا يعتمد على الفرص فحسب بل يحتاج إلى قدرات، فمثلا إذا منحنا شخصين نفس الفرص ولكن على اعتبار أنّ أحدهما من ذوي الاحتياجات الخاصة والآخر سليم، هنا نجد أنّ هذا الأخير أكثر انتفاعا بالفرص²، ولهذا تظهر أهمية تنمية القدرات كعنصر أساسي في التنمية الإنسانية والتي تسمح للأفراد بالهيمنة على الفرص والظروف وقيادتها نحو تحقيق الحياة الأفضل.

ثانيا: توسيع القدرات كوسيلة أساسية لضمان فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة:

لقد تم الحديث على نهج القدرات أول مرة من طرف الاقتصادي والفيلسوف الهندي *Amartya Sen* سنة **1980**، وتم ربط هذا المفهوم واستخدامه على نطاق واسع بالتنمية الإنسانية، فمن هذا المنظور مثلا نجد أنّ الفقر يمثل الحرمان من القدرة على عيش حياة جيدة، وبهذا تفهم التنمية على أنّها توسيع للقدرات³، ولهذا فإنّ دراسة نهج القدرات سيكون من خلال التركيز على الجانب الأخلاقي لقدرة الأفراد من أجل عيش حياة ذات قيمة.

¹ أنظر: أمارتيا صن، مرجع سابق، ص ص. 4-5.

² أنظر:

Amartya Sen , " **Human right and capabilities** ", *Journal of Human development*, vol 6.N2, Routledge, New York, July 2005, p. 151 .

³ أنظر:

إطلع عليه يوم: 2014/03/10. (www.iep.utm.edu/sen-cap/) "Sen's capability approach"

فنهج القدرة يركز بشكل مباشر على نوعية الحياة للأفراد إن كانوا في الواقع قادرين على تحقيقها، فالقدرة تمثل الحرية الفعلية للفرد بأن يختار بين مجموعات عمل مختلفة، فهي إذن تعكس الخيارات المتاحة لمجموعة من الوظائف التي يستطيع الفرد تحقيقها، وبهذا فهي تمتزج مع مفهوم "الأداء" المحسن من نوعية الحياة، والذي يتم تقييمه على أنه إمكانية تحقيق تحسينات في حياة كل فرد¹، فالقدرة تشير إلى تركيبات بديلة لإستجابة الأشخاص فهي عمليا تسعى إلى بلوغ هدف، إذن فالقدرة تمثل نوعا من الحرية أوهي عبارة عن توليفة من الحريات الموضوعية لتحقيق بدائل معينة.²

ونجد أنّ زيادة قدرات الأفراد وتوسيع حرية الإختيار لديهم تزيد من سيطرتهم على الموارد والقرارات التي تؤثر على حياتهم، فكّلما استطاع الناس ممارسة خيارتهم الحقيقية كلّما زادت سيطرتهم على حياتهم³، ونجد أنّ عملية بناء أو توسيع القدرات يشترك فيها تضافر الجهود سواء فيما يخص الأفراد ذاتهم (أي أنّ كل شخص يسعى لتنمية قدراته) أو فيما يتعلق بتدخل السياسات ومؤسسات الدولة، والتي تساهم بشكل كبير في عملية تنمية القدرات، وبهذا تظهر أهم العوامل المساعدة على تنمية القدرات فيما يلي:

- تعتمد التنمية على جهود الأفراد ومبادراتهم وقدراتهم على التكيف بما يتلاءم مع متغيرات الحياة التي يعيشونها، مع تمكين كل فرد من استغلال طاقاته الكافية إلى أبعد الحدود،

¹ أنظر:

Martha Nussbaum and Amartya Sen , **" The quality of life "** , OXFORD University Press, New York, 1993, p. 31.

² أنظر:

Martha C. Nussbaum , **"Creating capabilities : the human development approach "** , The Belknap Press of Harvard University Press , London, 2011, p .20.

³ أنظر: علاء الشبلي ومعتز بالله عثمان، "دليل التمكين القانوني للفقراء"، الطبعة الأولى، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، (د.م.ن)، 2013، ص. 41.

وذلك يتوفر بالحرية والمبادرة والتفكير المستقل وعدم الخوف من العقاب وإتاحة الفرص للرضى بنتائج العمل.¹

- إشاعة التعليم ونشره بمستوياته الأولية وجعله في متناول الجميع وببسر وسهولة وخلق فرص مناسبة للتدريب والتأهيل ودعم التعليم بوسائل مباشرة وغير مباشرة حتى تنهياً فرص حقيقية للأفراد تمكنهم من زيادة قدراتهم الذهنية والبدنية وحتى يكونوا قادرين على توجيه حياتهم نحو الأفضل.²

- قيام مختلف السياسات بتلبية الحاجات الأساسية للأفراد كتوفير الغذاء اللازم للنمو الطبيعي للإنسان، وضمان قدرته على العمل وحمايته من أمراض سوء التغذية، كذلك توفير مياه الشرب ونظام الصرف الصحي وغير ذلك من مختلف الحاجات الأساسية التي تؤثر ايجابيا على قدرات الأفراد³، هذا بالإضافة إلى دعم الفئات المستبعدة ومساعدتها على الإستفادة من الفرص المتاحة مجتمعا وإزالة الحواجز التي تحول دون كفاءتهم في مجال العمل على تحسين مستوى معيشتهم.⁴

- امتلاك الإنسان لعنصر القوة الاجتماعية كالمعرفة والمهارات والقدرات التي تساهم في تنمية قدراته وتدعيم حسن تقديره، حيث تتفاعل كل هذه العوامل مع بعضها لترفع من

¹ أنظر: خليفة الكواري، "تحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص. 99.

² أنظر: علي عبد محمد سعيد الراوي و خليل محمد شهاب الجبوري، "التمكين الاقتصادي والتنمية البشرية المستدامة ومهمات السياسة الاقتصادية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، 2014، ص. 7.

³ أنظر: هشام مصطفى الجمل، "دور الموارد البشرية في تمويل التنمية"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص. 78.

⁴ أنظر:

"Capacity development for sustainable human development "

إطلع عليه يوم 2014/04/15. (<http://Mirror.undp.org/magnet/card/capdev.html>).

مكانة الإنسان وتزيد من مساهمته في التنمية الإنسانية، ومشاركته في صنع القرارات السياسية المتعلقة بحياته وحياة المجتمع.¹

- التفاعل مع الآخرين والإنخراط في أشكال مختلفة من التفاعل الاجتماعي مع تنشيط دور المؤسسات التي تغذي أشكال الإنتماء، مع ايجاد قواعد اجتماعية تحقق احترام الذات وكذلك الآخرين حتى يعامل الفرد بوصفه إنسان ذو كرامة وقيمة؛ كما يظهر ضمان العدالة الاجتماعية كمطلب لا بأس به في توفير حرية حقيقية أو القدرة على العمل من طرف الجميع، فما هو مهم لنظرية العدالة في نهاية المطاف هو تحقيق نوعية فعلية لحياة الناس.²

ومن خلال ما سبق يظهر أنّ نهج تنمية القدرات من أجل جودة الحياة هو نهج تكميلي يعتمد على الإعراف المتبادل بين جميع العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية وبأوجه متعددة مع تحقيق تشابكهما وتغذيتها لبعضها البعض وهذا ما يسمح للناس من اكتساب الخبرة في جميع المجالات والتي تنعكس على دورهم في ضمان فرص الإنتفاع بالحياة الجيدة.

ثالثاً: توظيف القدرات من أجل ضمان الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة:

يمكن أن ينظر إلى الإنتفاع ببعض الحقوق إن لم يكن كلها كمستحقات لبعض القدرات الإنسانية الأساسية، فمنظور القدرة يعطينا تغطية شاملة ووسيلة جيدة يتم من خلالها إعمال حقوق الإنسان؛ فتحقيق حقوق الإنسان في مجملها سعياً لتحقيق الإنتفاع بالحق في جودة الحياة لا يعتمد على جانب الحرية والفرصة فحسب بل يحتاج إلى القدرات التي تمكن الفرد

¹ أنظر: نادية كاظم عنون العزاوي: "التمكين الاجتماعي للمرأة الريفية للمشاركة في التنمية المستدامة وعلاقته ببعض المتغيرات الشخصية الاجتماعية والاقتصادية"، مجلة الأنبار للعلوم الزراعية، المجلد 2، العدد 2، 2014، ص. 394.

² أنظر:

Alexander kaufman , "Capabilities equality ", Routledge , London and New York, 2006,pp. 17-18, 52.

من إعادة صياغة حياته نحو الأفضل¹، وهذا من خلال استغراق الفرد بصورة أكبر للخيارات التي لديه والتحكم في ظروفه والتكيف معها.

وفي هذا المجال وفي إطار توظيف الأفراد لقدراتهم من أجل استغلال الخيارات أو الحريات المتاحة أمامهم قام الاقتصادي الهندي *Amartya Sen* في كتابه "التممية حرية" بتحديد خمسة أنماط متميزة للحريات التي اعتبرها حريات أداتية يستغلها الفرد لتحسين مستوى حياته، وتتمثل في: الحريات السياسية، التسهيلات الاقتصادية، الفرص الاجتماعية، ضمانات الشفافية والأمن الوقائي، وتميل هذه الحريات الأداتية إلى المساهمة في القدرة العامة للشخص على الحياة بحرية أكثر.²

وتتصل الحريات السياسية بالفرص المتاحة للناس لكي يحددوا من له سلطة الحكم وعلى أي المبادئ يحكم، كما تشمل كذلك على الإستحقاقات السياسية المقترنة بنظم الحكم الديمقراطية، أما عن التسهيلات الاقتصادية فهي تشير إلى مختلف الفرص التي يتمتع بها كل طرف لاستخدام موارده الاقتصادية والإنتفاع بها لغرض الإستهلاك أو الإنتاج أو التبادل التجاري،³ بينما تتضمن الفرص الاجتماعية مختلف الترتيبات التي يتخذها المجتمع بالنسبة لموضوعات التعليم والرعاية الصحية وغيرها، والتي تؤثر في الحرية الموضوعية للفرد من أجل حياة أفضل؛ وتؤمن ضمانات الشفافية أن يجري التفاعل الاجتماعي بين الأفراد على أساس فهم واضح لعناصره وعوائده، ويقوم الأمن الوقائي على شبكات أمان اجتماعي للجماعات الضعيفة في المجتمع.⁴

¹ أنظر:

Amartya Sen, Op.Cit., pp. 153-154.

² أنظر: أمارتيا صن: مرجع سابق، ص ص. 28-29.

³ المرجع نفسه، ص. 29.

⁴ المرجع نفسه، ص ص. 30-31.

ويمكن النظر إلى مجموع الحريات الوسائية السابقة على أنها شروط مهمة تسمح لتحقيق مشاركة أكثر فعالية وكفاءة في مختلف القرارات التي توجه حياة ومصير الأفراد، الأمر الذي يسمح لهم بالتعبير عن حاجاتهم ومشاكلهم الفعلية وطموحاتهم، وهذه المشاركة تتيح لهم الوصول إلى خيارات أوسع في توجيه حياتهم نحو الأفضل.¹

وبهذا تظهر نتائج توظيف القدرات من خلال استخدام الناس لقدراتهم من أجل زيادة رفاههم والإحساس أكثر بكرامتهم، وهذه هي القيم الأساسية التي تعطي معنى للحياة ويترجم معنى الإستفادة من القدرات بطريقة تنفع الناس وتحسن نوعية حياتهم.

¹ أنظر: علي عبد الكريم حسين الجابري، "دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن"، دار دجلة، عمان، 2012، ص ص. 69-70.

ملخص الفصل الثالث:

إذا كان حق الإنسان في جودة الحياة يهدف إلى تحقيق السعادة لكل إنسان وهذا من خلال انتفاعه بكافة الحقوق الإنسانية، فإنّ هذا لا يمكن تفعيله إلاّ من خلال تحقيق الديمقراطية التي تعتبر من أهم النظم التي تقيم علاقة بين أفراد المجتمع والدولة وتسمح لهم بالمشاركة الحرة في عملية صنع القرار المؤثر في حياتهم، كما تسمح بمشاركة منظمات المجتمع المدني التي تعمل كوسيط بين الأفراد والحكام وبالتالي تنقل مطالب الأفراد لهم وتضغط عليهم من أجل تلبيةها.

هذا ونجد أنّ النظم الديمقراطية تكون من أهم النظم المحققة للأمن الإنساني والتنمية الإنسانية اللذان يظهران كمتغيرين تابعين للديمقراطية وضامنين أساسيين لفرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة؛ حيث يظهر الأمن الإنساني كضامن أساسي للبيئة الخالية من كافة مهددات الحق في جودة الحياة وهذا من خلال تكريسه لإستراتيجية الحماية لكافة حقوق وحرريات الأفراد، وكذلك تغييره لمختلف العوائق المعرّقة لتحقيق الرغبات الإنسانية والمكرس لكل من بعدي التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة، وهذا ما يسمح بانتعاش التنمية الإنسانية التي يبرز دورها الأساسي في تحقيق الحريات الإيجابية الضامنة لتوفير الرعاية الصحية للأفراد، الغذاء الكافي، التعليم الابتدائي المجاني وكذلك فرص العمل في بيئة مواتية... والتي تشكل الدفعة الأساسية لتنمية وتوسيع قدرات الأفراد التي تتسع معها خياراتهم ويزيد تأثيرهم على حياتهم بطريقة تسمح لهم بقيادتها نحو الأفضل.

حيث تظهر نتائج توظيف قدرات الأفراد من خلال استخدامها لزيادة رفاههم وتنامي علاقات الثقة والشعور بالإنتماء لديهم... ومختلف القيم التي تعطي معنى لحياتهم، كما لا ننفي دور الدولة في هذا المجال والذي يتجسد من خلال تحقيقها للحريات الإيجابية وضمانها للعدالة الاجتماعية بين الأفراد التي تظهر كمدعم أساسي يسمح لجميع الأفراد من الإستفادة بفرص متساوية لتحسين مستوى حياتهم.

الفصل الرابع:

استدامة فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة

يرتبط حق الإنسان في جودة الحياة ارتباطاً وثيقاً بالاستدامة وذلك لأنّ ضمان الإنتفاع بهذا الحق لا يتوقف فقط على الأفراد الذين ينتمون إلى المجتمعات الحاضرة بل يمتد كذلك إلى ضرورة ضمان فرص الإنتفاع بهذا الحق إلى الأجيال المقبلة¹.

ويستند مفهوم الاستدامة خاصة في مجال جودة الحياة على أساس أن يقوم الناس والمجتمعات برفع وتطوير النظم الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية التي تكون في تفاعل مستمر والتي يجب أن تبقى في وئام أو توازن إذا كان المجتمع يعمل لصالح الحاضر والمستقبل، والمجتمع المتوازن هو وحده الذي يمكن أن يتحمل في المستقبل توفير وسيلة لائقة من الحياة لجميع أعضائه، وبهذا تكون الاستدامة فكرة أخلاقية ومثالية تقضي بضرورة صياغة مبادئ سلوكية للأجيال الحاضرة والتي تستند إلى منظور موجه نحو المستقبل وعلى أساسه تتوازن الإجراءات المقترحة والخطط والنفقات والقرارات، كما أنّها تعتبر وسيلة للنظر في جماعة أو مجتمع بأوسع سياق ممكن له وهذا سواء من ناحية الزمان أو المكان².

وبالرغم من سعيها نحو ضمان الاستدامة لفرص الحياة الجيدة للأجيال المقبلة، فإنّ هذا لا يعني تقديم التضحيات وإهدار فرص الأجيال الحالية فالاستدامة تتحقق من خلال

¹ الجيل هو مصطلح مشتق من كلمة genrare اللاتينية والمرتبطة بمعاني الإنجاب، وتشير هذه الكلمة إلى الحقبة الزمنية الفاصلة بين الآباء والأبناء، أي تدل على مجموعة من الأفراد ولدوا في فترة زمنية متقاربة، كما تشير إلى مرحلة من مراحل دورة الحياة (أنظر في تفصيل هذا: علاء عبد الهادي، "في مفهوم الجيل"،

www.ahram.org.eg/archive/the20%writers/News/38524.aspx) إطلع عليه يوم: 2016/07/02.

² أنظر:

Jacquelyn L.Monday, "Principles of sustainability".

www.colorado.edu/hazards/publications/informer/informer3/informer3c.htm.

إطلع عليه يوم: 2015/06/13.

تحقيق نوع من التوازن بين مصالح الجيل القائم والجيل القادم، وهذا يتضمن بالضرورة تأكيد مبدأ العدالة والإنصاف داخل الجيل الحالي وبينه وبين الأجيال المقبلة.

وتفصيلاً للفكرة السابقة سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين نتناول في المبحث الأول المفهوم العام للاستدامة وعلاقته بحق الإنسان في جودة الحياة، مع التطرق للعناصر الموضوعية الضامنة لاستدامة فرص الانتفاع بهذا الحق، أمّا في المبحث الثاني سنقوم بتقييم مدى انتفاع الأجيال الحالية بالحق في جودة الحياة وعرض أهم المبادئ التي تسمح لنا بضمان استدامتها للأجيال المقبلة.

المبحث الأول:

الإطار العام لاستدامة فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة

إنّ مفاهيم الاستدامة والحياة تساعدنا على النظر في جودة الحياة لجميع أفراد المجتمع، وكيف أنّ نشاطات وخيارات هؤلاء الأفراد سوف تؤثر على حياة الأجيال القادمة، وأنّ المجتمع المستدام لا يكون مبنياً على الممارسات الإستهلاكية التي لا يمكن من خلالها الحفاظ على مفهوم الجيلنة، وكذلك عدم إمكانية الحفاظ على مستوى معيشة مجتمع واحد على حساب جيرانه كالتكلفة الاجتماعية الناتجة عن الظلم البيئي المترتب على تحديد مواقع النفايات في المناطق المحرومة اقتصادياً¹.

إنّ تحليل أدبيات العلاقة بين الاستدامة وجودة الحياة يكشف بعض المكونات سواءً على المستوى المكاني أو المستوى الزمني لكلا المفهومين ولهذا عندما نركز في العلاقة بينهما فإننا سنبحث في الأحوال المعيشية التي تكون نتيجة التفاعل بين المكونات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتي تبدأ علاقة ارتباطها من هنا والآن، والتي يتطلب استمرارها في المجال الزمني والمكاني التركيز على كل من العدالة والتخطيط. ولهذا ومن أجل مزيد من التفصيل في هذا المجال قامنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين أساسيين نتناول في المطلب الأول مفهوم استدامة فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة، أمّا في المطلب الثاني فسنركز على الشروط الضامنة لاستدامة فرص الإنتفاع بالحياة الجيدة.

المطلب الأول:

مفهوم استدامة فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة

إنّ ضمان استدامة فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة يتطلب منّا خلق فرص للأجيال المقبلة تعادل على الأقل الفرص التي حصلنا عليها الآن، ولهذا نجد أنّ

¹ أنظر:

National Research Council, "Community and quality of life", National Academy Press, Washington, 2002, p. 24.

التفاعل بين مختلف المكونات المادية لجودة الحياة الحالية خاصة منها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية هو الذي يؤثر على الاستدامة. وبهذا نجد أنّ الاستدامة تعكس وجهة واضحة لحق الإنسان في جودة الحياة من منظور طويل الأجل. وعلى هذا الأساس سنقسم هذا المطلب إلى فرعين أساسيين نتناول في الفرع الأول العلاقة بين الاستدامة وحق الإنسان في جودة الحياة أمّا الفرع الثاني فننتاول من خلاله العناصر الموضوعية الضامنة لاستدامة هذا الحق.

الفرع الأول:

مفهوم الاستدامة وعلاقتها بحق الإنسان في جودة الحياة

من خلال هذا الفرع سنقوم بطرح أبرز الاهتمامات المتعلقة بالاستدامة وبواعث ظهور الحديث عنها، ثم نعمل على إبراز علاقتها بحق الإنسان في جودة الحياة وما يترتب عليها من استثمار في الفرص التي تعكس وجهة واضحة لهذا الحق من منظور طويل الأجل، وهذا من خلال العناصر التالية:

أولاً: بواعث ظهور مفهوم الاستدامة وأهم المؤتمرات المؤسسة لها:

كلمة " الاستدامة " هي كلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية **Sustenare** وترجمة حرفية لمفهوم "التحمل"، "الدعم"، "الحفاظ على" وهو يعني أنّ هناك شيء يمكن أن يستمر في الزمن وهذا ابتداء من الوقت الحاضر¹، ويمكننا القول أنّ نشوء هذا المصطلح بشكل رسمي تم في رحاب الأمم المتحدة عام 1980، وكان ذلك من خلال وثيقة أممية معنونة بـ: "إستراتيجية المحافظة الكونية"، والتي اشترك في إعدادها كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والإتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة والصندوق العالمي للطبيعة²، وأصبح هذا المصطلح

¹ أنظر:

Martine Vonk : "Sustainability and Quality of life". P. 42.

إطلع عليه يوم: 2015/06/12. (http://www.naturliv.no/dr_oppog/Martine_Vonk_Dr.pdf).

² أنظر: عبد الله بن عبد الرحمن البريد، "التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي"، الطبعة الأولى، العبيكان للنشر، الرياض، 2015، ص ص. 17، 42.

أكثر شعبية وشيوعاً وهذا منذ سنة 1987 من خلال صياغته في تقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (WCED) التي ترأستها *Cro Harlem Brundtland* رئيسة وزراء النرويج السابقة التي أصدرت تقريرها المعنون بـ "مستقبلنا المشترك"¹، وقد دمج هذا التقرير مصطلح الاستدامة مع التنمية واعتبر أنّ التنمية المستدامة هي توفير احتياجات الأجيال الراهنة من دون حرمان الأجيال القادمة من حقها في الحصول على احتياجاتها.²

والاستدامة المعنية في مفهوم التنمية في هذا التقرير تشير إلى الديمومة والاستمرار وكذلك الامتداد والروابط بين الأجيال، أي أنّها تعني أنّ الجيل الحالي يجب أن يترك للأجيال القادمة مخزوناً كافياً من الموارد الطبيعية ونظاماً بيئياً غير مُدمّر وغير مصاب بالتلوث.³ وبهذا فقد كانت بداية مفهوم الاستدامة في الأدبيات التنموية الدولية في أواسط الثمانينات متأثرة بالاهتمامات البيئية وهذا نتيجة للاهتمامات التي أثارها دراسات وتقارير نادي روما الشهيرة في السبعينات حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب وعلى البيئة والتوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية، وقد انتشر استعمال المفهوم بسبب تكاثر الأحداث المسيئة للبيئة وارتفاع درجة التلوث عالمياً.⁴

كما لا ننفي الدور المؤثر الذي لعبه مؤتمر استكهولم (مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة) في التأثير على الأدبيات التنموية الدولية، فقد كان هذا المؤتمر كمنصة أولية لظهور بعض دلالات الإستدامة، إذ ركز هذا المؤتمر على مناقشة قضايا البيئة مع انتقاده لتغيب البعد البيئي في عمليات التخطيط التنموي وهذا في ظل التأكيد على الحفاظ على البيئة من أجل الأجيال القادمة.⁵

¹ أنظر: إياد عاشور الطائي ومحسن عبد علي، "التربية البيئية"، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت - لبنان، 2010، ص. 200.

² أنظر:

Martine Vonk : op.cit, p. 42 .

³ أنظر: إياد عاشور الطائي ومحسن عبد علي، مرجع سابق، ص. 200.

⁴ المرجع نفسه، ص. 201 .

⁵ أنظر: عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، مرجع سابق، ص. 43-44.

وبالإضافة إلى ما سبق يمكننا الإشارة إلى أهم مؤتمرات الأمم المتحدة التي تشكل أساسا لبداية الحديث عن مفهوم الإستدامة والذي غالبا ما يظهر ممزوجا بقضايا البيئة والتنمية على اعتبار أنهما شرطان جوهريان في تحقيق إستدامة الحياة على كوكب الأرض، وتظهر أهم هذه المؤتمرات من خلال مؤتمر ريو دي جانيرو لسنة 1992¹ والذي ركز على مواضيع حيوية كالإعتراف بالحق في التنمية وإدماج حماية البيئة في مسارتها، كما ربط التنمية المستدامة بالقضاء على الفقر²، وقد توسع مفهوم التنمية المستدامة منذ مؤتمر ريو عام 1992، والذي أضفى (أي المؤتمر) الشرعية الدولية على مفهوم التنمية المستدامة وشدد على كل من النماء الاقتصادي والتطور الاجتماعي وأخيرا حماية البيئة، وقد أورد الإعلان المنبثق عن هذا المؤتمر في مبدئه الثامن أنه ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة والإرتقاء بنوعية الحياة لجميع الناس، يجب على الدول الحد من والقضاء على الأنماط غير المستدامة للإنتاج والإستهلاك وتعزيز السياسات السكانية المناسبة³.

كما تظهر أهم القضايا المنبثقة عن مؤتمر ريو من خلال "أجندة القرن 21" والتي تشكل خارطة طريق وخطة شاملة لتحقيق الإستدامة، وكذلك تشكل "لجنة التنمية المستدامة" التي أوكل لها مهمة وضع الإطار المعياري لمعاونة الدول على تحديد مستويات التقدم في مجال الإستدامة⁴.

كما أكد مؤتمر نيويورك لسنة 2000 (أو ما يعرف بمؤتمر الألفية) على ضرورة دعم جميع الحكومات لمبادئ الإستدامة، بالإضافة إلى إدراجه لهدف خاص بالإستدامة

¹ قمة ريو أو قمة الأرض هي قمة نظمتها الأمم المتحدة بريو دي جانيرو بالبرازيل من أجل البيئة والتقدم، وكان ذلك في 03 إلى 14/06/1992، شارك في المؤتمر 172 حكومة، من بينها 108 دولة أرسلت رؤساءها أو رؤساء حكومتها كما

حضرها حوالي 2400 ممثل لمنظمات غير حكومية، (أنظر: "قمة ريو"، قمة ريو/ <http://ar-wikipedia.org/wiki/>)

² أنظر: شكراني الحسين، "مؤتمر استكهولم 1972 إلى ريو +20 لعام 2012: مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 63-64، صيف- خريف 2013، ص. 152.

³ راجع الوثيقة:

United Nations, "Rio Declaration on Environment and development 1992", (www.jus.uio.no/Lm/euvironmental.development.rio.declaration.1992/portrait.a4.pdf).

إطلع عليه يوم: 2016/07/25.

⁴ أنظر: عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، مرجع سابق، ص. 44.

البيئية من بين الأهداف الإنمائية للألفية مع تأكيده على عدم الإسراف في استخدام الموارد البيئية¹.

ويُعدُّ مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) الذي عقد من 20 إلى 2012/06/22 في ريو أهم مؤتمر عمل على تقييم العمل البيئي من خلال قراءة الجهود الدولية والمعوقات التي اعترضتها خلال المسار الزمني الذي يبدأ من مؤتمر استوكهولم عام 1972²، كما عمل على إدماج الإستدامة في التعليم العالي وذلك نظراً لأهميته في صناعة عقول المستقبل³.

ثانياً: مفهوم الإستدامة:

إنّ المفهوم الراهن للاستدامة يظهرها على أنّها فكرة حفاظية بارعة، تحرص على الاستثمار في البعد الزمني من خلال التأكيد على استحقاقات الجيل القادم وفقاً لأداء الجيل الحالي⁴، وبهذا تعمل الاستدامة على عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلوث البيئة أو بسبب الديون العامة، التي تُحمل عليها الأجيال اللاحقة، أو بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية، ممّا يخلق ظروفًا صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر⁵.

¹ أنظر: عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، مرجع سابق، ص. 45.

² أنظر: شكراني الحسين، مرجع سابق، ص. 160.

³ أنظر: عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، مرجع سابق، ص. 45.

⁴ أنظر: مهدي صالح داوي، "التنمية البشرية المستدامة: مفاهيم التكوين وأبعاد التمكين"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة، العدد الحادي والثلاثون، 2011، ص. 50.

⁵ أنظر: علي عبد الكريم حسين الجابري، "دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة مصر والأردن"، دار دجلة، عمان، 2012، ص. 74.

وكذلك أنظر: المعتمد بالله الجوارنة وديمة محمد وصوص، "التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية"، دار الخليج، عمان، 2009، ص. 44.

ونجد أنّ تعريف الاستدامة هو واحد من بين أكبر مشكلات التواصل بين علماء الاقتصاد، البيئة، الاجتماع، ففي هذا المجال نجد وصف لحالات متعددة للاستدامة التي تظهر كنهج متعدد الأبعاد، وهذا ما سنبيّنه من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(7): جدول يبين الحالات المتعددة للاستدامة

الترتيب	الحالة	البعد
1	الاستدامة هي حالة لا يتناقص فيها المنفعة عبر الزمن.	اقتصادي
2	الاستدامة هي حالة لا يتناقص فيها الاستهلاك عبر الزمن.	اقتصادي-اجتماعي
3	الاستدامة هي حالة لا يتناقص فيها مخزون رأس المال الطبيعي عبر الزمن.	اقتصادي-بيئي
4	الاستدامة هي حالة يتحقق فيها الحد الأدنى من شروط الإستقرار البيئي.	بيئي
5	الاستدامة هي حالة من العدالة الداخلية والعالمية (على مستوى المكان) والعدالة بين الأجيال (على مستوى الزمان)	اجتماعي
6	الاستدامة هي حالة تمكين الناس بدل تهميشهم.	اجتماعي-ثقافي
7	الاستدامة هي تحقيق التوازن بين النظم البيئية والاقتصادية والاجتماعية.	استراتيجي

المصدر: مهدي صالح دواي، "التنمية البشرية المستدامة: مفاهيم التكوين وأبعاد التمكين"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة، العدد الحادي والثلاثون، 2011، ص ص. 50-51.

ومن خلال ما سبق تظهر الاستدامة على أنّها عملية تطويرية، دينامية، متوازنة ومتكيفة تهدف للاستثمار المستقبلي من خلال مختلف الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، في أوسع نطاق لها سواء من ناحية الزمان أو المكان.

فهي إذن تمثل نهجا تنمويا متوازنا يحقق تطلعات الأجيال الحاضرة، ويلبي احتياجاتها بشرط أن لا يكون ذلك على حساب البيئة أو الأجيال المقبلة، وهذا ما يؤكد على ضرورة اتسام الإستدامة بالعدالة التوزيعية كسمة محورية في أي عمل تنموي¹، وعلى أساس ما تقدم تظهر أهم مميزات الاستدامة من خلال ما يلي²:

- الاستدامة عملية شمولية جامعة لمختلف الحاجات المرتبطة بالمجالات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.
- الاستدامة عملية حركية مستمرة فهي تمثل ظاهرة عبر جيلية أو عملية تحويل من جيل إلى آخر.
- الاستدامة عملية تحدث في مستويات متفاوتة (محلي، إقليمي، عالمي).
- الاستدامة عملية تعتمد على المشاركة الشعبية في وضع السياسات التنموية وتنفيذها.

ثالثا: علاقة الاستدامة بحق الإنسان في جودة الحياة:

إنّ مصطلح الاستدامة في أصله هو مصطلح بيئي يركز على مدى بقاء النظم البيئية وعلى قدرتها على الإنتاج في المجال الزمني، ولكن إذا نظرنا إلى الاستدامة من زاوية أخرى أو من خلال عدسة حق الإنسان في جودة الحياة فنجد أنها تتجسد من خلال قدرة الأفراد على الحفاظ على نوعية الحياة التي يعيشونها على المدى الطويل.

لهذا فإنّ ضمان الاستدامة لفرص انتفاع الأفراد بحقهم في جودة الحياة لا يتحقق إلاّ بتحقيق إحداث توازن وتفاعل بين المكونات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الداعمة لنوعية الحياة والمؤثرة بدورها على الاستدامة، إذ تتعلق الاستدامة بديناميكية متوازنة وعملية تطويرية

¹ أنظر: عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، مرجع سابق، ص. 18.

² أنظر: خولة حسين حمدان، "دور التدقيق البيئي في التنمية المستدامة"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، 2014، ص. 416.

وكذلك أنظر: عدنان مناتي صالح، "التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات والمتطلبات"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، 2014، ص. 115.

على التكيف أو الاستخدام المتوازن وإدارة البيئة الطبيعية أساس التنمية الاقتصادية المستدامة.¹

وارتباط الاستدامة بجودة الحياة يكون من خلال الجوانب المختلفة لحياة الإنسان، المادية والمعنوية، وإذا كانت هذه الجوانب مشتركة بين جميع البشر، فإنها متفاوتة في جزئياتها ومكوناتها، وذلك لاختلاف مستوى الحاجة إليها، ومن هنا فإنّ هذا المفهوم متفاوت ومتغير بتفاوت وتغير الزمان والمكان،² وهذا ما يظهر أنّ استدامة جودة الحياة من المفاهيم الواسعة والمرنة وأنّ تحقيقها يكون من خلال ضمان فرص انتفاع كل إنسان بحقه في جودة الحياة عبر الفضاء المكاني والزمني، وهذا ما يقتضي تلبية الحاجات الإنسانية، وتوسيع الفرص أمام الجميع لإرضاء طموحاتهم في حياة أفضل.³

كما لا يمكن لاستدامة مستويات الحياة أن تذهب إلى أبعد من الحد الأدنى الضروري من دون أن تأخذ أنماط الاستهلاك بعين الاعتبار الاستدامة بعيدة المدى؛⁴ كما يمكن لجميع الأفراد في هذا الإطار من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيفها أفضل توظيف في جميع الميادين، وهو ما يحمي كذلك خيارات الأجيال التي لم تولد بعد، فالاستدامة في مجال الحياة الجيدة تعالج الإنصاف داخل الجيل الواحد وبين الأجيال المتعاقبة.⁵

¹أنظر:

Gail Kelly (el.) , " Quality of life and Sustainability on the central coast "

(www.wyong.nsw.gov.au/getmedia/eec83204-a3d1-4ada-8219d06F7Fa9Fc9e/Quality-of-lite-Report.aspx)..2015/05/12. إطلع عليه يوم:

²أنظر: لمعتصم بالله الجوارنة وديمة محمد وصوص، مرجع سابق، ص. 35.

³أنظر: اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، "تقرير مستقبلنا المشترك"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989، ص. 70.

⁴ أنظر: اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مرجع سابق ، ص. 70.

⁵ أنظر: وسن عبد الرزاق حسن، "إضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، 2013، ص. 28.

إذن، الحديث عن استدامة جودة الحياة للأجيال المقبلة يفرض علينا التمسك بـ "أخلاقيات الاستدامة" التي تعكس أهم القيم الموجهة للقرار والممارسة في مجال الاستدامة¹، وهذا يفرض إلزاماً أخلاقياً يقضي بصياغة مبادئ سلوكية للأجيال الحاضرة والتي تكون مستندة إلى منظور منفتح وموجه نحو المستقبل، ونجد أنّ هذا ما يعزز فهمنا للاستدامة².

فضمان استدامة الفرص في الحياة الجيدة لا يفهم على أنّه تقديم التضحيات من أجل الأجيال المستقبلية، أي أنّ التركيز على فرص الأجيال المقبلة لا ينفى الحفاظ على فرص الأجيال الحالية، فالاستدامة تتحقق من خلال تحقيق نوع من التوازن بين مصلحة الجيل القائم والجيل القادم، وهذا يتضمن بالضرورة تأكيد مبدأ الإنصاف بين الأجيال³، وفي هذا المجال يرى الخبير الاقتصادي *Robert Solow* أنّ واجب الاستدامة هو "الألّا نورث الأجيال المقبلة شيئاً معيناً بل أن نزودها بكل ما يلزم لتعيش مستوى معيشي لا يقل جودة عن المستوى الذي ننعّم به، ولتنتقل إلى الأجيال التي ستليها من المنظور نفسه"، كما أضاف قائلاً "أنّه لا يجوز لنا استنفاذ رأس مال الأجيال من بعدنا"⁴. ولهذا نجد أنّ التفكير طويل المدى يتطلب منّا المرونة وكل ما يتعلق بالقدرة على استعادة النظم الطبيعية وكذلك مختلف الجوانب المتعلقة بالمكان وهذا ما يتطلب الامتداد في الفضاء المكاني⁵.

إذن لا يمكن لفكرة الاستدامة أن تكون في معزل عن جوانب المكان والزمان، كما أنّ الاستمرار يمكن أن يكون في إطار الزمن وهذا ما يجعل من الاستدامة فكرة مستقبلية غير

¹ أنظر: عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، مرجع سابق، ص. 48.

² أنظر: موسى فيرير، "الواجبات تجاه الأجيال القادمة: من منظور شرعي"، *سلسلة ورقات طابة*، العدد 6، 2012، ص. 6.

³ أنظر: باسل البستاني، "جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة: منابع التكوين وموانع التمكين"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص. 63.

⁴ راجع التقرير:

United Nations Development Programme, "Report on Sustainability and Equity: A better future for all", UNDP, New York, 2011, p. 17.

⁵ أنظر:

Martine Vonk, Op.Cit, p. 42.

أنه لا يمكن أن تقاس إلا من خلال جودة الحياة في الوقت الحاضر، وبالتالي فالاستدامة تسعى إلى الحفاظ على وتعزيز جودة الحياة الآن وفي المستقبل.¹

وأخيرا فإن الإحاطة بمفهوم استدامة جودة الحياة كثيرا ما يتم مساعدته عن طريق وضع أهداف للاستدامة في الوقت الراهن وقياس التقدم المحرز من أجل تحقيق هذه الأهداف مستقبلا، ولهذا فإن قياس جودة الحياة يمكن أن يتداخل ضمن تدابير أوسع نطاقا للاستدامة من أجل توفير مقياس التقدم في المجالات الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية.²

الفرع الثاني:

العناصر الموضوعية لاستدامة فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة

إنّ الجوانب المادية لحق الإنسان في جودة الحياة غالبا ما تشكل المحتوى أوالعناصر الموضوعية التي تضمن لنا استدامة فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة، وذلك لأنها تكون أكثر استجابة لمطالب الاستدامة المركزة على العوامل البيئية، الاقتصادية والاجتماعية التي تظهر أكثر فعالية في توفير الفرص للأجيال المقبلة لإنتفاعها بحقها في جودة الحياة، ولهذا سنعمل من خلال هذا الفرع على تقسيم العناصر الموضوعية الضامنة لاستدامة فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة إلى عناصر بيئية، واقتصادية واجتماعية التي نتناولها تفصيلا من خلال ما يلي:

أولا: الاستدامة البيئية وتأثيرها على استدامة فرص الحق في جودة الحياة:

إنّ البيئة الطبيعية بأوسع معانيها تؤثر على الإنسان وعلى نمط حياته واستمرارها،³ ويتعلق هذا العنصر بحماية البيئة وتعزيز القدرة الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية دون

¹ أنظر:

Gail Kelly (el.), Op.Cit, p. 44.

² أنظر:

Ibid., p. 44.

³ أنظر: عبد الله الدبوبي وآخرون، "الإنسان والبيئة: دراسة اجتماعية تربوية"، دار المامون للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص. 17.

الإخلال بالتوازنات البيئية، كما يقوم على أساس مبدأ المرونة أو قدرة النظام البيئي على المحافظة على السلامة الإيكولوجية وقدرتها على التكيف فإذا ما خسرت تلك النظم مرونتها تصبح أكثر عرضة للتهديدات الأخرى.¹

وتظهر علاقة البيئة الطبيعية مع كل من العنصر الاقتصادي والاجتماعي مما يؤثر على رفاهية الأفراد وبالتالي على استمرارية نوعية الحياة،² وهذا لا يتحقق إلا بتحقيق الاستدامة البيئية وتظهر في هذا المجال عدة اختلافات في وجهات النظر بين الباحثين في مجال البيئة، فهناك من أخذ بالجنح البيئي المعتدل والذي يعرف بالاستدامة الضعيفة أوالمتمركزة حول الإنسان، ومنهم من أخذ بالجنح الثوري والذي يعرف بحركة الاستدامة القوية، غير أنّ الوقت الحاضر يشهد على انتصار الجنح البيئي المعتدل أو الاصطلاحي باعتباره الأكثر قبولا لدى الحكومات في الدول المتقدمة إلا أنّ الجنح الثوري قد ناضل بدرجة أكبر من أجل الاهتمام بجوانب العدالة والديمقراطية البيئية مؤكدا على أنّ العالم المستدام يجب أن يكون عالما أكثر تساويا،³ ويأتي تفصيل هذا من خلال مايلي:

1- الاستدامة البيئية الضعيفة: ترى هذه الحركة بأنّ هناك حاجة لتوسيع نطاق المخزون من الموارد وأنّ هذا يمكن تحقيقه من خلال تطوير الموارد المتجددة وإيجاد بدائل للموارد غير المتجددة،⁴ والاستخدام الأمثل للموارد الحالية و/أوالبحث عن حلول تكنولوجية لمشاكل

¹ أنظر: دوناتو رومانو، "الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة"، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق ، 2003، ص. 66.

² أنظر:

Robeyns and R. J. Van Der veen, "Sustainable quality of life", p. 30.

إطلع عليه يوم: 2015/08/04. (<http://www.pbl.nl/sites/default/files/cms/publicaties/550031006.pdf>).

³ أنظر: عبد الله جمعان الغامدي، "التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة"، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 23، العدد الأول، 2009، ص. 193.

⁴ الموارد المتجددة: وهي الموارد الطبيعية التي تتزايد بمرور الزمن، والرصيد المتاح من هذه الموارد لا يتأثر بمعدلات استخدامها، إذ مهما زاد الاستفاد لها تبقى هذه الموارد قابلة للتجدد في المستقبل.

الموارد غير المتجددة: وهي مجموعة الموارد المتواجدة في البيئة بصورة محددة، وبالتالي فإن أي إسراف في استعمالها سيؤدي بالضرورة إلى نفاذ الرصيد البيئي منها. (أنظر: باتر محمد علي وردم، "العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة"، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان ، 2003، ص. 290).

نضوبها،¹ كما تتضمن هذه الحركة تفاؤلاً ضمنياً بأننا سنحاول إيجاد سبل للتعايش مع البيئة واستبدال الممارسات الضارة مع تلك التي تتيح للنظم الإيكولوجية على تجديد نفسها باستمرار.²

2- الاستدامة البيئية القوية: يرى أنصار هذه الحركة أنّ بعض الأصول الطبيعية الأساسية لا توجد بدائل حقيقية لها ويجب الحفاظ عليها، وأنّ هذه الأصول ضرورية ليس لإنتاج السلع والخدمات فحسب بل لحياة الإنسان، وعلى المجتمعات ألاّ تدخر جهداً للحفاظ على استمرارية تدفق الخدمات من رأس المال الطبيعي على مر الزمن،³ وتؤكد وجهة النظر هذه بأنّه يجب حدوث ثورة في النموذج الإرشادي المهيمن إذا ما أريد إنقاذ كوكب الأرض من الفساد، كما يجب أن نعمل على تكيف أنفسنا للحفاظ على الطبيعة المهددة بالفناء بدلاً من تكيف الأرض لتناسب احتياجاتنا⁴، وتؤكد هذه الفلسفة على اعتبار البشر وحياتهم جزءاً مكملاً للنسق البيئي الذي يعتبر أكبر من أجزائه ومن ضمنهم البشر، ونعتبر أنّ تحسين نوعية الحياة واستمرارها يتطلب تغيير السياسات الاستهلاكية الحالية لأنها تؤثر في البنى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمعات.

ولكن وبالرغم من الاختلاف في الآراء وبالرغم من ترجيح حركة الاستدامة البيئية الضعيفة لأنها تركز على الإنسان إلاّ أنّ الهدف الأساسي من ضمان الاستدامة البيئية يتجلى في ضمان استمرار سعادة الناس وهذا من خلال تحقيق الإشباع العادل للحاجات

¹ أنظر: عبد السلام مصطفى عبد السلام: "البيئة ومشكلاتها والتربية البيئية والتنمية المستدامة"، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2011، ص. 341.

² أنظر:

Jacquelyn L. Monday, "Principles of Sustainability",
(www.colorado.edu/harards/publications/informer/informr3/informer3c.htm).

إطلع عليه يوم: 2015/06/12.

³ أنظر:

United nations Development programme, *"Report on Sustainability and Equity: A better future for all"*, Op.Cit, p. 15.

⁴ أنظر: عبد السلام مصطفى عبد السلام، مرجع سابق، ص. 343.

الإنسانية انطلاقاً من حق الإنسان في البقاء، الأمر الذي يتطلب تضامناً بين الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية بما يسمح باستدامة فرص الرفاه الإنساني عبر الزمان.

ثانياً: تحقيق اقتصاد مستدام ضامن لاستدامة فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة:

يتعلق العنصر الموضوعي لاستدامة فرص الانتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة بضرورة تحقيق نمو اقتصادي جيد وتحسين الظروف المادية للحياة إضافة إلى رفع مستوى المعيشة للأجيال الحالية والمستقبلية.

غير أنّ تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب رفع القدرات الإنتاجية وهذا قد يتم عن طريق الاستغلال الكبير للموارد الناضبة كما يحدث الآن في العديد من الدول المصدرة للموارد الخام ولاسيما البترول، أو عن طريق تجاوز إمكانيات البيئة على تجديد نفسها فيما يتعلق باستثمار الموارد المتجددة كما يحدث في بعض الدول المصدرة للأخشاب حيث جرى تجاوز إمكانيات الغابات على تجديد نفسها.¹

ولهذا فإننا نحتاج إلى اقتصاد مستدام يعبر عن عملية مجتمعية إنسانية مستدامة تسعى إلى تحقيق زيادة في إنتاجية الفرد ومتوسط دخله الحقيقي عموماً، وإحداث تغييرات هيكلية في شتى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تساعد على تحسين نوعية حياة الناس على المدى البعيد²، وفي المقابل لا ينتج عن هذا الاقتصاد مخاطر بيئية أو ندرة الموارد الايكولوجية، وعلى هذا الأساس ينظر إليه أو يعرفه البعض بالاقتصاد الأخضر فهو في أبسط معانيه يساهم في تحسين رفاهية الإنسان وبالمقابل يقل فيه انبعاث الكربون وتزداد معه كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية.³

¹ أنظر: إياد عاشور الطائي ومحسن عبد علي، مرجع سابق، ص. 205.

² أنظر: سميح مسعود، "تحديات التنمية العربية"، المركز الكندي لدراسات الشرق الأوسط، كندا، 2010، ص ص. 89-90.

³ راجع التقرير: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "تقرير نحو اقتصاد أقصر: مسارات إلى التنمية المستدامة"، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، (د.م.ن)، 2011، ص. 1.

فالاقتصاد الأخضر تعبير يستخدم لوصف ممارسات الإنتاج التي لا تُلحقُ أذى بالبيئة المحيطة، كما يؤكد هذا المفهوم على استخدام العمليات التي لا تؤدي إلى حدوث تلوث بيئي وإلحاق أذى بحياة الأفراد¹.

ويركز الاقتصاد الأخضر على ضرورة أن يكون النمو في الدخل وفرص العمل مدفوعا من جانب الاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل انبعاث الكربون والتلوث، وتزيد من كفاءة استهلاك الموارد والطاقة، وتمنع خسارة خدمات التنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي، وتحتاج هذه الاستثمارات للتحفيز والدعم عن طريق الإنفاق العام الموجه، وإصلاح السياسات وتغيير اللوائح، ويجب أن يحافظ مسار التنمية على رأس المال الطبيعي ويحسنه بل ويعيد بنائه عند الحاجة²، كما أنّ هذا الأخير بدوره يغذي النمو الاقتصادي بصورة مستدامة الأمر الذي يزيد من الرفاه الاقتصادي الداعم لتحسين مستوى حياة الناس على المدى الطويل.

ثالثا: التحسين المستدام للظروف الاجتماعية وتأثيره على استدامة فرص الإنتفاع بحق

الإنسان في جودة الحياة:

تبقى معظم المبادئ الأساسية للاستدامة قابلة للترابط مع الظروف الاجتماعية دون أي تناقض، وتتمثل العناصر الاجتماعية لاستدامة الجودة الحياتية في مجموع عمليات التغيير المقصودة والموجهة نحو إشباع حاجات الإنسان، ويحكمها مبدأ أساسي قوامه أنّه من الممكن توجيه هذا التغيير والتحكم في مضمونه واتجاهاته وسرعته، كما يتطلب هذا الجانب ضرورة تدعيم العلاقات بين فئات المجتمع وتذويب الفوارق بينها وإدماجها في المجتمع العام³.

¹ أنظر: محمد عبد الوهاب العزاوي وإسراء وعد الله السباعوي: "دور إستراتيجيات التصنيع الأخضر في تعزيز التنمية المستدامة"، مجلة بحوث مستقبلية، مجلد4، العدد 44، 2013، ص. 87.

² المرجع نفسه، ص1.

³ أنظر: يسرى دعبس، "البيئة والتنمية المستدامة"، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006، ص. 503.

كما تستهدف العناصر الاجتماعية القدرات البشرية فهي تعمل على تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع من أجل الوصول به إلى مستوى معين من المعيشة، وكذلك تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع، أي بإشباع بيولوجي ونفسي اجتماعي،¹ كما تغطي الجوانب الاجتماعية عدة محاور نبرز أهمها من خلال مايلي:

- توفير التعليم والصحة والسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان، وكذلك الأمن والتأمين الاجتماعي والقضاء على الاستغلال وعدم تكافؤ الفرص، مع تحقيق العدالة الاجتماعية والحفاظ على الكرامة الإنسانية.²
- تحقيق التوافق الاجتماعي المتضمن تخفيف حدة الصراع بين الأشخاص وبيئتهم، وتعميق القيم الروحية وتأكيد الأمن والتأمين الاجتماعي في إطار أيديولوجية رفيعة المستوى تستهدف عيش الحياة الكريمة.³
- معالجة البطالة والفقر بوصفهما المشكلة الأخطر، خاصة من خلال توفير فرص العمل للعاطلين، والذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الرفاه المادي للأفراد.⁴
- الحفاظ على ذاتية الجماعات وهويتها في مواجهة كل محاولات الإحتواء والهيمنة على الشخصية من الخارج أو من طرف مجموعات أخرى وكذلك حماية المؤسسات الثقافية من الإنحراف ورفعها عن العجز والقصور.⁵

ومن خلال تحسين الجوانب الاجتماعية فإننا سنعمل على تحقيق أقصى استثمار ممكن في الطاقات البشرية والتي تشكل دعامة أساسية للتنمية الاقتصادية واستمراريتها،

¹ أنظر: معين محمد رجب ومحمد زيدان سالم، "سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية وتأثيرها على فرص العمل"، في: المؤتمر الدولي حول: السياسات التجارية والتنمية المستدامة في المنطقة العربية، كلية الأعمال بالجامعة الأردنية، الأردن، يومي 26-27/09/2012، ص. 163.

² المرجع نفسه، ص. 164.

³ المرجع نفسه، ص. 164.

⁴ أنظر: عدنان مناتي صالح، "التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات والمتطلبات"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، إصدار خاص، 2014، ص. 115.

⁵ أنظر: محمد موسى أحمد، "الإعلام والأمن الشامل"، مجلة الأمن والحياة، العدد 229، أبريل 2007، ص. 44.

فالإنسان ذي الكفاية الإنتاجية المرتفعة هو الذي ينال قسطا كافيا من التعليم والذي يتمتع بصحة جيدة، ويعيش في مسكن مريح، تتوفر له الضمانات الكافية التي تكفل له الحياة النوعية في حاضره ومستقبله، وهو الذي يساهم إيجابيا في بناء المجتمع وتنميته وبالتالي زيادة رفاهه بصورة مستدامة.¹

وفي الأخير يمكن القول أنّ التفاعل بين العناصر الموضوعية البيئية والاجتماعية والاقتصادية لجودة الحياة هو الذي يؤثر على استدامتها، إذ تتعلق الاستدامة بديناميكية متوازنة وعملية تطويرية ومتكيفة بين العناصر الموضوعية الثلاث كالإستخدام المتوازن لرأس المال الطبيعي أساس التنمية الاقتصادية، أي لا بد من التصرف في حدود القدرة الإستيعابية لكوكب الأرض، وبالتالي ينبغي لنا تقييد الأنشطة الاقتصادية والنظم الاجتماعية، فمن واجبا تجاه الأجيال المقبلة ليس أن نترك لهم بيئة صحية فقط، بل أيضا اقتصاد سليم وكذلك المجتمع، وهذه تعتبر من العناصر الأساسية لاستدامة الحياة الجيدة.²

المطلب الثاني:

الشروط الضامنة لاستدامة فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة

لضمان استدامة فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة للأجيال المستقبلية، يقوم علينا واجب أخلاقي لرعاية احتياجات هذه الأجيال ويكون هذا من خلال الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة كأساس لاستدامة الحياة وتحقيق العدالة التوزيعية أو المساواة في فرص الإنتفاع بهذا الحق سواءً فيما بين أعضاء الجيل الحالي أو بينه وبين الأجيال المستقبلية، والحرص على أسلوب التخطيط المستقبلي لضمان استدامة جودة الحياة، وتشكل

¹ أنظر: هشام مصطفى الجمل، "دور الموارد البشرية في تمويل التنمية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص. 47.

² أنظر:

Thomas Potthast and Simon Meisch, "Climate change and Sustainable development", wagingen Academic Publishers, the Netherlands, 2012, p. 44.

كل من العدالة التوزيعية والتخطيط أهم الشروط الضامنة لتمتع الأجيال الحالية بحياة جيدة وكذلك توفير الفرص للأجيال المستقبلية بأن يتمتعوا على الأقل بنفس المستوى من الحياة الذي يتمتع به الجيل الحالي إن لم يكن مستوى أفضل، ولهذا سنتناول هذه الشروط بتفصيل أكبر من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول:

إدارة البيئة في ظل التنمية المستدامة كأهم شرط لإستدامة فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة

تعتبر التنمية الإنسانية ضماناً أساسية لحق الإنسان في جودة الحياة، ومن أجل ضمان استدامة هذا الحق للأجيال المقبلة ظهر مسار جديد للتنمية يتمثل في التنمية المستدامة والذي من شأنه ضمان حياة الأفراد لا في بعض المناطق أو بعض السنين فحسب، بل في العالم كله وحتى في المستقبل البعيد¹.

وتعكس التنمية المستدامة قضية أخلاقية وإنسانية تقوم على إصلاح أخطاء السياسات السابقة وعثراتها اتجاه البيئة، وهذا من خلال سعيها الدائم لتطوير جودة الحياة الإنسانية مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات وإمكانات النظام البيئي الذي يختص الحياة².

ولهذا سنقوم من خلال هذا الفرع بدراسة أهمية التنمية المستدامة في ضمان استدامة فرص الحياة الجيدة للأجيال المستقبلية وكذلك علاقتها بإدارة البيئة التي تشكل شرطاً أساسياً لاستدامة الحياة الإنسانية وهذا من خلال العناصر التالية:

أولاً: دور التنمية المستدامة في ضمان إستدامة حق الإنسان في جودة الحياة:

إنّ مفهوم التنمية المستدامة يقوم على أساس الحرية والمساواة والعدالة، كما يتسع هذا المفهوم ليشمل الجوانب الإنسانية وبهذا يظهر الهدف الأول منه هو المحافظة على كرامة

¹ أنظر: سحر قدوري الرفاعي، "إشكالية إدارة شؤون البيئة في التوجهات التنموية المستدامة"، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية، العدد 25، 2008، ص. 161.

² أنظر: علي عبد الكريم حسين الجابري، مرجع سابق، ص. 56.

الإنسان وتوفير مستلزمات حياته الأساسية في ظل تحقيق مشاركة الأفراد بصورة فعلية في تحقيق هذا الهدف في إطار المجتمع¹.

إذن فالتنمية المستدامة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعناصر الموضوعية لاستدامة الحق في جودة الحياة، ونجد أنّ هذه العناصر سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية تعطي أكثر من نظرة للتنمية المستدامة وفقاً لكل مجال من المجالات بصورة منفردة، إلا أنّ أهمية المفهوم تكمن تحديداً في العلاقات المتداخلة بين تلك العناصر²، فالتنمية الاجتماعية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة، أمّا التنمية الاقتصادية المستدامة فتتمثل في تطوير البنى الاقتصادية في إطار عدم تدمير الموارد الطبيعية، أمّا التنمية البيئية المستدامة فيكون الهدف منها هو حياة البيئة وضمان استدامتها للأجيال المقبلة³، كما يمكن للتنمية المستدامة التعبير عن نفسها من خلال مؤشراتنا التالي ذكرها:4

- نمو اقتصادي في إطار زيادة إنتاج الفرد والمجتمع.
- تحولات على مستوى جوانب الحياة السياسية، الإدارية، الاجتماعية والثقافية بهدف تنمية القدرات على المستويين الفردي والجماعي.
- تحسين مستمر لنوعية حياة الأفراد.
- تكريس إستراتيجية مجتمعية تهدف إلى توسيع الخيارات المتاحة أمام الأفراد.

أمّا عن تعريفات التنمية المستدامة فهي تتعدد بتعدد الجهات الدارسة لها، ولكن يظهر التعريف الأكثر تداولاً لها هو الذي يعتبر التنمية المستدامة على أنّها: "التنمية التي تلبّي

¹ أنظر: فارس كريم بريهي الحساني وإيمان عبد خضير، "متضمنات التنمية البشرية المستدامة في الاقتصاد العراقي - دراسة تحليلية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الخامس، 2014، ص26.

² أنظر: أحمد هاشم الصقال، "متطلبات التنمية المستدامة في العراق"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، 2014، ص. 321.

³ المرجع نفسه، ص. 321.

⁴ أنظر: سحر قدور الرفاعي، "توظيف الإدارة البيئية في الوصول إلى التنمية المستدامة"، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 5، 2009، ص. 75.

احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها.... وذلك بأن يترك الجيل الحاضر للأجيال المقبلة رصيد من الموارد الطبيعية مماثل لما ورثه أو أفضل منه"¹.

فالتنمية المستدامة تتطلب قيام المجتمعات بتلبية الحاجات الإنسانية عن طريق زيادة الإمكانيات الإنتاجية وتأمين العدالة التوزيعية بين جميع الأفراد، غير أنّ هذا لن يتحقق إلا بتحقيق توازن بين التطورات السكانية والإمكانيات الإنتاجية وفقا لما يخدم مصلحة البيئة ويحافظ عليها². وبهذا نجد أنّ التنمية المستدامة ومن خلال سعيها نحو ضمان إستدامة فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف والتي تظهر من خلال ما يلي³:

- مراعاة حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية، وبهذا فالتنمية المستدامة تعمل على الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية بكل مركباته وعناصره الأساسية، وتقوم على التنسيق والتكامل بين استخدام الموارد وبين الحفاظ عليها.
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية وتنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة في مختلف برامج ومشاريع التنمية المستدامة الهادفة إلى إيجاد حلول للمشاكل البيئية.
- إحداث تغيير مناسب في حاجات وأولويات المجتمع وهذا بالعمل على تحقيق توازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية وكبح المشاكل البيئية.

¹ أنظر: حنان عبد الخضر هاشم، "واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق: إرث الماضي وضرورات المستقبل"، *مجلة مركز دراسات الكوفة*، المجلد 1، العدد 21، 2011، ص. 246.

² أنظر: سحر قدوري الرفاعي، "توظيف الإدارة البيئية في الوصول إلى التنمية المستدامة"، مرجع سابق، ص. 75.

³ أنظر: عبد الله حسون وآخرون، "التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد"، *مجلة ديالى للبحوث الإنسانية*، العدد 67، 2015، ص ص. 342-343.

وكذلك أنظر: فارس كريم بريهي الحساني وإيمان عبد خضير، مرجع سابق، ص. 27.

- تحقيق نوعية حياة أفضل للأفراد، وهذا من خلال التعامل مع نظام البيئة ومحتواه على أساس حياة الإنسان، وكذلك مناهضة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق التواصل بين الأجيال وتقاسم الفرص الإنمائية بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة. ومن خلال ما سبق تظهر التنمية المستدامة على أنها التنمية المأمونة بيئياً والتي تعمل على عدم تحميل الأجيال القادمة أعباء الحاضر وهذا من خلال إدارة بيئية تسمح باستمرار الحياة النوعية لما بعد الجيل الحالي.

ثانياً: إدارة البيئة في إطار التوجيهات التنموية ودورها في تحقيق استدامة حق الإنسان في جودة الحياة :

بما أنّ هناك بعداً إنسانياً للتنمية المستدامة ملازماً للبعد البيئي الذي يعتبر أساس استمرار الحياة، فقد أصبح من مسؤولية الأجيال الحالية المحافظة على الموارد الطبيعية من أجل الأجيال القادمة¹، وهذا يتطلب بدوره مجموعة من السياسات والإجراءات التي تأخذ بعين الاعتبار إقامة التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها وهذا خلال فترة زمنية محددة²، ولا يتحقق هذا إلا بتحقيق إدارة مسؤولة للموارد الطبيعية التي تحافظ على حاجات الأجيال الحالية وكذلك مصالح الأجيال اللاحقة³.

وتعرف الإدارة البيئية بأنها: "إدارة الأنشطة البشرية التي لها آثار مهمة على البيئة وتهدف توفير حاجات بشرية أساسية في إطار الموارد الطبيعية وهو ما يحقق أن تكون التنمية على المدى الطويل وعلى أساس مستمر"⁴.

فالإدارة البيئية تعنى بوضع الخطط والسياسات البيئية من أجل رصد وتقييم الآثار البيئية وهذا لتجنب العديد من المشاكل البيئية التي تهدد نوعية حياة الإنسان ومدى

¹ أنظر: عبد الله حسون محمد وآخرون، مرجع سابق، ص. 338.

² أنظر: سحر قدوري الرفاعي، "توظيف الإدارة البيئية في الوصول إلى التنمية المستدامة"، مرجع سابق، ص. 74.

³ أنظر: عبد الله حسون محمد وآخرون، مرجع سابق، ص. 349.

⁴ أنظر: سحر قدوري الرفاعي، "إشكالية إدارة شؤون البيئة في التوجهات التنموية المستدامة"، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية، العدد 25، 2008، ص. 170.

استمرارها¹، وبذلك فالإدارة البيئية تستلزم عدم استخدام الموارد البيئية بأسلوب يخلق ديونا بيئية تهدد حياة الأجيال المقبلة، لذلك ينبغي على الدول أن تتبنى استراتيجيات تحترم قدر الإمكان البيئة الطبيعية وهذا بإتباع طرق إنتاج اقتصادية سليمة بيئيا والتي توجه نحو تحسين نوعية الحياة بعيدا عن زيادة الضغوط على قدرة كوكب الأرض على الاحتمال²، وهذا ما يقتضي التركيز على خطوتين أساسيتين لحماية الموارد البيئية من الاستنزاف والتي تتمثل في:³

- إيجاد توازن بين النمو السكاني من جهة، وبين المتطلبات البيئية للنمو الاقتصادي من جهة أخرى، وهذا لإحداث توازن بين الموارد البيئية والمطالب الاقتصادية للأفراد.
- توفير حاجات الأفراد دون إحداث ضرر بيئي ويتم ذلك عن طريق تحديد حجم الموارد البيئية المطلوبة للتنمية ومدى تأثيرها على النظام الإيكولوجي، مع تقدير الاحتياجات المستقبلية للموارد البيئية.

فالإدارة البيئية تعمل على إكساب الفرد مهارات تسمح له بفهم العلاقة بينه وبين محيطه الطبيعي وبالتالي إتخاذ قرارات صائبة إزاء المشكلات البيئية التي تواجه جودة حياته وتقوض فرص إستدامتها للأجيال المقبلة⁴، ومن هنا تظهر أهمية أن يأخذ الجيل الحالي حاجات الأجيال القادمة في الاعتبار، وأن لا يستولي على مصادر الأرض، وأن لا يلوث نظمها التي تدعم الحياة، وبذلك لا يحد من رفاهية الإنسان في المستقبل وفرص بقائه⁵.

¹ أنظر: سحر قدوري الرفاعي، "إشكالية إدارة شؤون البيئة في التوجهات التنموية المستدامة"، مرجع سابق، ص 170.

² أنظر: رواء زكي الطويل، "التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان"، الطبعة الأولى، دار الزهران، عمان، 2010، ص ص. 26-27.

³ أنظر: ضاري ناصر العجمي، "الأبعاد البيئية للتنمية"، سلسلة المحاضرات العامة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1992، ص. 20.

⁴ أنظر: سحر قدوري الرفاعي، "إشكالية إدارة شؤون البيئة في التوجهات التنموية المستدامة"، مرجع سابق، ص ص. 171-172.

⁵ أنظر: ضاري ناصر العجمي، مرجع سابق، ص. 21.

الفرع الثاني:

العدالة التوزيعية كشرط ضامن لاستدامة فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة

إنّ العالم محكوم بواقعتين هامتين هما أن الموارد الطبيعية التي نستعين عليها للعيش محدودة من حيث الكم هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ الطلب على هذه الموارد لا حد له، ولهذا فلا بد من وجود نوع من العدالة تحكم حجم طلبنا لها، ومن الملاحظ أنّ تعريف العدالة غالبا ما يتأثر بمصالح الأفراد وهذا ما يضيف عليه قدرا كبيرا من الإلتباس، ومع هذا فإنّ التمسك بها يفصح على النمو العقلي والخلقي للأفراد.¹

ولفظ "العدالة" شأنه شأن أي مفهوم معياري يعني أمورا مختلفة بالنسبة للأشخاص المختلفين، فهو مفهوم صعب له تاريخ من التفسيرات المختلفة التي تتفاوت بحسب البلد وبحسب التخصص الأكاديمي، فالفلاسفة كأفلاطون وأرسطو إضافة إلى الأديان السماوية فقد كان لهم الدور البارز في بلورة المفهوم الأخلاقي لهذا اللفظ،² أمّا الاقتصاديون فيربطون العدالة الإنصاف بمشكلات التوزيع حيث يهدف الجانب الموضوعي إلى التوصل إلى القرار عبر اتباع مسار سليم ومنصف في حين يهدف البعد التوزيعي إلى تحقيق العدالة التوزيعية³، والمحامون يجنحون إلى الأخذ بمبادئ يراد منها تصحيح التطبيق الصارم للقانون كما يتعلق الأمر بوسيلة تفسير قواعد القانون حسب مسميات مختلفة: عادلة، معقولة، منصفة وهذه الوسيلة معترف بها من طرف جميع الأنظمة القانونية⁴.

¹ أنظر: أمانى جرار، "الاتجاهات الفكرية لحقوق الإنسان وحياته العامة"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمّان، 2009، ص ص. 105، 110.

² راجع التقرير:

The World Bank, "**Report on equity and development**", the World Bank, Washington, 2006, P 18.

³ أنظر: شكراني الحسين، "العدالة المائتية من منظور القانون الدولي"، مجلة رؤى استراتيجية، المجلد الأول، العدد 4، سبتمبر 2013، ص. 75.

⁴ المرجع نفسه، ص. 76.

وركزنا من خلال هذا الفرع على مفهوم العدالة التوزيعية والذي نجد أنّ أول من صاغها الفيلسوف السياسي *John Rawls*¹، ويرى هذا الأخير أنّه إذا اعتبر المؤسسات السياسية ومبادئ التدابير الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها مؤسسات رئيسية، فإنّ العدالة تحدد على أنّها الطريقة التي توزع بها هذه المؤسسات الحقوق والواجبات الأساسية بين الأفراد بحسب كفايتهم، وفي حدود المصلحة العامة، بحيث تكون الحصة التي يستحقها كل فرد من الكرامة والمال مماثلة للحصة التي يستحقها كل فرد آخر في مرتبته.²

وبهذا تعمل العدالة التوزيعية كمبدأ أخلاقي على تحقيق المساواة في منح الفرص لكافة الأفراد³، وهذا ما يعتمد على ضرورة تهيئة الظروف الموضوعية لتلبية الحاجات لكافة الأفراد، وتكون هذه الظروف في إطار القواعد الأخلاقية الضامنة لتلبية حاجات الجيل الحالي مع عدم تبديد فرص الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتها.⁴

فعلى كل جيل أن يضع جانبا كمية مناسبة من رأس المال لقاء ما تلقاه من الأجيال السابقة، بما يمكن الأجيال اللاحقة من التمتع بحياة أفضل في مجتمع أكثر عدالة، وعلى هذا الأساس سنقوم بتقسيم هذا الفرع إلى نقطتين أساسيتين نتناول من خلال العنصر الأول

¹ John Rawls: أحد الفلاسفة السياسيين القلائل الذين فتحوا نقاشا سياسيا واسعا في الولايات المتحدة الأمريكية بين الليبرالية اليسارية المناهضة للفوارق وما تمثله من مخاطر على التماسك الاجتماعي والتوافق السياسي، وبين النيوليبرالية المناهضة للعدالة التوزيعية وما تمثله من مخاطر على الحريات الفردية، وتعد نظرية العدالة التوزيعية التي طرحها جون رولز في صيغتها الأولى عام 1971 من أوائل النظريات في العصر الراهن والتي تقدم بناء تأسيسيا لمرجعية العدالة.

(أنظر: علي تتيات ومحمد بلعزوقي، "العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 28، العدد 5، 2014، ص. 1227).

² أنظر: أماني جرار، مرجع سابق، ص. 110.

³ أنظر: إبراهيم ناصر، "المواطنة"، دار مكتبة الرائد العالمية، الأردن، 2003، ص. 234.

⁴ أنظر:

David Coop, " **International justice and the basic needs principle**", p. 6.
(<http://mora.rentre.nhh.no/project/equalityexcah-nge/ressurser/coop1.pdf>).

إطلع عليه يوم 2015/06/12.

العدالة التوزيعية في إطار الأجيال الحالية أو الجيل الحالي وفي العنصر الثاني سنتناول العدالة بين الأجيال وهذا من خلال ما يلي:

أولاً: العدالة التوزيعية في إطار الجيل الحالي:

تهدف العدالة التوزيعية إلى تحقيق المساواة في الفرص بين الأفراد في جميع مطالب الحياة، فلا يجوز تقدير حياة شخص معين أكثر من تقدير حياة الشخص أو الأشخاص الآخرين، إذ لا ينبغي أن يكون مصير طفل حديث الولادة هو أن يحيا حياة قصيرة أو بائسة لمجرد أن هذا الطفل قدر له أن يولد في الطبقة الخاطأ أو البلد الخاطأ أو قدر له أن ينتمي إلى الجنس الخاطأ.¹

فالعدالة التوزيعية يجب أن تمكن جميع الأفراد داخل الجيل الواحد من نفس الفرص في الحياة الأفضل، ويستوي في ذلك أن تكون المساواة في الفرص محلية داخل الدولة الواحدة أو عالمية بين مختلف دول العالم، فالعدالة التوزيعية المحلية تفرض كفاءة الدولة لتحقيق ظروف موضوعية ملائمة لضمان تساوي الفرص لمختلف المنافع بين أعضائها، ولكن غالباً ما نجد أن بعض الدول تعجز عن توفير ذلك مما يخلق نوعاً من التفاوت على مستوى الإنتفاع بالحياة الجيدة بين مختلف الأفراد الذين يعيشون بها، فقد يعيش الأفراد في ظروف مقررة سلفاً أو فرص حياة تخرج عن نطاق سيطرتهم، وهو أمر يعتبر منفصلاً عن جهودهم وقدراتهم، وأحد هذه الظروف هو محل ميلاد الشخص، ففي كثير من الدول تكون فرص الحصول على مطالب الحياة حتى الضرورية منها أقل بشكل بارز في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية، وقد يعني ذلك الكثير بالنسبة للبقاء على قيد الحياة في السنوات الأولى من العمر.²

¹ راجع التقرير: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير حول: الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني"، PNUD: نيويورك، 1994، ص. 13.

² راجع التقرير:

The World Bank, "Report on equity and development", Op.Cit, p. 55.

أمّا العدالة التوزيعية على المستوى العالمي فهي تعمل كمبدأ أخلاقي على إزالة أوالثقليل من عدم المساواة بين الدول، غير أنّ هذا الإلتزام في الغالب ما يكون في إطار الحد الأدنى من احتياجات الشعوب،¹ وبمجرد تحقق ذلك لا يكون هناك أي إلتزامات أخرى، ولكي نضع منظورا لأوجه عدم المساواة العالمية في الرفاه، لابد من دراسة بلدين على طرفي نقيض مثل مالي والنرويج فوفقا لتقرير التنمية البشرية لسنة 2011 كان متوسط العمر المتوقع للفرد في مالي دون العمر المتوقع في النرويج بنحو 32 سنة، وذلك لأنّ الإمكانيات المتاحة للسكان في مالي أقل بكثير من الإمكانيات المتاحة للسكان في النرويج، وفي هذا المثال يتضح لنا أنّ حالة عدم المساواة بين مالي والنرويج هي حالة من حالات انعدام العدالة التوزيعية العالمية،² وسنفصل في هذه النقطة عند تقييمها لجودة الحياة في المبحث الموالي.

ثانيا: العدالة التوزيعية بين الأجيال:

نجد أنّ أول استعمال لمفهوم حقوق الأجيال القادمة ورد في إعلان سنوكهولم عام 1972، إذ ألقى على عاتق الإنسان واجب حماية وتحسين البيئة للأجيال الحالية والمقبلة، كما يتعين الحفاظ لصالح الجيل الحاضر والأجيال المقبلة على الموارد الطبيعية للأرض، وينبغي للسياسات البيئية لجميع الدول أن تعزز القدرة الإنمائية في الحاضر والمستقبل للبلدان النامية.

وقد طور إعلان ريو عام 1992 مفهوم الأجيال القادمة، إذ ربطه بمجال التنمية وطالب بضرورة تطبيق الحق في التنمية بطريقة تضمن الإنصاف للأجيال الحالية والمقبلة في قضايا الحاجات التنموية والبيئية.

¹ أنظر:

Joseph Heath: " Rawls on global distributive justice: a defence", p. 2.
(<http://www.class.utoronto.ca/jheath.th/rawls.pdf>). 2015/08/05: إطلع عليه يوم:

² راجع التقرير:

United Nations Development programme, " Report on Sustainability and Equity: A Better future for all", Op.Cit, p. 19.

بهذا يتعين على الجيل الحالي أن يلزم نفسه بالقيام بشيء للمستقبل باعتبار أنّ أعضاء هذا الجيل يشكلون جماعة أو جماعات تتمتع باستمرارية معينة على مر الزمن وأنّ مصلحتهم الخاصة مرتبطة بأعضاء الجماعة في المستقبل، ففي المجتمع نفسه يجد أعضاء الجماعة شعورا بالهوية ينتشر عبر الزمن، وطالما أنّ المجتمع موجود على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، لابد أن يوجد أيضا القلق لدى أعضائه المستقبلين على هذه المستويات على اختلافها.¹

كما يتعين على الجيل الحالي أن يضمن فرصا للأجيال القادمة والتي تكون مماثلة للفرص التي انتفعت بها الأجيال الحالية والأجيال السابقة، غير أنه سيكون من الغرابة بشكل واضح أن تشغل الأجيال الحالية انشغالا بالغا برفاه الأجيال المقبلة متجاهلة في المقابل محنة الفقراء اليوم²، ولهذا فإن مبدأ استدامة فرص الحياة الجيدة يقتضي العدالة التوزيعية داخل الجيل الحالي التي ذكرناها في العنصر السابق والعدالة التوزيعية بين الأجيال.

ويقصد بالعدالة التوزيعية بين الأجيال توزيع فرص المنافع المتحققة وتقسيم التكاليف المترتبة عنها على مستوى الامتداد الزمني بين الأجيال حتى لا يحظى جيل على حساب بقية الأجيال بالمنافع، وتتحمل الأجيال الأخرى التكاليف، وعلى هذا نجد أن هذا النوع من العدالة يقوم على ثلاث اعتبارات:³

- يجب أن نشجع العدالة التوزيعية ما بين الأجيال، فلا نسمح للجيل الحالي باستغلال الموارد وحرمان الأجيال المقبلة منها، ولا نفرض قيودا غير معقولة على الجيل الحالي لمجابهة الحاجات المستقبلية غير المحددة.
- يجب أن لا نطلب من أحد الأجيال التنبؤ بأفضليات الأجيال المقبلة، بل نمح مرونة للأجيال المقبلة لتحقيق غاياتها انسجاما مع قيمها.

¹ راجع التقرير: الراصد الاجتماعي، تقرير حول: التنمية المستدامة: حق في المستقبل"، الراصد الاجتماعي: (د.م.ن)، 2012، ص. 40.

² راجع التقرير: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير حول الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني"، مرجع سابق، ص. 13.

³ أنظر: شكراني الحسين، "من مؤتمر استوكهولم 1972 إلى ريو +20 لعام 2012: مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 63-64، صيف-خريف 2013، ص. 165.

- يجب أن نعترف باختلاف التقاليد الثقافية، ونجد المبادئ التي تجتذب الجميع. ومن خلال ما سبق يظهر لنا تمتع الجيل الحالي بسلطة على أجيال المستقبل التي لا تملك أي طريقة للسيطرة على الأجيال الحالية، إلا أنّ الواجب الأخلاقي باستدامة الحياة الإنسانية يفرض على الأجيال الحالية الحفاظ على حقوق إنسان المستقبل وفرصها في الحياة الأفضل.

الفرع الثالث:

التخطيط الاستراتيجي كشرط ضامن لاستدامة فرص الانتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة

إنّ التغييرات المتسارعة التي شملت جميع جوانب الحياة الإنسانية فرضت علينا التفكير أكثر في المستقبل وكذلك في مدى قدرتنا على تحقيق استدامة لجودة حياة الناس بنفس المستوى الذي نتمتع به إن لم يكن أحسن، ويظهر التخطيط الإستراتيجي المستقبلي من أهم المستلزمات أو الشروط الضامنة لهذه الاستدامة .

والتخطيط الإستراتيجي لا يسعى إلى إصلاح الحاضر وإنما يعمل على الاستفادة من أوضاعه ليتم من خلالها التركيز على نتائج المستقبل وإمكانية تحقيقها من أجل غد أفضل¹، وبهذا ومن خلال هذا الفرع ستركز الباحثة على نقطتين أساسيتين تتمثلان في تعريف التخطيط الإستراتيجي المستقبلي وكذلك بيان أهم أهدافه لتحقيق استدامة للجودة الحياتية وهذا من خلال ما يلي:

أولاً: تعريف التخطيط الإستراتيجي وبيان أهم خصائصه:

يعد التخطيط الإستراتيجي أحد مظاهر المجتمع المعاصر، ويعني تحديد الأهداف التي تسعى إليها مختلف المجتمعات من أجل تفعيلها بطرق عملية، والتخطيط الإستراتيجي

¹ أنظر: عواطف شاکر محمود، "دور استشراف المستقبل في التخطيط الناجح للمنظمة"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 19، 2010، ص. 65.

هو نمط من التفكير لتحقيق الأهداف مع التركيز على المستقبل للوصول لنتائج مستقبلية،¹ ويمكن تعريف التخطيط الإستراتيجي بأنه "أداة إدارية لا تستخدم إلا لمساعدة مؤسسات الدولة في أداء عمل أفضل، وتركيز نظرتها وأولوياتها في الإستجابة للتغيرات الحادثة في البيئة من حولها مع ضمان مشاركة أعضاء الدولة في تحقيق هذه الأهداف على المدى الطويل".²

وبناء على التعريف السابق يمكن اعتبار التخطيط الإستراتيجي من أجل استدامة فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة بأنه عملية استباقية تهدف لتصميم خطط من أجل التغيير الاجتماعي، ويتم من خلالها استغلال الإمكانيات البشرية، وتوجيه الطاقات والموارد بواسطة سياسة عقلانية ورشيدة يشارك فيها كل من الدولة ومختلف الفواعل الاجتماعية، وهذا من أجل تحقيق جودة الحياة عبر فضاء زمني أطول،³ إذن يظهر التخطيط الاستراتيجي على أنه تفكير منظم لما يمكن أن يكون عليه الحق في جودة الحياة في المستقبل البعيد كغاية يسعى للوصول إليها من خلال البحث الدقيق لاختيار أفضل الوسائل لتحقيق هذا الهدف بأقل تكلفة ممكنة.

ويتسم التخطيط الإستراتيجي في هذا المجال بعدة خصائص يظهر أهمها من خلال ما يلي:⁴

¹ أنظر: نوار محمد ربيع الخيري، "التخطيط الإستراتيجي دراسة سياسية نظرية"، المجلة السياسية والدولية، العدد 24، 2014، ص. 55.

² المرجع نفسه، ص. 56.

³ أنظر: محمد عبد الفتاح محمد، "الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية - مصر، 2005، ص. 152.

⁴ أنظر: مجيد مسعود، "التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1984، ص ص. 13-15.

وكذلك أنظر: نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص ص. 56-57.

- التخطيط الإستراتيجي وسيلة للتفكير والتصرف من أجل إحداث تغيير في جانب أو أكثر من جوانب الحياة، وهذا من أجل الانتقال من المشاكل أو التحديات السائدة إلى وصف العلاج الناجع وهذا من أجل التغيير نحو الأحسن.
 - ارتكاز التخطيط الإستراتيجي في التسيير الإداري لمختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية ... بأسرها على الإستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة والمحتملة للمجتمع لتحقيق أفضل مستويات معيشة للأفراد حاليا ومستقبليا وهذا ما يتطلب بدوره ترشيد القرارات السياسية.
 - التخطيط الإستراتيجي هو عملية مستمرة، إذ لا يمكن تركيز الجهود لمدة من الزمن، بل يجب أن تكون في فضاء زمني أطول.
 - التخطيط الإستراتيجي لا يقوم على التنبؤ بالمستقبل وإنما يسعى إلى تشكيله من خلال بلورة وتحقيق أهداف جوهرية تتعلق بحياة الناس وضمان فرص تحسينها نحو الأفضل.
 - ارتكاز التخطيط الإستراتيجي على بيانات وإحصائيات واقعية ودراسة عملية لكمية ونوعية الاحتياجات الأساسية المستهدفة للمجتمع ومختلف أفرادها وهذا من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف مستقبلية حقيقية.
 - يتميز التخطيط الإستراتيجي بصفة الشمول، أي شمولية الخطة لكافة نواحي الحياة بحيث لا يقتصر التخطيط على متغير دون الآخر، كما أنه يمتد ليشمل البيئة الدولية وهذا من أجل تحقيق عالمية مطالب الحياة (أو المصالح العالمية) وهذا ما يعني مواجهة الدولة لأوضاع ومتغيرات خارجية سياسية واجتماعية واقتصادية معقدة.
 - التخطيط الإستراتيجي يشمل مصالح الأجيال الحالية والقادمة ويتضمن الإهتمام بالبيئة، التنمية، توزيع وحسن استغلال الموارد.
- وبهذا يظهر التخطيط الإستراتيجي بأنه نموذج مقترح أو تطور لأساليب التخطيط السابقة فهو إذن يعمل في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية لتحقيق أفضل النتائج على المدى البعيد.

ثانياً: أهداف التخطيط الإستراتيجي لتحقيق استدامة لفرص حق الإنسان في جودة الحياة:

لاشك في أن أهم أهداف التخطيط الإستراتيجي يتمثل في تحقيق الإنسجام الكامل بين الرؤى والغايات مع الأهداف التي يتبناها كل مجتمع في تحقيق الحياة الأفضل، ويمكن تحديد أهم الأهداف التي يرمي التخطيط الإستراتيجي إلى تحقيقها من أجل حياة أفضل حالياً ومستقبلاً من خلال ما يلي:¹

- تركيز التخطيط الإستراتيجي على ترشيد استغلال الموارد الطبيعية التي تكون ركيزة أساسية لضمان استثمارها في مجال التنمية الاقتصادية المؤثرة على الجانب الاجتماعي لمعيشة الأفراد بما يضمن استدامة فرص الرفاه للأجيال المستقبلية، كما يعمل على وضع الناس في مركز الإهتمام، وهذا من خلال العمل على تنمية قدراتهم، خاصة وأنّ الحياة الجيدة تتحدد نسبة لقدرة الشخص على تحقيق أنماط الحياة المختلفة، وضمان استدامة هذه القدرات يفسح المجال أمام ضمان استدامة الحياة الجيدة.

- يساعد التخطيط الإستراتيجي على التعرف على مشكلات المستقبل التي قد تعترض سير العمل نحو تحقيق الحياة الأفضل والعمل على حلها وتصحيحها وبالتالي الحفاظ على نوعية الحياة والعمل على استمرارها.

- يعمل التخطيط الإستراتيجي على تحقيق التناسق بين الأهداف الجزئية المتعلقة بمختلف جوانب الحياة الإنسانية ومدى تكاملها وانسجامها مع بعضها البعض في سبيل تحقيق الغاية النهائية المتمثلة في الجودة الحياتية ومدى استدامتها للأجيال المقبلة.

¹ أنظر: رشاد أحمد عبد اللطيف، "أساليب التخطيط للتنمية"، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص ص. 182-190.

وكذلك أنظر: محمد عودة حسين وأحمد مجيد حميد، "أثر الاختيار في الموارد البشرية لتحقيق أهداف التخطيط الإستراتيجي"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 74، 2009، ص ص. 141-142.

- تكوين فهم مشترك ومتناسق بين أعضاء الدولة أو المجتمع حول الغاية والرؤية الإستراتيجية والأهداف التي يسعى إليها المجتمع في الحياة الأفضل وكذلك مختلف الفرص والتحديات التي يتم التعامل معها.

- خلق مناخ إيجابي للعمل يقوم على إلتزام مختلف الفواعل الاجتماعية بما فيهم الأفراد بتحقيق غايات وأهداف المجتمع في الحياة الأفضل حيث تتضح لهم الرؤية ويشاركون في إعداد الخطط الإستراتيجية وتحمل مسؤولية تنفيذها، كما يدركون العلاقة بين النجاح في إنجاز هذه الغايات وبين ما يعود عليهم في رفع مستوى معيشتهم ومعيشة الأجيال المقبلة.

ومن خلال ما سبق تظهر أهم الأهداف التي يسعى التخطيط الإستراتيجي المستقبلي لتحقيقها في مجال ضمان استدامة فرص حق الإنسان في جودة الحياة، والتي تخدم الأجيال الحالية دون إهدار فرص الأجيال المستقبلية في الحياة الأفضل.

المبحث الثاني:

تقييم حق الإنسان في جودة الحياة من أجل ضمان فرص استدامته لما بعد الجيل الحالي

إذا كانت استدامة فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة عبارة عن وسيلة لتوسيع نطاق الحياة الكريمة في الفضاء الزمني والمكاني، فإنّ ضمانها واقعيًا يعتمد على مدى انتفاع الأجيال الحالية بنوعية أرقى من الحياة وبصورة متساوية، ولهذا نجد أنّ هذه الدراسة تتطلب أو تعتمد على تقييم الإنتفاع الحالي بجودة الحياة ورصد مدى التقدم المحرز في هذا المجال لمعرفة إن كان بإمكاننا ضمان استدامة فرص الإنتفاع بنفس المستوى من الحياة للأجيال المقبلة أم لا.

ولهذا سنقوم من خلال هذا المبحث بتقييم حق الإنسان في جودة الحياة ومدى الإنتفاع به بالنسبة للأجيال الحالية في المطلب الأول أمّا في المطلب الثاني سنقوم بتبني مقترحات إستراتيجية للتغيير نحو الأفضل.

المطلب الأول:

تقييم مدى الإنتفاع الحالي بحق الإنسان في جودة الحياة

يعتمد تقييم الإنتفاع الحالي بحق الإنسان في جودة الحياة على التعامل مع القضايا الحالية وهذا من خلال توفير معلومات التي يمكن أن تبني عليها قرارات لاحقة، كما يتطلب ضرورة وضع بيان للنتائج القادمة للقياس¹، ولهذا سنعمل من خلال هذا المطلب على قياس حق الإنسان في الحياة جودة وهذا من خلال مجموعة من المؤشرات والإحصاءات التي سجلت على مستوى التقارير العالمية والقصد من خلال هذا القياس هو إبراز الإطار العام

¹ راجع التقرير: الأمم المتحدة ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، "تقييم أنشطة التدريب في مجال حقوق الإنسان"، سلسلة التدريب المهني رقم 18، المركز الدولي لتعليم حقوق الإنسان، 2011، ص. 20.

أول المستوى العام لمدى تمتع الأفراد بحقهم في جودة الحياة، وهذا من أجل أخذ نتائج هذا القياس بالحسبان عند إبدائنا للملاحظات التقييمية من أجل تحديد مدى استدامة الجودة الحياتية للأجيال المقبلة، وهذا ما سنقوم بدراسته من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول:

قياس مدى إنتفاع الأجيال الحالية بالحق في جودة الحياة في السياق العالمي

تتعدد عناصر حق الإنسان في جودة الحياة وهذا ما يفرض نوعاً من الصعوبة حول قياس هذا الحق، ولهذا ومن أجل القيام بذلك تحتاج الباحثة إلى البحث عن المكونات التي تكون قابلة للقياس والتي تظهر من خلال مجموع المؤشرات الموضوعية فقط دون الإعتماد على المؤشرات الذاتية، وذلك لأنّ الموضوعية تكون أكثر قابلية للقياس الكمي والنوعي على خلاف الذاتية التي يظهر من الصعب قياسها لأنّ مقاييسها شخصية ترجع لذاتية كل فرد على حدى وهذا ما يزيد من صعوبة قياسها وكذلك من صعوبة إيجاد دليل ثابت لها.

غير أنّ قياس مؤشرات جودة الحياة قد يقتصر على بعض العناصر دون الأخرى وهذا ناتج عن البيانات المرصودة أو المتوفرة على المستوى الدولي¹، ووفقاً لمصادر هذه البيانات نجد أنّه بالرغم من توافر قياس مؤشرات مصرح به من أغلب الدول أو بعدد كبير من الدول إلاّ أنّه في بعض المؤشرات تصادف أنها معيبة بمشاكل القياس وهذا نظراً لأنّ بعض الحالات يغيب فيها التبليغ من طرف الدول، كما تم استبعاد بعض المؤشرات أو بعض عناصر المؤشرات نتيجة لوجود فجوات في البيانات التي ترصد التقدم المحرز بها،² وقد أكد تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لسنة 2014 هذا، إذ أشار إلى أنّ العديد من البيانات الهامة لا تزال غائبة في كثير من البلدان النامية، كما أنّ معدلات توافر بيانات رصد الفقر وتواترها ونوعيتها منخفضة، لاسيما في الدول والبلدان الصغيرة والأقاليم التي تمر بأوضاع هشة مع

¹ من خلال دراسة الباحثة لهذه المؤشرات وكذلك أهم الإحصائيات أو البيانات المسجلة بخصوصها على المستوى الدولي إعتمدت على تقارير البنك الدولي، وكذلك تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقارير الأهداف الإنمائية للألفية.

² راجع تقرير:

The World Bank, "World Development indicators 2014", the World Bank, Washington, 2014, p. 2.

استمرار العقبات المؤسسية والسياسية والمالية في إعاقه البيانات وتحليلها وحصول الجمهور عليها.¹

ولهذا حاولنا اختيار المؤشرات الموضوعية التي تظهر كأمر ضرورية لعيش حياة كريمة والتي تظهر أكثر تدعيماً لنوعية حياة الناس ورفاههم بجميع جوانبه مع التركيز على كيفية توزيعها على الفئات الاجتماعية وكذلك على مختلف الدول²، وهذا لرصد مدى مراعاة شرط العدالة التوزيعية والذي يحقق مصداقية أعلى للمؤشرات المختارة في التعبير عن الجودة الحياتية، وعلى هذا الأساس كان قياس جودة الحياة مركزاً على المؤشرات المبينة في العناصر التالية:

أولاً: قياس التقدم في المؤشرات الاقتصادية لحق الإنسان في جودة الحياة:

من خلال قياس مؤشرات الاقتصادية حاولنا التركيز على تلك المرتبطة بجانب الرفاه الاقتصادي والملغية للفقر كمهدد أساسي لجودة الحياة، فعلى سبيل المثال اختارت الباحثة أهم المقاييس لمؤشر فرص الحصول على عمل مأجور ومؤشر الدخل ونسبة الفقر.

فبخصوص نسبة العمالة³ ونتيجة لدخول الاقتصاد العالمي في مرحلة جديدة تتميز بالبطء في النمو وكذلك اتساع أوجه عدم المساواة في ظل الإضطرابات السائدة، فقد سجل تقرير الأهداف الإنمائية للألفية عدم توسع العمالة بالسرعة الكافية لمواكبة القوى العاملة المتنامية، وقد انخفضت نسبة العمالة من 62% مسجلة عام 1991 إلى 60% في عام 2015 وكان أهم انخفاض خلال الأزمة العالمية لسنة 2008.⁴

¹ راجع التقرير: الأمم المتحدة، "تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2014"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2014، ص. 7.
² تشير الباحثة مرة أخرى أن كثيراً من هذه المؤشرات ليست مقاييس كاملة لجوانب جودة الحياة التي يفترض أن تقيسها، خاصة وأن هناك جوانب مهمة غابت عن التحليل والقياس كالسكن اللائق وظروف عمل ملائمة وبعض الحاجات الأساسية للحياة الجيدة وما شابه ذلك وبعض المؤشرات كالتطور الثقافي والتكنولوجي الذي يرقى بمستوى نوعية حياة الناس، وهذه النقائص في الغالب ما تكون متوقعة خاصة أمام اعتمادنا على البيانات المتاحة على المستوى الدولي والتي تنقص معها التغطية الكاملة لجميع جوانب الحياة.

³ المقصود بالعمالة هي نسبة السكان في سن العمل الذين يعملون فعلاً.

⁴ أنظر: الأمم المتحدة، "تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015"، الأمم المتحدة: نيويورك، 2015، ص. 17.

كما أنه ونتيجة للإنتعاش الاقتصادي البطيء وغير المتوازن الذي كان له التأثير الكبير على أسواق العمل لم يتحقق تقدم محرز في خفض نسبة العمالة الهشة¹ خاصة في البلدان النامية، وقد سجل هذا التقرير معدل العمالة الهشة بما يقدر بنحو 56% من مجموع العمالة في المناطق النامية في عام 2013، بالمقارنة بـ 10% من المناطق المتقدمة، وأثر تباطؤ الحد من العمالة الهشة على معظم المناطق وكان على أشده في غرب آسيا.²

كما أكد هذا التقرير على أنّ معدلات العمالة الهشة أعلى بالنسبة للنساء مقارنة بالرجال، ففي المناطق النامية كانت نسبة النساء في العمالة الهشة 60% في عام 2013، مقارنة بنسبة 54% من الرجال، وهذا عكس الدول المتقدمة النمو التي ينخفض فيها هذا النوع من العمالة بالنسبة للنساء لتصل إلى 9% مقارنة بالرجال التي تصل إلى 11%.³ وهذا ما يزيد من فجوة عدم المساواة العالمية فيما يخص العمالة الهشة.

كما لا يمكننا نفي التمييز والعنف الذي يتم في مجال العمل، ومن أوضح أشكال التمييز ذلك الذي يقع بين المرأة والرجل في مناصب العمل والأجور وحتى المعاملة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية لا تتجاوز أجور النساء العاملات في المجال المالي 66% من رواتب الرجال⁴، وفي عام 2015 بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة 50% للنساء و77% للرجال، وبلغت نسبة العاملين في سن العمل حوالي 72% للرجال و47%

¹ العمالة الهشة تعرف بأنها نسبة العمال الأسريين العاملين لحسابهم الخاص وغير المأجورين إلى مجموع العمالة، وهي تعبر عن ترتيبات العمل غير الرسمية وفي هذا يفنقر العمال عادة إلى الحماية الاجتماعية الكافية ويعانون من انخفاض الدخل ومن شروط عمل مجهدة قد تنتهك في ظلها حقوقهم الأساسية.

(لمزيد من المعلومات راجع التقرير: الأمم المتحدة، "تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2014"، مرجع سابق، ص10).

² راجع التقرير: الأمم المتحدة، "تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2014"، المرجع السابق، ص. 10.

³ المرجع نفسه، ص. 11.

⁴ أنظر:

للنساء¹. هذا، ويمكن أن يحدث التمييز أيضا في مجال العمل على أساس العرق أو الأصل الأثني أو الإعاقة، بالإضافة إلى أفعال العنف المرتكبة في أماكن العمل سواء تجسد ذلك في الإعتداء الجسدي أو اللفظي².

وأضاف تقرير التنمية البشرية لسنة 2015 أن ظروف العمل منافية للكرامة الإنسانية وذلك على أساس اضطرار الكثير من الناس لقبول عمل يضيق من خيارات الحياة لديهم، حيث يعمل العديد من الأطفال وكذلك العاملين في الجنس والعاملين بالإكراه والمُتَجَرِّ بهم في ظروف من التعسف والإستغلال حيث تعرض حقوقهم وكرامتهم للإنتهاك، ففي العالم نجد نحو 168 مليون طفل عامل أي حوالي 11% من مجموع الأطفال، منهم 100 مليون فتى و68 مليون فتاة يشتغلون في ظروف صعبة³؛ وفي عام 2012، كان حوالي 21 مليون شخص في العالم يتعرضون للعمل بالإكراه والإتجار بهم بهدف الإستغلال في العمل أوالجنس⁴.

أمّا بخصوص معدل البطالة ووفقا لمنظمة العمل الدولي تم تسجيل أكثر من 204 مليون عاطل عن العمل سنة 2015، ويزيد ذلك بأكثر من 34 مليون على عدد العاطلين

¹ راجع التقرير:

United Nations Development Programmer, “*Work for human development*”, Op.Cit, pp.11-12.

² في سنة 2009 تم تسجيل 572.000 حادث من أعمال العنف في مكان العمل ، بما فيها أشكال مختلفة من الإعتداء في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تم تسجيل حوالي 521 ضحية للإعتداء المميت في أماكن العمل، و80% في جنوب إفريقيا عانوا من الإعتداء بجميع أشكاله في أماكن العمل، أما في الإتحاد الأوروبي تعرض حوالي 30 مليون عامل لعنف متصل بالعمل (راجع التقرير:

United Nations Development Programmer, “*Work for human development*”, Op.Cit, p. 38).

³ راجع التقرير:

Ibid., p.6.

⁴ لمزيد من التفاصيل بخصوص قياس مؤشر العمالة يرجى الرجوع إلى تقرير التنمية البشرية لسنة 2015 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعتمد سابقا.

عن العمل قبل بدئ الأزمة سنة 2008، وأكثر من 53 مليون عما كان عليه عددهم في عام 1991¹.

أمّا بخصوص مؤشر الدخل، فقد شهد تقرير التنمية البشرية لعام 2011 على ارتفاع نسبته مقابل اتساع الفوارق في الإستفادة منه في معظم البلدان والمناطق، كما أشار إلى أنّ المجموعات الأكثر ثراء في الدخل تتركز في بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا، وقد ازدادت الفوارق في الدخل في الفترة ما بين عام 1990 إلى غاية 2005، كما أضاف إلى أنّ متوسط عدم المساواة في الدخل على مستوى البلد ازداد بنحو 20% في الفترة ما بين عامي 1990 و 2005².

كما اتسعت حاليا عدم المساواة في الدخل والثروات والفرص، حيث يستخدم اليوم حوالي 80% من سكان العالم 6% فقط من ثرواته، ويتوقع بعد سنة 2015 أن يستأثر 1% من أغنى سكان العالم بأكثر من 50% من ثروته³.

وبالمقابل سجل تقرير البنك الدولي لسنة 2014 أنّ نسبة الفقراء في البلدان النامية (وهي تلك المصنفة ذات الدخل المنخفض والمتوسط كما في عام 1990) والذين يعيشون على أقل من 1,25 دولار في اليوم انخفض من 43,1% في عام 1990 إلى نسبة 20,6% عام 2010، أي ما يقارب انخفاض عدد السكان الذين يعانون من فقر الدخل إلى النصف تقريبا⁴. وفي نفس الوقت، هبط العدد المطلق للناس الذين يعيشون في فقر مدقع من 1,9 بليون شخص في عام 1990 إلى 1,2 بليون شخص في عام 2010⁵. وبالرغم من

¹ راجع التقرير: الأمم المتحدة، "تقرير الاهداف الإنمائية للألفية 2015"، مرجع سابق، ص. 17.

² راجع التقرير:

United Nations Development Programme, "Sustainability and Equity A Better future for all", UNDP, New York, 2011, p. 30.

³ راجع التقرير:

United Nations Development Programme, "work for human development ", Op.Cit, p. 5.

⁴ راجع التقرير:

The World Bank, Op.Cit, p. 2.

⁵ راجع التقرير: الأمم المتحدة، "تقرير الاهداف الإنمائية للألفية 2014"، مرجع سابق، ص. 09.

هذا الإنجاز العام، إلا أنّ التقدم المحرز في مجال الحد من الفقر كان متباينا إذ نجد أنّ معظم الذين يعيشون في فقر مدقع والبالغ عددهم 1,2 بليون شخص، يعيشون في الهند وحدها، أمّا الصين وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته في مجال الحد من الفقر فقد احتلت المرتبة الثانية إذ يعيش فيها نحو 13% من الذين يعيشون في فقر مدقع في العالم كله وأتى بعد الصين كل من نيجيريا 9% وبنغلاديش 5% وجمهورية الكونغو الديمقراطية 5% أي أنّ ثلثا الذين يعيشون في فقر مدقع عالميا كانوا يعيشون في عام 2010 في هذه البلدان الخمسة.¹

ثانيا: قياس التقدم في المؤشرات الاجتماعية لحق الإنسان في جودة الحياة:

من خلال المؤشرات الاجتماعية اخترنا مؤشر التغذية والتعليم والصحة، مؤشر وفيات الأطفال، توقع طول العمر عند الولادة وأخيرا مؤشر الأمن المجتمعي والقيم الثقافية وذلك لأنها مقاييس حساسة للمستوى الصحي العام في أي مجتمع.

فمن خلال مؤشر تعميم التعليم الابتدائي الذي يعتبر حجر الأساس لكل من التعليم الثانوي والتعليم العالي قام البنك الدولي بقياس معدلات إتمام الابتدائية، أي الداخلين الجدد في الصف الأخير من التعليم الابتدائي²، وكانت النتائج بما يبلغ 90% في الدول المتقدمة عام 2009 مع توقف لأي تقدم وأي مكاسب ملموسة بعد هذه الفترة³، وقد سجل تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لسنة 2014 نفس النسبة في سنة 2012.

كما أضاف البنك الدولي أنّ هناك ثلاث مناطق على مقربة من تحقيق تعميم التعليم الابتدائي وهي شرق آسيا، المحيط الهادي، أوروبا، آسيا الوسطى، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتبلغ معدلات الإنجاز في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 90% واستمرت

¹ راجع التقرير: الأمم المتحدة، "تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2014"، مرجع سابق، ص. 09.

² قام البنك الدولي بقياس معدلات إتمام المرحلة الابتدائية من أجل معرفة المنتفعين حقا من التعليم الابتدائي وليس المسجلين في الصف الأول لأنه لا يعكس نسبة الانتفاع بالتعليم.

³ راجع التقرير:

على ذلك منذ عام 2009، أما جنوب آسيا فبلغت 88% غير أن التقدم كان بطيئاً، أما عن جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا فقد كانت متخلفة وكانت نسبة التعليم بها أقل من 70%¹.

كما أضاف البنك الدولي بأن هناك تحد آخر يواجه الأطفال للبقاء في المدارس وهو التسرب خارج المدرسة قبل انتهاء المرحلة الدراسية، بسبب التكلفة وبعد المسافة والأخطار الجسدية، وسجل البنك الدولي في تقريره لسنة 2014 أن هناك 55 مليون طفل في سن الدراسة الإبتدائية خارج المدارس في البلدان المتوسطة الدخل، 80% منهم جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا وجنوب آسيا². وقد كانت عوامل الفقر ونوع الجنس ومكان الإقامة هي العوامل الأوسع انتشاراً وارتباطاً بالتباين في الذهاب إلى المدرسة بالنسبة للأطفال في سن المدرسة الإبتدائية، كما أنّ استبعاد البنات من التعليم أكثر ترجيحاً من استبعاد البنين، ومعدل الأطفال خارج المدرسة في المناطق الريفية أعلى بمعدل الضعفين مقارنة بالأطفال في المناطق الحضرية³.

من خلال مؤشر التغذية ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فإنّ التقدم لا يزال مستمراً في مجال مكافحة الجوع، إلا أنّ عدداً كبيراً من الناس لا يزالون يفتقرون للأغذية اللازمة لعيش حياة نشطة وصحية، فوفقاً لآخر التقديرات فإن حوالي 795 مليون نسمة في العالم (أي ما يعادل شخص واحد من أصل تسعة) عانوا من نقص التغذية في الفترة بين عامي 2014-2016⁴، وقد انخفضت نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية من 18,6% خلال الفترة 1990-1992 إلى 10,9% في الفترة بين 2014-

¹ راجع التقرير:

The World Bank, Op.Cit, p. 3.

² راجع التقرير:

Ibid., p. 3.

³ راجع التقرير: الأمم المتحدة، "تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2014"، مرجع سابق، ص. 17.

⁴ راجع التقرير: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "تقرير حول: تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالجوع لعام 2015: تقييم التقدم المتفاوت"، FAO، روما، 2015، ص ص. 8-9.

2016، وهذا ما يعكس انخفاضاً في عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في ظل تنامي عدد السكان، غير أن الأغلبية الساحقة ممن يعانون الجوع تعيش في الأقاليم النامية، وهذا ما يوضح تفاوت التقدم المحرز في مجال القضاء على الجوع على مستوى الأقاليم¹، وهذا ما يقوض حق الأفراد على مستوى الأقاليم ذات التقدم البطيء من العيش بكرامة وفي ظل التحرر من الجوع.

ويظهر عدم توافر الغذاء الكافي في بعض الأقاليم كسبب أساسي لانتشار نقص الوزن بين الأطفال²، فوفقاً للتقديرات العالمية فإنّ نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من نقص الوزن انخفضت إلى النصف تقريباً بين عامي 1990 و 2015، ومع ذلك لا يزال هناك أكثر من 90 مليون طفل عالمياً (أي ما يعادل طفل واحد من بين 7 أطفال في العالم) يعانون من نقص الوزن، مما يعني أنّ هؤلاء الأطفال معرضون للوفاة ولتزايد الأمراض، وفي عام 2015 تم تسجيل ما يقارب 90% من الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن يعيش نصفهم في جنوب آسيا وثلثهم يعيشون في إفريقيا -جنوب الصحراء الكبرى³.

أمّا عن مؤشر **التقليل من وفيات الأطفال** فقد سجل تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لسنة 2015، تراجع في معدل الوفيات، فقد انخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر على المستوى العالمي إلى ما يزيد على النصف، أي من 90 إلى 43 حالة وفاة

¹ لقد حققت بعض الأقاليم على نحو ملحوظ تقدماً سريعاً في الحد من الجوع، لاسيما القوقاز وآسيا الوسطى وآسيا الشرقية وأمريكا اللاتينية وإفريقيا الشمالية، كما خفضت أقاليم أخرى بما في ذلك البحر الكاريبي وأوسيانيا وآسيا الغربية معدل انتشار نقص التغذية لديها، وهذا بوتيرة أبطأ، وكان التقدم المحرز متفاوتاً أيضاً ضمن هذه الأقاليم، مما خلف بؤراً كبيرة من انعدام الأمن الغذائي في عدد من البلدان، وفي إقليم آسيا الجنوبية وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كان التقدم بطيئاً بالإجمال.

(راجع في تفصيل ذلك التقرير: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص. 10).

² أنظر: في حالة نقص السرعات الحرارية أو البروتينات أو في حالة الوصول المحدود إلى المياه النظيفة، فإنّ هذا يعيق قدرة الجسم على امتصاص المغذيات مما يؤدي في نهاية المطاف إلى مظاهر نقص التغذية مثل التقزم، الهزال أو نقص الوزن. (راجع لتقرير: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص. 19).

³ راجع التقرير: الأمم المتحدة، "تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015"، مرجع سابق، ص. 22.

في كل 1000 ولادة حية، وذلك بين عامي 1990 و 2015، ويعني ذلك انخفاض عدد وفيات الأطفال دون السن الخامسة إلى حوالي 6 ملايين في سنة 2015 بعد أن كان عددها 12,7 مليون سنة 1990¹.

غير أنه، وبالرغم من هذا التقدم المحرز إلا أنّ تحقيق بعد البقاء على قيد الحياة للأطفال بصورة مطلقة لا يزال هدفا صعب المنال حيث لا يزال 160000 طفل يفقد حياته بسبب أمراض يمكن الوقاية منها كالإلتهاب الرئوي والإسهال وهذا في سنة 2015، كما لا تزال منطقتي إفريقيا -جنوب الصحراء الكبرى وكذلك جنوب آسيا تتحمل أكبر معدلات وفيات الأطفال في العالم².

أمّا عن مؤشر طول العمر فقد سجل تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 تحقيق دول كثيرة لتقدم كبير في متوسط العمر المتوقع عند الولادة، فمن المتوقع لكل طفل يولد اليوم في أي بلد تقريبا أن يعيش عمرا أطول مما كان يعيشه طفل في أي حقبة في الماضي، ووفقا لهذا التقرير حققت الدول العربية أكبر زيادة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة منذ عام 1970، تجاوزت 18 سنة (أي زيادة تفوق الثلث)، وحتى في منطقة الصحراء الإفريقية الكبرى، ازداد متوسط العمر المتوقع عند الولادة أكثر من 8 سنوات عما كان عليه في عام 1970، وفي العديد من البلدان النامية ومنها شيلي وماليزيا انخفض معدل الوفيات إلى 60% مما كان عليه قبل 30 عاما³.

كما سجل هذا التقرير تباطؤ في التقدم المحرز في المجال الصحي منذ عام 1990، وهذا على اعتبار أنّ متوسط العمر المتوقع عند الولادة ارتفع حوالي ستة سنوات بين السبعينات والتسعينات، وأربع سنوات فقط في العقدين التاليين، وانخفض معدل وفيات الكبار منذ التسعينات بنسبة 23% للنساء و6% للرجال، بعد أن كان معدل هذا الانخفاض قد بلغ

¹ راجع التقرير: الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015"، مرجع السابق، ص. 33.

² المرجع نفسه، ص. 33.

³ راجع التقرير: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية"، UNDP، نيويورك، 2010، ص. 32.

27% للنساء و26% للرجال في العقدين السابقين، وكان انخفاض معدل وفيات الرضع بطيئا كذلك.¹

أما عن الأمن الجسدي فإنه ونتيجة للصراعات والحروب التي يشهدها العالم حاليا، فإنّ هذا زاد من وتيرة الصدمات على الأمن المجتمعي المتمثلة في العنف المذهبي والإرهاب والصراع بين العصابات في الشوارع وكذلك تحول الحركات الاحتجاجية إلى العنف وهذا ما أثر على حياة الناس وسبل عيشهم، إذ تقدر منظمة الصحة العالمية أنّ حوالي 4.4000 شخص يموتون يوميا بسبب أعمال العنف المتعمدة، وقد قضى العنف على 1,6 مليون شخص في عام 2000، نصفهم انتحارا وتلتهم قتلا، وخمسهم بسبب الحروب (ومعظمهم من الرجال)، وفي بعض النزاعات يتم استهداف المدنيين وتشويههم في إستراتيجية متعمدة لإحباط المجتمعات وتدمير هيكلها الاجتماعية والجدير بالذكر أنّ الإغتصاب غالبا ما يرتكب في أعمال وحشية هدفها ممارسة السلطة ضد المجتمعات.²

وفي أواخر عام 2014، كان هناك 60 مليون شخص من سكان العالم نازحين بسبب التوترات السائدة، وبين عامي 2000 و2013 ازدادت الخسائر في الأرواح بسبب الإرهاب أكثر من خمسة أضعاف، حيث ارتفع عدد الضحايا من 3.361 إلى 17.958 ضحية.³

أما عن الجانب الثقافي فيشكل مؤشر الحفاظ على الهوية الثقافية أساس المؤشرات الثقافية، إلا أنّ هذه الهوية في غالب الأحيان ما تعاني اضطهادا فعلى سبيل المثال أورد تقرير التنمية لسنة 2014 أنّ السكان الأصليين يشكلون 5% من سكان العالم، لكنهم يشكلون 15% من فقراء الدخل وأكثر من 30% من الذين يعانون من الفقر الشديد في

¹ لمزيد من المعلومات راجع التقرير: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية"، مرجع سابق، ص ص. 32-35.

² راجع التقرير:

United Nations Development programme, "Sustaining Human progress: Reducing vulnerabilities and Building Resilience", Op.Cit, p. 21.

³ راجع التقرير:

United Nations Development Programme, "Work for human development", Op.Cit, p.5.

المناطق الريفية، ويعاني هؤلاء السكان من ضعف التحصيل العلمي، وعدم التكافؤ في الفرص، وعدم المساواة في امتلاك الأراضي وأصول الإنتاج الأخرى، وفي أمريكا اللاتينية، يبلغ متوسط دخل العمال من السكان الأصليين حوالي نصف متوسط دخل العمال من السكان غير الأصليين.¹

رابعاً: قياس التقدم في المؤشرات السياسية لحق الإنسان في جودة الحياة:

نقل البيانات المصرح بها بخصوص المؤشرات السياسية وذلك خاصة في إطار الأنظمة القائمة للحريات السياسية كما لا تُستثنى من هذا بعض الأنظمة الديمقراطية، إذ لا تزال الإمكانيات المتاحة أمام الفقراء أوفئة النساء سواء للوصول إلى المعلومة أو إعلاء الصوت أو المشاركة بصفة عامة محدودة.²

فبخصوص مؤشر الحرية السياسية الذي نركز من أجل قياسه على معدل التمثيل السياسي للمرأة حيث سجل تقرير الأهداف الإنمائية للألفية إرتفاعاً في نسبة النساء المتواجدات في البرلمان إلى الضعف خلال الفترة بين 1995 إلى 2015، وذلك من 11% في عام 1995 إلى 22% في عام 2015.

كما زاد عدد النساء في البرلمان في 90% تقريباً من البلدان الـ 174 التي قدمت بياناتها للفترة بين 1995-2015.³

كما ارتفع عدد البرلمانات التي تشغل فيها المرأة أكثر من 40% من المقاعد من 1 إلى 13 برلمان، وأضاف تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لسنة 2015 أنّ هذه المكتسبات لتمثيل المرأة مشتركة على نحو متماثل بين مختلف المناطق، وبالرغم من هذا النجاح في فرص الحصص الانتخابية إلا أنّ التقدم فيها كان متباطئاً منذ عام 2014، كما أنّ التقدم

¹ راجع التقرير:

United Nations Development Programme, "Work for human development", Op.Cit, p. 74.

² راجع التقرير: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تهضة الجنوب تقدم بشري في عالم التنوع"، UNDP، نيويورك، 2013، ص. 95.

³ راجع التقرير: الأمم المتحدة، "تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015"، مرجع سابق، ص. 31.

في المراكز القيادية يشهد كذلك تباطؤًا كبير، فنسبة النساء اللاتي يقُدْنَ البرلمان لا تتجاوز 16%، كما لا تمثل المرأة إلا 18% من جميع الوزراء الحكوميين في العالم وهذا حسب تقديرات سنة 2015¹.

أما عن حق الحصول على المعلومة فهناك تباين بين النساء والرجال بخصوص الاستفادة من هذا الحق، فحسب مشروع العدالة العالمية، فإن نسبة المشاركين على المستوى العالمي في مطالبتهم في الحصول على المعلومة تتباين بين النساء والرجال، إذ سجل أنّ النسبة العالمية للنساء تصل إلى حوالي 36% أما نسبة الرجال فتصل إلى 42% وهذا مع وجود فوارق بين مختلف الدول².

أما عن مؤشر فعالية النظام السياسي المقاس بمدى رضى المواطنين على حكوماتهم، فقد سجل تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 تفاقم حالات عدم الرضا في الشمال والجنوب، حيث أنّ أصوات المواطنين ترتفع مطالبة بالحق في التعبير عن شواغلهم والتأثير على السياسات لاسيما الخاصة بالحماية الاجتماعية، وقد ارتفع مقدار الإستياء من الحكومات في 57 بلد من أصل 106 بلد وهذا سنة 2011، وسجل هذا الإرتفاع أعلى معدل في بلدان الشمال، تليها الدول العربية وبلدان جنوب الصحراء الكبرى بإفريقيا³.

خامسا: قياس التقدم في المؤشرات البيئية لحق الإنسان في جودة الحياة:

تعتبر المؤشرات البيئية من أهم مؤشرات جودة الحياة واستدامتها لأنّ عدم الاستدامة البيئية أو أي خلل بيئي يؤثر مباشرة على حياة الإنسان، ويشكل الإحتباس الحراري أهم مؤشر بيئي، وقد سجل مؤخرا استمرار الإتجاه التصاعدي في الانبعاثات العالمية من ثاني

¹ راجع التقرير: الأمم المتحدة، "تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015"، مرجع سابق، ص. 31.

² راجع التقرير:

World Justice Project, "Open government index: report 2015", The World Justice Project, Washington, 2015, p. 29.

³ راجع التقرير: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم التنوع، مرجع سابق، ص. 95.

أكسيد الكربون (CO₂)¹ فارتفعت بنسبة 2,6% خلال الفترة بين عامي 2010 و 2011 وبلغت هذه الإنبعاث العالمية 32,2 بليون طن متري في عام 2011، أي بزيادة بنسبة 48,9% على مستواها في عام 1990، وقد تسارعت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بعد عام 2000²، إذ ارتفعت بنسبة 50% في الفترة بين عامي 2000 و 2012، بالمقارنة بنسبة 10% في الفترة بين عامي 1990 و 2000، ويعود ذلك في المقام الأول إلى نمو إنبعاثات المناطق النامية.³

وغالبا ما يتسبب الإحتباس الحراري في الكوارث الطبيعية التي باتت أكثر حدة وأكثر تهديدا لأرواح الناس وكذلك لأضرار فادحة في سبيل العيش وتزداد الكوارث الطبيعية في الحدة والوتيرة حيث شهد العالم أكثر من 4000 كارثة في الفترة بين 2003 و 2012، وحتى ولو سلمنا جدلا بأن تقنيات الرصد قد تحسنت، فإنّ هذه الزيادة تبقى هائلة، ولو أنّ عدد الوفيات على أثر الكوارث الطبيعية في تراجع إلا أنّ عدد المتضررين منها في تزايد وهذا ما يؤثر على نوعية حياة الناس.⁴

من خلال ما سبق تظهر أهم مقاييس المؤشرات الموضوعية لحق الإنسان في جودة الحياة والتي تظهر ذات أهمية بالغة في تقييم هذا الحق، غير أنّ هذا لا يدفعنا إلى تجاهل المؤشرات الذاتية أو الجوانب الذاتية بصورة مطلقة لهذا الحق فبالرغم من أنّها صعبة القياس،⁵

¹ لا يزال احتواء نمو الإنبعاثات العالمية يشكل تحديا، وتجري المفاوضات للتصدي لذلك التحدي تحت مظلة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وهي تهدف إلى التوصل إلى "بروتوكول أو وثيقة قانونية أخرى أو نتيجة متفق عليها تتمتع بقوة الإنفاذ القانوني في إطار الاتفاقية المنطبقة على الجميع".

² راجع التقرير: الأمم المتحدة، "تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2014"، مرجع سابق، ص. 40.

³ راجع التقرير: الأمم المتحدة، "تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015"، مرجع سابق، ص. 52.

⁴ راجع التقرير:

United Nations Development programme, "Sustaining Human progress: Reducing Vulnerabilities and Building resilience", Op.Cit, p. 48.

⁵ خاصة في ظل غياب مقابل نظري موضوعي للمقاييس الذاتية لجودة الحياة.

إلا أنّ هذا لا ينفي تزايد الإهتمام بها عالميا خاصة وأنها تكمل البيانات الموضوعية من دون أن تحل محلها¹.

كما أنّ المقاييس الذاتية لا يمكنها أن تخلو من المشاكل حيث لا يمكن مقارنتها عادة بين البلدان والثقافات، ولا يمكن الإعتماد عليها مع الوقت، ولهذا فمن المفضل الإعتماد على هذه المؤشرات بمفردها لصنع السياسات العامة، وقد ذهب تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 إلى قياس الرضا العام عن الحياة، والذي تم حسابه على مقياس من الصفر كأقل درجة من الرضا إلى 10 كأعلى درجة من الرضا، فحسب هذا التقرير ووفقا للبيانات الصادرة عن حوالي 149 بلد، يبلغ متوسط الرضا العام عن الحياة عالميا 3,5، وكانت أدنى مستوياته في توغو حيث سجل 2,8 وأعلى مستوياته في الدانمارك حيث سجل 7,8، كما سجلت أعلى المستويات في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة².

الفرع الثاني:

النتائج التقييمية المنبثقة عن قياس مؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة

من خلال قياس أهم مؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة الذي تطرقنا له في الفرع الأول من هذا المطالب، وبالإعتماد على المقاييس السابقة يظهر من أهم نتائج تقييمها أنّه قد تم تحقيق نتائج عميقة على مستوى هذه المؤشرات والتي ساهمت بشكل كبير في تحسين حياة الأفراد سواء من ناحية عنصر البقاء على قيد الحياة أو من ناحية تحسين نوعية الحياة.

وبالرغم من هذا التقدم المحرز وغير المسبوق على مستوى التحسن في مؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة إلا أنّ هذا لا ينفي وجود بعض الثغرات في التطبيق وكذلك بعض التباين في المنجزات ونواقص في العديد من المجالات ولهذا سنقوم بتقسيم هذا الفرع إلى عنصرين أساسيين نتناول من خلال العنصر الأول أهم النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها

¹ راجع التقرير: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "نهضة الجنوب: تقوم بشري في عالم التنوع"، مرجع سابق، ص. 30.

² المرجع نفسه، ص. 30.

على مستوى مؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة، ومن خلال العنصر الثاني سنتطرق إلى أهم السلبيات أو النواقص المؤثرة على هذه المؤشرات.

أولاً: أهم النتائج الإيجابية المسجلة على مستوى مؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة:

تظهر أهم النتائج الإيجابية التي تم التوصل إليها من خلال المقاييس السابقة من خلال ضمان حياة أطول للأفراد وكذلك تحسين مستوى معيشة الأفراد والتي نُفصلها من خلال ما يلي:

1- ضمان عيش حياة أطول: فمن ناحية عنصر البقاء على قيد الحياة نجد أنّ الإنسان أصبح يعيش حياة أطول مقارنة بالفترات السابقة خاصة تلك التي كانت سائدة في فترة التسعينات، فقد تم استئصال الجوع ولو بصورة نسبية في أغلب دول العالم، حيث انخفض عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية المهددة لحياة الأفراد إلى حوالي النصف تقريباً، وهذا بدوره ساهم بشكل كبير في خفض نسبة الأطفال دون سن الخامسة والذين يعانون من نقص الوزن الذي يشكل عاملاً أساسياً لوفاة الأطفال وتقويض حقهم في البقاء على قيد الحياة¹.

كما تم تسجيل تراجع مدهل في وفيات الأطفال فخلال الفترة بين عامي **1990** و**2015** انخفض معدل وفيات الأطفال الحديثي الولادة من **33** حالة وفاة إلى **19** حالة وفاة في كل **1000** ولادة حية على المستوى العالمي²، كما انخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر على المستوى العالمي إلى ما يزيد عن النصف وهذا بدوره يشكل عاملاً أساسياً داعماً للحفاظ على حياة الأفراد وضمان عيش حياة أطول، ويتأكد هذا من خلال ما تم تحقيقه من نتائج بخصوص مؤشر طول العمر الذي شهد الكثير من التقدم في متوسط العمر المتوقع عند الولادة، إذ أصبح من المتوقع أن يعيش كل طفل يولد اليوم في أي بلد

¹ راجع التقرير: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص. 19.

² راجع التقرير: الأمم المتحدة، "تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015"، مرجع سابق، ص. 33.

تقريبا عمرا أطول مما كان يعيش الأطفال سابقا، كما انخفض معدل وفيات كبار السن بنسبة كبيرة عما كان مسجلا خلال العقود الماضية¹.

وتعتبر هذه نتائج إيجابية تدعم بشكل كبير عنصر البقاء على قيد الحياة وذلك لأنها تمنح الأفراد فرصا لعيش حياة أطول.

2- تحسين مستوى معيشة الأفراد: رافق التقدم المحرز على مستوى مؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة تحقيق أعلى مستويات للمعيشة في التاريخ، خاصة في ظل التطورات السياسية التي تسمح لعدد متزايد من الناس بالعيش في ظل نظم ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان وترفع من مستوى كرامته.

ويتأكد تحسين مستوى المعيشة من خلال ما تم تحقيقه من خفض لنسبة الفقر، حيث انخفض عدد السكان الذين يعانون من فقر الدخل إلى النصف تقريبا²، كما ارتفع عدد الناس الذين يعيشون في الطبقة الوسطى العاملة أي الذين يعيشون على أكثر من 4 دولارات في اليوم الواحد إلى ثلاثة أضعاف في الفترة بين 1991 و 2015³.

كما تم تحقيق زيادة كبيرة في أعداد الأطفال المتمدرسين مقارنة بما كان الحال عليه منذ 15 سنة، هذا وحقت المناطق النامية ككل الغاية المتمثلة في إزالة التفاوت بين الجنسين بصورة نسبية في التعليم الإبتدائي والثانوي، كما حققت المرأة مكاسب على صعيد التمثيل في المجالس البرلمانية في ما يقارب 90% من البلدان الـ 174 التي تتوفر عنها بيانات لفترة العشرين سنة الماضية، وخلال الفترة نفسها، تضاعف متوسط معدل النساء في

¹ راجع التقرير: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "الثورة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية"، مرجع سابق، ص 32-35.

² راجع التقرير:

The World Bank, "World development indicators 2014", Op.Cit, p2.

³ راجع التقرير: الأمم المتحدة، "تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015"، مرجع سابق، ص 4.

المجالس البرلمانية، غير أنّ هذا لا ينفي أنّ المرأة لا تشغل إلاّ مقعدا برلمانيا واحدا من أصل كل خمسة مقاعد¹.

ومن خلال هذا تظهر أهم النتائج التي ساهمت في تحسين حياة الناس، غير أنّ هذه النتائج لم تتحقق بصورة مطلقة أي أنّه لم يستفد منها كل الأفراد في كل الأقاليم بصورة مطلقة فهناك بعض التباين والنواقص في العديد من النتائج والذي بدوره يساهم في تقويض حق العديد من الأفراد بالتمتع بحياة أفضل، ومن خلال العنصر الموالي سنبين أهم هذه النواقص وأثرها على حياة الأفراد.

ثانيا: النتائج السلبية المسجلة على مستوى مؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة :

بالرغم من تحقيق إنجازات إيجابية هامة على مستوى مؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة في مختلف أنحاء العالم، إلاّ أنّ التقدم في هذه الإنجازات لا يزال بطيئا نوعا ما وكذلك يشوبه نوعا من التباين بين مختلف المناطق والدول وكذلك استمرارا في عدم المساواة في الإستفادة بتلك الإنجازات خاصة بالنسبة لفئة النساء، وهذا بدوره خلق ثغرات هامة التي تعيق استدامة فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة، ومن خلال العناصر التالية سنقوم بتعداد أهم هذه الثغرات وهذا من خلال ما يلي:

1- **تقدم متباطئ في تحقيق مؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة:** بالرغم من تحقيق تقدم في بعض المؤشرات إلاّ أنّ هذا التقدم كان متباطئا في بعض الحالات ومتفاوتا في حالات أخرى إذ نشهد أنّ بعض المؤشرات تم تحقيقها بصورة أفضل من باقي المؤشرات فمثلا فيما يخص الحد من العمالة نجد أنّ تقرير الأهداف الإنمائية للألفية قد رصد تباطؤ في التقدم لهذا المؤشر والذي كان مصحوبا بزيادة في معدل البطالة.

وعلى الرغم من النمو الكبير في الإنتاجية بقيت الأجور في شبه ركود، فبين عامي 2000 و2011، اقتصرت زيادة الأجور الحقيقية على 5% في الاقتصاديات المتقدمة

¹ راجع التقرير: الأمم المتحدة، "تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015"، مرجع سابق، ص. 5.

و15% في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بينما تراجعت الأجور في منطقة الشرق الأوسط، أما في آسيا فقد ارتفعت الأجور بنسبة ملحوظة بلغت 94% ونتيجة لذلك تراجعت حصة العامل من الدخل القومي الإجمالي في أنحاء مختلفة من العالم.¹

2- استمرار عدم المساواة في تحقيق مؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة: مشكلة عدم المساواة المزمنة والمتجددة هي من أكثر الأعباء الملقة على مستوى تحقيق مؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة، وهذا ما يحد من قدرة الأفراد على عيش حياة أفضل، ولا تزال التفاوتات الكبيرة في الدخل والثروة والتعليم والصحة وغيرها من مؤشرات جودة الحياة، وهذا ما يُعَرِّضُ الفئات المهمشة للمخاطر ويقوض قدرتها على التعافي من الصدمات، فالسكان القابعون في أسفل الترتيب الاجتماعي والاقتصادي كالفقراء وكذلك الفئات الاجتماعية الأضعف كالنساء يعانون حرمانا من مجموعة من الخيارات التي تخول لهم التمتع بحياة كريمة، وهم الأكثر عرضة للمخاطر الصحية والكوارث البيئية والصدمات الاقتصادية.²

وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أنّ تفاقم عدم المساواة في الدخل يقلل من مفعول الإنجازات ويقلل الفرص في الصحة والتعليم وهذا ما يؤثر على قدرة الناس على العمل والإزدهار، إذ تشير الأدلة على وجود علاقة ترتبط بين تحسن الوضع الصحي والمستوى التعليمي وتحسن الوضع الاجتماعي والاقتصادي³، ولهذا نجد أنّ أي تأثير سلبي من قبيل عدم المساواة سيؤثر بصورة مباشرة على قدرة الناس على تحسين مستوى معيشتهم.

كما تجدر الإشارة إلى أنّه من بين أهم مظاهر عدم المساواة تأجج النزاعات والتوترات وهذا ما يزيد من نسبة الوفيات ويقوض حق الأفراد في الحياة.

¹ راجع التقرير:

United Nations Development programme, "Sustaining Human progress: Reducing vulnerabilities and Building resilience", Op.Cit, p.42.

² راجع التقرير:

United Nations Development programme, "Sustaining Human progress: Reducing vulnerabilities and Building resilience", Op.Cit., p. 35.

³ راجع التقرير:

United Nations Development programme, "Sustainability and Equity: A better future for all", Op.Cit, p. 29.

3- وجود بعض الثغرات في التحقيق الواقعي لبعض مؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة: يتسم تحقيق مؤشرات جودة الحياة بنوع من الخلل وذلك من خلال وجود بعض الثغرات في التنفيذ فمثلا فيما يخص هدف تعميم التعليم نجد أنّ هناك تحقيق لمكاسب جيدة نسبيا بالرغم من وجود نوع من التباطؤ في ذلك إلا أنّ هذا لم يمنع وجود ثغرة في هذا الهدف والتي تتمثل في عدم السيطرة على التسرب المدرسي، فأكبر تحدي يواجه الأطفال في سن الدراسة هو التسرب من المدارس قبل انتهاء المرحلة الابتدائية بسبب الفقر أو بعد المسافة أو حتى بسبب الخلفيات الثقافية التي تبعد فئة البنات عن الدراسة¹، وهذا في حد ذاته سيؤثر على جانب مهم وجوهري في الحياة الكريمة.

4- عدم النجاح في تحقيق بعض مؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة : قد شهد انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون اتجاها تصاعديا وبهذا سجل فشلا في التقليل من الانبعاثات العالمية، وزاد من نسبة الإحتباس الحراري في الجو الأمر الذي تزايدت معه وتيرة الكوارث البيئية التي لا تتسبب فقط في إبطاء مسيرة التنمية الإنسانية كشرط أساسي للإنتفاع بجودة الحياة، بل تبدد المكاسب المحققة لها وفرص استدامتها أيضا. كما تسلط المخاطر البيئية الضوء على المفاضلات المحتملة بين رفاه أجيال الحاضر وأجيال المستقبل، ففي حال تخطى الإستهلاك في الحاضر قدرة هذا الكوكب على التحمل، سيلحق أضرارا جسيمة بخيارات أجيال الحاضر والمستقبل.²

هذا إضافة إلى الخسائر الكبيرة سواء في المنشآت أو الأرواح التي تزداد بزيادة الكوارث الطبيعية والتي تكون مصحوبة بأضرار فادحة في سبل العيش وكذلك في الإمكانيات والقدرات البشرية.

¹ راجع التقرير:

The World Bank, " *World Development indicators 2014* ", Op.Cit, p. 3.

² راجع التقرير:

United Nations Development programme, " *Sustaining Human progress: Reducing vulnerabilities and Building Resilience* ", Op.Cit, p. 43.

وفي الأخير وبالاعتماد على النتائج السابقة وبالرغم من تعدد الثغرات وكذلك التباطؤ في تحقيق مؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة، إلا أنّ هذا لا يدفع بنا إلى الحكم على واقع الانتفاع بهذا الحق أنّه كان مخيباً أوفاشلاً في مجمله، خاصة وأنّ هناك العديد من المساعي نحو تحسين مستويات المعيشة، إضافة إلى ما تم إحرازه حالياً من نتائج الأمر الذي يدعوا نوعاً ما للإرتياح خاصة إذا ما قارناه بالعقود الماضية، ولكن ما نسعى إليه من خلال الإنتقادات السابقة هو أن نقيّم مدى ثبات المكاسب المحققة في هذا المجال وكذلك مدى تحقيق استدامة لهذا التقدم، ومتى وجدنا ثغرات في هذا فإنّه من الضروري علينا أن ننتعمق في الإحاطة بحركيات التعرض للمخاطر خاصة في ظل عدم المساواة المقوضة لمسارات المكاسب المحققة، وهذا ما يدفعنا للبحث عن إستراتيجية تساعدنا على ضمان استدامة فرص الانتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة.

المطلب الثاني:

إستراتيجية لضمان استدامة فرص الانتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة

من خلال تحليلنا السابق وبالرغم من قلة البيانات التي تدل على حجم الاحتياجات والالتزامات المطالب بها إلا أنّ الصورة التي توصلنا إليها من خلال تقييم حق الإنسان في جودة الحياة تبدوا واضحة، غير أنّ وجود ضعف أو خلل في الواقع الحالي لهذا الحق لا يدفعنا إلى التشاؤم بل يستلزم منّا البحث عن نهج أكثر جرأة وفعالية يضم جميع ركائز الاستدامة ويراعي الفوارق في ظروف كل دولة، حيث لا يوجد حل واحد يخدم الجميع.

ولهذا جاء البحث عن إستراتيجية لتوجيه الحياة الكريمة نحو مسارات أكثر استدامة، وفي هذا المجال سعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى اقتراح إستراتيجيات ونهج لدرء مختلف المخاطر التي تهدد حياة الناس ولضمان مستقبل أكثر أمناً واستدامة وانصافاً، فمن خلال تقرير التنمية البشرية الصادر سنة 2011 عمل البرنامج على وضع إستراتيجية بالاعتماد على عنصرين أساسيين يتمثل العنصر الأوّل في ضمان الاستدامة البيئية وتحقيق

الإنصاف أمّا العنصر الثاني فيتمثل في مواجهة التحديات على مستوى السياسات العامة مع تمكين الأفراد وضمان مشاركتهم في تحقيق التغيير¹.

أمّا من خلال التقرير السنوي لسنة 2012/2011 فقد ركز برنامج الأمم المتحدة من خلال إستراتيجيته على كل من الحد من الفقر، منع الأزمات والإنتعاش منها مع ضمان الاستدامة البيئية وتحقيق الديمقراطية مع صياغة قوانين تعكس احتياجات الناس².

أمّا من خلال تقرير التنمية البشرية لسنة 2014 فأهم ما اقترحه برنامج الأمم المتحدة هو درء المخاطر وهذا من خلال إشراك جميع الفواعل في هذه العملية حتى الأفراد، وكذلك العمل على بناء المنعة وهذا لتأمين مستقبل أفضل ويتحقق هذا من خلال تأمين الخدمات الاجتماعية للجميع والتصدي للمخاطر مع تحسين الحكم العالمي³.

وباعتبار أنّ هذا المطلب لا يتسع لإيفاء أو لتغطية جميع جوانب هذه الإستراتيجيات عمدنا على التركيز على أهم العناصر المدرجة فيها وهذا من خلال نموذج يسمح بتقديم رؤية لمستقبل أفضل لحياة الأفراد، ويظهر هذا من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول:

سياسات درء المخاطر كأهم المداخل المحققة لفرص استدامة حق الإنسان في جودة الحياة

قبل التحدث عن أي عملية من عمليات ضمان فرص الاستدامة للحياة الأفضل، لا بد لنا أن ندرك واقعنا الحالي وهذا من خلال تفعيل رؤية عقلانية لكل من الأزمات الحالية ومدى امتدادها، الأمر الذي يساهم في درء هذه الأزمات أو المخاطر والتوجه أكثر نحو خلق

¹ للإطلاع على تفاصيل الإستراتيجية يرجى مراجعة التقرير:

United Nations Development programme: *"Sustaining Human progress: Reducing vulnerabilities and Building resilience"*, Op.Cit.

² للإطلاع على تفاصيل الإستراتيجية يرجى مراجعة التقرير: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *التقرير السنوي: المستقبل المستدام الذي نريد*، UNDP، نيويورك، 2012/2011.

³ للإطلاع على تفاصيل الإستراتيجية يرجى مراجعة التقرير: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *"المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر"*، UNDP، نيويورك، 2014.

بيئة مناسبة لتحقيق الحياة الأفضل للأجيال الحالية والمستقبلية، وهذا لن يتحقق إلا بتحقيق أو تنفيذ سياسات أو مبادئ أساسية تسمح لنا بمواجهة المخاطر وتحقيق أمن مستدام يضمن لنا الجو المناسب من أجل العمل على تحسين نوعية الحياة عبر مسارات زمنية أكثر استدامة، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

أولاً: تحقيق المساواة في فرص الحياة للجميع:

إنّ جميع الأفراد متساوون في القيمة الإنسانية، ويحق لكل فرد أن يحظى بالحماية والدعم، لذلك لا بد من الاعتراف بأنّ الفئات الأكثر عرضة للإقصاء كالنساء، والأطفال، الفقراء وبعض الأقليات العرقية يحتاجون إلى المزيد من الدعم ليتساووا مع الآخرين في فرص الحياة.¹

ويظهر الحد الأدنى في المساواة المطلقة بين الأفراد في مجموع الحاجات الأساسية الضامنة لبقائهم على قيد الحياة فهذه الحاجات تشكل ضروريات لحياة كل إنسان²، وهو ما يتيح فرص الحياة المتساوية للجميع، هذا إضافة إلى تحقيق ما يسمى بالمساواة في الفرص التي تعني تمكين جميع الأفراد ليعيشوا الحياة التي ينشدونها، وللسياسات الاقتصادية والاجتماعية أثر على فرص حياة الأفراد وإمكاناتهم.³

فإضفاء المساواة في الفرص بين الأفراد يعزز تخفيض أعداد الفقراء، فعادة ما يكون للفقراء قدراً ضئيلاً من الصوت المسموع، الدخل والقدرة على الحصول على الخدمات التي تكون في غالب الأحيان أقل ممّا هو مخصص لمعظم الناس، وحين تصبح المجتمعات أكثر

¹ راجع التقرير:

United Nations Development programme, " *Sustaining Human progress: Reducing Vulnerabilities and Building resilience*", Op.Cit, p. 27.

² أنظر: السيد عطية عبد الواحد، "دور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للدخل-التنمية الاجتماعية"، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1993، ص. 615.

³ راجع التقرير:

United Nations Development programme, " *Sustaining Human progress: Reducing Vulnerabilities and Building resilience* ", Op.Cit, p. 27.

إنصافا بطرق تؤدي إلى زيادة الفرص أمام الجميع يصبح من الممكن للفقراء - وللنساء الأخرى الأقل حظا- تحسين مستوى معيشتهم¹، ونجد أنّ هدف الإستدامة المرتكز على تحقيق المساواة في فرص الحياة يهتم أكثر بتحسين ظروف معيشة الفقراء لأنّ انعكاسات الفقر خطيرة فهي بدورها تؤدي إلى تفاقم العديد من المخاطر والأزمات وبالتالي تهدد ديمومة الحياة البشرية²، فالفقر يردي إلى استنفاد الموارد البيئية المتاحة بطريقة ترجع بإنعكاسات سلبية على حياة الأفراد، كما أنّه يعد عائقا أمام الوصول إلى مختلف الخدمات والحاجات الاجتماعية كالرعاية الصحية والتغذية مما يؤدي إلى انخفاض العمر المتوقع وكذلك ظهور التوترات الاجتماعية وانتشار الجريمة والعنف ومختلف الأزمات المقوضة لحياة الأفراد³.

ولهذا، لا بد أن تصبح السياسات المقوضة لمختلف العوائق التي تحول دون وصول أغلب الفئات خاصة الفقيرة منها إلى فرص تسمح لهم برفع مستوى الدخل جزءا من الإستراتيجية الشاملة لضمان الإستدامة، كما يتطلب نفي اللامساواة الأفقية والمرتبطة بإقصاء فئات معينة أن يكون جزءا من الإصلاحات التشريعية والإدارية وهذا من أجل معالجة الممارسات التمييزية خاصة تلك التي تمس بفئة الفقراء⁴، وهذا بدوره يعمل على تعميق التماسك الاجتماعي ويحدد مدى نجاح السياسات وأنظمة الحكم في توسيع آفاق رؤى الأفراد لحياة أفضل، ومدى القدرة على بناء التضامن وتجنب التجزئة والتمييز في المجتمع⁵.

وعلى هذا نستنتج ممّا سبق أنّ تحقيق المساواة في فرص الحياة الجيدة للجميع خاصة للفئات الفقيرة يساهم بشكل كبير في تهيئة القاعدة الأساسية التي تقوم عليها

¹ راجع التقرير: البنك الدولي، "تقرير عن التنمية في العالم: الإنصاف والتنمية"، البنك الدولي، واشنطن، 2006، ص. 9.

² أنظر: حنان عبد الخضر هاشم ومها علاوي راضي، "سبل مواجهة الفقر وأثرها في تعزيز التنمية المستدامة في العراق"، مجلة العزى للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 25، ص. 170.

³ المرجع نفسه، ص 170.

⁴ راجع التقرير: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "شعوب متمكنة أم صامدة"، UNDP، نيويورك، 2011، ص. 11.

⁵ راجع التقرير:

United Nations Development programme, "Sustaining Human progress: Reducing Vulnerabilities and Building resilience", Op.Cit, p. 27.

المرتكزات الأساسية للإستدامة، فلكي يحيا الأفراد الحياة الكريمة لابد أن تتاح لهم الفرص بصورة متساوية بالنسبة لجميع مطالب الحياة وهذا ما يضمن استدامة الحياة الكريمة والنوعية¹.

ثانيا: إعطاء الأولوية لمساهمة الأفراد في درء المخاطر:

إنّ عملية درء المخاطر لا تتحقق من خلال جهود الدول والأنظمة السياسية فقط، بل هي عملية تتطلب تغييرات كبيرة على المستوى العالمي وكذلك المجتمعي ولن تتم إلا إذا شارك فيها الأفراد بفعالية أكبر، ولتمكين كافة الأفراد من مختلف الفئات من المشاركة الفعّالة في عملية التغيير لابد أولاً من نشر الوعي لديهم عن مختلف التحديات والمخاطر التي تقوض حقهم في الحياة الأفضل مع معرفة مختلف الآثار التراكمية لهذه التحديات والتي يمكن أن تستمر على المدى البعيد ومن المحتمل أن تكون آثارها تخريبية في المستقبل²، وهذا ما يشكل أساساً لدفعهم نحو المشاركة في عملية التغيير ودرء المخاطر.

غير أنّ مجرد الوعي لا يكفي بل لابد من عملية توسيع قدرات الأفراد من أجل تمكينهم من التأثير على المؤسسات السياسية وكذلك تقوية مشاركتهم في عملية اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم، وبهذا يمارس الأفراد خياراً واقعياً يكسبهم السيطرة على حياتهم³، وكذلك التحكم بصورة أكبر في المخاطر المهددة لها، وهذا الأمر يتطلب بالضرورة إزالة كافة الحواجز التنظيمية التي تعيق قدرة الأفراد على التغيير مع إقامة هياكل ومؤسسات تقضي على مظاهر الإقصاء والتهميش لفئات معينة من المجتمع، فالعمل على درء المخاطر يتطلب تمكين جميع المواطنين من الأدوات الفاعلة لتحقيق هذا الهدف، ونجد أنّ

¹ أنظر: حنان عبد الخضر هاشم ومها علاوي راضي: مرجع سابق، ص ص. 167، 171.

² أنظر:

" Global risks 2006 ", pp 1-2. (http://www.wefprm.org/pdf/CSL/global_Risks_Report.pdf).

إطلع عليه يوم: 2015/08/12.

³ أنظر:

Deepa Narayan, "Empowerment and poverty reduction", The World Bank, Washington, 2002, p. 14.

سياسات هذا الأخير لا تتوقف عند المتوسطات العامة بل تتجاوزها لرصد مدى استقرار المكاسب المحققة، وكذلك مدى الإنصاف في توزيعها، ومدى التراجع في نسبة الفقر، وتوفير فرص العمل اللائق ومدى كفاية الحماية الاجتماعية لمساعدة الأفراد والمجتمعات في الشدائد.¹

ثالثاً: الإلتزام والتحرك الجماعي نحو درء المخاطر :

إنّ مواجهة التحديات الحالية يتطلب التحرك الجماعي وتضافر الجهود بين الأفراد ومختلف الفواعل الاجتماعية، وهذا يتطلب رفع اهتمامات الأفراد والجماعات فوق مستوى المصالح الضيقة وتوجيهها نحو الوظائف الاجتماعية وفرض مقومات التماسك الاجتماعي.² كما يتطلب التحرك الجماعي اتجاه الأفراد إلى حماية أنفسهم وإحداث ما يسمى بأمن الجماعات أو الوحدات كالمجموعات الدينية أو العرقية ومجموعات اللاجئين، حيث تقوم هذه المجموعات بالدفاع عن نفسها وحماية هويتها وسلامة أفرادها من أي اعتداءات جسدية³، هذا إضافة إلى دور الجهات غير الحكومية والتي غالباً ما تتمثل في منظمات المجتمع المدني والتي تهدف إلى إحداث تغيير اجتماعي، سياسي وثقافي، مع إدارة الاختلافات في إطار ديمقراطي، والعمل على ممارسة الضغط المباشر على الحكومة أو الإقناع والتفاوض من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، خاصة في ظل وجود علاقة ترابط بين الضغط المباشر وزيادة التشريعات المرتبطة بحقوق الإنسان والإنصاف بين الأفراد.⁴

¹ راجع التقرير:

United Nations Development programme, " *Sustaining Human progress: Reducing Vulnerabilities and Building resilience*", Op.Cit, p. 24.

² أنظر: علي خليفة الكواري، " *نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة*"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص. 25.

³ أنظر:

Monica den Boer and jaap de wild (eds), " *the viability of human Security* ", Amsterdam University Press, Amsterdam, 2008, p. 156.

⁴ أنظر: دافيد ب. فورسايت، " *حقوق الإنسان والسياسة الدولية*"، ترجمة محمد مصطفى غنيم، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1993، ص. 118.

كما يظهر دور الدولة محوريا في مجال درء المخاطر باعتبار أنّها أهم فاعل وأوّل مسؤول على تحقيق الحماية لمواطنيها، وهذا في إطار التنسيق مع مختلف المؤسسات الاجتماعية وفي ظل اعتماد سياسات تحسين الأعراف الاجتماعية ودعم التماسك الاجتماعي، وكذلك تكوين الكفاءات الاجتماعية كي تتمكن الحكومات والمؤسسات الاجتماعية من العمل على درء المخاطر.¹

وينطبق الأمر أيضا في حالة التعاون بين مختلف الدول من أجل درء المخاطر خاصة منها العابرة للحدود، وتعمل في هذا الإطار معظم الدول النامية على تقديم المعونة لأقل البلدان نموا وهذا للحاق بركب التطور وصولا إلى عالم أكثر توازنا وإنصافا، وبهذا تنشأ بيئة جديدة أكثر أمنا وأكثر حراكا²، وكثيرا ما تكون هذه المعونات عبارة عن مساعدات إنمائية أو استثمار مباشر يدعم النمو الاقتصادي، مع الحرص على درجة معينة من الإعتدال على الذات خاصة فيما يتعلق ببعض المخاطر أو المشاكل الداخلية.³

وبنظرة استشرافية، لا بد من تشجيع الدول المتلقية للتعاون الإنمائي على مواصلة دعم الإصلاح الداخلي وتطوير خطط تسهم في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وتشجيع الجهات المانحة على توفير الدعم الكامل لتلك الجهود.⁴

وأخيرا ومن خلال دعم الجهود وتضافر الإمكانيات تسعى الدول على المستوى الداخلي والخارجي إلى تأكيد التحصينات ضد المخاطر والعمل الجاد من أجل ضمان

¹ راجع التقرير:

United Nations Development programme, "Sustaining Human progress: Reducing vulnerabilities and Building resilience", Op.Cit, p. 29.

² راجع التقرير: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير حول نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2013، ص. 59.

³ المرجع نفسه، ص. 59.

⁴ أنظر: "الاجتماع الأول رفيع المستوى للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال: استعداد الصياغة خطة التنمية لما بعد 2015"، ص. 3.

(effectivcooperation.org/word_press/wp-content/uploads/2014/04/modified_Draftof the Mexico HLM communique Arabicedition April 16 th, PDF). 2015/08/05. إطلع عليه يوم:

استدامة لحياة أفضل لأفرادها ولكن هذا يكون رهن الجودة السياسية لأنظمة الدول وفعاليتها في الواقع وتأثيرها على مختلف العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية...

الفرع الثاني:

أهم الخطوات المقترحة لتحقيق مسارات أكثر استدامة لحق الإنسان في جودة الحياة

إنّ درء المخاطر يشكل المدخل الأساسي لاستدامة الحياة الإنسانية والتقليل من المخاطر المهددة لبقاء ورفاه الناس، ولكن من دون إعادة توجيه المواقف والثوابت الحالية لا يمكننا تحقيق جودة الحياة على مستوى مسارات زمنية أطول، ولهذا من خلال هذا الفرع سنل على بعض المسالك العملية والتي تساهم في تحقيق تغييرات على مستوى الأوضاع الحالية وقيادتها نحو الأفضل، وهذا يكون نتيجة للتغيير على المستوى السياسي، المؤسسي، القانوني وكذلك على المستوى التنموي، وهي مجرد خطوات عملية متواصلة من أجل حياة أفضل على المدى البعيد، وهذا ما ستبينه من خلال العناصر التالية:

أولاً: ضمان جودة واستدامة الحكم الديمقراطي:

تشكل الديمقراطية شرطاً جوهرياً من شروط الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة، وعلى هذا الأساس فإنّ أي محاولة لضمان استدامة هذا الحق للأجيال المستقبلية تقتضي بالضرورة العمل على تحقيق جودة على مستوى الحكم الديمقراطي من جهة والعمل على استدامته من جهة أخرى.

ومما لا شك فيه أنّ جودة الحكم الديمقراطي واستدامته لا يمكن تحقيقه فقط على مستوى إصلاح النخبة الحاكمة بل لابد من توعية مختلف الجماهير بضرورة وحتمية الديمقراطية وهذا من أجل نشرها كثقافة داخل المجتمع، ليتمسك الناس بحقوقهم وحياتهم، وبالتالي يصبح المجتمع في حد ذاته كقوة ضغط للتغيير الإيجابي باتجاه الجودة السياسية وكذلك جودة الأداء الحكومي¹، وذلك لأنّ قيادة التغيير نحو مستقبل أفضل وفقاً للرؤى والأهداف المرجوة يحتاج بالدرجة الأولى إلى قيادة سياسية فعالة والتي تكون بمثابة المحرك

¹ أنظر: أحمد قوارية، "ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص. 145.

الذي يسير ويوجه عمليات التغيير الحالية، خاصة وأنّ هذه القيادة المتمثلة في النخب الحاكمة تلعب دورا مركزيا في تنظيم المصالح في مجالات عديدة وتسمح بتلبية وتحقيق الأهداف الطموحة، كما أنّها تدير عملية صنع القرار التي يمكن بموجبها وضع سياسات التغيير.¹

كما يحتاج أيضا إلى مشاركة حقيقية من طرف الأفراد في مختلف القرارات والإجراءات التي تؤثر على حياتهم، ومن الضروري أن يتمتع الأفراد بالقدرة على توجيه عملية صنع السياسات ونتائجها وأن يحظوا بالمزيد من فرص المساءلة السياسية المرتكزة على مبدأ الشفافية، وذلك لأنّ حرمان الأفراد من هذه المشاركة يعني تجريدهم من القدرة على التعبير عن مخاوفهم وحاجاتهم والإستمرار في تغييب العدالة المؤثرة سلبا على استدامة حقهم في جودة الحياة.²

ومن هنا تظهر الإرادة السياسية نحو اتخاذ كافة الخطوات لبناء ديمقراطية مستدامة مؤسسة على كل من الشفافية والمساءلة والمشاركة في عملية صنع القرار، وهذا ما يسمح بالتقليل من الفساد وبالتالي تحقيق كفاءة أكبر في استخدام الموارد العامة لتلبية حاجات الأفراد وزيادة رفاههم عبر المسار الزمني.³

وعلى هذا الأساس، فإنّ عملية الإصلاح السياسي الديمقراطي تشكل صيرورة اجتماعية-ثقافية مثلما هي خليط من المؤسسات السياسية، ولا بد من إحداث توافق ما بين الصيرورة الاجتماعية والمؤسسات السياسية لتأسيس نظام ديمقراطي يحترم الحقوق والحريات الأساسية للإنسان ويحافظ على كرامته⁴، وبهذا فالجودة الديمقراطية لا تكون منصبة على

¹ راجع التقرير: البنك الدولي، "تقرير حول التنمية المستدامة في عالم دائم التغيير: التحول في المؤسسات والنمو ونوعية الحياة"، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2003، ص. 39.

² راجع التقرير: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع"، مرجع سابق، ص. 95.

³ أنظر: محمد عمر تشابرا، "مستقبل علم الاقتصاد"، ترجمة رفيق يونس المصري، دار الفكر، دمشق، 2004، ص. 418.

⁴ أنظر: زيد عدنان محسن، "الإصلاح السياسي في العالم العربي بين الدوافع والمعوقات"، المجلة السياسية والدولية، العدد 16، 2010، ص. 87.

البنية الفوقية من النظام السياسي فحسب بل لا بد من ترسيخ القيم الديمقراطية في التربية الاجتماعية والعلاقات الإنسانية وهذا من أجل إحداث النقلة النوعية في النظم الديمقراطية¹، الأمر الذي يسمح بوجود ممارسة ديمقراطية مستقرة توصلنا إلى مفهوم الديمقراطية المستدامة التي يكون قياسها على محك التنفيذ من خلال المرونة والاستمرار في مواجهة القوى المعاكسة مما يضمن فرصا للأجيال المستقبلية في أن تحافظ وتوسع من ممارستها الديمقراطية وبالتالي تضمن ممارسة لحقوقها وتحسين لنوعية حياتها.²

ثانيا: تقوية البنية القانونية والتنظيمية:

باعتبار أننا نؤسس لجودة الحياة كحق ونسعى نحو ضمان استدامة فرص الإنتفاع به فإنه لا بد لنا من استئثار نقطة مهمة، هي أن هذا الحق لا يمكن تفعيله ولا يمكن ضمان استدامته خارج إطار قانوني واضح وشفاف ليعمل على إرساء دعائمه في إطار دولة القانون التي تسود فيها القوانين والأنظمة المستمرة والواضحة والأجهزة القضائية الفعالة.³

الحق في جودة الحياة هو حق لجميع البشر الذين ولدوا والذين لم يولدوا بعد، مع أن التكريس الصريح أو الإعتراف الصريح بهذا الحق لا يزال مغيبا قانونيا على المستوى العالمي، فمعظم الإعترافات هي ضمنية وتكون مجسدة في الإطار العام للحقوق والحريات، وفي إطار الحق المعترف به للإنسان والذي لا يكون في أغلب الأحيان مرادفا للحق القانوني إلا أن هذه الحقوق تتطلب إصدار تشريعات وقوانين سواء كانت داخلية أو دولية والتي توفر الأساس الصلب لهذه الحقوق،⁴ ونجد أن تقوية البنية القانونية المعترفة بحقوق الإنسان يشكل

¹ أنظر: زيد عدنان محسن، مرجع سابق، ص. 88.

² أنظر:

Pierre Du Toit, "State-building democracy in southern Africa", HSRC Publishers, Pretoria, 1995, p. 399.

³ أنظر: المعتصم بالله الجوارنة وديمة محمد، "التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية"، دار الخليج، عمان، 2009، ص. 60.

⁴ راجع التقرير:

United Nations Development programme: "Sustainability and Equity: A Better future for all", Op.Cit, p. 88.

بيئة سليمة تعزز الإنصاف وهذا ما يؤدي إلى التأثير على وجهة الأولويات الحكومية ويؤثر على تخصيص الموارد وتسييرها بطريقة أفضل.¹

ولا يكفي الإعراف في القانون بالحقوق المتساوية بل يجب أن تدعمها مؤسسات فاعلة، بما في ذلك سلطة قضائية نزيهة ومستقلة تعمل على مدى تنفيذ الهيئات الحاكمة ووفاءها بحقوق الإنسان وهذا بدوره يعمق الممارسة الديمقراطية ويدعم استدامتها وبالتالي استدامة الإنتفاع بالحقوق الرافعة من مستوى حياة الناس.²

ثالثاً: ضمان الاستدامة للتنمية البيئية:

مما لا شك فيه أنّ علاقة البيئة بالحياة الإنسانية هي علاقة أزلية، فلا يمكن النظر إلى البيئة على أنها محايدة، ولهذا نجد أنّ الخطاب البيئي المعاصر يحاول إثبات أنّ جودة الحياة لن تتحقق في ظل سياسات تهمل البيئة كقاعدة أساسية في استمرار الحياة³، وعلى هذا الأساس فإنّ العمل على تحقيق استدامة جودة الحياة يتطلب بشكل أساسي العمل على ضمان الاستدامة البيئية التي لا تتحقق إلا بتحقيق مطلب البيئة السليمة والتي لا تعني مجرد العناصر الطبيعية كالماء، الهواء التراب... بل هي رصيد من الموارد المادية والاقتصادية المتاحة لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته عبر المجال الزماني⁴، ولهذا فإنّ الاستدامة البيئية ترى أنّه ومن الظلم أن يعيش جيل على حساب أجيال أخرى، إذ لا يجوز

¹ راجع التقرير:

United Nations Development programme: " *Sustainability and Equity: A Better future for all* ", Op.Cit., p. 88.

² أنظر: رافع شفيق البطاينة، "الديمقراطية وحقوق الإنسان في الأردن"، وزارة الثقافة، عمّان، 2004، ص. 23.

³ أنظر: بومدين بوزيد وآخرون، "فلسفة العدالة في عصر العولمة"، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر، 2009، ص ص. 47-48.

⁴ أنظر: محمد كمال التابعي، "التنمية البشرية المستدامة: المفهوم والمكونات"، سلسلة مفاهيم، العدد 12، فبراير 2006، ص. 26.

للأجيال الحالية أن تتمتع بحق بيئي أكبر من الأجيال المقبلة وهذا ما يتطلب إفساح المجال ذاته أمام أجيال الغد.¹

وعلى هذا الأساس نجد أنّ كل التوجهات السابقة التي تفتقر إلى تكريس مفهوم التنمية البيئية المستدامة سببت الكثير من المشاكل البيئية، وبالتالي لم تحقق الرفاه إلاّ لجزء معين من الناس، وكنتيجة للتوجه اللامسؤول نجد اليوم أنّ أكثر من مليار من سكان الأرض يعيشون على أقل من دولار في اليوم للفرد الواحد، ولا يتم استئصال هذا المأزق إلاّ من خلال تلبية احتياجاتهم من خلال ما هو موجود من موارد وثروات طبيعية، كما نجد أنّ أغلب هذه الفئات تعيش في المناطق الهشة حيث تنتشر المخاطر البيئية خاصة تلك المرتبطة بالتلوث المؤثرة بالدرجة الأولى على صحة وحياة الإنسان²، ولهذا تظهر الحاجة إلى تحرك أكبر نحو التنمية البيئية المستدامة لأنها المرتكز الأساسي لضمان رفاه الأفراد على المدى البعيد إضافة إلى إسهامها في القضاء على الفقر.³

وأكثر ما تتعلق به التنمية البيئية المستدامة هو العدالة البيئية المرتكزة على ضرورة اتخاذ جملة من الإجراءات القانونية للحيلولة دون نشوء بؤر التلوث البيئي خاصة في المناطق الآهلة بالفئات المهمشة والتي تظهر فئة الفقراء على رأسها، وعلى هذا نجد أنّ فلسفة العدالة البيئية تبنى على مفهوم حق الأفراد على اختلاف أعراقهم وانتماءاتهم وحتى دخلهم بالتمتع ببيئة نظيفة وصحية وخالية من كل ما يهدد الحياة الكريمة.⁴

¹ أنظر: أسماء جاسم محمد، "التنمية المستدامة بين المشكلات البيئية وتوفير الأمن الغذائي في العراق"، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الأول، العدد 93، 2012، ص. 425.

² أنظر: بومدين بوزيد وآخرون: مرجع سابق، ص. 46.

³ أنظر: نعيم محمد علي إبراهيم، "النتائج الايجابية المستقبلية للتنمية البيئية المستدامة"، مجلة كربلاء العلمية، المجلد الثامن، العدد الرابع، 2010، ص. 51.

⁴ أنظر: بومدين بوزيد وآخرون، مرجع سابق، ص. 47-48.

كما تبنى أيضا على جملة من التصورات العملية المرتكزة على التوزيع العادل للموارد البيئية بين أفراد المجتمع أولا ثم بين أفراد العالم من الجيل الحالي وحتى بين الجيل الحالي والأجيال المقبلة وهذا من أجل ضمان تحسين حياة الإنسان بصورة مستدامة¹.

كما تركز العدالة البيئية بدورها على التنمية الاقتصادية المستدامة والتي تتحقق من خلال السعي لإنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر مع ضمان عدم حدوث إختلالات اجتماعية وبيئية ناتجة عن السياسات الاقتصادية²، ويظهر أهم معيار لتحقيق الاقتصاد المستدام دون الإضرار بالبيئة من خلال الحد من تأثيرات التنمية الاقتصادية على البيئة سواء من حيث استنزاف مواردها أو من حيث تلويثها، وإن كان لابد من السلبيات على البيئية فلا بد أن تتم عند الحد الأدنى أو عند حد التلوث والتدهور الأمثل³، وهذا ما يتطلب اتخاذ القرارات الاقتصادية بالتزامن مع الشأن البيئي أو أسس النظام البيئي وأن يدرك كل مجتمع أن هناك حدودا تفرضها البيئة الطبيعية والتي يجب عدم تخطيها، وهذا يفرض نوعا من التحديات أمام الحكومات وهذا من تحريك الوعي في كل المجالات الاقتصادية باتجاه الاستدامة البيئية⁴.

كما تتطلب الاستدامة البيئية تكريس جهود أكبر لحماية البيئة والحفاظ على توازنها لاسيما الموارد التي تحتويها بما فيها أنواع الحياة ومصادر الطاقة المختلفة، وكل هذا لا يصب فقط في مصلحة رفاه المجتمعات الحالية وإنما يضمن الحقوق البيئية للأجيال القادمة أيضا لتعيش حياة أفضل⁵.

ومن خلال ما سبق تتجسد أهم الخطوات الضامنة لاستدامة فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة، والتي لن تتحقق بتحقيق درجة عالية من الوعي بالمخاطر المهددة

¹ أنظر: بومدين بوزيد وآخرون، مرجع سابق، ص. 48.

² أنظر: باتر محمد علي وردم، "العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة"، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص. 189.

³ أنظر: إحسان حفطي، "علم اجتماع التنمية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص. 140.

⁴ أنظر: نعيم محمد علي إبراهيم، مرجع سابق، ص. 52.

⁵ المرجع نفسه، ص. 52.

لحياة الإنسان سواء لدى الأفراد العاديين أو لدى القادة من النخبة السياسية سواء على المستوى المحلي أو العالمي على السواء.

ملخص الفصل الرابع:

من خلال هذا الفصل قمنا بعرض الإطار العام لاستدامة حق الإنسان في جودة الحياة والذي تبين من خلاله أن الاستدامة عبارة عن مبدأ أخلاقي يفرض على الأجيال الحالية الإلتزام بضرورة الحفاظ على فرص الأجيال القادمة في حياة أفضل والتي تكون على الأقل معادلة للفرص المتاحة الآن.

وثبت لنا أنّ فرص الأجيال القادمة تركز أساسا على الحفاظ على أهم المكونات المادية للجودة الحياتية خاصة منها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك لأنّ الاستدامة تتعلق بديناميكية متوازنة بين مختلف المكونات السابقة خاصة منها البيئية. وبالمقابل نجد أنّ الاستدامة لا تفرض علينا تقديم التضحيات ونفي فرص الأجيال الحالية وبهذا فهي لا تتحقق إلاّ بتحقيق التوازن بين مصالح الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية وهذا بالضرورة يتطلب كلا من الإنصاف والعدالة التوزيعية سواء داخل الجيل الواحد أو بين الأجيال.

غير أنّه ومن أجل تقييم مدى تحقق هذه الاستدامة لحق الإنسان في جودة الحياة في الإطار الزمني والمكاني، تعين علينا واجب دراسة الواقع الحالي لهذا الحق، والذي تبين من خلاله أنّه وبالرغم من تسجيل معظم الدول لإنجازات كبيرة في مجال مؤشرات جودة الحياة إلاّ أنّ كثرة المخاطر وكذلك وجود نوع من عدم المساواة بين الشعوب وبين الفئات الاجتماعية ينذر بتهديد الكثير من هذه الإنجازات وكذلك تبديد العديد من الفرص، وهذا ما فرض علينا العمل من أجل تحصينها وضمان استدامتها من خلال تحديد أهم السياسات اللازمة لدرء المخاطر وكذلك اقتراح أهم العمليات الإصلاحية كتطبيق ديمقراطيات مستدامة وتقوية النظم القانونية وضمان الاستدامة البيئية والتي تشكل أسسا جوهرية لتوجيه حق الإنسان في جودة الحياة نحو مسارات أكثر استدامة.

خاتمة

في ختام هذا البحث يتضح لنا أنّ حق الإنسان في جودة الحياة واحد من أهم القضايا المطروحة في واقع الأفراد والمجتمعات، وذلك لكونه يشكل قاعدة أساسية لتحقيق ذاتية الرضا والسعادة لدى الأفراد وكذلك المجتمعات. وإن كان مفهوم جودة الحياة من المفاهيم التي تم تناولها في مختلف العلوم وكذلك في سياقات متعددة، فإنّ تناولها من منظور قانوني أو حقوقي بالأخص يعتبر ضرورة ملحة تفرض نفسها في الحياة العملية، وهذا نظرا لما يقدمه الإطار الحقوقي والقانوني من اعتراف وحماية وتكريس لمفهوم جودة الحياة، وهذا من خلال صقله في إطار حقوق الإنسان المعترف بها قانونا، الأمر الذي يزيد من فرص تمتع الأفراد به بصورة أكثر عدالة وإنصافا.

وبهذا كان الغرض الرئيسي من هذا البحث هو وضع مفهوم لحق الإنسان في جودة الحياة، حيث قامنا بالتأسيس لهذا الحق فلسفيا، مفاهيميا وقانونيا، فمن الناحية الفلسفية حاولت عرض أهم الأسس الفكرية وتنظيرات كبار الفلاسفة التي كانت بمثابة مختبر لتبلور هذا المفهوم والتي لم تكن اسهامات معزولة عن سياق التاريخ الفعلي والواقع المعاش، أمّا من الناحية المفاهيمية والقانونية فقد كان هدفها هو العمل على إيجاد إطار مفاهيمي عام لهذا الحق وكذلك التأسيس له قانونيا من خلال الشريعة الدولية لحقوق الإنسان والدساتير الداخلية.

وهدف هذا البحث إلى الوقوف على مستوى أبعاد حق الإنسان في جودة الحياة المتمثلة في البقاء على قيد الحياة، الرفاه والكرامة الإنسانية، وعرض أهم المؤشرات القياسية لهذا الحق، كما كان الدافع لترتيب المادة العلمية في هذه الأطروحة للانتقال من حق الفرد إلى دور الدولة في تكريس هذا الحق، وهذا لأنّ معظم اللبانات الأساسية لحق كل إنسان في جودة الحياة تتحرك صعودا من الفرد إلى الإطار الأكثر شمولية، وذلك لأنّ تحقيق الانتفاع بهذا الحق لا يتم إلا في إطار المجتمع أو الدولة وبالتالي تظهر النظم الديمقراطية من أهم الشروط الضامنة للانتفاع بهذا الحق، ويكون هذا في ظل انتشار الأمن الإنساني الملغي

لمختلف المخاطر المهددة لحياة الناس وكذلك في إطار نهج التنمية الإنسانية الملبية للحاجات الإنسانية من وجهة نظر توسيع القدرات الإنسانية وزيادة خياراتهم.

كما ظهرت ضرورة التأكيد على جانب العدالة التوزيعية كشرط موضوعي أساسي ضامن للإنتفاع الأجيال الحالية بحقهم في الحياة الجيدة والمدعم لضمان فرص الأجيال المقبلة في الإنتفاع بنفس المستوى من الجودة الحياتية، وهذا ما شكل حجر الأساس لاستدامة فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة إلى ما بعد الأجيال الحالية، وفي الأخير ومن خلال تحليلنا لمختلف العناصر السابقة توصلنا للعديد من النتائج والاقتراحات التي سنقوم بإدراجها من خلال ما يلي:

أولاً: النتائج:

- إن مفهوم جودة الحياة هو مفهوم قيمى شامل لكل المعاني الإيجابية الرافعة من قيمة الحياة الإنسانية والتي يكون تقييمها عبارة عن مسألة ذاتية يشعر بها كل فرد وهذا في إطار شروط موضوعية تؤسس للحياة الكريمة من خلال ما تفرضه من ضرورة توافر الحاجات الأساسية للبقاء على قيد الحياة، تحقيق الرفاه المادي الرافع من مستوى معيشة الأفراد والذي يجعل حياتهم أكثر يسرا وسهولة وضمان تحقيق الكرامة الإنسانية، وهذا ما يجعل من جودة الحياة مفهوماً يتميز بنوع من المرونة والحركية حتى يتلاءم مع تصور كل شخص، كما أنّ هذا جعل منه نقطة نقاش وتساؤلات واختلافات كبيرة خاصة وأنّ دراسته مشمولة في العديد من الميادين والتخصصات، كما أنّ معظم التعاريف التي تناولته تستند إلى خلفيات دينية، ثقافية وقيميته معينة، وبالرغم من أنّ الجودة الحياتية هي هدف الجميع إلا أنّها تحدد وفقاً لمناظير مختلفة، والهدف الأساسي منها هو تحقيق ذاتية الرضا والسعادة لكل إنسان.

- بعد التطرق إلى تعريف "جودة الحياة" وتعريف "الحق الإنساني" توصلنا إلى تعريف تركيبي "الحق الإنسان في جودة الحياة" والذي يعرف من خلاله هذا الحق بأنه "حق من حقوق الإنسان - غير القابل للتصرف فيه- وبموجبه يستأثر كل إنسان بمصلحة

قانونية تسمح له بالمساهمة في الحركية المحققة لمجموع المتغيرات الضامنة للإنتفاع بكافة حقوقه بطريقة تساعد على ترقية مستوى حياته من مجرد البقاء إلى حياة نوعية وكريمة، بما يخلق لديه نوعاً من ذاتية الرضا والسعادة، مع ضرورة ضمان استدامة فرص الإنتفاع بهذا الحق للأجيال المقبلة".

- حق الإنسان في جودة الحياة ليس من الحقوق المدرجة صراحة في نصوص قانونية، فهي تتميز بإعتراف ضمني في مختلف النصوص القانونية غير أنّ هذا الإقرار الضمني لا يكفي لضمان الدفاع عن هذا الحق بشكل صريح وقوي، فهذا الحق يعتمد على مدخل الوفاء بحقوق الإنسان وذلك لأنها تستعمل كوسيلة للحفاظ وترقية الحاجات الإنسانية، فالفرد الذي يمتلك الحقوق تكون بالنسبة له هي السبب الأساسي لتمتعه بالكثير من الحاجات وبهذا تعتبر حقوق الإنسان شرط مفروض وبصورة كلية لتحقيق الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة، خاصة وأنّ هذا يكون مصحوباً بوضع قوانين ونظم منصفة لحماية الممارسة الفردية للحقوق وهذا يكون في ظل وجود انتصاف قضائي في حالات الإنتهاك.

- تبين لنا من خلال هذه الدراسة أهمية مؤشرات الجودة الحياتية، وهذا من خلال ما تقدمه من أسس لقياس مدى تحقيق الحق في جودة الحياة واقعيًا، كما وضحنا أنّ هذه المؤشرات لا تشكل المقاييس العامة والكاملة لجوانب الحياة الجيدة، بل هي تشكل جوانب مهمة منها ولا ننفي غياب بعض المؤشرات عن التحليل، غير أن هذه النقائص متوقعة في الأساس خاصة أمام الاعتماد على البيانات المتاحة على المستوى الدولي لقياس جودة الحياة، والتي تتسم في أغلبها بالنقص وعدم الشمول، كما أنه ومن خلال اعتمادنا على المصادر الدولية للبيانات التي تركز على جودة الحياة كحالة تبين وجود عدم مساواة عالمية في الإنتفاع بهذا الحق، وهذا يشكل سبباً جوهرياً لعرقلة مسارات استدامة فرص الإنتفاع به مستقبلاً.

- لا يمكن لحق الإنسان في جودة الحياة أن يحقق غاياته ومقاصده النهائية ما لم يقيم في بيئة تكفل له ذلك، وهذا من خلال نظام ديمقراطي حقيقي يكفل حضور أكبر للمواطن في عملية صنع القرار، كما يعمل على تهيئة الفرص لجميع الفواعل الاجتماعية والسياسية في عملية صنع القرارات السياسية المؤسسة للشفافية والمساءلة وتغيب الفساد، وهذا ما يسمح بإضفاء نوع من الشرعية والثقة على السلطة العامة وبالتالي يزيد من كفاءة السياسات العامة في توسيع الحريات في مجالات مختلفة من الحياة وضمان تلبية الحاجات الأساسية للأفراد.
- يشكل الأمن الإنساني إطارا مناسباً لتحرر حياة الناس من كافة المخاطر والتهديدات، وكذلك أداة تحليلية ضامنة لمعالجة المشاكل الأمنية الكامنة في مختلف جوانب الحياة، وبهذا تظهر أهمية الأمن الإنساني لحق الإنسان في جودة الحياة وهذا من خلال نفيه للمخاطر من أجل الوصول إلى المكاسب المتمثلة في مستوى معيشي أفضل.
- إعطاء التنمية الإنسانية أهمية كبيرة، خاصة وأنها تشكل شرطا جوهريا للإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة، وذلك من خلال تفعيلها للجانب الإيجابي من الحرية الضامن لتوسيع خيارات الناس وكذلك تنمية قدراتهم الذي يتحقق معه التكيف الوظيفي السليم للأفراد سواء من الناحية الاجتماعية أو السياسية، وذلك من خلال المساهمة في تمكين الناس وزيادة مشاركتهم الاجتماعية والسياسية، وتعزيز مساءلة الحكومات والضغط الشعبي للإصلاح، الأمر الذي يساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي والثقة والحد من الفساد، وبالتالي يساهم في توفير بيئة ملائمة لتحسين الظروف المعيشية واحترام حقوق الإنسان وهذا ما يساهم في تحقيق الحياة الكريمة.
- إنَّ تحقيق الاستدامة لفرص الحياة الجيدة يستوجب وضع استراتيجية متكاملة ومشاركة بين الدول وذلك لتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية لكل

فرد، ويكون هذا في إطار مراعاة أنّ الموارد الطبيعية والثقافية والاجتماعية هي حق لكل الأجيال على المستوى العالمي... وهذا في إطار الإلتزام بالواجب الاجتماعي والقانوني والأخلاقي الضامن لحق كل إنسان في تحسين مستوى معيشتة، وكذلك صون البيئة الطبيعية التي تشكل الوعاء الأساسي لاستدامة الحياة الإنسانية، وهذا يتطلب استبدال الممارسات الضارة بممارسات أكثر أماناً والتي تتيح للنظم الإيكولوجية على تجديد نفسها باستمرار، وهذا يعني حماية ما هو موجود بالفعل من خلال إيجاد الطرق لإعادة توجيه الأنشطة الإنسانية والتنمية في المناطق الأقل حساسية.

ثانياً: المقترحات:

من خلال دراستنا لحق الإنسان في جودة الحياة ومن أجل تفعيله بصورة أكبر توصلنا إلى العديد من المقترحات والتي نلخصها فيما يلي:

- تبني نصوص قانونية دولية صريحة تعترف بحق الإنسان في جودة الحياة، كما يجب أن تؤكد هذه النصوص على إلتزام الحكومات بتقنين هذا الحق داخلياً والعمل على تكريس الحماية له ولباقي الحقوق المدعومة له، وفي هذا الإطار لابد من تعزيز دور الأمم المتحدة ومختلف أجهزتها ومنظماتها التي تعمل كآليات تسهر على ضرورة تنفيذ هذا الحق وكذلك توفير الحماية القانونية له من مختلف التهديدات.
- ضرورة العمل على تطبيق سياسات عامة ومشاركة للقضاء على الفقر، ويكون من أهمها تحقيق الإصلاحات الاقتصادية في إطار تطبيق العدالة التوزيعية والعمل على نشر التعليم المجاني بين الفئات الفقيرة وكذلك رفع مستوى التأهيل المهني مع خلق فرص عمل مناسبة لهذه الفئة في ظل تعزيز التكافل الاجتماعي، كما تظهر ضرورة العمل على إعادة توجيه السياسات المالية نحو الاستدامة، حيث تعتبر هذه السياسات

- الأداة الرئيسية في يد الحكومات لاعتماد مقاربة الإستدامة القائمة على الحقوق والرفاهية والتقدم المجتمعي.
- إقامة مؤسسات حقوقية ودعم المؤسسات الموجودة التي تخدم الدفاع عن حريات وحقوق الإنسان بما لا يتعارض مع الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، وكذلك العمل على نشر الوعي بحقوق الإنسان والتعليم بها.
 - دعم الإهتمام بالجانب النوعي من التنمية لتحسين حياة المواطنين والارتقاء بمستوى رفايتهم والمحافظة على الإنجازات والمكتسبات للتنمية وضمان استمرارية نموها من أجل بناء هذا الجيل دون الإضرار باحتياجات الأجيال القادمة من خلال صون وتطوير الموارد البيئية ودعم قدراتها الإستيعابية وحمايتها من التلوث والهدر والإستنزاف والتدهور البيئي.
 - ضرورة قيام علاقات دولية تعاونية بين الشمال والجنوب والتي يكون أساسها العدالة والانصاف، مع ضرورة تحقيق نوع من الإعانات الدولية التي تكون من طرف الدول الغنية في إطار عدم استغلال الأمم الفقيرة وخارج ممارسة أي ضغط وقهر عليهم، لأنّ هذا يخلق نوعا من العدالة العالمية التي تسمح بتوزيع متساوي للفرص في الحياة الأفضل بين كافة أفراد الجيل الحالي وهذا ما يسمح بإمكانية استدامة هذه الفرص للأجيال القادمة.
 - على القيادات السياسية أن تدرك بأن العمل على تحسين حياة الأفراد في الحاضر وحده لا يكفي لتحقيق الحياة الجيدة بل لابد من امتلاك رؤية واضحة نحو المستقبل لتحقيق الحياة الفضلى الآن ومستقبلا ويعتمد هذا على التخطيط الجيد في إطار استراتيجية متكاملة لحياة أفضل.
 - ضرورة دمج الأبعاد البيئية في عملية صنع القرار والتخطيط المستقبلي، إذ لم يعد عنصر البيئة مجرد داعم للرفاه الاقتصادي فحسب، بل أصبح يشكل الوعاء الأساسي

لحقوق الإنسان الداعمة لحق الإنسان في جودة الحياة وضامن أساسي لاستدامة هذا الحق للأجيال المقبلة.

- تحقيق الاستدامة البيئية من خلال العمل على ترشيد استخدام الموارد البيئية وهذا بتقليص التعارض بين هذه الاستخدامات والقدرة الإستيعابية للبيئة، وهذا من أجل الحفاظ على كل من الموارد المتجددة وغير المتجددة وهذا دعما للتنمية المستدامة الموازنة بين احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : باللغة العربية:

I- المصادر:

1/ الصكوك الدولية:

أ- اتفاقيات و بروتوكولات:

1- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، اعتمدها الجمعية العامة بقرارها رقم 2106 ألف (د.20) في 1965/12/21، تاريخ بدء النفاذ 1969/06/04 وفقا لنص المادة 19.

2- اتفاقية مناهضة التعذيب و غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، اعتمدها الجمعية العامة في القرار 46/39 المؤرخ في 1984/12/10، دخلت حيز النفاذ بتاريخ 1987/06/26 وفقا لأحكام المادة 1/27.

3- الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية و السياسية الصادرة بموجب قرار الجمعية العامة 2200 ألف (21)، المؤرخ بتاريخ 1966/12/16، تاريخ بدء النفاذ 1976/03/23 وفقا لأحكام المادة 49.

4- الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية و الإجتماعية و الثقافية، الصادرة بموجب قرار الجمعية العامة رقم 200 ألف (21)، المؤرخ بتاريخ 1966/12/16، تاريخ بدأ النفاذ 1976/06/03 وفقا للمادة 27.

5- البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة رقم 2200 ألف (د.21) المؤرخ في 1966/12/16، تاريخ بدء النفاذ 1976/03/23 وفقا لأحكام المادة 9.

ب- الموثيق و الاعلانات:

- 1- ميثاق الأمم المتحدة، الصادر بمدينة سان فرانسيسكو في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية في 26/06/1945.
- 2- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر بموجب قرار الجمعية العامة رقم 217 ألف (3)، المؤرخ في 1948/12/20
- 3- إعلان و برنامج عمل مؤتمر فيينا، الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان، المنعقد في فيينا خلال الفترة 14-25/06/1993.
- 4- الإعلان العالمي للديمقراطية الصادر عن الإتحاد الدولي في القاهرة في 1997/09/16.

ج- قرارات الجمعية العامة:

- 1- قرار الجمعية العامة رقم 130/32 سنة 1997.
 - 2- قرار الجمعية العامة رقم 164/68 في 2013/12/18.
- 2/ التقارير و الوثائق الصادرة عن المنظمات الدولية:
- أ- التقارير الانمائية العالمية :
 - 1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، " تقرير حول أبعاد جديدة للأمن الإنساني"، UNDP، نيويورك، 1994 .
 - 2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، " تقرير حول تعميق الديمقراطية في عالم مفتت"، UNDP ، نيويورك ، 2002 .
 - 3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، " تقرير حول الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع"، UNDP ، نيويورك، 2004 .

- 4- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير حول تنمية القدرات: تمكين الناس والمؤسسات"، UNDP، نيويورك، 2008.
- 5- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية"، UNDP، نيويورك، 2010.
- 6- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "شعوب متمكنة أمم صامدة"، UNDP، نيويورك، 2011.
- 7- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "المستقبل المستدام الذي نريد"، UNDP، نيويورك، 2011-2012.
- 8- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير حول نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2013.
- 9- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم التنوع"، UNDP، نيويورك، 2013.
- 10- الأمم المتحدة، "تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2014"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2014.
- 11- الأمم المتحدة، "تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2015.
- ب- التقارير الانمائية العربية:

- 1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير حول الأرض الفلسطينية المحتلة: الاستثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة مستقلة"، UNDP، نيويورك، 2009-2010.

ج- تقارير و وثائق أخرى دولية و وطنية:

- 1- البنك الدولي، "تقرير عن التنمية في العالم"، البنك الدولي، واشنطن، 1980.
- 2- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، "تقرير مستقبلنا المشترك"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989.

- 3- البنك الدولي، "تقرير حول التنمية المستدامة في عالم دائم التغيير: التحول في المؤسسات والنمو ونوعية الحياة"، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2003.
- 4- لجنة أمن الإنسان، "تقرير حول أمن الإنسان الآن"، لجنة أمن الإنسان، نيويورك، 2003.
- 5- المفوضية السامية لحقوق الإنسان ورابطة المحامين الدولية، "حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل"، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2003.
- 6- صندوق الأمم المتحدة للسكان، "تقرير حول وعد المساواة: الإنصاف بين الجنسين والصحة الإنجابية والغايات الإنمائية للألفية"، U.N.F.P.A، نيويورك، 2005.
- 7- صندوق الأمم المتحدة للسكان، "تقرير حول وعد المساواة"، UNFPA، نيويورك، 2005.
- 8- البنك الدولي، "تقرير عن التنمية في العالم: الإنصاف والتنمية"، البنك الدولي، واشنطن، 2006.
- 9- المفوضية السامية لحقوق الإنسان، "المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان"، تقرير رقم 90/2011/E، الأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماع، جنيف، 2011.
- 10- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "تقرير نحو اقتصاد أقصر: مسارات إلى التنمية المستدامة"، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، (د.م.ن)، 2011.
- 11- الرائد الاجتماعي، "تقرير حول: التنمية المستدامة: حق في المستقبل"، الرائد الاجتماعي، (د.م.ن)، 2012.
- 12- مفوضية الأمم المتحدة، "مؤشرات حقوق الإنسان: دليل للقياس والتنفيذ"، الأمم المتحدة ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، نيويورك وجنيف، 2012.
- 13- البنك الدولي، "التقرير السنوي: إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرفاه المشترك"، البنك الدولي، واشنطن، 2013.
- 14- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "تقرير حول: تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالجوع لعام 2015: تقييم التقدم المتفاوت"، FAO، روما، 2015.

II- المراجع:

1/ الكتب:

- 1- إبراهيم أحمد خليفة، "الإلتزام الدولي باحترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007 .
- 2- إبراهيم العيسوي، "التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها"، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 2001 .
- 3- إبراهيم عاتي، "الإنسان في الفلسفة الإسلامية: نموذج الفرابي"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1993 .
- 4- إبراهيم مذكور، "في الفلسفة الإسلامية: منهج وتطبيقه"، الجزء الثاني، دار المعارف، الإسكندرية، 2003 .
- 5- إبراهيم مصطفى، "الفلسفة الحديثة: من ديكارت إلى هيوم"، دار الوفاء لنديا للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001 .
- 6- إبراهيم ناصر، "المواطنة"، دار مكتبة الرائد العالمية، الأردن، 2003 .
- 7- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، "التنمية وحقوق الإنسان نظرة اجتماعية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006 .
- 8- أبي نصر الفرابي، "كتاب تحصيل السعادة"، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، القاهرة، 1990 .
- 9- إحسان حفطي، "علم اجتماع التنمية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2004 .
- 10- أحمد أبو الوفا، "الحماية الدولية لحقوق الإنسان في إطار منظمة الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة"، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000 .
- 11- أحمد عبد الحميد الدسوقي، "الحماية الموضوعية والإجرائية لحقوق الإنسان في مرحلة ما قبل المحاكمة"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2009 .

- 12- أحمد فتحي سرور، "العالم الجديد بين الاقتصاد والسياسة والقانون"، دار الشروق، القاهرة، 2005.
- 13- أحمد قوراية، "ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 .
- 14- اسماعيل مظهر، "فلسفة اللذة والألم"، كلمات عربية للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2013.
- 15- أمارتيا صن، "التنمية حرية"، ترجمة شوقي جلال، مطابع السياسة، الكويت، 2004.
- 16- إمام عبد الفتاح إمام، "الأخلاق والسياسة: دراسة في فلسفة الحكم"، المجلس الأعلى للثقافة، (د.م.ن)، 2001 .
- 17- أماني جرار، "الاتجاهات الفكرية لحقوق الإنسان وحياته العامة"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2009 .
- 18- إياد عاشور الطائي ومحسن عبد علي، "التربية البيئية"، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت - لبنان، 2010.
- 19- أيمن يوسف وعمر رحال، "الفصل بين السلطات وسيادة القانون في النظام الديمقراطي"، الطبعة الأولى، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية، رام الله، 2010.
- 20- باتر محمد علي وردم، "العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة"، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2003 .
- 21- باتر محمد علي وردم، "العولمة ومستقبل الأرض"، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- 22- باسل البستاني، "جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة: منابع التكوين وموانع التمكين"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، 2009.
- 23- بومدين أحمد بلخثير، "حق الحياة البشرية"، دار ابن حزم، بيروت، 2009 .

- 24- بومدين بوزيد وآخرون، " فلسفة العدالة في عصر العولمة"، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر، 2009 .
- 25- ترانثي وماركوس، " مقالات فلسفة العصور الوسطى"، ترجمة ماهر عبد القادر محمد، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000 .
- 26- توماس ماير، " مستقبل الديمقراطية الاجتماعية"، الطبعة الأولى، مؤسسة فريد ريش ايبيرت، بيروت، 2008 .
- 27- ثناء فؤاد عبد الله، " آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي"، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004 .
- 28- جاك دونللي، " حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق"، ترجمة مبارك علي عثمان، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1998 .
- 29- جبار صابر طه، " النظرية العامة لحقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009 .
- 30- جمال البناء، " نهج الإسلام في تقرير حقوق الإنسان"، الطبعة الأولى، دار الفكر الإسلامي، القاهرة، 1999 .
- 31- حامد عمار، " مقالات في التنمية البشرية العربية"، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1982 .
- 32- حسن سعد سند، " الحماية الدولية لحق الإنسان في السلامة الجسدية"، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004 .
- 33- حمد بن محمد آل الشيخ، " اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية"، الطبعة الأولى، العبيكان للنشر، الرياض، 2007 .
- 34- خديجة عرفة محمد أمين، " الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2009 .
- 35- خليفة الكواري، " نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986 .

- 36- خليل حسين، " الفلسفة والفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011 .
- 37- د .هيوكوش، " إدارة الجودة الشاملة: تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الرعاية الصحية وضمان استمرار الالتزام بها"، ترجمة طلال بن عابد الأحمدى، معهد الإدارة العامة، الرياض، 2002 .
- 38- دافيد ب .فورسايت، " حقوق الإنسان والسياسة الدولية"، ترجمة محمد مصطفى غنيم، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة ، 1993 .
- 39- داود الباز، " حق المشاركة في الحياة السياسية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2002 .
- 40- دوناتو رومانو، " الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة"، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق - سوريا، 2003 .
- 41- مورتمر سيلزو وآخرون، " النظام العالمي الجديد"، ترجمة صادق إبراهيم عودة، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 2001 .
- 42- رافع شفيق البطاينة، " الديمقراطية وحقوق الإنسان في الأردن"، وزارة الثقافة، عمان-الأردن، 2004 .
- 43- راوية عبد المنعم عباس، " الأخلاق عند بليز بسكال وفلسفة الإنسان"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996 .
- 44- رشاد أحمد عبد اللطيف، " أساليب التخطيط للتنمية"، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002 .
- 45- رشاد أحمد عبد اللطيف، " أساليب التخطيط للتنمية"، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002 .
- 46- رشيد حمد، محمد سعيد صباريني، " البيئة ومشكلاتها"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990 .

- 47- رواء زكي الطويل، "التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان"، الطبعة الأولى، دار الزهران، عمان، 2010.
- 48- روبرت أ. دال، "عن الديمقراطية"، ترجمة أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 2000.
- 49- رودريك إيليا أبي خليل، "العقوبات الاقتصادية الدولية في القانون الدولي بين الفعالية وحقوق الإنسان"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008.
- 50- زهير الكايد، "نحو تعميق أسس النزاهة والشفافية والمساءلة في المؤسسات العامة العربية"، في: المجتمع المدني ودوره في دعم النزاهة والشفافية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007.
- 51- زينب أبو زيد أبو بكر، "المعونات الدولية وعلاقتها بالتنمية"، في: المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007.
- 52- سامي محمد هشام حريز وزيد منير عبودي، "إدارة الكوارث والمخاطر: الأسس النظرية والتطبيقية"، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 53- سامي محمود ذبيان، "شقاء الديمقراطية في الوطن العربي"، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، 1997.
- 54- سعد حسين فتح الله، "التنمية المستقلة: المتطلبات الاستراتيجية والنتائج"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.
- 55- سعيد سالم جويلي، "حق الإنسان في البيئة"، دار النهضة العربية، (دم.ن)، 2001.
- 56- سميح مسعود، "تحديات التنمية العربية"، المركز الكندي لدراسات الشرق الأوسط، كندا، 2010.
- 57- سوسن تمرخان بكة، "الجرائم ضد الإنسانية"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006.

- 58- السيد عبد الحليم الزيات، " التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي"، الجزء الثاني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 59- السيد عطية عبد الواحد، " دور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للدخل-التنمية الاجتماعية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
- 60- الشافعي محمد البشير، " قانون حقوق الإنسان"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2009.
- 61- شريف يوسف حلمي خاطر وصلاح الدين فوزي، " الحماية الدستورية لمبدأ الكرامة الإنسانية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.
- 62- صالح محمد محمود بدر الدين، " الإلتزام الدولي بحماية حقوق الإنسان"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.
- 63- الطاهر خرف الله، " تصنيف الحريات وحقوق الإنسان"، في: الوسيط في الدراسات الجامعية، الجزء السابع، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- 64- عباس شومان، " إجهاض الحمل وما يترتب عليه من أحكام في الشريعة الإسلامية"، الطبعة الأولى، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 1999.
- 65- عبد الرحمن بدوي، " الفلسفة والفلسفة في الحضارة العربية"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1987.
- 66- عبد الرحمن بدوي، " فلسفة العصور الوسطى"، الطبعة الثالثة، دار القلم، بيروت، 1979.
- 67- عبد السلام مصطفى عبد السلام، " البيئة ومشكلاتها والتربية البيئية والتنمية المستدامة"، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2011.
- 68- عبد الكريم علوان، " الوسيط في القانون الدولي العام: الكتاب الثالث حقوق الإنسان"، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 69- عبد الله الدبوبي وآخرون، " الإنسان والبيئة: دراسة اجتماعية تربوية"، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

- 70- عبد الله بن عبد الرحمن البريد، "التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الإستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي"، الطبعة الأولى، العبيكان للنشر، الرياض، 2015.
- 71- عبد المحي محمود حسن صالح، "الصحة العامة وصحة المجتمع"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 72- عبد الملك بن حمد الفارس، "جريمة الانتحار والشروع فيه بين الشريعة والقانون وتطبيقاتها في مدينة الرياض"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004.
- 73- عبد الوهاب الأمين، "التنمية الاقتصادية: المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية"، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، 2000.
- 74- عبد الوهاب الكيالي، "موسوعة السياسة"، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.ت.ن).
- 75- عثمان أمين، "رواد المثالية في الفلسفة الغربية"، دار المعارف، الإسكندرية، 1967.
- 76- عروبة جبار الخزرجي، "القانون الدولي لحقوق الإنسان"، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2010.
- 77- علاء الشبلي ومعتز بالله عثمان، "دليل التمكين القانوني للفقراء"، الطبعة الأولى، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، (و.م.ن)، 2013.
- 78- علي خليفة الكواري وآخرون، "المسألة الديمقراطية في الوطن العربي"، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
- 79- علي عبد الرازق حنبل، "إستراتيجيات دراسة المستقبل"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 80- علي عبد الكريم حسين الجابري، "دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن"، دار دجلة، عمان، 2012.

- 81- عمر الحفصي فرحاتي وآخرون، "آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- 82- عمر بن عبد الله بن مشاري السعدون، "القتل الرحيم: دراسة تأصيلية مقارنة"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2009.
- 83- غادة علي موسى، "مخاطر غياب الأمن الإنساني على البيئة والتنمية المستدامة"، في: التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007.
- 84- غازي القصيبي، "التنمية... الأسئلة الكبرى"، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1992.
- 85- غالب غانم وآخرون، "حكم القانون: لقاءات ومحاضرات"، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، بيروت، 2005.
- 86- فارح مسرحي، "الحدائث في فكر محمد أركون مقارنة أولية"، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006.
- 87- فرج محمد أبو شمالة، "حقوق الإنسان"، الطبعة الأولى، صناع التغيير، عمان، 2009.
- 88- فهد عبد الكريم أبو العثم، "القضاء الإداري بين النظرية والتطبيق"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- 89- فيصل شطناوي، "الديمقراطية وحقوق الإنسان"، الطبعة الثانية، المؤلف: عمان، 2005.
- 90- فيصل محمود الغرابية، "أبعاد التنمية الاجتماعية العربية"، دار اليافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 91- قادري عبد العزيز، "حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية"، دار هومة، الجزائر، 2003.

- 92- كلود فوسلر وبيتر جيمس، "إدارة البيئة من أجل جودة الحياة"، ترجمة أحمد إصلاح، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2001.
- 93- كمال اللبواني، "اقتصاد السعادة"، دار الشموس للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 2000.
- 94- كوثر أبو عين، "النظام البيئي وصحة المجتمع"، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 95- كيل نيشيف وفو لتشنكو، "أخلاقيات السعادة"، ترجمة يوسف إبراهيم الجهاني، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1998.
- 96- ليا ليفين، "حقوق الإنسان: أسئلة وإجابات"، ترجمة علاء شبلي ونزهة جيسوس إدريس، اليونسكو، باريس، 2009.
- 97- ماجدة عدلي، "الحق في السلامة الجسدية"، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2007.
- 98- مازن ليلو راضي وحيدر أدهم عبد الهادي، "المدخل لدراسة حقوق الإنسان"، الطبعة الأولى، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 99- مجيد مسعود، "التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1984.
- 100- محروس محمود خليفة، "التنمية البشرية وقضاياها النظرية والنهجية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003.
- 101- محسن عوض وآخرون، "دليل التمكين القانوني للفقراء"، الطبعة الثانية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (د.م.ن)، 2013.
- 102- محمد أركون، "نزعة الانسنة في الفكر العربي: جيل مكسويه التوحدي"، الطبعة الأولى، ترجمة هاشم صالح، دار الساقى، بيروت، 1997.
- 103- عثمان أمين، "رواد المثالية في الفلسفة الغربية"، دار المعارف، الإسكندرية، 1967.

- 104- محمد العجاتي وآخرون، " من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية"، روافد للنشر والتوزيع، (د.م.ن)، 2011 .
- 105- محمد حسن أبو يحيى، " حقوق الجنين والطفل في الإسلام والقانون الدولي"، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011 .
- 106- محمد سعادي، " حقوق الإنسان"، دار يحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002 .
- 107- محمد صبحي نجم، " الجرائم الواقعة على الأشخاص"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002 .
- 108- محمد عبد الفتاح محمد، " الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005 .
- 109- محمد عبد الوهاب العزاوي، " إدارة الجودة الشاملة"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان ، 2005 .
- 110- محمد علي مصطفى وخير الدين عبده أحمد، " تاريخ الفلسفة"، الطبعة الأولى، المطبعة الرحمانية، مصر، (د. ت. ن).
- 111- محمد عمر تشابرا، " مستقبل علم الاقتصاد"، ترجمة رفيق يونس المصري، دار الفكر، دمشق - سوريا، 2004 .
- 112- محمد يوسف علوان ومحمد خليل الموسى، " القانون الدولية لحقوق الإنسان : الحقوق المحمية"، الجزء الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006 .
- 113- مدحت القرشي، " التنمية الاقتصادية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007 .
- 114- مصطفى النشار، " تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي"، الجزء الثاني، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، 2000 .
- 115- مصطفى عبده، " فلسفة الأخلاق"، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 1999 .
- 116- مصطفى عشوي، " الإنسان والكمال في فكر مسكويه"، مؤسسة العلوم النفسية العربية، (د.م.ن)، 2015 .

- 117- المعتصم بالله الجوارنة وديمة محمد وصوص، " التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية"، دار الخليج، عمان ، 2009.
- 118- ميشال تودارو، " التنمية الاقتصادية"، ترجمة محمد حسن حسيني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض ، 2006.
- 119- نادر الفرجاني، " عن نوعية الحياة في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.
- 120- نبيل عبد الرحمن ناصر الدين، " ضمانات حقوق الإنسان وحمايتها"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.
- 121- نبيل مصطفى إبراهيم خليل، " آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
- 122- نظر بومعالي، " حق الحياة وسبل حمايتها في النظم الوضعية والإسلام"، قصر الكتاب، البلدة، 2005.
- 123- هشام مصطفى الجمل، " دور الموارد البشرية في تمويل التنمية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية - مصر، 2007، ص.47 .
- 124- هنري كوربان، " تاريخ الفلسفة الإسلامية"، ترجمة نصير مروّة وحسن فبيسي، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 1998.
- 125- وسن عبد الرزاق حسن، " إضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، 2013.
- 126- ياسر الفهد، " الديمقراطية والإعلام: دراسة في المجتمع المدني والفكر الإعلامي"، الطبعة الأولى، المنارة، بيروت، 2002 .
- 127- يسرى دعبس، " البيئة والتنمية المستدامة"، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، الإسكندرية ، 2006.

2/ المقالات:

- 1- أحمد محمد عبد الخالق، "الصيغة العربية لمقياس نوعية الحياة الصادر عن منظمة الصحة العالمية: نتائج أولية"، مجلة دراسات نفسية، المجلد 18، العدد 2، أبريل 2008، ص ص (247-257).
- 2- أحمد هاشم الصقال، "متطلبات التنمية المستدامة في العراق"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، ص ص (338-313).
- 3- إدريس حسن محمد، "مبدأ الفصل بين السلطات ودوره في حماية الحقوق الحريات العامة"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 4، أيار 2008، ص ص (243-264).
- 4- آذار عبد خليفة، "التعددية الحزبية المحاسن والمساوئ"، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد 16، العدد 69، 2011، ص ص (227-242).
- 5- إسراء علاء الدين نوري، "دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 6، السنة 2، ص ص (367-404).
- 6- إسراء محمد علي سالم وزينب عبد علي جريد، "حماية الحق في الحياة في القانون الجنائي"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 10، 2012، ص ص (135-190).
- 7- أسعد جواد كاظم، "التنمية البشرية المستدامة ودعوة الفكر الاقتصادي إلى رحاب الإنسانية"، مجلة العلوم الاقتصادية جامعة البصرة، العدد 17، 2006، ص ص (14-1).
- 8- أمل هندي ونزار جودة، "التعددية السياسية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر"، مجلة العلوم السياسية، العدد 46، 2013، ص ص (93-126).

- 9- أنور محمد فرج محمود، "المجتمع العالمي بين الفاعلية والشرعية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 37، 2012، ص ص. (232-271)
- 10- أنور محمد فرج وآسؤ إبراهيم عبد الله، " دور التنشئة الاجتماعية في المشاركة السياسية للشباب"، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 5، العدد 1، السنة الخامسة، 2011، ص ص. (269 - 301).
- 11- حسين علوان، " إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي"، مجلة العلوم السياسية، العدد 36، 2008، ص ص. (74-113).
- 12- حنان عبد الخضر هاشم، " واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق :إرث الماضي وضرورات المستقبل"، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد 1، العدد 21، 2011، ص ص. (241-288).
- 13- خالد عكاب حسون، " التهديدات التي تواجه الأمن الإنساني في نطاق القانون الدولي"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 13، 2012، ص ص. (1-26).
- 14- خولة حسين حمدان، " دور التدقيق البيئي في التنمية المستدامة"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، 2014.
- 15- داود خير الله، " الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها"، مجلة المستقبل العربي، العدد 309، نوفمبر 2004.
- 16- دورين بنيامين هرمز، " الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، 2014، ص ص. (31-42).
- 17- ديدي ولد السالك، " الممارسة الديمقراطية مدخل إلى تنمية عربية مستدامة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 356، أكتوبر 2008.
- 18- رشا محمد جعفر الهاشمي، " نظام التعددية الحزبية ودوره في الحياة الديمقراطية"، مجلة الفتح، العدد 26، 2006، ص ص. (132-144).

- 19- سنتي الزاوية، "الثروة البترولية والأمن الاقتصادي العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 432، شباط 2015، ص ص. (53-62).
- 20- سحر جبار يعقوب، "حق المشاركة السياسية للمرأة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي"، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الرابع عشر، العدد 2-1، 2011.
- 21- سحر قدور الرفاعي، "توظيف الإدارة البيئية في الوصول إلى التنمية المستدامة"، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 5، 2009، ص ص. (71-91).
- 22- سحر قدوري الرفاعي، "إشكالية إدارة شؤون البيئة في التوجهات التنموية المستدامة"، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية، العدد 25، 2008، ص ص (159-186).
- 23- سرمد زكي الجادر، "التوظيف الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني"، مجلة الدراسات الدولية، العدد 55، 2013، ص ص. (1-26).
- 24- سعيد علي غافل، "الحق في التنمية"، مجلة الكلية الإسلامية، العدد 17، السنة 2012، ص ص. (481-517).
- 25- سلاطنية بلقاسم وعرعور مليكة، "معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الخامس، جوان 2009، ص ص. (1-19).
- 26- سلاف مشري، "جودة الحياة من منظور علم النفس الإيجابي"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 08، سبتمبر، 2014، ص ص. (215-237).
- 27- سهيل دياب، "مؤشرات الجودة وتوظيفها في تنظيم التعليم والتعلم"، مجلة الجودة في التعليم العالي، المجلد الثاني، العدد الأول، ديسمبر 2006.
- 28- سوسن عبد الونيس ابراهيم حجازي، "الرضا عن الحياة وعلاقته بالأداء الاجتماعي لأسر الأطفال التوحديين"، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 22، 2007، ص ص. (263-320).

- 29- شاهر خالد سليمان، "قياس جودة الحياة لدى عينة من طلاب جامعة تبوك بالمملكة العربية السعودية وتأثير بعض المتغيرات عليها"، مجلة رسالة الخايج العربي، العدد 117، السنة 31، ص ص. (117-155).
- 30- شكراني الحسين، "العدالة المائية من منظور القانون الدولي"، مجلة رؤى استراتيجية، المجلد الأول، العدد 4، سبتمبر 2013، ص ص. (74-113).
- 31- شكراني الحسين، "من مؤتمر استوكهولم 1972 إلى ريو 20+ لعام 2012: مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 63-64، صيف-خريف 2013، ص ص. (147-168).
- 32- شنيوي عيد مطر، "الديمقراطية بين المفهومين، الغربي والإسلامي"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 6، السنة الثانية، ص ص. (181-214).
- 33- عادل عبد الستار عبد الحسن الجنابي، "حق الحياة في الإسلام"، مجلة الأستاذ، المجلد الأول، العدد 212، 2015، ص ص. (267-296).
- 34- عامر عياش عبد وأديب محمد جاسم، "دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد الثاني، العدد 6، سنة 2010، ص ص. (1-77).
- 35- عبد الباسط عبد الرحيم عباس، "أجيال حقوق الإنسان بين الطرح الفكري والسند العلمي"، مجلة كلية الحقوق، المجلد 16، العدد 4، 2014، ص ص. (299-318).
- 36- عبد الجبار أحمد ومنى جلال عواد، "الديمقراطية والأمن الإنساني"، مجلة العلوم السياسية، العدد 46، السنة 2013، ص ص. (73-92).
- 37- عبد الكريم سعد محجوب، "النظام السياسي الأمثل... بين الواقع والطموح: دراسة في العلاقة بين الحكم الصالح وحقوق الإنسان"، المجلة السياسية والدولية، عدد 20، 2012، ص ص. (335-346).

- 38- عبد الله جمعان الغامدي، " التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة"، مجلة الإقتصاد والإدارة، المجلد 23، العدد الأول، 2009.
- 39- عبد الله حسون وآخرون، " التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد"، مجلة ديبالي للبحوث الإنسانية، العدد 67، 2015، ص ص. (357-338).
- 40- عبير سهام مهدي، " بناء دولة القانون في العراق"، المجلة السياسية والدولية، العدد 9، 2008، ص ص. (74-53).
- 41- عبير سهام مهدي، " جدلية العلاقة بين الديمقراطية وتداول السلطة :العراق نموذجاً"، المجلة السياسية والدولية، العدد 18، السنة 2011، ص ص. (257-280).
- 42- عدنان مناتي صالح، " التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات والمتطلبات"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، إصدار خاص، 2014، ص ص. (109 -132).
- 43- علي تتيات ومحمد بلعزوقي، " العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 28، العدد 5، 2014، ص ص. (1226 -1252).
- 44- علي جواد وتوت، " حقوق الإنسانمقاربة أولية"، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد التاسع، العددان 1-2، 2006، ص ص. (213 -230).
- 45- علي عباس مراد، " المشاركة السياسية منظور تنموي"، المجلة السياسية والدولية، العدد 5، 2006، ص ص. (65 -84).
- 46- علي عبد محمد سعيد الراوي وخليل محمد شهاب الجبوري، " التمكين الاقتصادي والتنمية البشرية المستدامة ومهمات السياسة الاقتصادية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، 2014، ص ص. (1 -14).

- 47- عماد الشيخ داود، "الشفافية ومراقبة الفساد"، مجلة المنصورة، العدد 18، السنة 2012، ص ص. (77-119).
- 48- عماد محمد ربيع، "الجزور الدستورية لحقوق الإنسان"، المجلة السياسية والدولية، العدد 8، 2008، ص ص. (1-20).
- 49- عمار عماري، "بعض الملاحظات على التنمية في الجزائر وسبل النهوض بها"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 7، 2007.
- 50- عواد عباس الحردان، "حق المشاركة السياسية: إطار مرجعي"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد الأول، العدد السادس، 2012، ص ص (30-59).
- 51- عواطف شاكر محمود، "دور استشراف المستقبل في التخطيط الناجح للمنظمة"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 19، 2010، ص ص. (64-80).
- 52- فانتن محمد رزاق، "التعددية السياسية في مصر بعد 1981"، المجلة السياسية والدولية، العدد 16، السنة 2010.
- 53- فكري جواد عبد: "دور الفلسفة اليهودية في تطوير مفهوم الألوهية: فلسفة بن ميمون نموذجاً"، مجلة آداب الكوفة، العدد الثالث، المجلد الأول، 2008، ص ص. (145-173).
- 54- فلاح خلف كاظم الزهيري، "الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة... حتمية الترابط"، المجلة السياسية والدولية، العدد 22، السنة 2012، ص ص. (217-237).
- 55- فواز صالح، "مبدأ احترام الكرامة الإنسانية في مجال الأخلاقيات الحيوية: دراسة قانونية مقارنة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الأول، 2011.

- 56- محمد جمال باروت " تحدي الأمن الغذائي :رؤية مشروع سورية"2025 ،
مجلة بحوث اقتصادية عربية، عددان 44 - 43 ، صيف.176 .
- 57- محمد عبد الحليم منسي وعلي مهدي كاظم، "تطوير وتقنين مقياس جودة الحياة
لدى طلبة الجامعة في سلطنة عمان"، المجلة الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا،
المجلد الأول، العدد الأول، 2010، ص ص . (41- 60).
- 58- محمد عبد الوهاب العزاوي وإسراء وعد الله السبعوي " دور إستراتيجيات التصنيع
الأخضر في تعزيز التنمية المستدامة"، مجلة بحوث مستقبلية، مجلد4، العدد44 ،
2013، ص ص . (81- 108).
- 59- مهدي صالح داوي، " التنمية البشرية المستدامة :مفاهيم التكوين وأبعاد
التمكين"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة، العدد الحادي والثلاثون،
2011، ص ص . (44- 68).
- 60- مهدي طه مكي، " فلسفة الأخلاق عند تلامذة سقراط : أنتيستين الكلي وأستبوس
القورينائي"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد الأول، العدد الأول، 2009، ص ص .
(239-246).
- 61- موسى فيرير، " الواجبات تجاه الأجيال القادمة :من منظور شرعي"، سلسلة ورقات
طابة، العدد6، 2012 .
- 62- نضال شاكر جودة الهاشمي وسهيله عبد الزهرة الحجيبي، " بناء نموذج قياسي
للأمن الإنساني"، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية، المجلد الثاني، عدد خاص
بالمؤتمر العلمي، 2012، ص ص . (180- 230).
- 63- نوار محمد ربيع الخيري، " التخطيط الاستراتيجي دراسة سياسية نظرية"، المجلة
السياسية والدولية، العدد24 ، 2014، ص ص . (50- 67).
- 64- هبة الله محمود أبو النيل، " الإنتماء الإجتماعي والرضا عن الحياة وقيمة
الإصلاح كمتغيرات منبئة بالمشاركة السياسية"، مجلة دراسات عربية في علم
النفس، المجلد9 ، العدد1، يناير 2010، ص ص . (115- 125).

65- هبة محمود أبو النيل، "الانتماء الاجتماعي والرضا عن الحياة وقيمة الإصلاح كمتغيرات منبئة بالمشاركة السياسية"، مجلة دراسات عربية في علم النفس، المجلد 9، العدد 1، يناير 2010، ص ص. (115-165).

66- يونس علي أحمد، "تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون، 2010.

3/ الموسوعات:

- 1- حازم البيلاوي، "عن الليبرالية"، في: الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، الأكاديمية العربية للعلوم، 2007.
- 2- عبد الوهاب الكيالي، "موسوعة السياسة"، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.ت.ن).
- 3- عصام الحناوي، "تغير المناخ"، في: الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الثاني، الأكاديمية العربية للعلوم، بيروت، 2006.
- 4- مصطفى علوي سيف، "الأمن والتنمية: تعدد الأبعاد وتداخل القضايا"، في: الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الجزء الأول، الأكاديمية العربية للعلوم، بيروت، 2006.

4/ المداخلات:

- 1- إيمان أحمد خميس، "جودة الحياة وعلاقتها بكل من الرضا الوظيفي وقلق المستقبل لدى معلمات رياض الأطفال"، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الثالث: تربية المعلم العربي وتأهيله، كلية العلوم التربوية جامعة جرش، الأردن، 2010.
- 2- دارم البصام، "حول المفاهيم والمؤشرات الاجتماعية المطلوبة لقياس الانجاز في جهود التنمية العربية: رؤية نقدية للاتجاهات الجديدة"، ندوة تطبيق المؤشرات

- الاجتماعية والاقتصادية على التخطيط للتنمية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، 1987 .
- 3- سليمان حسين المزين وسامية إسماعيل سكيك، " مؤشرات إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في ضوء بعض المتغيرات"، في: المؤتمر الدولي للتعليم العالي في الوطن العربي - آفاق مستقبلية، 2012-01-18.
- 4- علي الصاوي، " ماهية المساواة والشفافية ودورها في تعزيز التنمية الإنسانية"، مسودة الورقة المقدمة للمؤتمر الثالث حول المساواة والشفافية، الجمعية الاقتصادية العمانية بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية الخليجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مسقط، يومي 21 و 22 مارس 2009 ، ص.4 .
- 5- محمد الطراونة، " سيادة القانون ودور المحامين في تدعيم هذا المفهوم وآليات التفعيل"، مؤتمر المحامين ودورهم في دعم سيادة القانون، جمعية الإمارات للمحامين والقانونيين، الإمارات، 21-20 ماي 2014 .

5/ الرسائل الجامعية:

- 1- أحمد وافي، " الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان ومبدأ السيادة"، (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر-1، 2010-2011 .
- 2- بحرة كريمة، " جودة حياة التلميذ وعلاقتها بالتحصيل الدراسي"، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاجتماعية جامعة وهران، وهران، 2013-2014 .
- 3- بن سعيد صبرينة، " حماية الحق في حرمة الحياة الخاصة في عهد التكنولوجيا"، (أطروحة دكتوراه)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015 - 2014 .
- 4- بن قفة سعاد، " المشاركة السياسية في الجزائر"، (أطروحة دكتوراه)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012 .

- 5- زعطوط رمضان، " نوعية الحياة لدى المرضى المزمنين وعلاقتها ببعض المتغيرات"، رسالة دكتوراه ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (د .ت .ن)، ص. 27 .
- 6- فاتن صبري سيد الليثي، " الحماية الدولية لحق الانسان في بيئة نظيفة"، (أطروحة دكتوراه) ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012-2013 .

7/ المقالات الإلكترونية:

- 7- ياسين محمد حسين ، " حقوق الانسان والديمقراطية".
(www.Scbaghdad.Edu.iq/Files/rights.pdf)
- 8- ليلي الرحباني، " القانون الدولي لحقوق الإنسان :آليات الشكاوى الفردية- البحرين نموذجاً"
(<http://leilan rabbany.word press.com/2012/12/13>).
- 9- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، " تقديم شكوى عن إدعاء انتهاك حقوق الإنسان".
([hrlibrary.umn.edu/arabic/OHCHR naohandbbook7.pdf](http://hrlibrary.umn.edu/arabic/OHCHR_naohandbbook7.pdf)).
- 10- محمد عدنان وديع، " قياس التنمية ومؤشراتها"
(www.arab-api.org/images/publication/pdfs/115/115-develop-bridge2.pdf)
- 11- يمن محمد حافظ الحماقي، " مفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي وأنواعها، معايير وخطوات إعدادها".
(<http://www.Mof.gov.eg/equality-Finallweb/system pages/wrshfiles/M3.pdf>).
- 12- بسنت محمد على موسى " :التمثيل السياسي "
(<https://sites.google.com/site/comppoliticsegphd/home/mqrr2012/syl/prese ntations/representation>)
- 13- محمد زيدان، " الحق في الصحة هو حق من حقوق الإنسان"
(www.achr.eu/art601.html)

14- نهلة محمد أحمد جبر، "الأمن الثقافي: مفهومه ودواعيه وعوامل تحقيقه".
(<http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/nahla%20mohamed.pdf>)

15- "الحق في الصحة".
(<http://eipr.org/sites/default/pressreleases/pdf/eipr-right.to.health.pdf>)

ثانيا: باللغة الأجنبية:

I - المصادر:

أ-التقارير و الوثائق الصادرة عن المنظمات الدولية:

- 1- Environmental protection Agency, " *Quality of life indicators* ", Environmental protection Agency, United States, 1972.
- 2- The Environmental Protection Agency, " *the Quality of life concept* ", E.P.A , United States, 1973.
- 3- United Nations Development Programme, " **Concept and Measurement of Human development** ", U.N.D.P, New York, 1990.
- 4- Programme de Nations Unies pour le développement , " *Rapport sur le développement humain au service de l'éradication de la pauvreté* ", PNUD , New York, 1997.
- 5- La Commission européenne pour la démocratie par le droit, " *Le principe du respect de la dignité de la personne humaine* ", Conseil de l'Europe, Allemagne, 1999.
- 6- United Nations Development Programme , " *Report on Human Right and Human development* " ,UNDP , New York, 2000.
- 7- The World Bank, " *Report on equity and development* ", the World Bank, Washington, 2006.
- 8- Office of the United Nations and World Health Organization, " *The right to health* ", United Nations: New York, 2008.
- 9- United Nations Development Programme, " *Report on Sustainability and Equity: A better future for all* ", UNDP, New York, 2011.

- 10- United Nations Development Programme, "*Sustainability and Equity A Better future for all*", UNDP, New York, 2011.
- 11- The World Bank, "*World Development indicators 2014*", the World Bank, Washington, 2014.
- 12- United Nations Development Programme, "*Work for human development*", UNDP, New York, 2015.
- 13- World Justice Project, "*Open government index: report 2015*", The World Justice Project, Washington, 2015.

II- المراجع:

1/ الكتب:

- 1- Alexander kaufman , "Capabilities equality", Routledge , London and New York, 2006.
- 2- Alison Brysk, "Globalization and human rights", University of California Press, London, 2002.
- 3- Alison J. Carr (el.), "Quality of life", BMJ books, London, 2003.
- 4- Andrew F. cooper (el.) , "Enhancing global governance : Towards a new diplomacy," United Nation University Press , New York, 2002.
- 5- Anna Jonsson , "Human trafficking and human security", Routledge , London and New York, 2009, p .11.
- 6- Barry Buzan (el.), "Security : a new framework for analysis", Lynne Rienner Publishers, London, 1998.
- 7- Ben – Chieh Liu , "Quality of life indicators", Washington Environmental Research Center, Washington, 1975.
- 8- Bertrand Mathieu, "Le droit à la vie", Conseil de l'Europe, Belgique, 2005.
- 9- Carole Pateman , "Participation and Democratic theory", Cambridge University Press , London, 1970.
- 10- Chadwick F. Alger, "The future of the United Nations system :Potental for the Twenty-first century", United Nations University Press , New York, 1998.

- 11- Chadwick F. Alger, "**The Future of the United Nations System: Potential for the Twenty –first Century**", U.N.U.P, New York, 1998.
- 12- Daniel Ressel, "**Plato on pleasure and the good life**", OXFORD University Press, New York, 2005.
- 13- David philips, "**Quality of life: concept, policy and practice**", Routledge, London, 2006.
- 14- Deepa Narayan, "**Empowerment and poverty reduction**", The World Bank, Washington, 2002.
- 15- Elyse W. Kerce, "**Quality of life: Meaning, Measurement, and Models**", N.P.R.D.C, San Diego - California, 1992.
- 16- Emmanuell Bribosia et Ludovic Hennebel, "**Classer les droits de l’homme**", BRUYLANT, Bruxelles, 2004.
- 17- Erik Andre Andersen and Hans-otto sano, "**Human Rights indicators at programme and project level**", The Danish institute for Human Rights, Denmark, 2006.
- 18- Frank M. Andrews and stephen B. Withey, "**Social indicators of well-being: American’s perceptions of life quality**", PLENUM PRESS, New York and London, 1976.
- 19- G. B. Madison, "**The political economy of civil society and human rights**", Routledge , London and New York, 1998.
- 20- Gavin Cawthra, Andre du Pisani and Qbillah Omari , "**Security and democracy in southern Africa**", wits University press , Johannesburg, 2007.
- 21- Gerd Vanriel, "**Pleasure and the good life: Plato, Aristotle, and the Neoplatonists**", BRILL, Boston, 2000.
- 22- Gideon Baker , "**Civil society and democratic theory**", Routledge , London and New York, 2002.
- 23- Günther Patzig, "**Quality of life in Plato and Aristotle: Perspectives on Greek philosophy**", Ashgate Publishing limited, England, 2003.
- 24- James M. Broadus and Raphael. V. vartanov, "**The oceans and environmental security**", Island Press, Washington, 1994.
- 25- Jan Aart Scholte , "**Building global democracy?**", Cambridge university press, New York, 2011.

- 26- Jaques Chevallier, "l'Etat post-moderne" ,2^{ème} édition, L.G.D.J : Paris, 2004.
- 27- Jean - Michel Klossek, "Qualité de vie", John Libbey EUROTEXT, Paris, 2003.
- 28- John Tobin, "The Right to health in international law", OXFORD University press, New York, 2012.
- 29- Joseph Oliver (el.), "Quality of life and Mental Health Services", ROUTLEDGE, London, 2005.
- 30- Kenneth C. land, "Handbook of Social indicators and Quality of life Research", Springer, NewYork, 2012.
- 31- Kerstin Mechlem, "Food security and the right to food in the discourse of the United Nations", in: International food security and global legal pluralism, Bruylant, Bruxelles, 2004.
- 32- Kevin M. Cahill, M. D., "Human security for all", Fordham University Press, New York, 2004.
- 33- Kyriakos N. Demetriou , "Democracy in Transition : political participation in the European Union", Springer, New York, 2013.
- 34- M. J. Sirgy (el.) , "Community quality-of-life indicators ", Volume3, Springer, New York and London, 2011.
- 35- M. Joseph Sirgy, "the Psychology of Quality of life: Hedonic well-being, life Satisfaction ", Second Edition, Springer , New York and London, 2012.
- 36- Manfred Nowak, "The Right to life, survival and development ", M. N. P. L, Boston, 2005.
- 37- Mark McGillivray and Matthew Clark, "Understanding human well-being", United Nations University Press, New York, 2006.
- 38- Mark McGillivray, "Human well-being: concept and measurement ", United Nations University, New York, 2006.
- 39- Mark Rapley, "Quality of life Research", SAGE Publications, London, 2003.
- 40- Martha C. Nussbaum , "Creating capabilities : the human development approach", The Belknap Press of Harvard University Press , London, 2011.

- 41- Martha Nussbaum and Amartya Sen, "The quality of life", OXFORD University Press, New York, 1993.
- 42- Michael R. Hagerty (el.), "Assessing quality of life and living conditions to guide national policy", K. A. P, New York, 2002.
- 43- Monica den Boer and Jaap de Wild (eds), "the viability of human Security", Amsterdam University Press, Amsterdam, 2008.
- 44- Moufida Gauda and John Crowley, "Rethinking Human Security", Wiley – Blackwell, United Kingdom, 2008.
- 45- Oliver de Frouville, "L'intangibilité des droits de l'homme en droit international", Pedone, Paris, 2004.
- 46- P. H Liotta (el.), "Environmental change and human Security", Springer, New York, 2007.
- 47- Partha Dasgupta, "Human well-being and the natural environment", OXFORD University Press, New York, 2001.
- 48- Paul J. Nelson and Ellen Dorsey, "New Rights Advocacy", Georgetown University Press, Washington, 2008.
- 49- Pierre Du Toit, "State-building democracy in southern Africa", HSRC Publishers, Pretoria, 1995.
- 50- Rainer Bauböck, "Migration and citizenship : legal status, rights and political participation", Amsterdam University press, Amsterdam, 2006.
- 51- Reijo Miettinen, "Innovation, human capabilities, and democracy", OXFORD University Press, New York, 2013.
- 52- Rhona K. M. Smith, "International human right", OXFORD University Press, New York, 2007.
- 53- Robert Perscott –Alden, "The wellbeing of nation: a country-by-country index of quality of life and the environment", Island Press, Washington, 2001.
- 54- Samuel S. Franklin, "the psychology of Happiness: A good human life", CAMBRIDGE University Press, Cambridge, 2010.
- 55- Séverine Deneulin and Lila Shahani, "An introduction to the human development and capability approach", Earth scan, London, 2004.

- 56- Siobhan Mchernerney –Lankford, "**Human Rights Indicators in Development: Aintroduction**", The World Bank, Washington, 2010.
- 57- Thomas Potthast and Simon Meisch, "**Climate change and Sustainable development**", wageningen Academic Publishers, the Netherlands, 2012.
- 58- Thomas Zittell and Dieter Fuchs, "**Participatory Democracy and Political participation**", Routledge, New York, 2007.
- 59- Verena Beittinger-Lee, "**(UN) Civil Society and political change in Indonesia**", Routledge, London and New York, 2009.
- 60- Wolfgang Glatzer, "**challenges for Quality of life in the contemporary world**", Springer, New York, 2004.

2/ المقالات الإلكترونية:

- 1- Alfred Michael Dockey, "**Happiness, life Satisfaction and the role of work**".
(<http://www.melbourneinstute.com/hilda/biblio/cp/cof-hd05.pdf>)
- 2- "**A life of human dignity for all**".
(<http://weblog.leidenuni.nl/folr/1948/human-rights-strategy-Sumary-%5b1%.pdf>).
- 3- "**Aristole's Definition on Happiness**", (<http://www.puisuit-of-happiness.org/history-of-happiness/aristotle/>).
- 4- Arjun Sengupta, "**The right to development and human rights in development :A background paper.**"
(<http://www.humanrights.uio.no/forskming/publ/rn/2004/0704.pdf>)
- 5- A. S. Khulumula, "**Quality of life: the key challenges for the next century**". (<http://www.iso.org/iso/Fr/iso-geural-assembly-open-Sessions?LI mordeid=21453&II volid=-200>).
- 6- "**Capacity development for sustainable human development**"
(<http://Mirror.undp.org/magnet/card/capdev.html>).

- 7- Clifford W. Cobb and Craig Rixford, " **Lessons learned from the history of social indicators** ".
(<http://rprogress.org/publications/1998/SocIndHist.pdf>).
- 8- David Coop, " **International justice and the basic needs principle**". (<http://mora.rentre.nhh.no/project/equityexchange/ressurser/coop1.pdf>).
- 9- Francesco Caselli " **On the theory of ethnic conflict** ".
([http:// personal.lese.ac.uk/casellif/papers/ethnic.pdf](http://personal.lese.ac.uk/casellif/papers/ethnic.pdf)).
- 10- Gabriel leite Mota and Paulo Pereira, " **Happiness, economic well-being, Social and the quality of institutions** ".
(<http://www.conventus.de/nmtemp/media/5633/01020.pdf>)
- 11- Gail Kelly (el.) , " **Quality of life and Sustainability on the central coast** ". (www.wyong.nsw.gov.au/getmedia/eec83204-a3d1-4ada-8219d06F7Fa9Fc9e/Quality-of-lite-Report.aspx).
- 12- " **Gender indicators: what, why and How?** "
(www.oecd.org/dac/gender-development/43041409.pdf).
- 13- German Council for Social and Economic Data, " **Subjective indicators** ", *working paper*, N°=119, August 2009.
(www.ratswd.de/download/RatSWD-WP119.pdf)
- 14- Heinz – Herbert Noll, " **Social indicators and quality of life research** ".
(http://www.gesis.org/fileadmin/upload/institut/wiss_arbeitsbereiche/soz_indikatoren/Publikationen/isscnoll.pdf)
- 15- Huoyan Shyu, " **Psychological resources of political participation** ", prepared for the international conference on the transformation citizen politics and civic attitudes in three Chinese societies, Taipei, Taiwan, November 19-20, 2004.
(<http://www.ipsas.sinica.edu.tw/image/speech/54/1.pdf>).
- 16- Jacquelyn L. Monday, " **Principles of Sustainability**",
(www.colorado.edu/harards/publications/informer/informr3/informer3c.htm).
- 17- Joseph Heath: " **Rawls on global distributive justice: a defence**".(<http://www.class.utoronta.ca/jheath.th/rawls.pdf>).
- 18- Martine Vonk : " **Sustainability and Quality of life**".
(http://www.naturliv.no/dr_oppog/Martine_Vonk_Dr.pdf).

- 19- Mark McGillivray, " **Human well-being: issues, concepts and measures** ". (<http://www.palgrave.com/pdfs/0230004989.pdf>).
- 20- Mette lebech, " **what is human dignity?** " ([http://eprints.nuim.ie/392/1/Human Dignity.pdf](http://eprints.nuim.ie/392/1/Human%20Dignity.pdf)).
- 21- Patrick M. Regan , " **Democracy, threats and political repression in developing countries**".(<http://www.binghamton.Edn/cdp/paper/threat.full.pdf>).
- 22- " **Quantitative and qualitative indicators** " (Monitoringevaluation.weebly.com/quantitative—qualitative-indicators.html).
- 23- Robeyns and R. J. Van Der veen, " **Sustainable quality of life**". (<http://www.pbl.nl/sites/default/files/cms/publicaties/550031006.pdf>).
- 24- Simon Barnbeck, " **Freedom and capacity: implications of Sen's capability approach** ". (<http://www.reeumcausac.org/pdf/1-1-copability.pdf>).
- 25- Sabina Alkire, " **Conceptual framework for human security**,"(<http://www.humansecurirychs.org/activities/outreach/frovce.pdf>)
- 26- " **Sen's capabilty approach.**" (www.iep.utm.edu/sen-cap/)
- 27- " **Social Security** ." (<http://www.wohr.gov.mg/sohchec.pdf>).
- 28- " **Toward and economy of well-being** ". (<http://www.psychologicalscience.org/pdf/pspi/pspi512-3-pdf>).
- 29- UNESCO Principal Regional Office for Asia and the Pacific, " *Quality of life improvement programmes* ", Volume IV, UNESCO principal regional office for Asia and the pacific, Bangkok, 1993. (www.UNESCO.org/education/pdf/413-48d.pdf).
- 30- United Nations, " **Rio Declaration on Environment and development 1992** ", (www.jus.uio.no/Lm/euenvironmental.development.rio.declaration.1992/portrait.a4.pdf).
- 31- Valèrie Albouy, " **Measuring Quality of life**" (<http://www.insee.fr/en/FFc/docs-FFc/ref/FPORSOC10E.pdf>).
- 32- Wolfram Schultz , " **Political efficacy and expected political participation among lower and upper secondary students** " ,

paper prepared for the ECPR General Conference in Budapest,
8-10 September 2005.

(iccs.acer.edu.au/uploads/file/papers/ECPR2005-Schulzw-Efficacyparticipation.pdf).

فهرس الجداول

الصفحة	التعيين	الرقم
59	جدول يوضح الإطار العام لجودة الحياة	01
67	جدول توضيحي لمحددات الجوانب الموضوعية والذاتية لحق الإنسان في جودة الحياة	02
143	جدول يوضح الفرق بين مؤشرات وإحصاءات جودة الحياة	03
153	جدول يوضح المداخل المعتمدة في تحديد مؤشرات جودة الحياة	04
155	جدول يوضح مؤشرات جودة الحياة حسب منظمة الصحة العالم	05
167	جدول يوضح أهم مؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة وطرق قياسها	06
257	جدول يبين الحالات المتعددة للإستدامة	07

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوعات
8-1	المقدمة
9	الفصل الأول: مقارنة تأسيسية لحق الإنسان في جودة الحياة
11	المبحث الأول: أسس حق الإنسان في جودة الحياة في الفكر الفلسفي
12	المطلب الأول: أساس حق الإنسان في جودة الحياة في الفلسفة اليونانية القديمة
14	الفرع الأول: أساس جودة الحياة عند فلاسفة مبدأ اللذة
17	الفرع الثاني: أساس جودة الحياة لدى فلاسفة مبدأ الفضيلة أو الواجب
21	المطلب الثاني: أساس حق الإنسان في جودة الحياة في فلسفة العصور الوسطى
22	الفرع الأول: أساس جودة الحياة في الفلسفة النصرانية
26	الفرع الثاني: أساس جودة الحياة عند فلاسفة الحضارة الإسلامية
31	المطلب الثالث: أساس حق الإنسان في جودة الحياة في الفلسفة الحديثة
31	الفرع الأول: أساس جودة الحياة لدى فلاسفة المذهب العقلي
34	الفرع الثاني: أساس حق الإنسان في جودة الحياة لدى فلاسفة المذهب التجريبي
38	المبحث الثاني: الأساس المفاهيمي لحق الإنسان في جودة الحياة
38	المطلب الأول: مفهوم حق الإنسان في ظل منظومة حقوق الإنسان
39	الفرع الأول: مفهوم حق الإنسان
44	الفرع الثاني: منظومة حقوق الإنسان كأساس لدراسة حق الإنسان
48	المطلب الثاني: مفهوم جودة الحياة

48	الفرع الأول: أهم تعاريف "جودة الحياة" في ظل الدراسات السابقة
55	الفرع الثاني: التعريف المتبنى لجودة الحياة
62	المطلب الثالث: تعريف "حق الإنسان في جودة الحياة" وبيان أهم الجوانب المحددة له
62	الفرع الأول: تعريف "حق الإنسان في جودة الحياة" وبيان أهم خصائصه
64	الفرع الثاني: أهم الجوانب المحددة "لحق الإنسان في جودة الحياة"
70	المبحث الثالث: الأسس القانونية لحق الإنسان في جودة الحياة
70	المطلب الأول: الطبيعة القانونية لحق الإنسان في جودة الحياة
71	الفرع الأول: جودة الحياة كحق وليست حرية
72	الفرع الثاني: جودة الحياة كحق من الحقوق الجديدة
75	الفرع الثالث: جودة الحياة كحق مركب
77	المطلب الثاني: الأساس القانوني لحق الإنسان في جودة الحياة في الدساتير الداخلية
78	الفرع الأول: أساس حقوق الإنسان المكرسة لحق الإنسان في جودة الحياة في الوثائق وإعلانات الحقوق الداخلية
83	الفرع الثاني: أساس حق الإنسان في جودة الحياة في الدساتير الحديثة
87	المطلب الثالث: الأساس القانوني لحق الإنسان في جودة الحياة في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان
88	الفرع الأول: الأساس القانوني لحق الإنسان في جودة الحياة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948
91	الفرع الثاني: الأساس القانوني لحق الإنسان في جودة الحياة في العهدين الدوليين لسنة 1966
100	الفصل الثاني: أبعاد ومؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة.

101	المبحث الأول: أبعاد حق الإنسان في جودة الحياة
102	المطلب الأول: البقاء على قيد الحياة
103	الفرع الأول: إزالة مهددات البقاء على قيد الحياة
111	الفرع الثاني: كفالة الحقوق الأساسية المدعمة للبقاء على قيد الحياة
117	المطلب الثاني: رفع مستوى الرفاه الإنساني
118	الفرع الأول: تعريف الرفاه الإنساني وبيان أهم متطلباته
121	الفرع الثاني: عناصر الرفاه الإنساني
128	المطلب الثالث: احترام الكرامة الإنسانية
129	الفرع الأول: مفهوم الكرامة الإنسانية وأهم المبادئ التي تحكمها
133	الفرع الثاني: أهم المبادئ والقيم المرتبطة باحترام الكرامة الإنسانية
140	المبحث الثاني: مؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة
140	المطلب الأول: مفهوم مؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة
141	الفرع الأول: تعريف المؤشرات وبيان أهميتها في مجال جودة الحق في الحياة
146	الفرع الثاني: بداية الحديث عن مؤشرات جودة الحياة وأهم المداخل المعتمدة في تحديدها
153	المطلب الثاني: الاتجاه نحو اعتماد نموذج لمؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة
154	الفرع الأول: أهم النماذج المقترحة لمؤشرات جودة الحياة
163	الفرع الثاني: النموذج التكاملي المعتمد لمؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة
173	الفصل الثالث: الضمانات المحققة لفرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة
175	المبحث الأول: الديمقراطية ودورها في ضمان فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة

175	المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية
176	الفرع الأول: تعريف الديمقراطية وبيان أهدافها
181	الفرع الثاني: الشروط الأساسية للديمقراطية
185	المطلب الثاني: أهم المرتكزات التي تستند عليها الديمقراطية لضمان فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة
186	الفرع الأول: المشاركة السياسية ودورها في ضمان فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة
197	الفرع الثاني: المجتمع المدني ودوره في ضمان فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة
204	الفرع الثالث: سيادة القانون ودورها في ضمان فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة
210	المبحث الثاني: الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية ودورها في ضمان فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة
210	المطلب الأول: الأمن الإنساني ودوره في ضمان فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة
211	الفرع الأول: مفهوم الأمن الإنساني
222	الفرع الثاني: دور الأمن الإنساني في ضمان فرص الانتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة
233	المطلب الثاني: التنمية الإنسانية ودورها في ضمان فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة
233	الفرع الأول: مفهوم التنمية الإنسانية
241	الفرع الثاني: دور التنمية الإنسانية في ضمان فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة

	الحياة
250	الفصل الرابع: استدامة فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة
252	المبحث الأول: الإطار العام لاستدامة فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة
252	المطلب الأول: مفهوم استدامة فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة
253	الفرع الأول: مفهوم الاستدامة وعلاقتها بحق الإنسان في جودة الحياة
261	الفرع الثاني: العناصر الموضوعية لاستدامة فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة
267	المطلب الثاني: الشروط الضامنة لاستدامة فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة
268	الفرع الأول: إدارة البيئة في ظل التنمية المستدامة كأهم شرط لاستدامة فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة
273	الفرع الثاني: العدالة التوزيعية كشرط ضامن لاستدامة فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة
278	الفرع الثالث: التخطيط الاستراتيجي كشرط ضامن لاستدامة فرص الانتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة
283	المبحث الثاني: تقييم حق الإنسان في جودة الحياة من أجل ضمان فرص استدامته لما بعد الجيل الحالي
283	المطلب الأول: تقييم مدى الإنتفاع الحالي بحق الإنسان في جودة الحياة
284	الفرع الأول: قياس مدى إنتفاع الأجيال الحالية بالحق في جودة الحياة في السياق العالمي
297	الفرع الثاني: النتائج التقييمية المنبثقة عن قياس مؤشرات حق الإنسان في جودة الحياة
303	المطلب الثاني: إستراتيجية لضمان استدامة فرص الانتفاع بحق الإنسان في جودة

	الحياة
304	الفرع الأول: سياسات درء المخاطر كأهم المداخل المحققة لفرص استدامة حق الإنسان في جودة الحياة
310	الفرع الثاني: أهم الخطوات المقترحة لتحقيق مسارات أكثر استدامة لحق الإنسان في جودة الحياة
318	الخاتمة
325	قائمة المصادر والمراجع
359	فهرس الجداول
360	فهرس الموضوعات

المخلص

يركز موضوع هذه الدراسة على مفهوم جودة الحياة الذي قمنا بالتأسيس له كحق من حقوق الإنسان المحمية قانوناً، ويظهر كمسمى حديث لمفهوم فلسفي قديم، والذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تحقيق مختلف الحقوق الضامنة لكل من البقاء على قيد الحياة، والرفاه والكرامة الإنسانية.

كما يقوم هذا المفهوم (جودة الحياة) على جانبين أساسيين: جانب موضوعي مرتبط بتلبية الحاجات وآخر ذاتي قائم على التقييم الذاتي للفرد لحياته، وهذان الجانبان مرتبطان بشكل وثيق بمؤشرات جودة الحياة والتي اعتمدنا عليها لتقييم مدى الإنتفاع بالجودة الحياتية من الناحية الواقعية.

ونجد أن التأسيس القانوني لهذا المفهوم كحق من حقوق الإنسان فرض علينا نوعاً من الصعوبة خاصة في ظل غياب الإعتراف القانوني الصريح به، الأمر الذي دفعنا إلى اعتماد التأسيس الضمني له سواء على مستوى الدساتير الوطنية أو على مستوى الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، كما ركزنا على مختلف الآليات الدولية والوطنية الضامنة لتحقيق الحماية المؤسسية لهذا الحق.

وإضافة إلى الحماية القانونية يحتاج هذا الحق إلى ضمانات عملية تساهم في تحقيق الإنتفاع به، والتي تظهر من خلال كل من الديمقراطية الضامنة للإعتراف بهذا الحق، والسامحة لمشاركة الأفراد في تسيير شؤون حياتهم، والأمن الإنساني الضامن للتحرر من مختلف التهديدات الماسة بهذا الحق و أخيراً التنمية الإنسانية الموسعة من خيارات الأفراد بطريقة تسمح لهم بتحسين نوعية حياتهم.

ويظهر أن ضمان استمرار سير هذه العمليات في ظل حماية البيئة وتحقيق العدالة التوزيعية بين أفراد الجيل الحالي وكذلك بين الأجيال يسمح لنا بتحقيق استدامة فرص الإنتفاع بحق الإنسان في جودة الحياة للأجيال المستقبلية.

Résumé

La présente étude met l'accent sur l'importance de la qualité de vie comme un droit humain légalement protégé et qui ne peut être effectif qu'à travers d'autres droits garantissant la survie, le bien-être et la dignité humaine.

Cette notion (qualité de vie) couvre un aspect objectif lié à la satisfaction des besoins, et un aspect subjectif lié à la l'évaluation par l'individu de sa propre vie. Ces deux aspects sont étroitement liés aux indices de la qualité de vie qui présente l'objet de notre étude.

Ce pendant l'établissement juridique de ce droit humain souffre de l'absence d'une reconnaissance explicite ce qui nous a amené à adopter pour une reconnaissance implicite de ce droit, soit à travers les constitutions nationales, soit en s'appuyant sur la législation internationale relative aux droits de l'homme ou sur les mécanismes nationaux ou internationaux qui garantissent la protection institutionnelle de ce droit.

En plus de cette protection juridique ce droit a besoin de garanties pratiques telles que la démocratie qui le reconnaît, la participation des individus dans la gestion des affaires qui les concernent et la sécurité contre les menaces qui affectent ce droit et enfin le développement humain qui permet aux individus d'améliorer leur qualité de vie.

En guise de conclusion on peut affirmer que la protection de l'environnement et la concrétisation d'une justice distributive entre les individus de la génération actuelle et également entre générations nous permet de pérenniser les opportunités de bénéficier d'un droit à la qualité de vie pour les générations futures.